شؤون فلسطينية

١٨٥ آب (اغسطس) ١٩٨٨

شؤون فلسطينية

١٨٥ آب (اغسطس) ١٩٨٨

شهريّة فكريّة لمعالجة أحداث القضيّة الفلسطينية وشؤونها المختلفة
تصدُر عن مركز الأبحاث في منظمة التحرير الفلسطينيّة

المحتويات

٣ اسرائيل والضفة الغربية؛ حدود الأمن المطلق ..... أحمد ثابت

١٣ الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني
من المساومة الى المقاومة ..... فيصل حوراني

٤٠ تأثير الهجرة والهجرة المضادة
في ديمغرافية فلسطين المحتلة ..... عماد جاد

٤٨ الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة العربية؛
مكانة اسرائيل ودورها العضوي الثابت ..... د. هيثم كيلاني

تقارير

٧٦ تأثير الانتفاضة في رؤية يهود العالم ..... عمر سعادة

٨٤ الانتفاضة وانتهاك اسرائيل لحقوق الانسان ..... محمد حافظ يعقوب

٩١ زيارة اسحق رابين لواشنطن؛ «مذكرة تفاهم» وتسهيلات ..... صلاح عبدالله

مراجعات

٩٥ كيف لا يكتب التاريخ ؟ ..... د. يزيد صايغ

١٠١ الاقتصاد العربي في اسرائيل ..... وليد الجعفري

شهريات

١٠٥ المقاومة الفلسطينية ـ سياسياً:
ضرب المخيمات أعاد القطيعة؛
سوريا تحاول فرض الهيمنة ..... سميح شبيب

١١١ المقاومة الفلسطينية ـ عربياً:
سوريا تستكمل حربها على مخيمات بيروت ..... أحمد شاهين

١١٨ المقاومة الفلسطينية ـ دولياً:
«مؤامرة الصمت» في مؤتمر الحزب الديمقراطي الاميركي ..... د. نبيل حيدري

١٢٢ المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً:
الانتفاضة تتكيف ميدانياً ..... ي. ص.

١٢٧ المناطق المحتلة:
الانتخابات البلدية رافعتها العصيان ..... ربعي المدهون

وثائق

١٣٢ **عرفات تحدث بصراحة وشمولية: خسرنا مخيّمين في لحظة مهادنة**
١٣٨ **القرار الاردني بالغاء خطة التنمية**
١٣٩ **خطاب الملك الاردني حسين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية**
١٤٣ **المجلس المركزي: قرارات بشأن المستجدات**
١٤٦ **الوزير الاردني عدنان ابو عودة: «فك الارتباط» ليس مؤامرة**

يوميات

١٤٩ **موجز الوقائع الفلسطينية من ١٦/٦/١٩٨٨ الى ١٥/٧/١٩٨٨**

بيبليوغرافيا

١٦٨ **القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي** ..... اعداد: ماجد الزبيدي

لوحة الغلاف من اختيار الاتحاد العام للفنانين التشكيليين الفلسطينيين للفنان **محمود جادالله**

الآراء الواردة تعبر عن وجهات نظر كاتبيها؛ ولا تعكس بالضرورة آراء منظمة التحرير الفلسطينية ولا المحررين ولا المستشارين ولا الناشرين

ISSN 0258 - 4026

المدير العام : **صبري جريس** مدير التحرير : **محمود الخطيب**

المراسلات

Al-Abhath Publishing Co. Ltd
92 Gregoris Afxentiou Street
P. O. Box 5614
Nicosia, Cyprus
Tel. 461140, Telex 4706 PALCU CY, Cables: PLOCS

الاشتراك السنوي

[بريد سطحي] في الدول العربية واوروبا ـ للأفراد ٤٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٥٠ دولاراً (يضاف ٣٠ دولاراً للبريد الجوي) □ في باقي دول العالم ـ للأفراد ٥٠ دولاراً، للمؤسسات والدوائر الحكومية ٦٠ دولاراً (يضاف ٥٠ دولاراً للبريد الجوي)

اسرائيل والضفة الغربية
حدود الأمـن المطلق

أحمد ثابت

يغفل بعض الدراسات والآراء الغربية، والعربية، الاعتبارات العسكرية والامنية لاسرائيل تجاه الاراضي العـربيـة المحتلة، وبصفة خاصة تجاه الضفة الغربية، وذلك عند التحدث عن امكانات التسوية السياسية للاحتلال الاسرائيلي لهذه الاراضي، واحتمالات الانسحاب منها، ومن ثم قيام دولة فلسطينية مستقلة، أو مرتبطة، بشكل أو بآخر، بالاردن. اذ نلاحظ، في هذا الصدد، تركيزاً على العوامل السيـاسية والاقتصادية المحركة للصراع، سواء أكان ذلك في داخل الكيان الصهيوني حول تقرير مستقبل القدس والضفة الغربية وقطاع غزة بين الاحزاب والقوى السياسية المختلفة، أو في ما يتعلق بموقف السياسة الاسرائيلية عموماً تجاه الاراضي العربية الفلسطينية المحتلة منذ حزيران (يونيو) ١٩٦٧. وعلى سبيل المثال، يرجع بعض الدراسات السلوك الاسرائيلي الرافض للانسحاب من الضفة وغزة، والذي يتجه، بالفعل، الى ابتلاع وضم هذه الاراضي، الى ازدياد عسكرة المجتمع الاسرائيلي واستفحال نفوذ المجمّع الصناعي العسكري في اسرائيل منذ العام ١٩٦٧، وبالتالي ازدياد سطوة العسكريين في صياغة واصدار القرار الاسرائيلي تجاه الضفة وغزة[١]؛ في حين ينصب اهتمام البعض الآخر على الخلافات بين تكتلي المعراخ والليكود حول الاراضي العربية المحتلة، والمراهنة، في بعض الاحيان، على احتمالات نمو قوة ما يسمى باليسار الاسرائيلي وازدياد دوره في ايجاد تسوية سلمية للقضية الفلسطينية، بما لا يهدد أمن اسرائيل[٢].

وعلى الرغم من بعض الخلافات الظاهرية بين المعراخ (العمل) والليكود، اللذين يشكلان حكومة الائتلاف منذ العام ١٩٨٤، حول طبيعة واساليب تقرير مستقبل الوضع في الضفة وغزة، الّا ان كلا الحـزبين يتفقان، بدرجة كبيرة، على الاهمية العسكرية الاستراتيجية للاراضي الفلسطينية المحتلة العام ١٩٦٧ في الامن الاسرائيلي، وعلى ان أية تسوية لاوضاعها يجب ان تضمن احتفاظ اسرائيل بمناطق حصينة تكفل «أمن اسرائيل» داخلها مع اعطاء اهمية كبرى أمنية للمستوطنات المقامة فيها، وعدم التخلي عنها تحت أي ظرف من الظروف، وبما لا يعيد الوضع الى ما كان عليه قبل الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧، حيث ان اسرائيل تفتقد ما تسميه «العمق الاستراتيجي» والذي كان جعلها معرّضة لأي تهديد عسكري عربي، ومكشوفة، امنياً، لمخاطر الحشد العربي والعمل الفدائي الفلسطيني.

وهكذا، فالفرضية الاساسية في هذه الدراسة هي ان نظرية الامن الاسرائيلي التي لا تكتمل سوى باكتمـال بنـاء نمـو «الدولة العبـرية»، وقد اقتربت من ذلك بعد غزو لبنان، لن تسمح، تحت أية

صورة من صور التسوية السلمية السياسية، بالانسحاب من الضفة الغربية خاصة (اذ ان احتلالها قد وفّر «عمقاً استراتيجياً» فائق الاهمية للامن الاسرائيلي)؛ وان هذا الانسحاب لن يتم الاّ في ضوء استعداد وعمل عسكري عربي، واستمرار الثورة ـ الانتفاضة الفلسطينية، وتكثيف العمل الفدائي في الضفة وغزة مع توفير مقوّمات الانطلاق له من الاراضي العربية المجاورة.

واذا كان غزو اسرائيل للبنان ألقى بظلال كثيفة من الشكوك حول الصياغات السياسية والعسكرية كافة للامن العربي، حيث اثبت الغزو ان التوسع الاسرائيلي لا يقف عند حدود فلسطين ١٩٤٨ أو ١٩٦٧، فان اندلاع الثورة الفلسطينية في الاراضي المحتلة، واستمرارها، منذ التاسع من كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧ وحتى الآن، قد كشف مدى الخلل في معطيات واستراتيجية الامن الاسرائيلي التي تناولت الاوضاع في الضفة وغزة من منظور السكون التام؛ بمعنى ان الشعب الفلسطيني هناك لن يتحرك؛ أو اذا تحرك، فسوف يكون ذلك لفترة محدودة زمنياً ويعود الى ما كان عليه الحال قبل ذلك. ومن هنا، فان حسابات الامن الاسرائيلي: الحروب الخاطفة، والوقائية، والاجهاضية، والاحباطية، ونقل المعركة الى ارض العدو، والحرب الاختيارية، قد تأثرت بشدة؛ وقد تكون انقلبت رأساً على عقب، بفعل اندلاع الثورة الفلسطينية التي نقلت ميدان المواجهة والحسم الى الداخل.

تهتم الدراسة، أساساً، بتصور نظرية الامن الاسرائيلي للمكانة الاستراتيجية العسكرية للضفة الغربية في ضمان أمن الكيان الصهيوني المطلق. ومن هنا سوف نتعرض، في الاساس، الى الفكر العسكري والتخطيط الاستراتيجي الاسرائيلي تجاه الضفة الغربية، أو الرؤية الاسرائيلية الى الضفة ونقدها. وهناك بعض القضايا الهامة في هذا الصدد، منها الوضع الطبوغرافي للضفة الغربية وتأثيره الامني على اسرائيل، والاهمية الامنية للضفة الغربية في الاستراتيجية الاسرائيلية، والمخاطر العسكرية على أمن اسرائيل، في ضوء سيناريوهات التسوية السياسية للاحتلال، وأخيراً خرافة الامن الاسرائيلي في ضوء مفاهيم الحدود الآمنة والتوسع.

الوضع الطبوغرافي للضفة وابعاده الامنية

توجد الضفة الغربية في وضع متاخم لما تسميه المصادر الاستراتيجية الاسرائيلية «المنطقة الحيوية» في اسرائيل (أي حدود «الخط الاخضر»، أو فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨)، وتتمتع بحدود طويلة معها مقارنة بحدودها مع الاردن. وتطلق هذه المصادر على اسرائيل الواقعة ضمن حدود خط الهدنة وبين الاردن حتى حرب حزيران (يونيو) ١٩٦٧ ما يسمى «اسرائيل الصغرى» !

وتقع الضفة الغربية الى الشرق من نهر الاردن، والى الغرب من السهل الساحلي، وتمتد شمالاً جنوب العفّولة، ويحدها جبل الخليل من الجنوب، وتبلغ مساحتها (باستثناء ٩٨ كليومتراً مربعاً تم ضمها الى اسرائيل في منطقة القدس) ٥٧٨٠ كليومتراً مربعاً.

وتأتي أهمية الضفة، وبالتالي خطورتها على اسرائيل، من كونها تتحكم، من الناحية الاستراتيجية، في «المنطقة الحيوية» التي تشغل مثلث القدس ـ تل ـ أبيب ـ عسقلان، وفيها يقيم ٦٧ بالمئة من سكان اسرائيل، ويوجد فيها ٨٠ بالمئة من المصانع الاسرائيلية[٣]. ومن ناحية أخرى، تظهر أهمية الموقع الاستراتيجي للضفة الغربية، وبالتالي خطورته على اسرائيل، من كون الضفة تسيطر عسكرياً، أو تتحكم في المناطق الساحلية الغربية؛ اذ تمتد سلسلة الجبال الكبرى على طول

١٣٠ كليومتراً وعرض ٤٠ كليومتراً. وهذا يعني ان الطرف الذي يسيطر على الضفة يسهل عليه القيام بعمليات عسكرية ناجحة ضد اسرائيل.

بعبارة أخرى، تتحدث المصادر العسكرية الصهيونية عن ان اسرائيل، قبل العام ١٩٦٧، كانت تفتقد العمق الاستراتيجي من ناحية سوريا والاردن والضفة الغربية. فقد كان العمق، من القدس حتى أشدود أو تل ـ أبيب على البحر المتوسط ، لا يزيد، في الاغلب، على ١٨ ـ ٢٠ كليومتراً. وهذا يعني، من الناحية العسكرية، قدرة أية قوة عسكرية عربية متفوقة على الانطلاق من القدس وشطر اسرائيل بالتالي الى شطرين خلال يوم قتال ناجح. ولهذا السبب، تبنّت اسرائيل مفهوم « الحدود الآمنة» التي يمكن الدفاع خلفها وبما يوفر لها عمقاً استراتيجياً يبعد عنها شبح التهديد العسكري الذي كانت معرضة له حتى الرابع من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. ويشار، هنا، الى ان مصر قد أرسلت، بالفعل، قوات عسكرية الى الاردن تواجدت في القدس العربية وانطلقت منه داخل اسرائيل قبل ان تقدم الاخيرة على هجومها في ١٩٦٧/٦/٥ بليلة واحدة[٤].

فحسب معادلة الامن الاسرائيلي، يستطيع الطرف العربي المسيطر على الضفة الغربية ان يصيب «مدناً اسرائيلية» في العمق، حيث لا تبعد من حدود «الخط الاخضر» بأكثر من ١٥ كيلومتراً، من بينها ناتانيا (١٤ كيلومتراً) وكفار سابا (٧,٥ كيلومترات) والقدس الغربية (أقل من كيلومتر) وبيتح تكفا (٨ كيلومترات) ومطار اللد (١٠ كيلومترات) وكريات غات (١٥ كيلومتراً)، الخ[٥]. وافتقار اسرائيل الى عمق كاف في السهل الساحلي للدفاع عن المنطقة الواقعة بمحاذاة الضفة الغربية، وفي ضوء عرض اسرائيل الضئيل جداً (١٤ ـ ٢٠ كيلومتراً)، يؤدي الى صعوبة الدفاع عن «المنطقة الحيوية». ولبيان أهمية الضفة الغربية لأمن اسرائيل ـ حسبما تردد المصادر الاسرائيلية الاستراتيجية ـ يلزم التذكير بالمشكلات الامنية الخطيرة، ومصدرها الضفة الغربية، حتى الخامس من حزيران (يونيو) ١٩٦٧. فقد كان مبنى الكنيست الاسرائيلي يقع في مرمى نيران المدفعية الاردنية، حتى تطلب الامر تغيير مكان الدخول الى مبنى الكنيست، لأن مدخله من الجهة الشرقية كان يكشف القادمين لنيران المدافع الاردنية في دير مار الياس، فضلاً عن ان الطريق الذي يربط القدس بتل ـ أبيب لم يكن يبعد من خط الهدنة سوى بـ ٥٠٠ متر فقط، وكان من الممكن مراقبة تل ـ ابيب وناتانيا وقصفهما من هضاب قلقيلية وطولكرم (وفعلاً قصفت تل ـ ابيب في حرب حزيران ـ يونيو ١٩٦٧)[٦].

وتذكر بعض التحليلات الاسرائيلية الحديثة مصادر اضافية لتهديد امن اسرائيل بصورة مفزعة، اذا ما وقعت الضفة الغربية في ايدي أي طرف عربي، ومنها تكدس الاسلحة المتطورة لدى الدول العربية، وبصفة خاصة الصواريخ طويلة المدى، مما يغري هذه الدول بالهجوم فعلاً، فضلاً عن وجود اعتقاد لدى الاسرائيليين باحتمال قيام العرب بشن حرب كيماوية[٧].

وتبرز الاهمية الاستراتيجية للضفة بالنسبة الى الامن الاسرائيلي من خلال المقارنة مع وضعية سيناء، والتي جلت عنها اسرائيل بمقتضى معاهدة الصلح المنفرد مع مصر في آذار (مارس) ١٩٧٩. وهو ما سنتعرض اليه في النقطة التالية:

الضفة الغربية كمشكلة استراتيجية

أظهرت الحسابات الاستراتيجية العسكرية حساسية فائقة ضد الانسحاب من الضفة

الغـربيـة (وقطاع غزة أيضاً). ويبدو ذلك من المراسلات المتبادلة بين رئيس وزراء العدو الاسبق، مناحيم بيغن، والرئيس الاميركي السابق، جيمي كارتر، ابان مفاوضات كامب ديفيد. ففي ما يتعلق بالانسحاب من سيناء واخلاء المستوطنات الاسرائيلية هناك، أرسل بيغن الى كارتر رسالة كتب فيها:

«عزيزي السيد الرئيس؛ يسرني ان اعلمك بأنه بعد عودتي بأسبوعين سوف اطرح على الكنيست الاسرائيلي السؤال التالي: في حالة التوصل الى اتفاقية سلام بين مصر واسرائيل هل توافقون على ازالة المستـوطنات الاسرائيلية القائمة في شمال وجنوب سيناء، أم على بقائها في مكانها؟ والتصويت، يا سيادة الرئيس، سوف يكون حراً من الالتزام الحزبي. وانتم تعلمون ان التكتل الحاكم يحتل ٧٠ مقعداً في الكنيست، الاّ ان التصويت سوف يكون بناء على ما يرتأيه ضمير كل عضو، سواء أكان من التكتل أو المعارضة»[٨].

أما بالنسبة الى وضع الضفة الغربية وغزة، فقد أرسل بيغن بالرسالة التالية الى كارتر، في ١٩٧٨/٩/١٧:

«عزيزي السيد الرئيس؛ يشرّفني ان اعلمكم بأن الكنيست الاسرائيلي كان شرّع في ٢٨ حزيران (يونيـو) ١٩٦٧ قانـونـاً ينص على منـح الحكـومة الاسرائيلية الحق في تطبيق القوانين والادارة الاسرائيلية على أي جزء من اراضي اسرائيل، بما فيها الضفة وغزة. ووفقاً لهذا القانون، فلقد قررت الحكومة الاسرائيلية في شهر تموز (يوليو) ١٩٦٧ توحيد مدينة القدس عاصمة دولة اسرائيل»[٩].

توضح هذه المراسلات التفرقة التي تضعها السياسة العسكرية الاسرائيلية بين سيناء والضفة الغربية وغزة من زاوية ان انسحابها من سيناء وهدم المستوطنات المقامة فيها قبل الجلاء عنها لا يعني سريان الامر عينه على الاراضي الفلسطينية المحتلة. وقد عمدت الحكومة الاسرائيلية الى تأكيد ان الانسحاب من سيناء لا يعتبر سابقة تنطبق على الضفة وغزة، نظراً الى حيويتهما بالنسبة الى الامن الاسرائيلي. وحسب المصادر العسكرية الاسرائيلية، فان الجلاء عن سيناء لا يعني تنحي المسائل الامنية. فبالنسبة الى سيناء، نجد ان الوضع الذي آلت اليه من انسحاب جاء كنتيجة مترتبة على التغيرات الاستراتيجية التي افرزتها حرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣؛ اذ ضعفت أهمية منطقة شرم الشيخ من الناحية الاستراتيجية، بفعل امكان اقدام مصر، مرة أخرى، على قطع طريق العقبة وايلات من عند باب المندب في اقصى جنوب البحر الاحمر؛ ويتوازى مع ذلك قدرة الصواريخ وسلاح الجو المتطور على تعويض الاهمية الدفاعية العسكرية لمستوطنات سيناء[١٠]، في حين يختلف الامر في ما يتعلق بالضفة والقطاع، كما سبق.

في هذا الاطار، يروّج الفكر العسكري الاسرائيلي للافكار التالية بخصوص الضفة الغربية وغزة[١١]:

١ ـ أهمية العمل على اخراج الاردن من ساحة الصراع والمواجهة بعد خروج مصر، وذلك لمنع نقطة الانطلاق الارضية لجيوش الجبهة الشرقية (العراق وسوريا والسعودية مع الاردن).

٢ ـ عدم السماح بقيام دولة فلسطينية، حيث تشكل تهديداً خطيراً لاسرائيل.

٣ ـ ضرورة الاحتفاظ بأراضي الضفة الغربية خاصة، لتوفير عمق استراتيجي لاسرائيل؛ وهذا يفسّره طول حدود اسرائيل (فلسطين ١٩٤٨) مع الضفة (والتي تزيد بحوالى ٢٦٠ كليومتراً على حدود الضفة الغربية مع الاردن) وضيق رقعة فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨.

وقد تضمّن المشروع الاسرائيلي الخاص بتطبيق القوانين والاجراءات الاسرائيلية على الضفة الغربية، في تموز (يوليو) ١٩٦٧، (والذي أشار اليه بيغن في مراسلاته مع كارتر سالفة الذكر)، الاشارة الى نيّة حكومة العدو في الانسحاب من الاراضي العربي المحتلة (المرتفعات السورية وسيناء) الى الحدود الدولية في الشمال والجنوب. وتقدمت هذه الحكومة، بالفعل، بمشروع، من خلال الولايات المتحدة، الى الدول العربية تضمن، الى جانب الانسحاب، التوصل الى اتفاقيات سلام وضمانات تتعلق بمصادر المياه اللازمة لاسرائيل في الشمال؛ غير انه لم يرد فيه أي شيء بخصوص الضفة الغربية[١٢].

يفسّر ذلك ان احتلال الضفة وغزة، الى جانب بقية الاراضي العربية، أدى الى، وتوازى مع، تطور نظرية الامن الاسرائيلي عقب حرب العام ١٩٦٧؛ اذ دخل في مرحلة « الحصول على عمق استراتيجي» تحقق باحتلال الاراضي العربية، وجعل اسرائيل ـ خاصة بعد الانسحاب من سيناء وعلى الرغم من الوجود الاميركي فيها ـ تشعر بأنها فقدت «عمقاً استراتيجياً» يعوّض عنه التمسك باحتلال الضفة والقطاع، بما يمكنها من نقل أية معركة مقبلة الى «أرض العدو»، وبالتأكيد على أحد أهم بنود الامن، وهو امتلاك زمام المبادأة استعداداً لقيام الدول العربية بخرق «صمام الامن» وتهديد وجود اسرائيل بحدودها الجديدة[١٣].

هكذا تمثل الضفة الغربية، خاصة، تهديداً امنياً خطيراً على الامن حسب جوهر نظرية «الامن الاسرائيلي» وعلى وجود الكيان الصهيوني ذاته. ويظل هذا الخطر قائماً عند صوغ أي شكل من اشكال التسوية السياسية لا يضمن احتفاظ اسرائيل بنقاط قوة حصينة داخل الضفة ذاتها.

المخاطر العسكرية للتسوية السياسية

يحفل الفكر العسكري الاسرائيلي بعديد من الافكار حول المخاطر الامنية التي سوف تنجم عن التوصل الى أي شكل من اشكال التسوية السياسية السلمية للاراضي العربية المحتلة في القدس والضفة الغربية وغزة، وبصفة خاصة الضفة الغربية، وذلك بالنظر الى ما تشكله الضفة من مشكلة استراتيجية لأمن اسرائيل. ومن ثم قام بعض العسكريين الاسرائيليين بدراسة المخاطر الامنية على اربعة أوضاع للتسوية السياسية الممكنة[١٤]:

(أ) حكم ذاتي مستمر يكون حلاً للفترة الانتقالية، وفي الوقت عينه قد يتواصل هذا الحل في ضوء افتراض غياب امكان وصول الاطراف المعنية (مصر واسرائيل والفلسطينيين) الى تسوية شاملة وتامة للمشكلة تضمن تحديد لمن تكون السيادة الدائمة في الضفة الغربية، وهذا يؤدي الى ان تضطر الاطراف سالفة الذكر الى الاكتفاء باتفاق حول حكم ذاتي غير محدد بوقت معين وذي صلاحيات واسعة. غير ان هذا النوع من التسوية سوف يزيد في رفض الشعب الفلسطيني، لأنه لن يضمن حلاً تاماً لمشكلتهم الوطنية والقومية.

(ب) دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وغزة منزوعة السلاح، ولا يسمح بتواجد قوات عسكرية عربية فيها، مع ادخال تعديلات على حدود «الخط الاخضر» تلبّي احتياجات اسرائيل الامنية.

(ج) قيام اتحاد فيدرالي بين الضفة وغزة والاردن، مركزه في الاردن. ويتضمن هذا الحل، أيضاً، نزع سلاح الضفة وخلوها من القوات العربية، وكذلك تعديل حدود « الخط الاخضر» بما يتمشى مع احتياجات اسرائيل الامنية.

(د) أما السيناريو الرابع، والاخير، فيعرض حالة تسوية تتضمن سلاماً غير تام، وانسحاباً غير شامل للقوات الاسرائيلية المحتلة من الضفة. في هذه الحالة، يمكن ان تشمل التسوية احتفاظ الجيش الاسرائيلي بجزء من المنطقة، وعدم قيام علاقات طبيعية مع الاردن، وغلق الحدود المفتوحة، وغير ذلك. بيد ان هذه التسوية تعد، أيضاً، تسوية مرحلية وليست دائمة. وترى المصادر الاسرائيلية ان هذه التسوية لا مناص منها في ضوء الاعتبارات العسكرية والسياسية للامن الاسرائيلي.

من هذه السيناريوهات، يتضح ان اسرائيل لا تعتقد بأن نزع سلاح الضفة وتوقيع معاهدة عدم اعتداء مع الاردن سوف ينهيا المخاطر الامنية، انطلاقاً من عدم ثقة الاسرائيليين في المعاهدات والاتفاقيات الدولية خلال تاريخهم الارهابي ضد العرب، ومن ثم يقررون، كما نعرف، عدم الاعتماد على ضمانات تقررها منظمة دولية، كالامم المتحدة، والارتباط الوثيق بقوة عظمى ـ بريطانيا ثم الولايات المتحدة ـ والدخول في حالة حرب دائمة ضد العرب ضمن مفاهيم الحروب الخاطفة، والاحباطية، والاجهاضية، ونقل المعركة الى خارج اسرائيل، والحرص على بقاء «مناطق عازلة» بينها وبين الدول العربية المحيطة، نظراً الى افتقارها الى العمق الاستراتيجي. ويحضرنا في هذا مثال الغضب الاسرائيلي من اتفاقية الجلاء المصرية ـ البريطانية في العام ١٩٥٤، والتي مثلت، بالنسبة الى اسرائيل، اخلالاً في توازن القوى الاقليمي. ذلك ان القوات البريطانية ـ حسب هذه الرؤية ـ شكلت قوات عازلة بين الجيش المصري والجيش الاسرائيلي[١٥]. كما ان «السلام البارد» الذي نتج عن توقيع معاهدات كامب ديفيد والصلح مع مصر لم يضمن انهاء التوتر بين مصر واسرائيل.

ومن هنا، وأياً كانت سيناريوهات الحل السياسي للضفة الغربية، فان العسكريين والسياسيين الاسرائيليين يعتقدون بأنهم لن يسمحوا لانفسهم بمجازفة استراتيجية في الحالتين التاليتين[١٦]:

١ ـ فتح مناطق الكيان الفلسطيني (في الضفة الغربية) لحشد قوات نظامية عربية ومخاطر ذلك.

٢ ـ انطلاق العمليات والانشطة التي تقوم بها وحدات فدائية (ارهابية بالمفهوم الاسرائيلي) من الضفة، سوف يعرّض المنطقة الحيوية لأسرائيل لتهديد خطير مصدره أراض غير خاضعة بالكامل لسيطرة اسرائيل. وعلى سبيل المثال، تستطيع شبكات فدائية اطلاق صواريخ كاتيوشا من طولكرم على تل ـ ابيب دون ان تتمتع بحرية التصدي لها.

بناء على ذلك، تحدد المصادر العسكرية الاسرائيلية أُسساً ثابتة لحل المشكلة الاستراتيجية المتضمنة في وضعية الضفة الغربية في أمن اسرائيل، وذلك بغض النظر عن أية صيغة سياسية للتسوية. ومن هذه الاسس الثابتة ما يلي[١٧]:

أولاً: ينبغي عدم السماح بتواجد، وتجميع، قوات نظامية عربية غرب نهر الاردن تستطيع تهديد المنطقة الاستراتيجية الحيوية لاسرائيل. ومن هنا، فان اراضي الضفة الغربية التي سوف توافق اسرائيل على الانسحاب من مناطق معيّنة منها، أو تقلص من سيطرتها الكاملة عليها، ينبغي ان تكون منزوعة السلاح.

ثانياً: لا يجب اتاحة الفرصة لامكانية تغري قوات نظامية عربية بالتسلل الى المنطقة منزوعة من السلاح، مما يمكّنها، بالتالي، من خلق أمر واقع يعني تهديداً لوجود اسرائيل وامنها. ومن هنا تأتي ضرورة ان تحتفظ اسرائيل بمواقع استراتيجية حصينة، وبعيدة، قدر الامكان، من المنطقة الحيوية لها، وتمكنها من التصدي لمحاولات التسلل سالفة الذكر. وتحدد الرؤية الاستراتيجية

الاسرائيلية المنطقة المطلوب الاحتفاظ بمواقع حصينة فيها في المنطقة شبه المقفرة التي تقع بين قمم الجبال ونهر الاردن.

ثالثاً: عدم السماح بامكانية اغراء وحدات فدائية بالعمل ضد اسرائيل بحرية انطلاقاً من المناطق الواقعة في الضفة الغربية. لذلك ينبغي ايجاد صيغة للتعاون بين اسرائيل والسلطة العربية المسيطرة على الضفة، يتم بموجبها تسهيل القاء القبض على «وحدات الارهاب» بسرعة ومعاقبتها.

رابعاً: واخيراً تحديد مناطق عازلة واقامة شبكات رقابة وانذار مبكر على غرار تلك التي تعمل في سيناء. غير انه لا يجب النظر الى هذه الترتيبات ـ حسب الرؤية عينها ـ كبديل لتجريد الضفة الغربية من السلاح والاحتفاظ بمواقع استراتيجية على خلاف الحال في سيناء. والسبب يكمن في انه حتى في حالة انتهاك الاتفاق الذي ضمن تجريد سيناء من السلاح، لا يوجد ثمة تهديد للمنطقة الحيوية لاسرائيل.

هذه الرؤية تظهر ان اسرائيل تنظر الى كل ما يدور حولها بمنظور الامن المطلق. وهو ما يعني انها تعد نموذجاً حيّاً للدولة التي ترى في الامن معياراً لكل أمر في الداخل أو الخارج. ومن هنا ينطبق عليها مفهوم «دولة الامن» (security state)[١٨]؛ أي الدولة التي تجعل من الامن موجهاً لسياستها الخارجية. وبعبارة أخرى، فان اسرائيل تعتبر مثالاً نادراً، في عالم اليوم، لكيان عسكري يقوم بوظائف مدنية، عكس كل المجتمعات التي تقوم على مجتمع مدني يؤدي مهمات عسكرية.

تذكّرنا اسرائيل، أيضاً، بالمفهوم الذي استخدمه هارولد لاسويل لوصف الدولة التي تستعمل اساليب العنف وحدها لحماية أمنها القومي على حساب الدول الاخرى، وهو مفهوم «الدولة الثكنة» (garrison state). وتتسم هذه الدولة بغلبة المتخصصين في العنف على الحكم[١٩].

تنطوي أية صيغة من الحلول السياسية الاربعة للضفة الغربية سالفة الذكر على مخاطر امنية بالنسبة الى اسرائيل، حسب رؤيتها الى نظرية الامن المطلق، التي تؤدي، بالضرورة، الى الانتقاص من، وتهديد، أمن الدول العربية والى ان يتحقق الامن الاسرائيلي على حساب الامن العربي، في معادلة صفرية (zero-sum) تامة. ومن أهم الاحتمالات المترتبة التي يتحدث عنها المحللون والخبراء العسكريون الاسرائيليون هو ان يتم استخدام نيران المدفعية من قبل أي حكم عربي في الضفة الغربية، وانطلاقاً من مناطقها، ضد اسرائيل. وقد يتم ذلك في اوقات الحرب فقط. فاذا تم تنصيب المدفعية في الضفة بصورة دائمة، فانه يمكن استعمالها فور بدء الحرب، أي حينما تبدأ الطائرات المقاتلة العربية بشن هجمات جوية على اسرائيل، بغرض ارباك عملية تجنيد قوات الاحتياط الاسرائيلية ومنع اقلاع الطائرات الاسرائيلية من مطاراتها[٢٠].

غير انه ليس من المستبعد تماماً امكان استعمال المدفعية في غير وقت الحرب أيضاً؛ اذ قد تستخدم اذا ما تدهور الموقف العسكري، واستعداداً لنشوب الحرب، أو في حالة حدوث توتر شديد في العلاقات بين اسرائيل والسلطة العربية في الضفة الغربية. ان تركيب صواريخ أرض ـ أرض في الضفة يشكل ـ حسب الرؤية عينها ـ تهديداً خطيراً على امن «المنطقة الحيوية» في اسرائيل، وحيث تستطيع اصابة قلب تل ـ أبيب، أو القدس الغربية، اصابات مباشرة خلال دقائق معدودات. كما يحتمل ان تعرقل اسلحة المدفعية عملية استدعاء وتجهيز القوات الاحتياطية الاسرائيلية.

وهناك مظهر آخر للمخاطر العسكرية ضد اسرائيل، في حالة حدوث أي شكل للتسوية السياسية،

وهـو احتمـالات شن هجمات فدائية مسلّحة انطلاقاً من الضفة الغربية. فقد وضع الاسرائيليون تصورهم على اساس عدم الثقة التامة في الفكرة الذاهبة الى ان أي حكم عربي في الضفة (أردني، أو فلسطيني) سوف يهتم بالامتناع عن استخدام العنف ضد اسرائيل. ومن هنا، فان هناك احتمالات للسماح بعمليات فدائية. وتبرّر اسرائيل رفضها لهذه الفكرة على اساس ان الحكم العربي المقبل في الضفة، أياً كان شكله، قد يستثمر الاوضاع السياسية الدولية السائدة، والتي قد تمنع اسرائيل من الرد على العمليات الفدائية باعادة احتلال الضفة؛ فضلاً عن ان هذا الحكم قد لا يخشى رد الفعل الاسرائيلي ويدرس بجدية استخدام سلاح العمل الفدائي ضد اسرائيل في الوقت الذي يراه ملائماً له.

هذا بالاضافة الى ان اسرائيل تضع في اعتبارها افتراض قيام دول عربية راديكالية (مثل ليبيا، وسوريا، والعراق) بتحريض الفلسطينيين على انتهاك أي اتفاق مع اسرائيل، بتقديم مساعدات مادية لتنفيذ عمليات مسلحة ضد اسرائيل، حتى في حالة معارضة الحكم العربي القائم في الضفة الغربية لذلك الاسلوب. وفي ذلك يقول آرييه شاليف:

«... على أية حال، يجب علينا ان نأخذ في الحسبان امكان وقوع عمليات ' ارهابية' من قبل منظمات فدائية متطرفة، وربما أيضاً بمبادرة من الحكم القائم في الضفة الغربية، حتى لو تنكر لها أيضاً... ان ' الاعمال الارهابية' لا تحتاج الى قوات كبيرة، ويمكن ان تشكل مجموعة مؤلفة من ٣٠ ـ ٤٠ شخصاً تمتلك المال والسلاح مصدر ازعاج... ونشك في امكان قيام حكم فلسطيني، أو أردني، بكبـح جماح المنظمات ' الارهابية ' خلال فترة قصيرة، ومن المحتمل ان تستمر هذه المنظمات في انشطة الازعاج و' التخريب' فترة طويلة، وخاصة اذا حظيت بدعم من السكان المحليين»[٢١].

«... هناك امكانية فعلية لتقوية دوافع شن عمليات فدائية، وخاصة في حالة التوصل الى تسوية الحكم الذاتي المتواصل أو السلام الجزئي مقابل انسحاب اسرائيلي جزئي من الضفة الغربية. ويرجع ذلك الى ان طبيعة هذه التسوية هي تسوية مرحلية فقط لا ترضي الطموحات الوطنية والقومية للشعب الفلسـطيني؛ كما ان المخاطر ستبدو، في هذه الحالة، ضئيلة ـ أي المخاطر الناجمة عن الانشطة الفدائية ـ أكثر، لأن التسوية لن تكون بمثابة انجاز سياسي يستحق المحافظة عليه بأي ثمن وعدم تهديد وجوده؛ ومن جهة أخرى، فان قدرة الانتظام للقيام بنشاطات ' ارهابية' قد تكون محدودة للغاية، اذا بقيت في الفترة الانتقالية صلاحيات معينة للعمل بحوزة اجهزة الامن الاسرائيلية في جميع أرجاء الضفة الغربية لمنع وقوع اعمال ' ارهابية' ...»[٢٢].

واذا كانت المخاطر السابقة نابعة من اراضي الضفة الغربية ذاتها ومن قبل نظام الحكم الذي من المحتمل ان يقوم هنا، فان المصادر الاسرائيلية تتحدث عن احتمالات لمخاطر عسكرية أخرى، في ضوء سيناريوهات التسوية الاربعة أيضاً، تأتي من قيام الجيوش النظامية لدول المواجهة الشرقية العربية بشن هجوم على اسرائيل[٢٣]:

(أ) فبالنسبة الى السيناريو الاول الخاص بالحكم الذاتي، يرى الاسرائيليون انه حتى لو وافق الفلسـطينيـون والعـرب عليه، فان ذلك يكون رغماً عن ارادتهم، مما يجعلهم يعتبرونه حلاً مؤقتاً يتعارض مع اهدافهم النهائية، وسوف يلجأون الى الغائه واقامة دولة فلسطينية مستقلة، أو مرتبطة بالاردن، وذلك يتـطلب من اسرائيـل ان تستعـد لاستخدام القوة دائماً، وان تسيطر، من الناحية العسكرية، على الضفة الغربية.

(ب) أمـا اذا تم اقرار تسوية تشمل اقامة دولة فلسطينية، فمن المحتمل حدوث تطورين: ان

الدولة ستكون صغيرة وسترغب في الحفاظ على استقلالها. ومن هنا قد تحافظ على الهدوء وتسكين الجبهة مع اسرائيل؛ الا ان ذلك لن يعني انها سوف لا تسعى الى توسيع حدودها على حساب اسرائيل دون ان تستخدم القوة ضدها بالضرورة. أما الاحتمال الآخر، فهو قيام حكم فلسطيني لن يتردد في توسيع الحدود، والقضاء، من ثم، على اسرائيل.

(ج) وبالنسبة الى الاحتمال الخاص بانسحاب اسرائيل من جزء كبير من الضفة وغزة، وليس من جميع اراضيهما، مقابل تسوية جزئية مع الفلسطينيين، أو الاردن، فان مثل هذا الحل سوف لا يعمل على ارضاء الفلسطينيين والدول العربية لفترة طويلة، وسيطالبون باستعادة جميع اراضي الضفة، أو معظمها على الاقل. وهكذا سوف يدرس العرب احتمال شن حرب ضد اسرائيل.

في ضوء هذه الاحتمالات، تتحدث المصادر الاسرائيلية عن انه اذا كان اشتراك مصر في الحرب ضد اسرائيل ليس مؤكداً، الاّ ان احتمالات انضمامها سوف تزداد مع وصول نظام جديد الى الحكم يتحفظ من «السلام» ويسعى الى عودة زعامة مصر للعالم العربي، وفي حالة انتشار احساس بأن اسرائيل ضعيفة في الداخل واحتمال تقلص الدعم الاميركي لاسرائيل. وفي هذه الحالة، سوف تقوم مصر بالهجوم على النقب. وازاء ذلك، ليس من المتوقع ان يقوم الجيش الاسرائيلي بنقل قواته من على حدود سيناء الى الضفة الغربية، وسيضطر، آنئذٍ، الى الاحتفاظ بثلث قواته النظامية في سيناء.

خلاصة القول ان تركيز اسرائيل على نظرية الامن المطلق تجاه الضفة الغربية خاصة، واعتبارها تشكل «عمقاً استراتيجياً» للمنطقة الحيوية فيها ضمن حدود ١٩٤٨، وكذلك النظر اليها كأحدى المناطق التي تدخل في الدائرة الاستراتيجية الاولى، يجعل اسرائيل لا تتخلى عن تواجد قوات عسكرية لها في الضفة مزوّدة بأنظمة حديثة متطورة للانذار المبكر وسيطرتها على التلال الحصينة التي تطل على حدودها مع الاردن، وعلى السهل الساحلي، انطلاقاً من اراضي الضفة.

غير ان نظرية الامن المطلق لا تضمن، بأية حال، الامن الاسرائيلي. وهو ما حدث بالفعل منذ قيام اسرائيل والحروب النظامية مع الدول العربية والعمليات الفدائية للمقاومة الفلسطينية واللبنانية؛ وهو ما يثبته، بالفعل، بعض المصادر والخبراء العسكريين والاستراتيجيين في اسرائيل ذاتها؛ هذا فضلاً عن الآثار بعيدة المدى للثورة الفلسطينية المستمرة في الضفة وغزة، وامتدادها الى داخل فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨، والتي ألقت بظلال كثيفة من الشك على ضمان الامن الاسرائيلي المطلق.

---

(١) أنظر، على سبيل المثال، غوئيل بينين، «اسرائيل؛ الاقتصاد السياسي ومستقبل الدولة العسكرية»، في هشام شرابي (محرر)، **العقد العربي القادم؛ المستقبلات العربية البديلة**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٦، ص ٣١٥ ـ ٣١٧.

(٢) أنظر آراء ما يسمى باليسار الاسرائيلي في Flapan, Simha; "The Search for Peace; A Progressive Israeli View", in S. Wells and M. Bruzonsky (Eds), *Security in the Middle East; Regional Change and Great Power Strategies*, Boulder: Westview Press, 1987.

(٣) آرييه شاليف، **خط الدفاع في الضفة الغربية؛ وجهة نظر اسرائيلية** (ترجمة غازي السعدي)، عمان: دار الجليل للنشر، ١٩٨٥، ص ١٣.

(٤) د. أحمد شوقي الحفني، «كيف تفكر اسرائيل في امنها القومي؛ فلسطين ١٩٤٨ ـ ١٩٨٨»، ملف خاص، **المنار** (القاهرة)، السنة ٤، العدد ٤١، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٩٨ ـ ٩٩.

(٥) شاليف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣ ـ ١٤.

(٦) **المصدر نفسه**، ص ٢٣.

(٧) من مقالة للمحلل العسكري تسفي لانير، «الاغراض السياسية والاهداف العسكرية؛ بعض الملاحظات الخاصة بالتجربة الاسرائيلية»، عرض وتحليل عبدالمنعم علي، **الباحث العربي** (لندن)، العدد ١٤٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٢١.

(٨) ورد في د. صائب عريقات، «الاستيطان في العلاقات الدولية»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، السنة ٢٣، العدد ٨٩، تموز (يوليو) ١٩٨٧، ص ١٥.

(٩) **المصدر نفسه**، ص ١٥.

(١٠) محمد حسنين هيكل، **عند مفترق الطرق**، بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ١٩٨٣، ص ٣١٨؛ وكمال حسن علي، **محاربون ومفاوضون**، القاهرة: «الاهرام»، ١٩٨٦، ص ١٠١.

(١١) لمزيد من التفاصيل، انظر عبدالوهاب الكيالي، **المطامع الصهيونية التوسعية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٦٦، ص ١٢٢، **ومعاريف**، ١٩٧٩/٣/٨؛ وشاليف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣.

(١٢) لانير، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٩ ـ ١٢٠.

(١٣) **الكتاب السنوي للقضية الفلسطينية لعام** ١٩٧١، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٥، ص ٢٦١ ـ ٢٦٣؛ وعبدالمنعم المشاط، «نظرية الامن الاسرائيلي تجاه العرب»، **الباحث العربي**، العدد ٤، تموز (يوليو) ـ ايلول (سبتمبر) ١٩٨٥، ص ٧٥ ـ ٧٦.

(١٤) انظر، على سبيل المثال، شاليف، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١.

(١٥) Eban, Abba; *An Autobiography,* New York: Random House, 1977, p. 550.

(١٦) الوف هار ـ ايفن، **ضرورة الاختيار؛ مشاكل اسرائيل الاستراتيجية في الجيل الثاني للدولة**، تل ـ ابيب: دافير، ١٩٨٠، ص ٨٦.

(١٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٨ ـ ٨٩.

(١٨) Yergin, Daniel; *Chattered Peace; The Origins of the Cold War and National Security State,* Boston: Houghton Mifflin Co., 1978, pp. 5 - 13.

(١٩) Laswell, H.; *The Analysis of Political Behavior,* New York: Oxford University Press, 1949.

(٢٠) شاليف، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١ ـ ٣٢.

(٢١) **المصدر نفسه**، ص ٣٦.

(٢٢) **المصدر نفسه**، ص ٣٧.

(٢٣) **المصدر نفسه**، ص ٤٤ و٤٦؛ انظر، ايضاً، هار ـ ايفن، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٩ وما بعدها.

الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني
مـن المساومـة الـى المقاومـة

فيصل حوراني

لم ينشأ الموقف الفلسطيني من الانتداب البريطاني على فلسطين دفعة واحدة. وتعود بدايات هذا الموقف الى الظروف التي أدت الى التعاون بين الحركة العربية القومية، المتجهة الى تحقيق الاستقلال عن الدولة العثمانية، وبريطانيا الطامعة في الحصول على حصة كبيرة من تركة هذه الدولة. ففي هذه الظروف، تعـاون العـرب القوميون مع بريطانيا كحليف، بل انهم هم الذين نشدوا التعاون معها، بالذات، في سياق التعبير عن حاجة البرجوازية العربية الناشئة للتعاون مع دولة برجوازية متقدمة.

حركة الاستقلال العربية تختار التعاون مع بريطانيا

ويمكن ان نجد التعبير الاوضح عن نشدان العرب التعاون مع بريطانيا في المذكرة التي وجهها شريف مكة (الملك، فيما بعد) حسين بن علي الى سير هنري مكماهون، في ١٤ تموز (يوليو) ١٩١٥، أي في بداية المفاوضات الطويلة التي دارت بين زعيم حركة الاستقلال العربي والمعتمد البريطاني المقيم في القاهرة[١]. فهذه المذكرة تبلغ الى الجانب البريطاني، أن العرب جميعهم، دون استثناء، قد قرروا، في الاعوام الاخيرة، أن يعيشوا، وأن يفوزوا بحريتهم المطلقة، وان يتسلموا مقاليد الحكم، نظرياً وعملياً، بأيديهم؛ ثم تقول، بوضوح بليغ، ان العرب هؤلاء شعروا، وتأكدوا، انه من مصلحة بريـطانيـا العـظمى ان تسـاعـدهم، وتعاونهم، للوصول الى امانيهم المشروعة؛ كما أدركوا ان من مصلحتهم هم «ان يفضلوا مسـاعـدة حكـومة بريطانيا عن اية حكومة اخرى، بالنظر الى مركزها الجغـرافي ومصالحها الاقتصادية وموقفهم من حكومة بريطانيا»[٢]. وفي ضوء ذلك، تعرض مذكرة الشريف حسين على بريطانيا ان تعترف باستقلال البلاد العربية، وتذكر حدود هذه البلاد؛ فهي تمتد من مرسين الى أضنة حتى الخليج الفارسي شمالاً، ومن بلاد فارس حتى البصرة شرقاً، ومن المحيط الهندي المحاذي للجزيرة العربية جنوباً ـ تستثنى من ذلك عدن التي تظل تابعة لحكم بريطانيا ـ ومن البحر الاحمر والبحر الابيض المتوسط حتى سيناء غرباً، وتدعوها الى ان توافق «أيضاً على اعلان خليفة عربي للمسلمين »[٣]. في مقابل ذلك، يتعهد شريف مكة بأن تعترف الحكومة العربية التي ستقوم في هذه البلاد بافضلية انجلترا في كل مشروع اقتصادي في البلاد العربية؛ كما يتعهد بأن تتعاون الحكومتان، الانجليزية والعربية الموعودة، في مجابهة كل قوة تهاجم أحد الفريقين؛ ويرى ان يجيء هذا التعاون «حفظاً لاستقلال البلاد العربية، أو تأميناً لافضلية انجلترا الاقتصادية فيها، على أن يكون هذا التعاون في كل شيء: في القوة العسكرية، والبحرية، والجوية»[٤].

وهـذا يعني، بلغـة أوضـح، ان القيادة العربية، الراغبة من جانبها في التعاون مع بريطانيا،

تعرض أن تدعم بريطانيا قيام دولة عربية مستقلة عن الدولة العثمانية، مقابل توفير مزايا اقتصادية وعسكرية لبريطانيا في الدولة الوليدة، تشتمل على حقوق عسكرية لبريطانيا في الدفاع عن مصالحها الاقتصادية في بلاد العرب. فلم يكن غريباً، اذاً، أن يسارع سير مكماهون الى الترحيب بالعروض الواردة في مذكرة الشريف حسين، والتأكيد ان «جلالة ملك بريطانيا العظمى يرحب باسترداد الخلافة الى يد عربي صميم من فروع تلك الدوحة النبوية المباركة»[٥] التي ينتمي اليها الشريف. لكن رد مكماهون رأى، حين تعرض الى ما سماه مسألة الحدود والتخوم، ان «المفاوضة فيها سابقة لأوانها»[٦]. وذلك في محاولة واضحة، ومبكرة، للتهرب من الالتزام بشيء معين ازاء هذه المسألة. غير أن الزعيم العربي الحّ في رسالته التالية، التي وجهها الى المعتمد البريطاني، في التاسع من أيلول (سبتمبر)، على ضرورة البتّ بمسألة الحدود هذه، ثم لم يفته، على الرغم من الحاحه، ان يؤكد للبريطانيين، في الرسالة ذاتها، «اننا ثابتون في اخلاصنا لكم، ونصرح، بكل تأكيد، بتفضيلنا لكم على الجميع، اكنتم راضين عنا، كما قيل، أو غاضبين»[٧]. وما كان لشيء أن يكون أكثر افصاحاً عن موقف الحركة العربية القومية إزاء بريطانيا من هذا الموقف الذي عبرت عنه رسائل زعيمها الاول.

ومع اتصال الجدل بين الجانبين بشأن مسألة الحدود، أبدت بريطانيا، على نحو غامض وان كان ذا دلالة، جانباً من تحفظاتها من الحدود التي يطمح الشريف حسين ان تحدد الدولة العربية الموعودة. فكان من شأن التحفظات البريطانية أن تؤدي الى اخراج «مرسين واسكندرونه واجزاء من بلاد الشام الواقعة في الجهة الغربية لولايات دمشق ـ الشام وحمص وحماة وحلب من هذه الدولة، وذلك بالاضافة الى ضمان عدم التعرض للمعاهدات المعقودة بين بريطانيا وبين بعض رؤساء العرب، من شيوخ مناطق أطراف الجزيرة العربية، حيث تعتبر بريطانيا مطلقة التصرف في هذه الاقاليم، و«بدون ان تمس مصالح حليفتها فرنسا»، كما ذكرت رسالة سير مكماهون الموجهة الى الشريف حسين في ١٥ ذي الحجة ١٣٣٣ هـ [٨] (١٩١٥ م). كما ظهرت تحفظات أخرى من مطامح الشريف حسين تتصل بولايتي بغداد والبصرة؛ اذ طلب مكماهون، في الرسالة ذاتها، أن يعترف الجانب العربي بأن «مركز ومصالح بريطانيا العظمى الموجدة هناك تستلزم اتخاذ تدابير ادارية مخصوصة لوقاية هذه الاقاليم من الاعتداء الاجنبي عليها وزيادة خير سكانها وحماية مصالحنا الاقتصادية المتبادلة»[٩]. ومع عرض هذه التحفظات، أضاف المعتمد البريطاني مطالب أخرى تتعلق بمركز بريطانيا في الاقاليم العربية وتضاف الى ما عرضه الشريف حسين بنفسه في هذا الصدد. من ذلك، مما يتصل بالنقطة التي نحن بصدد الحديث عنها، ان بريطانيا هي التي ستمد العرب، عندما تسمح الظروف، «بنصائحها، وتساعدهم على ايجاد هيئات حاكمة ملائمة لتلك الاقاليم»[١٠] التي لم تشملها التحفظات المذكورة أعلاه؛ ومن ذلك، أيضاً، موافقة الجانب العربي على «طلب نصائح وارشادات بريطانيا العظمى، وحدها، وان المستشارين والموظفين الاوروبيين اللازمين لتشكيل هيئة ادارية قويمة يكونون من الانجليز»[١١].

في نهاية المطاف، أعلن العرب القوميون، بزعامة الشريف حسين، الثورة على الدولة العثمانية ودخلوا الحرب ضدها، جنباً الى جنب مع القوات البريطانية التي جاءت، وفق الاتفاقات، لتساعدهم على التحرر من سيطرة هذه الدولة. وهكذا، فان الجيش البريطاني، عندما دخل فلسطين في أواخر أيام العام ١٩١٧، استقبل فيها بوصفه حليفاً حرر البلاد ودخلها ليساعد على بناء استقلالها في اطار الدولة العربية الموعودة. وكان المعنيون بالامر من أهل فلسطين، مثلهم مثل نظرائهم في بقية البلدان العربية، تواقين للتعاون مع بريطانيا، وذلك على أساس «ان دولة بريطانيا العظمى لم تخض غمار

هذه الحرب الاّ لتحرير الامم الضعيفة وتحكيمها في شؤونها واعطائها الحكم الذاتي»، كما ظنت مذكرة وجهتها الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في يافا، في أوائل ١٩١٨، الى الجنرال اللنبي، قائد القوات البريطانية في فلسطين[١٢]. وقد اعتقد المعنيون بالامر من اهل فلسطين، كما اعتقد نظراؤهم العرب الآخرون، بـ «ان حكومة بريطانيا هي أفضل حكومة تنظر في عمران بلدنا وترقيتها» كما قالت ذلك، بوضوح، عريضة وجهتها الجمعية ذاتها الى الجنرال البريطاني واطسون، الحاكم العام للبلاد، في ٨ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩[١٣].

رد الفعل على فصل فلسطين عن سوريا

الصدمة الاولى التي اصابت الآمال العربية، فزرعت بذور الشك إزاء بريطانيا، تمثلت في تخلي بريطانيا وحليفها فرنسا عن دعم قيام دولة عربية موحدة في الاقاليم التي تفاوض الشريف حسين وسير مكماهون بشأنها. ثم جاءت الصدمة الثانية حين راحت تتضح الآثار المترتبة على اتفاق الدولتين الامبرياليتين على اقتسام النفوذ في هذه الاقاليم وتوزيع الجزء الاكبر بينهما كممتلكات استعمارية . اما الصدمة الاخرى، التي اصابت، أشد ما اصابت، عرب فلسطين، فقد نجمت عن تبني بريطانيا لمشروع اقامة «وطن قومي يهودي» في البلاد، وما استتبع هذا التبني من تسهيلات قدمتها السلطات البريطانية الى النشاط الصهيوني متعدد الوجوه، وخصوصاً منها تلك المتعلقة بالهجرة اليهودية، وبانتقال الاراضي. واذا كان انشغال الرأي العام بالواقع الجديد، الذي جابهت فيه فلسطين مصيراً منفصلاً عن البلدان الاخرى، قد قلل، بمضي السنين، دون أن يلغي، تأثير غياب الوحدة العربية، فإن تفاقم الخطر الصهيوني كان من شأنه أن يزيد اليقظة ازاء المسائل المتعلقة به، خصوصاً ازاء المسألتين اللتين ذكرناهما، وهما الهجرة اليهودية وانتقال الاراضي.

بتأثير هذه الصدمات، تطرقت عريضة الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في يافا، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩١٩، فذكرت مخاطر الهجرة اليهودية، ثم اضافت ان الاعجب منها «ان فلسطين المسكينة التعسة المنكودة الحظ صارت أُلعوبة بيد السياسيين تتناولها كما شاءت اهواؤهم»، وهؤلاء «لم يكتفوا بتصريحاتهم بوجوب اعطاء فلسطين لليهود، بل جعلوا يقترحون اقتراحات تبرهن لنا على أن الشعب العربي الموجود في فلسطين لا يأتي عليه نصف قرن وهو في عالم الوجود»[١٤]. والاقتراحات التي تحمل هذه الخطورة كلها هي، وفق العريضة، اقتراحات «فصل فلسطين عن سوريا، وجعلها وحدة سياسية منفصلة... تحت اشراف انجلترا»[١٥]. وقد شكل هذان الموضوعان، فصل فلسطين عن سوريا والسياسة البريطانية المؤيدة لوعد بلفور، أولى نقاط الاحتكاك بين الحركة الوطنية الفلسطينية والوجود البريطاني، فضلاً عن انهما عكرا صفو الاماني العربية المتصلة بالتعاون مع بريطانيا وبالحصول على معونتها ودعمها لتطوير البلاد.

ولّما عرف ممثلو الرأي العام الفلسطيني، على وجه اليقين، أن سوريا ستتجزأ، وأن فلسطين ستوضع تحت الانتداب البريطاني بقرار من مؤتمر السلم العام، كان رد فعلهم الاول والاولي، المعبّر عن عمق الاحساس بالفجيعة، رفض ذلك، جملة وتفصيلاً. وقد وجهت الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية كلها، في شباط (فبراير) ١٩٢٠، احتجاجاً الى مؤتمر السلم العام على القرار الصادر عن المؤتمر بخصوص مستقبل فلسطين، فأعلنت أنها ترفض هذا القرار، رفضاً باتاً، لما فيه من الاجحاف بحقوق العرب المقدسة، وأظهرت، في مقابل ذلك، «أننا لا نتخلى عن مطالبنا المنحصرة في استقلال سوريا، من طوروس الى رفح، ونرفض الهجرة الصهيونية، رفضاً باتاً، وعدم فصل فلسطين

عن سوريا»[١٦].

وراحت مثل هذه الاحتجاجات تصدر عن أوساط الرأي العام الفلسطيني، فيما كان موضوع الانتداب البريطاني على فلسطين قيد البحث في دوائر دول الحلفاء الغربيين، وخصوصاً في مؤتمر السلم العام. بين هذه الدول، كانت بريطانيا، كما مرّ معنا، متحمسة للموضوع، وكانت فرنسا مؤيدة له. وقد سعت الدولتان الى الحصول على رأي الولايات المتحدة التي كان رئيسها ويلسون أعلن، إبان الحرب، عن مبادئه الاربعة عشر الشهيرة حول استقلال الشعوب. والحقيقة ان ويلسون تردد في اعطاء موافقته، وارسل، من جانبه، لجنة اميركية للتحقيق، عرفت باسم «لجنة كينغ ـ كرين»، فزارت البلاد السورية، وأبلغت الى الرئيس نتيجة تحقيقاتها، وكلها تصور مخاطر انشاء وطن قومي يهودي في فلسطين[١٧].

غير ان صاحب المبادىء الاربعة عشر لم يأخذ بالنصيحة التي قدمتها اليه لجنة كينغ ـ كرين، بل أخذ بنصيحة لجنة أخرى تابعة للاستخبارات الاميركية. وقد أوصت هذه بأن تنشأ في فلسطين دولة منفصلة توضع تحت الانتداب البريطاني، وبأن تقدم المساعدات الى اليهود، وان يضمن مؤتمر السلم لليهود «انه مستعد للاعتراف بالدولة اليهودية حالما تتشكل هذه الدولة بالفعل»[١٨]. وكان من رأي لجنة الاستخبارات هذه، ان «من العدل والانصاف ان تصبح فلسطين دولة يهودية، اذا استطاع اليهود، بفضل التسهيلات المقدمة لهم لتحقيق هذه الغاية، ان يحولوها الى دولة»[١٩]. اما سكان البلاد العرب، فترد الاشارة اليهم في توصيات هذه اللجنة بوصفهم «عديمي الخبرة السياسية وشديدي التأثر بالتعصب وبالنزاعات الدينية»[٢٠] ليس غير. وحين يتعلق الامر بهم توصي اللجنة «بأن توضع الاماكن المقدسة والحقوق الدينية التي تتمتع بها سائر الطوائف تحت حماية عصبة الامم والدولة المنتدبة»[٢١]. وبهذا بزت الولايات المتحدة بريطانيا في تأييد المشروع الصهيوني وفي الاستهتار بوجود العرب وبحقوقهم الوطنية وصارت مسألة الانتداب في حكم المبتوتة.

وفيما بقيت المداولات بشأن اقرار الانتداب وبنوده جارية في الاروقة الدولية، الغت بريطانيا الادارة العسكرية في فلسطين واقامت محلها، في أول تموز (يوليو) ١٩٢٠، ادارة مدنية، يقف على رأسها مندوب سام بريطاني. وأول من عين لهذا المنصب كان هربرت صموئيل، اليهودي البريطاني المؤيد للصهيونية بحماس. وقد أوجب مرسوم ملكي بريطاني أُصدر في السابع من تموز (يوليو) ١٩٢٠، على الادارة المدنية أن «تتخذ التدابير لتضمن تأسيس وطن قومي لليهود في فلسطين بالتدريج»[٢٢]. وأول ما أفضى به صموئيل، بعد توليه منصبه في فلسطين، من توجيهات الى كبار رجال الادارة الانجليز في فلسطين اعلانه «أن سياسة حكومته التي جاء لتنفيذها هي تشجيع اليهود على ان تصبح لهم السيطرة على البلاد حتى يمكن انشاء حكومة يهودية»[٢٣]. وبهذا الانتقال من الادارة العسكرية الى الادارة المدنية، تحولت فلسطين الى مستعمرة من المستعمرات التابعة للتاج البريطاني، بعد احتفاظ الادارة الجديدة بالسياسة ذاتها في ما يتعلق بمستقبل البلاد. وفي عهد صموئيل هذا، أُصدرت قوانين عديدة حدّت من نشاط العرب، وحمت اليهود، وسهلت هجرتهم الى فلسطين، كما سهلت انتقال الاراضي الى أيديهم[٢٤].

كل هذا ساهم في اطلاق الاحتجاجات العربية، وقد تكررت أوجه الاحتجاج وحيثياته ضد مسألة الهجرة وانتقال الاراضي. اما عن رفض العرب لفصل فلسطين عن سوريا، فقد رأى مخاتير واعيان طولكرم، مثلاً، في احتجاج وجهوه الى مؤتمر السلم العام، في شباط (فبراير) ١٩١٩، «أنه لا

يوافق الحق والعدل، من جهة، وسبب لاضرار عميقة مادية وادبية تلحق بالسكان، من جهة أخرى»[٢٥]. ورأت الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في حيفا أن فلسطين اذا سلخت عن سوريا قل عددها وكثر عدد اليهود واصبحت لهم الاكثرية في كل شيء، وذلك في وقت «نحن لسنا بقادرين عليهم مع كثرتنا وقلتهم، فكيف بنا اذا صارت لهم الاكثرية وهم أكثر منا مالاً وأرقى علماً»[٢٦]؛ في حين أظهر احتجاج وقّعته الجمعيات الاسلامية المسيحية كلها، في ذلك الوقت، «ان فصل فلسطين عن سوريا يضر بمصالح البلاد الاقتصادية والعمرانية وبمصالح الوطنيين القومية والمحلية»[٢٧].

الّا ان المتتبع لمواقف النخبة من قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، في ذلك الوقت، سيلاحظ ان اصرار بريطانيا على تثبيت وجودها في فلسطين، وفرض انتدابها على البلاد، وموافقتها على مصير منفصل لسوريا ولبنان تحت الانتداب الفرنسي، وبحثها عن مصير منفصل، أيضاً، للاردن، لم تلبث ان أكدت اليأس العربي من امكان قيام الدولة الواحدة، وأصبح هذا اليأس شبه شامل حين سقطت مملكة فيصل العربية قصيرة العمر في دمشق. وقد أسهم هذا في تخفيف الاهتمام بمسألة وحدة البلاد السورية واحلال مواجهة كل بلد من بلدانها، على حدة، للاستعمار الحالّ به في المقام الاول من الاهتمام. وفي اواخر العام ١٩٢٠، انعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث، وكانت مسألة الانتداب البريطاني على فلسطين قد تقررت بين الحلفاء الغربيين، كما كانت مملكة فيصل في دمشق قد انهارت، فجاءت قرارات هذا المؤتمر خلواً من الاشارة الى وحدة سوريا؛ بل ان المؤتمر بدا ميالاً الى التعامل مع فصل فلسطين عن سوريا كامر واقع حين طلب تقرير منه، موجه الى المندوب السامي البريطاني، تشكيل حكومة وطنية في فلسطين «مسؤولة أمام مجلس نيابي ينتخب اعضاءه الشعب المتكلم باللغة العربية القاطن في فلسطين حتى اول الحرب»[٢٨]. والملاحظة ذاتها تنطبق على الاحتجاج الذي بعث به المؤتمر ضد وعد بلفور الى حكومة بريطانيا وبرلمانها. فالاحتجاج لم يشر الى وحدة البلاد السورية. وحين تطرق هذا الاحتجاج الى الحديث عن الوعود التي قطعتها بريطانيا للحركة العربية القومية، لم يذكر انها تضمنت وعداً بدعم وحدة البلاد العربية، بل اكتفى باشارة عامة حين تحدث عن وعد بلفور، فوصفه بأنه «عبث بالعهود التي قطعها الحلفاء بينهم بتحرير الشعوب الخارجة عن تركيا»[٢٩]. وتخلو محاضر الجلسات التسع التي عقدها المؤتمر، وتداول خلالها في كل ما يهم المؤتمرين، من أي شيء يظهر أن موضوع فصل فلسطين عن سوريا كان قيد الاهتمام[٣٠]. ولا يعني هذا كله ان المسألة قد طويت وانتهى الامر؛ اذ ان اشارات سترد حول خطورة فصل فلسطين عن سوريا، بين وقت وآخر، في ادبيات الحركة الوطنية الفلسطينية وانشطتها بعد ذلك. غير ان المسألة، على ما يبدو، كانت، مع نهاية ١٩٢٠ وفشل تجربة اقامة المملكة العربية في دمشق، قد ضؤل وزنها في مجال الاهتمام العام، فيما انصرفت البلاد الى مواجهة مصيرها المنفصل الذي يهدده خطر المشروع الصهيوني والالتزام البريطاني به.

المساومة على انتداب بدون وعد بلفور

وعندما عقد المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع، في حزيران (يونيو) ١٩٢١، كانت معالم حركة وطنية فلسطينية منفصلة عن شقيقتها السورية، بدأت تتشكل في البلاد؛ وكانت المشاغل الخاصة بفلسطين غدت هي التي تستحوذ على اهتمام هذه الحركة. وبين انجازات المؤتمر الرابع تشكيل وفد يضم ثمانية من ابرز قادة الحركة الوطنية الفلسطينية، وتكليفه بالسفر الى اوروبا. وقد اوكل المؤتمر لاعضاء الوفد «الصلاحية... بأن يقوموا بجميع الاعمال التي تعود على مصالح البلاد الاجتماعية

والسياسية والاقتصادية، على أن لا يقطعوا بأمر حتى يستفتوا الامة في ذلك»[٣١]. وهذا الوفد، الذي ترأسه زعيم الحركة الوطنية رئيس اللجنة التنفيذية، موسى كاظم الحسيني، وصل الى لندن في آب (أغسطس) ١٩٢١، ودخل في مفاوضات طويلة مع المسؤولين البريطانيين بشأن مستقبل فلسطين، وخصوصاً الانتداب ووعد بلفور. وقد صاغ الوفد المطالب الوطنية لعرب فلسطين في مذكرة طويلة يبدو ان وضعها تم بعد مشاورات أجريت داخل البلاد بين القادة الوطنيين واخرى اجراها اعضاء الوفد فيما بينهم. يؤكد ذلك، على سبيل المثال، ما ورد بخصوصه في محضر الجلسة الثامنة من الجلسات التي عقدها اعضاء الوفد في لندن، في آب (اغسطس) ١٩٢١[٣٢]. وفي هذه المطالب، كما صاغتها مذكرة الوفد، جاء مطلب انشاء حكومة وطنية في المقدمة، في حين جاءت في آخر القائمة المطالبة بعدم فصل فلسطين «عن اخواتها المقاطعات العربية المجاورة لها»، هكذا، دون ذكر سوريا باسمها[٣٣].

ومهما يكن من أمر، فهذه المذكرة تبدأ بتأكيد صفة الوفد كممثل «لاهالي فلسطين، من مسلمين ومسيحيين»، ثم تضع أول مطالبها وهو «حكومة وطنية مسؤولة أمام مجلس نيابي ' برلمان ' منتخب من السكان الذين قطنوا فلسطين قبل الحرب [العالمية الاولى]، من مسلمين ومسيحيين ويهود»[٣٤]. اما الحيثيات التي يستند اليها طلب كهذا، فتعدّ المذكرة من بينها «ان استعداد الشعب الفلسطيني للحكم الذاتي لا يقل عن استعداد غيره من الشعوب التي قد ساعدتها بريطانيا في الماضي، والحاضر، على الاستقلال»[٣٥]. وفي هذا القول ما يحمل على الاعتقاد بأن المطلب الذي يتوخى الوفد تحقيقه هو الحكم الذاتي وليس الاستقلال التام. ويتأكد هذا المعنى حين نلحظ ان المذكرة تخلو من أي موقف ضد الانتداب، على الرغم من ان مداولات فرض الانتداب البريطاني على فلسطين كانت، في ذلك الوقت، قطعت اشواطاً بعيدة، وكان امرها معروفاً لدى الحركة الوطنية الفلسطينية، وعلى الرغم، أيضاً، من الاحتجاجات الشعبية الكثيرة التي صدرت ضد مشروع الانتداب، والتي أشرنا الى جانب منها؛ بل ان المذكرة تخلو من مجرد ذكر اسم الانتداب؛ والشيء الوحيد الواضح في حسمه ضد السياسة البريطانية، مما اشتملت عليه المذكرة، كان مطالبتها الصريحة بالغاء وعد بلفور. وفي هذا، وحده، حتى لو لم تتوفر قرائن اخرى هي في واقع الامر موجودة، كما سنرى، يمكن للمرء أن يستنتج ان المطالبة بالحكم الذاتي وعدم التطرق الى مسألة الانتداب، مما يعد اعتدالاً من الوفد وقبولاً بدور بريطانيا في فلسطين، قد وضعت على هذا النحو خصيصى، كي تتيح للوفد ان يساوم المسؤولين البريطانيين على نحو يجعل بريطانيا تلغي وعد بلفور مقابل قبول الجانب الفلسطيني بانتدابها على فلسطين.

لتأكيد صواب استنتاج كهذا، يمكن ان تتبُّع المراسلات التي أُجريت بين رئيس الوفد موسى كاظم الحسيني وهو في لندن وعدد من اعضاء الوفد انفصلوا عنه، مؤقتاً، وتوجهوا الى جنيف ليمثلوا فلسطين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني الذي عقد فيها. فواحدة من هذه الرسائل وجهها الحسيني الى وفد جنيف، في العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، تتضمن احتجاج رئيس الوفد على موقف ممثلي فلسطين في المؤتمر السوري ـ الفلسطيني حين وافقوا على قرارات للمؤتمر ترفض انتداب بريطانيا على فلسطين، وفرنسا على سوريا، وتطلب اجلاء القوات الاجنبية عنهما. وتورد هذه الرسالة بهذا الصدد: «لا نكتمكم اننا رأينا ان خطتكم هذه كانت نتيجة حماس وطني زائد ولا تنطبق على خطتنا التي قررناها هنا، وفقاً للحالة الحاضرة ولمقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية]، فلا نعلم الضرورة التي أدت بكم الى ان تصرّحوا برفض الانتداب صراحة عارية . وبعد ان تصرحوا في ذلك، فسحب الجنود المحتلة نتيجة طبيعية، فما هي الضرورة التي قضت بالتصريح في هذا الامر،

أيضاً، بهذا الشكل»[٣٦]. ثم يمعن الحسيني في التعبير عن غضبه، لأن وفده في جنيف أيد مقررات حماسية كهذه، ويقول: «اخواننا السوريون لهم الحق في ان يصرحوا بما يشاءون؛ ولكن وفدنا، باعتباره ممثلاً للشعب رسمياً، ومريداً للوصول الى تأمين حقوق ومنافع عليا للبلاد، فالاجدر به ان يتمالك عواطفه وحماسه الوطني»[٣٧]. ويكرر الحسيني مؤاخذته لاعضاء وفد جنيف، عادّاً ما فعلوه حين وافقوا على قرارات ترفض الانتداب على نحو مخالف لاتفاق قبلوا به، ذلك ان «اتفاقنا، قبل سفركم، في موضوع اشتراكنا بالمؤتمر السوري كان مقيداً بأن تقبل خطتنا التي قررناها وامضيناها هنا كلنا»[٣٨].

وحين نقرأ رد وفد جنيف على هذه المسألة لا يبقى أي مجال للشك في ان مفاوضي لندن الفلسطينيين كانوا اتفقوا على مساومة البريطانيين على قبول انتداب بدون وعد بلفور؛ فالرد يقول، في معرض دفاعه عن موقف اصحابه: «ان خطتنا ومقررات المؤتمرات [العربية الفلسطينية] بخصوص الانتداب ترمي الى رفض الانتداب المبني على أساس وعد بلفور، رفضاً باتاً وصريحاً، والى اضمار البحث فيما يتعلق بقبول الانتداب العاري عن وعد بلفور، أو رفضه»[٣٩]. ثم يلقي الرد اضواء جديدة على هذه النقطة الهامة، حين يبيّن «ان هذا الاضمار انما هو لبينما يتسنى لنا الوصول الى درجة تخولنا المفاوضة على شكله وتحديده»، لكن «بعد مقابلتنا المستر [ونستون] تشرشل ومقابلة يانغ الاخيرة، تأكد لدينا اصرار الحكومة [البريطانية] على التمسك بوعد بلفور، وعلى عدم منح الفلسطينيين رائحة الحكم الذاتي، فاتفقنا على التصريح برفض ذلك الانتداب، ووقّعنا على صورة البيان الذي قررنا تقديمه لجمعية [عصبة] الامم الموضح ذلك»[٤٠]. وبهذا، وفق رد وفد جنيف، «لايكون قرار المؤتمر السوري ـ الفلسطيني مخالفاً لخطتنا بل مؤيداً لها»[٤١]. ثم يكرر الرد القول باستحالة القبول بصك الانتداب مع وجود وعد بلفور، ليستدرك بالقول: «اما حين نرى قبول مطالبينا المتقدمة [بشأن الغاء وعد بلفور]، فحينئذٍ ندخل بالمفاوضة»[٤٢].

ويبدو أن أعضاء وفد جنيف، في ردهم هذا، قد بالغوا، بتأثير رغبتهم في الدفاع عن الموقف الذي يؤاخذهم رئيسهم عليه، حين ذكروا ان الوفد في لندن اتفق، بعد مقابلته لتشرشل وأحد معاونية يانغ، على رفض الانتداب بصورة باتة. اذ ان محضر اجتماع الوفد الذي عقد بعد لقائه مع تشرشل لا يفيد بذلك. ففي هذا المحضر يرد، حقاً، التأكيد على ما أبلغه تشرشل الى الوفد من ان الحكومة البريطانية لا يمكنها الغاء وعد بلفور مطلقاً؛ لكن المحضر يفيد، في مقابل ذلك، بأن الوفد توقف عند عرض آخر تقدم به تشرشل ويانغ حين أظهرا أن بامكان الحكومة البريطانية «التوفيق بين تطبيق التصريح [الصادر عن بلفور] وبين حفظ حقوق الوطنيين بتلبية بعض المطالب»[٤٣]. وقد طرحت أمام الوفد مسألة ما اذا كان عليه أن يقطع المفاوضات لأن الحكومة البريطانية ابلغته باستحالة التخلي عن وعد بلفور، ام ان يستمر فيها، بعد تلقيه هذا العرض، «حتى تظهر الحقيقة وماذا يمكن ان تعطيه الحكومة حتى تُبلَّغ البلاد اما بصورة التحبيذ أو بصورة عدم الموافقة»[٤٤]. ويفيد المحضر، كذلك، بأنه «تقرر، باتفاق الآراء، الّا تقطع المذاكرات مع الحكومة اذا بينت ذلك البيان، وان تسمع اشكال الصور التطبيقية التي تريد بها حفظ حقوق الوطنيين، وشكل تطبيق بعض المطاليب على حذافيرها، على أن تعرض على اهالي البلاد»[٤٥].

وفي ضوء هذا التوافق في الآراء، الذي لم يصل الى حد القطيعة مع بريطانيا، أو البت نهائياً برفض الانتداب حتى بعد ان أبلغ الوفد بتمسك الجانب البريطاني بوعد بلفور، جرى الاتفاق بين اعضاء الوفد، في جلسة تالية، على بنود المذكرة التي سيوجهها الوفد في جنيف الى عصبة الامم فيما هي منصرفة الى مناقشة فرض الانتداب على فلسطين[٤٦]. وقد سلمت هذه المذكرة الى رئيس

عصبة الامم، بالفعل، في العاشر من أيلول (سبتمبر) ١٩٢١، وكل ما تضمنته هو صياغة محكمة، باللغة الانجليزية، للمطالب ذاتها التي قدمها الوفد الى الحكومة البريطانية(٤٧).

ويبدو ان تتبع الوفد الفلسطيني الموجود في جنيف لمناقشات الجمعية العامة لعصبة الامم وللمناورات الدولية الجارية بشأن تقرير مستقبل فلسطين والبلاد العربية الاخرى المنسلخة عن الدولة العثمانية قد جعله يدرك «ان رفض الانتداب بزيادة عبارة المؤسس على وعد بلفور لا يجدي نفعاً، من الوجهة الحقوقية، لأن تنظيم صك الانتداب عائد الى الدولة المنتدبة»، وليس للجمعية العامة الا المصادقة عليه، كما قال الوفد في رسالة منه الى رئيسه في لندن في ١٣ أيلول (سبتمبر) ١٩٢١(٤٨). ويبدو، كذلك، أن الوفد الموجود في جنيف صار ميالاً الى رفض الانتداب بالمطلق، والى المطالبة بالاستقلال التام لفلسطين، على اساس انها متطورة الى الحد الذي يوجب منحها هذا الاستقلال(٤٩). لكن رئيس الوفد العربي الفلسطيني، موسى كاظم الحسيني، كرر، في رسالة جديدة منه الى وفد جنيف، تمسكه بالخطة المقررة سابقاً. ومما قاله في هذا الصدد: «لا شك في أن امتنا، وفي رأسها نحن، ايضاً، لا نريد الاستعباد في حقيقة الامر، مهما كان شكله ونوعه. الاّ أن مفكري البلاد، في الوقت ذاته، بالنظر للاحوال الحاضرة، الداخلية والخارجية، قرروا خطة لأنفسهم ورأوا اجتناب البحث في الانتداب، وعلى هذه الخطة سار الوفد أيضاً»(٥٠). وتستخدم رسالة كاظم الحسيني الحجة التي أوردها اعضاء الوفد في جنيف، فتقلبها ضد رأيهم حين تقول: «هذا ما يؤدي بنا الى اجتناب البحث في الانتداب»(٥١).

مع هذا الميل الواضح الى المساومة بشأن الانتداب، في ذلك الوقت المبكر من نشاط الحركة الوطنية الفلسطينية، لم تقل أي من وثائقها انها تقبل الانتداب. وما توضحه رسائل موسى كاظم الحسيني، وما اقترن بها من سلوك عملي، يظهر ان قادة الحركة الوطنية اتفقوا، في ذلك الوقت، على تجنب التصريح برفض الانتداب، أو بقبوله، بأمل ان يكسبوا الفرصة لاقناع بريطانيا بالمساومة، التي كررنا الاشارة اليها، حول انتداب بدون وعد بفور. وبما ينسجم مع هذا، اتفق الجميع على أن يتمسك الوفد، في عصبة الامم، التي تدرس فرض الانتداب، بالمطالبة بضرورة استفتاء أهل البلاد بشأنه، قبل اقراره . ويعكس هذا الاتفاق خطة وصفها موسى الحسيني بنفسه بأنها «موافقة جداً، حقوقاً وسياسة، أي من كل الوجوه، لأنها تحفظ للأمة حق ابداء رأيها في الامر، وتعلن انه لم يؤخذ رأي الامة في الحال الواقع، وتبقى في ايدينا سلاحاً... نريد ان نشهره، عند الحاجة، لنستفيد منه، ان امكن»(٥٢). ومع حماسه الخاص لخطة كهذه، ولما تنطوي عليه من ابقاء فرص المساومة مفتوحة، على أمل أنه يمكن التوصل الى انتداب بدون وعد بلفور، لا يترك كاظم الحسيني أي لبس حول مصدر الخطة، فليس هو واضعها ولا وفده، بل الذي وضعها هو المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع الذي انتخب الوفد. وحين الحّ اعضاء وفد جنيف، بصورة أو بأخرى، على مواقف تؤدي الى الخروج عن هذه الخطة، لم يتردد رئيس الوفد من ردعهم عن ذلك باسلوب كاد يبلغ حد الزجر، وهو يتساءل حانقاً: هل من صلاحية الوفد ان يبتّ برفض الانتداب ؟ وهل فوّضه منتخبوه بذلك ؟ وهل دار في المؤتمر الرابع، الذي انتخبه، بحث حول هذا الامر الهام؟ ولأنه يعرف الجواب، فهو يقول مستنكراً: «كيف يجوز للوفد أن يبت في هذا الامر» ؟(٥٣). وقد امضى الوفد في لندن شهراً وهو يعرض مساومته هذه، لكنه ظل يصطدم، في كل لحظة، بتمسك الحكومة البريطانية الثابت بوعد بلفور وبسياسة المساعدة على انشاء الوطن القومي اليهودي في فلسطين. وبعد مضي ثمانية شهور، كان الوفد لا يزال عند نقطة البداية التي اصطدم بها؛ ومع ذلك، لم يحمله تعنتّ بريطانيا على التخلي عن اعتداله. وتقول رسالة بعث بها رئيس الوفد الى الملك حسين بن علي ان مطالبه انصبّت على ان يكون للامة شأن معتبر،

فعلاً، بادارة البلاد يتجلى في مجلس منتخب من قبلها، وان يكون لها «ملك، أو امير عربي، تنتخبه هي... وان تكون القوة الاجرائية وطنية»[٥٤]. اما عن مركز بريطانيا في ادارة كهذه، فالرسالة ذاتها تؤكد «عدم رفضنا مساعدة بريطانيا، اذا اتفقنا واياها على شروط مناسبة»[٥٥].

الكتاب الابيض، وصك الانتداب، وانقطاع المفاوضات

ثم امضى الوفد بضعة شهور اخرى في لندن، بحيث اتصلت اقامته فيها الى ما يقرب من سنة كاملة، دون ان يتمكن، هو الممثل لعرب فلسطين والحامل لمطالبهم، من ثني بريطانيا عن تأييدها للمشروع الصهيوني، أو دفعها الى الموافقة على حكم ذاتي وطني يتمثل فيه سكان البلاد، بطوائفهم المختلفة، بنسبة اعدادهم الى المجموع العام للسكان.

وبعد مفاوضات طويلة اجراها الوفد مع المسؤولين البريطانيين، وبينما كانت عصبة الامم تستعد لاقرار صك الانتداب كما تقدمت به بريطانيا اليها، أصدر وزير المستعمرات البريطاني ، وكان آنذاك ونستون تشرشل، في ٢٢ حزيران (يونيو) ١٩٢٢، بياناً عن السياسة البريطانية في فلسطين اشتهر باسم «الكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢»[٥٦]. وقد استهل الكتاب بارجاع التوتر السائد في فلسطين الى مخاوف تساور بعض طبقات من السكان العرب واليهود، ورأى ان بعض مخاوف العرب «مبني على تفاسير مبالغ بها لمعنى [تصريح بلفور] الذي يحبذ انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين»[٥٧]. وفي معرض سعيه الى تهدئة مخاوف العرب هذه، أورد الكتاب الابيض ان حكومة جلالته البريطانية «لم تفكر، قط، في اخضاع، أو محو، السكان العرب، أو القضاء على لغتهم وأدابهم في فلسطين، كما يتخوف الوفد العربي؛ وهي تلفت النظر الى ان عبارات التصريح المنوه بها لا تشير الى تحويل فلسطين، بجملتها، وجعلها وطناً قومياً لليهود، بل انما تعني ان وطناً كهذا يؤسس في فلسطين»[٥٨].

والحقيقة ان الكتاب الابيض لم يفشل، فقط، في اطفاء المخاوف العربية، بل أكد، من خلال تمسكه بوعد بلفور، أن المسافة بعيدة جداً بين ما تريده بريطانيا لليهود في فلسطين وما يرضى به العرب مهما بلغ اعتدالهم. وعندما تصدى الوفد العربي الفلسطيني، الذي كان حتى ذلك الوقت في لندن، رادّاً على محتويات الكتاب الابيض، احتفظ بلهجة الحوار الهادىء التي انتهجها. وفي تفنيده لما يتصل بوعد بلفور في الكتاب الابيض، رأى رد الوفد الفلسطيني ان تمسك حكومة بريطانيا بهذا الوعد «مناف لما وُعد به الملك حسين قبل ذلك الوعد، وبعده، ومناف للتصريح البريطاني ـ الفرنسي الذي أعلن في ٨ تشرين الثاني [نوفمبر] سنة ١٩١٨، ومناقض للمادة ٢٢ من عهد جامعة [عصبة] الامم»[٥٩]. وبذل الوفد آخر محاولاته في لندن ضد الكتاب الابيض، حين حاول ان يستثير ضده الرأي العام والاوساط البرلمانية. غير أن الحكومة لم تلبث ان نالت ثقة مجلس العموم البريطاني على سياستها المعبّر عنها في هذا الكتاب، فصار واضحاً ان الطرق سُدّت أمام الوفد، وان من العبث الاستمرار في محاولاته لاقناع حكومة بريطانيا بالتخلي عن سياستها المعتمدة.

في هذا الوقت (حزيران ـ يونيو ١٩٢٢)، كلفت اللجنة التنفيذية الفلسطينية المنتخبة من المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع وفد لندن أن يبلغ الى «الحكومة البريطانية وعصبة الامم قرار الامة برفض الانتداب»، ودعت الوفد الى قطع المفاوضات والعودة الى البلاد[٦٠]. ولأن هذه النهاية تتضمن، في أحد وجوهها، فشلاً واضحاً لخطة المساومة التي وضعها المؤتمر العربي الفلسطيني الرابع حين شكل وفد المفاوضات، فقد دعت اللجنة التنفيذية الى عقد مؤتمر جديد عند عودة الوفد «كي يضع الخطط الجديدة التي تراها الامة أضمن واقرب للوصول الى الغاية الاساسية»[٦١].

والى ذلك، أثار الكتاب الابيض، بما هو تعبير عن تشدد حكومة بريطانيا في وجه رغبة الحركة الوطنيـة الفلسطينية في الوصول الى تفاهم معها، موجة أخرى من السخط في الاوساط العربية في فلسطين. هذا السخط عكسته عشرات البرقيات التي ارسلها ممثلو الرأي العام للاحتجاج على الكتاب الابيض؛ وكان منها برقية أعيان عكا: «نؤيد وفدنا الفلسطيني بجميع مطالبه برفض الانتداب ووعد بلفور، ونطلب الاستقلال والوحدة العربية»[٦٢]؛ وبرقية اعيان الناصرة: «نرفض الانتداب الانجليزي المؤدي الى تصريح بلفور الجائر طالبين الاستقلال»[٦٣]؛ وبرقية اعيان صفد: «نطلب الاستقلال التام. نرفض الانتداب»[٦٤]؛ وبرقية اعيان الرملة: «يئسنا من العدالة البريطانية التي، رغم عهودها، فتحت بلادنا لمتشردي العالم. نرفض الانتداب البريطاني مع وعد بلفور، رغم القول بأن جمعية الأمم تمثال نحته لويد جورج. راجعناكم، لآخر مرة، راجين، لآخر مرة، من عدالة اوروبا المسيحية، عدم اعطاء قرار يكـون أتوناً مستديماً في فلسطين»[٦٥]. وبنصوص قريبة من واحد من النصوص آنفة الذكر، صدرت برقيات احتجاج عن وجهاء المدن كافة وعن الجمعيات الاسلامية ـ المسيحية كافة[٦٦].

وفيما كان التحضير جارياً لعقد المؤتمر العربي الفلسطيني الخاص، وبرقيات الاحتجاج تتوالى، أعلنت البلاد اضراباً عاماً جرى في ١٣ و ١٤ تموز (يوليو) ١٩٢٢، احتجاجاً على تأييد بريطانيا للصهيونية، حسب التعبير الذي استخدمه رئيس الجمعية الاسلامية ـ المسيحية في يافا، الذي رأى «أن الامة كلها تطلب الاستقلال التام ورفض كل انتداب مع وعد بلفور»[٦٧].

في غضون ذلك، كانت عملية صك الانتداب تمر في مراحلها الاخيرة، ولم يلبث مجلس عصبة الامم أن صادق عليـه في ٢٤ تمـوز (يوليـو) ١٩٢٢، ليصبـح ساري المفعـول في أواخر ايلول (سبتمبر) ١٩٢٣[٦٨]. لقد أوجد الحلفاء المنتصرون في الحرب العالمية الاولى نظام الانتداب ليسهل لهم السيطرة على المستعمرات التي كانت تابعة للدول المهزومة، والتحرر من الوعود التي قطعوها لشعوب هذه المستعمرات حين كانوا بحاجة الى معونتها في الحرب، فمنوها بمنحها الاستقلال. واعطت هذه الدول المنتصرة لنظام الانتداب صيغة دولية، حين نصت عليه في المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم، وقد تحدثت الفقرة ١ من هذه المادة عن «المستعمرات والاقطار التي، بنتيجة الحرب، بطلت تابعيتها لسيادة الدول التي كانت تحكمها من قبل، والمأهولة بشعوب ليست، بعد، قادرة على القيام، لوحدها، تحت صعوبات احوال العالم الحديث»، فقررت ان تطوير هذه الشعوب وترقيتها «يشكلان أمانة تمدن مقدسة»[٦٩]. ورأت الفقرة ٢ ان توكل هذه الامانة الى «أمم متقدمة تمارس دور التمدن بصفة منتدبين عن عصبة الامم»[٧٠]. وجعلت الفقرات التالية للانتداب درجات تتعلق كل منها بدرجة الرقي التي قطعها الشعب المعني، وتوجب نوعاً من الادارة ينسجم معها. وقد اعتبرت الاقطار التي كانت تابعة للامبراطورية العثمانية في مقدم الدرجات المذكورة، لأنها، وفق الفقرة ٤، «وصلت من الرقي الى درجة يستطاع عندها الاعتراف بقيامها بصفة امم مستقلة»[٧١].

ومع استناده الى المادة ٢٢، من ميثاق عصبة الامم، تميز صك الانتداب على فلسطين، عن غيره من الصكوك المماثلة، بأن أوجبت المادة الثانية منه «ان تكون الدولة المنتدبة مسؤولة عن وضع البلاد في أحوال سياسية وادارية واقتصادية تضمن انشاء الوطن القومي اليهودي، وفقاً لما جاء بيانه في ديبـاجة [مقدمة] هذا الصك وترقية مؤسسات الحكم الذاتي، وتكون مسؤولة، أيضاً، عن صيانة الحقوق المدنية والدينية لجميع سكان فلسطين، بقطع النظر عن الجنس والدين»[٧٢]. كما تميز هذا الصـك بالزامـه الدولة المنتـدبـة الاعتراف «بوكالة يهودية ملائمة كهيئة عمومية لاسداء المشورة

الى ادارة فلسطين والتعاون معها في الشؤون الاقتصادية والاجتماعية وغير ذلك من الامور التي قد تؤثر في انشاء الوطن القومي اليهودي ومصالح السكان اليهود في فلسطين، ولتساعد، وتشترك، في ترقية البلاد، على ان يكون ذلك خاضعاً، دونها، لمراقبة الادارة»[٧٣]. وفي الصك ذاته، «يعترف بالجمعية الصهيونية كوكالة ملائمة لهذا الغرض، ويتوجب على ادارة فلسطين، مع ضمان عدم الحاق الضرر بحقوق ووضع فئات الاهالي الاخرى، ان تسهل هجرة اليهود في احوال ملائمة، وان تشجع، بالتعاون مع الوكالة اليهودية... حشد اليهود في الاراضي الاميرية والاراضي الموات غير المطلوبة للمقاصد العمومية»[٧٤]. ويوجب صك الانتداب، أيضاً، ان تتولى ادارة فلسطين مسؤولية سن قانون للجنسية. ويجب أن يشتمل ذلك القانون على نصوص «تسهل اكتساب الجنسية الفلسطينية لليهود الذين يتخذون فلسطين مقاماً دائماً لهم»[٧٥]. وفي هذا الصك، «يمكن لادارة البلاد ان تتفق مع الوكالة اليهودية... على ان تقوم هذه الوكالة بانشاء أو تسيير الاشغال والمصالح والمنافع العمومية وترقية مرافق البلاد الطبيعية بشروط عادلة ومنصفة»[٧٦]. كما أوجب الصك أن «تكون الانجليزية والعربية والعبرية اللغات الرسمية لفلسطين»[٧٧]. هذا فضلاً عن المزايا التي اعطاها للدولة المنتدبة، ولحلفائها، ولاعضاء عصبة الامم، مما نصت عليه مواد الصك الاخرى.

وما ان صادق مجلس عصبة الأمم على هذا الصك حتى وجه الوفد العربي الفلسطيني، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٢، احتجاجه على قرار المصادقة غير العادل. ونص احتجاج الوفد: «ان الشعب العربي لا يستطيع ان يقبل انتداباً يهب وطنه للصهيونية ويحرمه من حقه الطبيعي في الاستقلال»[٧٨]، دون ان يقول ان هذا الشعب يرفض الانتداب بالمطلق. وبهذا الاحتجاج، اختتم الوفد نشاطاته في لندن، ثم حزم حقائبه وعاد الى البلاد، ونشر، في يوم عودته، بياناً في الصحف البريطانية قال فيه: «ان عودتنا الان الى بلادنا لا تكون قاطعة لحبل الود والموالاة المؤسسة قديماً، والمؤيدة حديثاً، بيننا وبين الشعب [البريطاني]»[٧٩]. كان الوفد، اذاً، لا يزال، حتى لحظة وجوده الاخيرة في لندن، ملتزماً بالخطة التي ابتدأ بها قبل ذلك بعام كامل.

رفض الانتداب مع بقاء الرغبة في التعاون؛ وفود جديدة للتفاوض

غير ان الذي لم ينقطع، بالفعل، لم يكن حبل الود الذي اشار اليه بيان الوفد الاخير في لندن، فهذا الحبل لم يصدر عن بريطانيا الامبريالية في أي وقت من الاوقات، ما يدل على انها أمنت بوجوده، بل كان رغبة قيادة الحركة الوطنية الفلسطينية في التعاون مع بريطانيا؛ ذلك ان هذه الرغبة هي التي لم تنقطع، حقيقة، على الرغم من كل شيء: الاحتلال ووعد بلفور وصك الانتداب وتولية الوكالة اليهودية فيه صلاحيات دولة داخل دولة.

وحتى في جو السخط اللاهب الذي أجّجه فشل مهمة الوفد واصدار الكتاب الابيض والمصادقة على صك الانتداب، لم تصل هذه القيادة الى حد اعلان القطيعة مع بريطانيا. وقد رأينا كيف جرى التعبير عن رفض الانتداب المقترن بوعد بلفور بليونة اريد لها ان لا تقطع حبل ود مفترض.

ثم لم يلبث ان عقد، في ٢٠ تموز (يوليو) ١٩٢٢، المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس، وكان أوسع تمثيلاً لشعب فلسطين العربي من أي مؤتمر سبقه[٨٠]، فاتخذ مجموعة من القرارات كان من بينها، وليس أولها، «تأييد رفض نظام الانتداب باسم فلسطين»[٨١]؛ كما كان من بينها قرارات برفض السياسة الصهيونية وحظر اي تعاون مع الصهيونية. اما بالنسبة الى بريطانيا، فان المؤتمر لم يقرر مقاطعتها، بل قرر تأسيس مكتب عربي في لندن[٨٢] يتولى متابعة النشاطات التي ابتدأها الوفد

في أثناء اقامته فيها. مع ذلك، يمكن القول ان الامر برفض الانتداب قد حسم في هذا المؤتمر حتى مع تمسك الحركة الوطنية الفلسطينية، في ادبياتها، بقرن الانتداب بوعد بلفور ورفضه على هذا الاساس وحده، أو، كما ذكر بيان اللجنة التنفيذية المنبثقة عن المؤتمر الخامس، في الأول من أيلول (سبتمبر) ١٩٢٢: «اجمعت الامة العربية الفلسطينية على رفض الانتداب ومشروع انشاء وطن قومي لليهود في فلسطين، وذلك بعد أن تجلت لها نتائج هذه السياسة الرهيبة»(٨٣).

وبهذا، يمكن ان نستنتج انه مع مصادقة عصبة الامم على صك الانتداب، وبعد توالي البراهين الملموسة في اجراءات السلطات البريطانية في فلسطين في ما يتصل بالهجرة اليهودية وبانتقال الاراضي وبغيرهما، اتضحت لقيادة الحركة الوطنية صعوبة حمل بريطانيا على التخلي عن تأييدها للمشروع الصهيوني، فوهنت، بالتالي، اسس الخطة التي قامت على اساس المساومة على انتداب بدون وعد بلفور، دون ان تنتفي رغبة الحركة الوطنية في التعاون مع بريطانيا، على نحو أو آخر. هذا التطور له أهميته البالغة، ليس في ميدان موقف الحركة الوطنية من مسألة رئيسة كهذه، فحسب، بل، كذلك، في ميدان تطوير اساليب عملها. والحقيقة ان فشل مهمة الوفد المفاوض الاول وانعكاس هذا الفشل في اتخاذ المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس موقفاً واضح المعنى برفض الانتداب وما رافق ذلك من ازدياد السخط الشعبي ضد بريطانيا انعكست، على الفور، منذ تموز (يوليو)، في لهجة الحركة الوطنية ضد بريطانيا. وما يمكن ان نلاحظه بهذا الصدد يتجلى في غياب التمجيد الذي كانت تحمله بيانات الحركة الوطنية، وحتى احتجاجاتها، لبريطانيا ولدورها العالمي ولعدالتها، كما يتجلى في تزايد الحذر في التعبير عن الامل في امكان حملها حملاً على انصاف العرب. وقد عكس هذا التطور، خير ما عكسه، رد اللجنة التنفيذية على بيان اصدره سكرتير الحكومة بمناسبة الدعوة الى انتخابات المجلس التشريعي؛ فهذا الرد يورد: «يحسن بالحكومة ان تعلم ان فلسطين لا تتغذى بالكلام، وانها غير ما كانت عليه بالامس، فهي اليوم، كالشرق كله، لا تؤمن الا بالواقع ولا قيمة عندها للاقوال؛ اذ ان الوعود والعهود الرسمية لم تجدها نفعاً، فكيف بالاقوال المجردة»(٨٤).

غير ان ملاحظة هذا التطور، والانتباه لأهميته، لا يعنيان ان موقف الحركة الوطنية قد وصل الى حد اعتبار بريطانيا خصماً أو عدواً، فتلك مرحلة اخرى في تطور الحركة الوطنية لم تكن قد بلغتها الّا بعد ذلك بسنوات عدة، وان كانت شرائح منها سوف تسبق الاخرى على هذا الطريق، وشرائح غيرها لن تبلغ نهايته الّا بعد فوات الاوان. ورد اللجنة التنفيذية على بيان سكرتير الحكومة، الذي اقتبسنا منه اعلاه، حدد مواقف من هذه، أو تلك، من بنود السياسة البريطانية تجاه فلسطين، دون ان يظهر موقفاً ضد الوجود البريطاني في فلسطين، ذاته. وهكذا، لم تدم، طويلاً، غضبة قيادة الحركة الوطنية على بريطانيا الناجمة عن فشل مهمة وفدها الاول وعن مجيء صك الانتداب والدستور مما لا ينسجم مع مطالبتها بالغاء وعد بلفور وبالحكم البرلماني.

ولم تلبث هذه القيادة ان شكلت وفداً آخر، ثانياً، قام بمفاوضة المسؤولين البريطانيين في لندن. والحقيقة ان هذا الوفد تشكل، في الاساس، ليكون موجوداً في لوزان عندما عقد فيها المؤتمر الدولي للتداول في ترتيبات الصلح النهائي مع تركيا، في ربيع ١٩٢٣، وكان من المعروف ان تقرير مصير البلدان العربية التي كانت تابعة للدولة العثمانية، ومنها فلسطين، سيكون على جدول اعمال هذا المؤتمر. ولمحاولة حمل السلطات التركية على التشدد في معارضة وعد بلفور، ابتدأ الوفد بزيارة أزمير؛ ثم انتقل الى لوزان، حيث أجرى ما رأى انه ممكن من الاتصالات. ومن لوزان، انتقل الوفد العربي الفلسطيني الثاني الى لندن، «اذ بينما كانت مداولات المؤتمر سائرة من وجهة لا تأتلف مع

مصلحة بلادنا، ورد على الوفد تشجيع من انصارنا في لندن بوجوب السفر اليها والتثبت لدى وزارة [حزب] المحافظين الجديدة التي لنا انصار كثيرون في حزبها»، كما جاء في التقرير الذي قدمه الوفد عن نشاطاته الى المؤتمر العربي الفلسطيني السادس[٨٥].

في لندن، فعل الوفد الثاني ما سبق أن فعله الوفد الاول، فنشر بيانات في الصحف، كرر فيها عرض البنود التي تستند اليها وجهة النظر العربية، وركز هجومه على ما يسمى بحكومة فلسطين التي يقف المندوب السامي على رأسها، وعلى مشروع الدستور الذي نشرته هذه الحكومة[٨٦]. ثم قابل الوفد وزير المستعمرات الجديد دوق ديفونشير، فأبلغ اليه هذا الوزير أنه «لا ينتظر ان يحصل تغيير في السياسة المندرجة في الكتاب الابيض الذي نشرته الوزارة السابقة»[٨٧]. فعاد الوفد الثاني الى البلاد بالذي عاد به الوفد الاول، وهو لا شيء. ومع ذلك لم يشأ الوفد، وهو الممثل للقيادة الراغبة في التعاون مع بريطانيا، أن يغلق أبواب الامل كلية، بل ترك، وهو يعرض تقريره على ممثلي الشعب في المؤتمر السادس، الابواب مواربة، حين قال: «اننا كلما ازددنا ثباتاً وتمسكاً بحقوقنا ومطالبنا، وكلما انتبهنا الى كل شرك ينصب للبلاد، فتوقيناه، اقتربت قضيتنا من الحل العادل وضعف مركز خصومنا السياسي»[٨٨]. وعلى الرغم مما في هذا القول من روح ملاينة، فانه يظل بعيداً من تلك الاقوال التي كانت، قبل ثلاث سنوات أو أربع، تشيد بعدالة بريطانيا، وتظهر الثقة بأنها ستتبع طريق الانصاف، اذا وضعت امامها الحقائق.

في اثناء اقامة الوفد الثاني في لندن، عرف اعضاؤه أن هناك مفاوضات جارية بين مندوب من الملك حسين بن علي والحكومة البريطانية. وقد أبلغ اليهم هذا المندوب، الذي يبدو أنه د.ناجي الاصيل، أن هدف المفاوضات هو عقد معاهدة بين الجانبين تؤيد العهود المقطوعة من بريطانيا للعرب وترضيهم[٨٩]. فلمّا عاد الوفد الى البلاد، كانت الحركة الوطنية أعلنت رفضها لمشروع المعاهدة المعروضة على الملك الهاشمي[٩٠]. غير ان المؤتمر العربي الفلسطيني السادس، الذي عقد في يافا، في ١٦ حزيران (يونيو) ١٩٢٣، وهو الذي قرر رفض مشروع المعاهدة، قرر، أيضاً، في الوقت عينه، ارسال وفد جديد، ثالث، ليسهم في المفاوضات الجارية في لندن[٩١]، مؤيداً بهذا القرار توصية قدمها الوفد الثاني العائد لتوه من هناك[٩٢]. وقد انتخب المؤتمر السادس، هذا، وفده الى لندن، على غرار ما فعله المؤتمر الرابع الذي انتخب الوفد الاول. وكان موسى كاظم الحسيني، رئيس اللجنة التنفيذية، رئيساً للوفد الثالث، مثلما كان، هو نفسه، رئيس الوفد الاول. واوكل المؤتمر للوفد مهمة مراقبة المفاوضات الدائرة بين الملك حسين بن علي ووزارة الخارجية البريطانية[٩٣]. وكان مشروع المعاهدة المعروضة على الملك حسين ينص على أن «يتعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن يعترف باستقلال العرب في العراق وشرق الاردن والحكومات العربية الموجودة في شبه جزيرة العرب، عدا عدن»[٩٤]، مما يعني انه لا يعرض شيئاً جديداً ذا بال، بل يثبت الامر الواقع الذي ثبتته الحراب البريطانية والفرنسية في المشرق العربي. وكان مشروع المعاهدة يطلب، في مقابل ذلك، ان يعترف الملك حسين بن علي بمركز بريطانيا الحاضر في العراق وشرق الاردن وفلسطين، مع «تعهد صاحب الجلالة البريطانية بأن لا يفعل في تلك البلاد شيئاً قد يجحف بما للشعب العربي من حقوق مدنية ودينية»[٩٥]. وقد جاء الوفد الفلسطيني الى لندن مسلحاً بقرار مؤتمره السادس برفض هذا المشروع.

عدا تواجده بقرب المتفاوضين واصداره بياناً للرأي حول الحالة في فلسطين[٩٦]، لم يفعل الوفد الثالث شيئاً. والحقيقة ان المفاوضات ذاتها لم تستمر طويلاً بعد وصول الوفد الى لندن. فبعد ان رفض الملك حسين بن علي المشروع المعروض عليه، وكان احد الاسباب لذلك رفضه الاقرار بالوضع

القائم في فلسطين على الانتداب ووعد بلفور، خيّره الجانب البريطاني بين أمرين: الاول، ان تدخل فلسطين مع العراق وشرق الاردن وغيرها من البلاد التي تعترف لها بريطانيا بالاستقلال، شريطة ان ينص، في المعاهدة، على قبول الجانب العربي بوعد بلفور، بعد تفسيره تفسيراً رسمياً بأنه لا ينطوي على اقامة حكومة يهودية في فلسطين؛ والثاني ان لا يرد اسم فلسطين، نهائياً، في المعاهدة، بأي حال من الاحوال[٩٧]. فلم يقبل الملك أياً من الامرين، بل تمسك بما تمسك به الوفد الفلسطيني، وهو اقامة حكومة دستورية في فلسطين. وبينما كانت المفاوضات تتعثر على هذا النحو، هاجم الوهابيون الحجاز واحتلوا الطائف ومكة، فتنازل الملك حسين بن علي عن العرش، وقطع البريطانيون المفاوضات، وعاد الوفد الفلسطيني الثالث الى بلده، مثل سابقيه، دون ان يحصل على شيء[٩٨]. اما الموقف الذي عبّر عنه بيان الوفد الثالث، الذي نشره في أثناء وجوده في لندن، فيظهر ميلاً الى اعطاء الرأي العام البريطاني صورة معتدلة عن الحركة الوطنية الفلسطينية. فقد تصدى البيان لمناقشة أسباب مقاطعة العرب لانتخابات المجلس التشريعي المعروض عليهم المشاركة فيه؛ وكانت تلك، في ذلك الوقت، قضية الساعة في فلسطين، فجهد الوفد لكي ينفي ما يقال عن وجود متطرفين في صفوف الفلسطينيين يقفون وراء المقاطعة، ليؤكد ان الجمعية العربية الوحيدة في فلسطين هي الجمعية الاسلامية ـ المسيحية المنتظم فيها السبعمئة الف، والممثلة في مؤتمرها العربي الفلسطيني، وان هيئات هذه الجمعية ليست بعيدة عن التطرف، فقط، بل انها لا تطلب شيئاً أقل، أو أكثر، من حقوقها ومصالحها القومية التي حصل التعهد بالاعتراف بها وتأكيدها من قبل بريطانيا العظمى[٩٩].

ومهما يكن من أمر، فان العام ١٩٢٣، كما سنرى ذلك بالتفصيل لاحقاً، يؤرخ لنهاية مرحلة وبداية مرحلة جديدة في تاريخ الحركة الوطنية الفلسطينية، تعرّضت فيها هذه الحركة للوهن والانقسام، سواء بسبب الخلافات السياسية الموروثة والمستجدة، أو على ارضية حفلت بالجذور الراسخة للتباينات الريفية ـ المدينية، أو التباينات العشائرية والعائلية في كل من الريف والمدينة، فضلاً عن تأثير التباينات الطبقية الآخذة بالتبلور. ولهذا، لم يكن غريباً ان لا تبلور المرحلة الاولى سوى موقف رافض لوعد بلفور، وموقف عام رافض للانتداب بغير حزم؛ كما لم يكن غريباً ان تستمر، على الرغم من الفشل وتوالي خيبات الامل، محاولات اقناع بريطانيا بالحجج والاسانيد.

والوفد الثالث ذاته، الذي سبقته خيبة وقدين ولم يستقبله أي مسؤول بريطاني ذي أهمية خاصة، أغفل في بيانه، الذي نتحدث عنه، ذكر الانتداب البريطاني على فلسطين باسمه الصريح، وأعلن أن غايته من زيارة لندن حددتها «الرغبة في تنوير الحكومة البريطانية والشعب البريطاني عن حقائق الحالة في فلسطين، والدفاع عن مصالح شعبنا وحقوقه، ورفض كل مشروع غير متفق مع تلك الحقوق والمصالح التي قطعت العهود للاعتراف بها ولتأييدها من قبل بريطانيا العظمى»[١٠٠]. وفي مناسبة أخرى، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٢٣، أبلغ موسى كاظم الحسيني الى المندوب السامي، في رسالة خطية، ان غاية عرب فلسطين «التي لا يرجعون عنها ولا سبيل لهم الاّ اليها هي الحصول على الاستقلال الذي ينشدونه من أمد بعيد»[١٠١]. وجواباً على قول المندوب السامي ان حكومته اتخذت قراراً بعدم التراجع، بتاتاً، عن وعد بلفور، وعلى الحيثيات التي اوردها المندوب لتبرير هذا القرار، قال الحسيني ان الجهة العربية التي يمثلها لا ترى سبيلاً الى موافقة الحكومة على هذا القرار النهائي، لأنه يخالف رغائب الامة وأمانيها، ثم يعلن ان هذه الجهة العربية «تعتقد بأن حقوق الدول الطبيعية والموضوعية التي أقرها الرئيس [الاميركي] ويلسون في مبادئه الاربعة عشر، والتي ايدها الحلفاء في تصريحاتهم الرسمية العديدة، أثناء الحرب الكبرى، لا تجيز لأمة من الامم أن تزدري

هذه الرغائب وتلك الاماني، فتتصرف بالبلاد على غير رأي أهلها، وعلى ما لا يوافق مصلحتهم، تصرف المالك بملكه»[١٠٢].

نقطة أخرى أثارتها رسالة الحسيني الى المندوب السامي تتصل بفرض الانتداب فرضاً على فلسطين حين قال ان المادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم لا تجيز لبريطانيا ان تكون «دولة منتدبة في فلسطين الّا بموافقة اهلها، على فرض قبولهم الانتداب، وهم قد رفضوه مراراً في مؤتمراتهم السابقة»[١٠٣]. وأمعن الحسيني في عرض الحجج ضد جواز اقران وعد بلفور بصك الانتداب، فذكر أن دول عصبة الامم تعهدت، وفق نظامها ذاته، ان تلغي جميع العهود التي قطعتها على نفسها قبل دخولها في عصبة الامم، اذا كانت هذه العهود لا تتلاءم مع نصوص هذا النظام. وفي رأيه ان لا أحد يخالجه الشك في «ان تصريح بلفور هو مخالف كل المخالفة لنصوص نظام عصبة الامم»[١٠٤].

وفي اشارة منها الى ما تعهده وعد بلفور من عدم المساس بحقوق سكان فلسطين، المدنية والدينية، مع تعهده مساندة الوطن القومي اليهودي فيها، أظهرت رسالة الحسيني للمندوب السامي كم هو غريب ما ذكره المندوب من «ان وعد بلفور ذو شقين لا يناقض احدهما الآخر»[١٠٥]، ثم بيّنت الرسالة ان هذا القول كان سيصبح صحيحاً لو «ان البلاد كانت يهودية، وليس للعرب فيها الّا ما يكون لكل أجنبي دخيل في كل بلد من حقوق مدنية ودينية. وأما وهذه البلاد عربية، ولها الحق المطلق في الحياة الحرة المستقلة، فلا يمكن الا ان يناقض الشق الاول من هذا التصريح الشق الثاني؛... والتوفيق بين هذين الشقين مستحيل»[١٠٦]. ورأت الرسالة ان من المستحيل تحقيق العدالة لمصالح العرب، «لأن هذه المصالح لا تصان، ولا تتحقق، مع الوطن القومي اليهودي الذي تبذلون الجهد لانشائه»[١٠٧]. وهنا وضعت الرسالة اليد على نقطة أخرى هامة في سياق عرض الحجج ضد وعد بلفور والانتداب المبني عليه، فهي لفتت النظر الى ان الوطنيين الفلسطينيين لا يكتفون بهذه العدالة القائمة على تأمين الحقوق المدنية والدينية، وحدها، «على فرض انكم حريصون عليها»، ذلك انهم «لا يرضون الّا ان يكونوا في بلادهم احراراً يتولون حكم أنفسهم بأنفسهم، لا ان تكون العدالة ثمن حريتهم واستقلالهم»[١٠٨]، أي انهم مصرون على التمتع بحقوقهم السياسية الوطنية، بالاضافة الى النوعين الآخرين المذكورين في وعد بلفور من الحقوق.

وهكذا، حتى بعد صدور قرار المؤتمر الخامس وتأكيده بقرار المؤتمر السادس برفض الانتداب، أظهر قائد مخضرم للحركة الوطنية كموسى كاظم الحسيني الحرص على قرن رفض الانتداب برفض وعد بلفور. وعلى هذا النحو، راحت الحركة الوطنية، متبنية الاسلوب ذاته، تؤكد في السنوات التالية رفضها للانتداب ولوعد بلفور؛ دون ان تعود الى اي قول يدل على استعدادها للقبول بالاول، اذا تمّ التخلي عن الثاني؛ كما راحت تؤكد مطالبتها بالحكم الوطني المسؤول أمام برلمان منتخب، دون ان تجلو، بوضوح، ما اذا كان هذا الحكم مطلوباً في ظل الانتداب أو بدونه. ولعل هذا الغموض كان، بالاضافة الى دلالاته الاخرى، أحد افرازات ضعف الحركة الوطنية في تلك المرحلة بمقدار ما هو أحد ثمرات الرغبة في عدم التخلي عن التعاون مع بريطانيا.

وعندما عقد، في القدس، في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، المؤتمر العربي الفلسطيني السابع، وهو آخر مؤتمر في السلسلة التي حملت هذا الاسم، تصدرت المطالبة بحكومة برلمانية قراراته. لكن هذه القرارات لم تأت على ذكر الانتداب، مبقية على الغموض الذي اشرنا اليه[١٠٩]. والبرقية التي أرسلها هذا المؤتمر الى عصبة الامم، والتي ارسل نسخة منها الى وزارة المستعمرات البريطانية،

في ٢٠ حزيران (يونيو) ١٩٢٨، أعلنت «ان سكان فلسطين لا يطيقون، ولن يطيقوا، ان يصيروا على نظام الحكم الحالي الاستعماري المطلق»[١١٠]، غير أنها لم تقل شيئاً عن الانتداب باسمه، مفسحة مجالاً لشتى التفسيرات، بما فيها ان يكون المقصود بالشكوى هو نظام الانتداب، او ان تكون الشكوى منصبّة على كون الدولة المنتدبة لم تمنح السكان حكماً ذاتياً كما يفرض نظام الانتداب ذاته. وفي هذا المنحى وردت، ايضاً، المذكرة الصادرة عن اللجنة التنفيذية العربية المنبثقة عن المؤتمر السابع، في ٢٦ تموز (يوليو) ١٩٢٨، حين ركزت على المطالبة بحق تقرير المصير، دون ان يرد فيها ذكر مباشر للانتداب. غير ان اشارة عرضية في المذكرة بيّنت ان البلاد لم تقر الانتداب، وذلك حين أوردت: «لو اعتبرنا ما لم تقره البلاد من ان فلسطين تعتبر، من الوجهة الدولية، بلاداً تحكم بموجب المادة ٢٢ من عهد عصبة الامم، لوجدنا ان طلب تشكيل حكومة نيابية في فلسطين هو نفسه ما تنص عليه تلك المادة، ضمناً وصراحة»[١١١].

هذه الحجة ومثيلاتها تكرر استخدامها لدعم المطالبة بالحكم الوطني، او البرلماني، ووردت في سياقها التفاصيل التي تذكر ان عصبة الامم، عندما قررت الانتداب على فلسطين، عدتها من البلاد المهيأة للتطور نحو الاستقلال بصورة سريعة. ولاحظ الوطنيون ان السنين تمضي منذ فرض الانتداب، بينما بريطانيا لا تفعل شيئاً، كدولة منتدبة، ملتزمة بالمادة ٢٢ من ميثاق عصبة الامم وبمواد صك الانتداب المنبثقة عنها، مما يقيم الحكم الذاتي ويساعد على التقدم نحو الاستقلال. ولهذا، أظهر الوطنيون خشيتهم من أن يقود تعهد حكومة بريطانيا العظمى مساعدة اليهود، سياسياً واقتصادياً وادارياً، لانشاء وطن قومي لهم في فلسطين، الى وضع العرب في حالات سياسية واقتصادية وادارية سيئة، وخشوا، بالتالي، من أن تؤدي حالات كهذه، ليس الى ضياع فرصة الاستقلال، وحدها، بل «الى اضمحلال القومية العربية تماماً»، كما نصت عليه واحدة أخرى من مذكرات اللجنة التنفيذية الموجهة في حزيران (يونيو) ١٩٢٩ الى المندوب السامي[١١٢].

الاتجاه نحو التشدد

بانقضاء سنوات العشرينات، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية تجتاز اسوأ سنوات ضعفها وتخرج من اسوأ النتائج التي نجمت عن خلافاتها وانقساماتها، بعد ان تبلورت هذه الانقسامات والخلافات، فافرزت أكثرية واقلية تلتقيان أحياناً وتفترقان وتتنابذان احياناً أخرى. ومع احتدام الازمة الاقتصادية، ومع استمرار الموقف المتصف، عموماً، برفض الانتداب المنفذ للمشروع الصهيوني، وبعد حوادث البراق التي فجرت العداء المخزون ضد الصهيونية وبتأثير الرغبة المزمنة في التعاون مع بريطانيا، وهي رغبة كانت لا تزال قائمة وان ابهتتها خيبات الامل، أمّ لندن، في أيار (مايو) ١٩٣٠، الوفد العربي الفلسطيني الرابع، وكان، هذه المرة، أيضاً، برئاسة موسى كاظم الحسيني رئيس اللجنة التنفيذية ورئيس أول الوفود التي أمّت لندن. الوفد الرابع هذا لخص مطالب مرسليه في أثنين، اتصل أولهما بالهجرة وانتقال الاراضي، فيما دعا الثاني الى «تأليف حكومة ديمقراطية من جميع العناصر بنسبة عددهم» في البلاد[١١٣]. وقد رفضت الحكومة البريطانية المطلبين كليهما. وبدا ان الوفد، مع تمسكه بمطلب الحكومة الوطنية الذي يتمثل اليهود في مؤسساتها بنسبة عددهم في البلاد، قد ركّز على مطالبته بايقاف الهجرة اليهودية ومنع انتقال الاراضي الى ايدي اليهود، لكنه لم يتلق ما يعزز أمله بامكان الاستجابة لهذه المطالبة؛ وهذا ما حمل الوفد على اقفال المفاوضات والعودة الى الوطن، معتقداً، كما ذكر تقريره الذي وصف مهمته الفاشلة في لندن، بأن القضية

العربية سوف لا تحل حلاً عادلاً من قبل الحكومة البريطانية التي يؤثر عليها الصهيونيون، ومقتنعاً «بأن المثابرة على هضم حقوقنا، من أجل السياسة الصهيونية، تعني أبادتنا كأمة وفناءنا في البلاد ...، [وتجعل] حالتنا، اذاً، هي حالة فناء أو موت»(١١٤).

هذه القناعة تنطوي على ملخص ما انطوت عليه القناعات التي وجهت سلوك قيادة الحركة الوطنية، حتى ذلك الوقت، من ان مضار الوجود البريطاني ناجمة عن تبني هذه، أو تلك، من الحكومات البريطانية للمشروع الصهيوني، وليست ناجمة عن طبيعة الامبريالية ذاتها، أو عن سعيها وراء اهدافها ومصالحها الخاصة بها. وعلى ما تنطوي عليه قناعة كهذه من قصور في ادراك طبيعة الامبريالية البريطانية وأهدافها، فإن شيئاً تراكم، أولاً بأول، مع توالي الفشل وخيبات الامل، ومع استفحال خطر المشروع الصهيوني الآخذ بالتحقق، وخطر السياسة البريطانية المؤيدة له، فجعل لهجة القيادة الوطنية تشتد في وجه بريطانيا، وبضمن ذلك اشتدادها ازاء موضوع الانتداب. وقد أبلغ موسى كاظم الحسيني، اللجنة التنفيذية، التي اجتمعت بعد عودة الوفد الرابع من لندن، ان الوفد ابلغ الى المسؤولين البريطانيين «موقفنا من الانتداب، على اساس ان غاية العرب السياسية هي الغاء هذا الصك الممقوت، قبل كل شيء»(١١٥). لقد عرض الوفد، كما ذكر رئيس اللجنة التنفيذية، ستة مطالب تطرقت، بالترتيب، الى مسائل انتقال الاراضي والهجرة واعانة الفلاحين العرب، وكان سادسها مطلب «تأسيس حكومة وطنية نيابية، وفقاً للمادة ٢٢ من نظام عصبة الامم»(١١٦)؛ وذلك، على اساس ان البلاد، حتى وفق المفهوم الذي استند اليه نظام الانتداب، عموماً، مهيأة للحصول على استقلالها؛ أما بريطانيا فرفضت هذا المطلب «بحجة أن تأسيس مثل هذه الحكومة مخالف لصك الانتداب على فلسطين، وأنه لا حول لها ولا طول في العمل بما ينافي هذا الصك»(١١٧). وأبلغ الحسيني الى لجنته التنفيذية، أيضاً، «أن الوفد الفلسطيني لم يكن ليقتنع بهذه الحجة التي فندها بشدة. وقد أفضى الوفد للحكومة الانجليزية بجميع الحجج والدلائل الحقوقية بشأن مسؤوليتها عن تأسيس حكومة ديمقراطية في البلاد، حتى وفقاً لاحكام صك الانتداب الذي يمقته العرب، ويعملون على الغائه، بكل ما لديهم من وسائل مشروعة»(١١٨).

ولمّا عدد رئيس الوفد الحجج التي استخدمها بهذا الصدد، وهي أربع، اتضح أنها، جميعاً، تستند بالفعل الى نصوص صك الانتداب ذاته، أو، بعبارة أدق، الى التفسير العربي لهذا الصك. ومنعاً لأي التباس قد يظن معه ان استخدام هذه الحجج يشكل نوعاً من القبول بالصك، أكد الحسيني أن وفده، الذي استخدم بنود الصك لدعم مطالبه ليس غير، «لم يغفل، أبداً، أن يصرح، بهذه المناسبة، بأن العرب لم يعترفوا، ولن يعترفوا، بالانتداب وبوعد بلفور، وانهم يعملون على الغائهما»(١١٩). ومع ان الجانب البريطاني لم يعوزه الرد على حجج الجانب الفلسطيني بل تمسك بالقول ان لجنة الانتداب هي الجهة المخولة بتفسير صك الانتداب وان هذه اللجنة رأت، دائماً، ان بريطانيا تطبقه بشكل صحيح، فإن رئيس اللجنة التنفيذية ختم تقريره الى اللجنة بحثّها على التمسك بالمطالب التي عرضها على الحكومة البريطانية في لندن ورفضت تنفيذها، قارناً ذلك بالتعبير عن أمله في «أن توفق الحكومة البريطانية الى قبول هذه المطالب، حباً بالسلام، ودفعاً لتكرار حدوث اضطرابات وفوضى، مثل التي سبقت»(١٢٠)، دون ان يتضح ما اذا كانت العبارة الاخيرة تعني التحذير مما قد يعكر التعاون المطلوب مع بريطانيا، أو انها تعني توجيه ما يشبه الانذار اليها. وما من شيء يمنع النظر الى هذه العبارة على انها تعني الامرين معاً.

وما أكثر ما تبدل موقف الحركة الوطنية، وموقف قيادتها بالذات، بين العام ١٩٢١، حين لام

موسى كاظم الحسيني زملاءه الذين أيدوا قرارات المؤتمر السوري ـ الفلسطيني المطالبة بالغاء الانتداب، والعام ١٩٣٠ حين راح، هو نفسه، يكرر، بنفسه، اعلان رفضه الانتداب ويصفه بالمقوت. الاّ ان اشتداد لهجة القيادة الوطنية ضد الانتداب، فضلاً عن لهجتها الشديدة في الاساس ضد وعد بلفور، لا يعني أن أملها باقناع بريطانيا بالتخلي عن هذا الوعد قد انطوى نهائياً. والاهم من ذلك، ان خيبات الامل المتلاحقة لم تحمل قيادة الحركة الوطنية على تجاوز الاساليب القانونية. وقد كان التمسك بالاساليب القانونية مؤشراً واضحاً الى أن القيادة الفلسطينية لم تصنف بريطانيا كعدو يحتل بلادها احتلالاً، بل اكتفت باعتبار الصهيونية هي العدو. وكما قال شاهد عيان من القادة الفلسطينيين الذين عايشوا تلك المرحلة: «اجمعت البلاد على رفض الانتداب والصهيونية، وقاومتهما. ولكن حدث ان اعترت الحركة الوطنية فكرة تركيز المقاومة على الصهيونية... وتذرع اربابها بكون الصهيونية هي الخطر الداهم. وكان من شأن هذا التركيز أن يجعل الانجليز في مأمن من توجيه المقاومة الفعلية ضدهم، بالذات؛ وكان من شأنه، [أيضاً]، أن يؤدي الى اعتبار الانجليز حكماً يحتكم اليه في شكوى افاعيل اليهود، وقضاة يترافع الخصمان اليهم، مع انهم أصل الشر وحماته»[١٢١].

ويمكن ان نضيف الى هذا الوصف الدقيق لوضع قيادة الحركة الوطنية أن موقفها هذا كان وليد رغبة الفئات التي تمثلها في التعاون مع بريطانيا وفي عدم ايصال الخلاف معها، بشأن الصهيونية، الى حد العداء معها، مثلما كان، في الوقت عينه، وليد تهيّبها من الدخول في مجابهات عنيفة معها. وقد بقي لهذين العاملين، الرغبة في التعاون والتهيب من المجابهة، تأثيرهما على مدى السنين، ولم يلغه توالي البراهين على عدم جدوى محاولات الاقناع وعلى قلة جدوى اتباع الاساليب القانونية في المطالبة بالحقوق. وهذه السياسة التي جرى بموجبها التعامل مع بريطانيا «طالما حالت... دون اقتطاف ثمرات مقاومتنا الصهيونية مهما تكن شرسة وحافلة بأروع البطولات»، كما لاحظ ذلك القائد شاهد العيان الذي اقتبسنا اقواله قبل قليل[١٢٢].

الدعوة الى تركيز العداء ضد بريطانيا؛ موقف صريح ضد الانتداب

لا شك في أن نهج قيادة الحركة الوطنية في تركيز العداء ضد الصهيونية، وحدها، وتوجيه المقاومة نحوها، قد أثر في الجمهور العربي الفلسطيني، بمقدار أو بآخر، في السنوات الاولى من عمر الانتداب البريطاني على فلسطين. غير ان ظواهر الواقع الملموسة وما كان يراه الجمهور من انحياز بريطانيا الى الصهيونية، دون وجه حق، والاجراءات الموجهة ضد مصلحة الجمهور الفلسطيني، السياسية والاجتماعية والاقتصادية والبوليسية التي قامت بها سلطات الانتداب، دفعت الجمهور، دفعاً، للتعامل مع بريطانيا هي الاخرى، كعدو، حتى مع استمرار الحركة الوطنية في النهج الذي يركز العداء على الصهيونية، وحدها. ثم ما لبث «أن تنبه بعض الشباب الى خطل هذا الاسلوب، فكتبوا وخطبوا وأطلقوا على انفسهم اسم حملة الفكرة الاستقلالية؛ ذلك أن المطالبة بالاستقلال تعني أن بريطانيا المنتدبة هي العدو الاول»[١٢٣]. وبين هذه النخبة متقدمة الوعي وجد عدد من قادة الصف الاول والصفوف الاخرى التالية في الحركة الوطنية، «ولكن هؤلاء لم ينتظموا في حزب أو منظمة، وان انبثوا في جميعات واندية وصحف، وكانوا عنصراً فعالاً يقحم فكرة رفض الانتداب ومقارعة الانجليز والمطالبة بالاستقلال في معظم المؤتمرات الوطنية»[١٢٤].

لا شك، اذاً، في ان تبلور الدعوة الى رفض الانتداب، رفضاً صريحاً، لا يقصر مضاره على جانبه الصهيوني، وحده، ومثابراً، لا يراوح بين المقاومة والمساومة، قد اقترن، في فلسطين، بتبلور

القناعة بأن بريطانيا هي، ايضاً، عدو، وانها العدو الاول، وذلك خلافاً لما زرعته قيادة الحركة الوطنية من افكار بأن الصهيونية هي العدو الاول. وقد اقترن هذا وذاك، بدورهما، بتبلور الدعوة الى مقاومة الوجود البريطاني. وهذا التبلور، بأوجهه المتعددة، التي اشرنا اليها، هو الذي افسح في المجال لانتقال مقاومة الانتداب من انتهاج الوسائل القانونية الى الوسائل التي يدينها القانون، فيما بعد، وذلك في عملية متفاعلة يؤثر كل عنصر من العناصر الداخلة فيها في الآخر، ويحفزه.

واذا صرفنا النظر عن دعوات غير مثابرة وعن حوادث متفرقة برزت في السنوات العشر الاولى من الاحتلال البريطاني، فيمكن أن نرى أن الاتجاه نحو مقاومة الانتداب وتأكيد العداء لبريطانيا قد برز، بصفته تياراً مؤثراً، وان يكن غير غالب، في الحركة الوطنية، مع احتدام الازمة الاقتصادية، أواخر العشرينات وأوئل الثلاثينات. ويروي شاهد عيان آخر من قادة الحركة الوطنية ان العام ١٩٣١ هو الذي شهد «التوجه نحو الدعوة النضالية ضد الانجليز والتنبيه الى ما غلب على الحركة الوطنية من فتور وميوعة واكتفاء بالصهيونية»[١٢٥]. والى هذا التطور، يمكن أن ننسب نشأة حزب الاستقلال العربي في فلسطين، في العام ١٩٣٢، وكذلك تجربة الشيخ عزالدين القسام في انشاء تنظيم سري للعمل المسلح ضد الاحتلال البريطاني، في النصف الاول من الثلاثينات.

فحزب الاستقلال هو أول الاحزاب القومية، وبرنامجه ينص، صراحة، على الغاء الانتداب ووعد بلفور[١٢٦]. والاحزاب القليلة الاخرى، التي نصت برامجها صراحة على الغاء الانتداب، تأسست بعده. وحزب الاستقلال هو الذي لاحظ، كما ذكر بيان تأسيسه، ما طرأ على موقف قيادة الحركة الوطنية من تطور ايجابي باتجاه رفض الانتداب ومقاومته، دون ان يفوته التنديد بما يعتور هذا الموقف من غموض وتردد. فالبيان ينص بهذا الصدد: «اذا كانت الحركة الوطنية وقفت، في أدوارها الاخيرة، موقف الكفاح، فلم يكن ذلك منها، في الاعم الاغلب، موقفاً صريحاً لا مواربة فيه»[١٢٧]. ولهذا طمح مؤسسو الحزب الى «القيام بحركة وطنية خالصة على يد حزب سياسي استقلالي يكافح الاستعمار وما جرّه من نكبات، كفاحاً شريفاً بلا مداورة ولا مواربة»[١٢٨].

وفي تزامن مع نشوء حزب الاستقلال، هذا، كشفت تجربة القسام عن تبلور الاتجاه لايصال الكفاح الوطني ضد الاحتلال البريطاني الى درجة الثورة المسلحة المنظمة.

بعد حزب الاستقلال، جاء الحزب الذي ضم المعارضة النشاشيبية الميّالة الى مهادنة البريطانيين والى التعاون معهم، وهو حزب الدفاع الوطني الذي تأسس في آب (أغسطس) العام ١٩٣٤[١٢٩]. وعلى الرغم من موقف مؤسسيه، فقد نص دستور الحزب، مجارياً الجو الذي كان تبلور في البلاد، على «السعي لاستقلال فلسطين، استقلالاً يكفل لها السيادة العربية وعدم الاعتراف بأي تعهدات دولية تؤدي الى أي سيطرة أجنبية أو نفوذ خارجي أو وضع سياسي أو اداري يمس ذلك الاستقلال»[١٣٠]. وهو نص يعني، بدرجة كافية من الوضوح، عدم الرضى، أو، اذا أخذنا بالاعتبار الوضع العام لهذا الحزب، عدم الجرأة على اظهار الرضى عن وعد بلفور وصك الانتداب. ثم جاء حزب آخر، هو حزب الاغلبية، وقد شكله المجلسيون الملتفون حول الزعامة الحسينية، وهو الحزب العربي الفلسطيني الذي أعلن عن تأسيسه في آذار (مارس) ١٩٣٥[١٣١]. هذا الحزب كان قانونه صريحاً ومباشراً، حين جعل اولى غاياته «استقلال فلسطين ورفع الانتداب»؛ كما جعل ثانية الغايات «المحافظة على عروبة فلسطين ومقاومة تأسيس وطن قومي لليهود»[١٣٢].

أما الاحزاب الاخرى، الاقل شأناً، التي تأسست بعد حزب الاستقلال، فقد تفاوتت مواقفها

من الانتداب؛ فحزب الاصلاح، الذي تأسس في حزيران (يونيو) ١٩٣٥[١٣٣]، تجنب، عند ذكر غاياته، التعرض الى موضوع الانتداب، وان نص نظامه صراحة على «مقاومة مشروع الوطن القومي اليهودي بكل الوسائل الممكنة والالحاح على الحكومة بوجوب وقف الهجرة اليهودية وبيوع الاراضي، لخطرها على كيان العرب وعلى رخاء البلاد والامن العام»[١٣٤]. الى هذا، تضمن نظام هذا الحزب تباينات تشي باضطراب موقفه من الوجود البريطاني في البلاد. ففي حين حث، من جهة، على السعي الى الاستقلال فلسطين ضمن الوحدة العربية، نص، من جهة أخرى، على مطالبة الحكومة بتأسيس الحكم الذاتي في البلاد؛ كما نص، من جهة ثالثة، على «السعي عند الحكومة لعقد معاهدة بين العرب والانجليز، كالمعاهدة المعقودة بين انجلترا والعراق»[١٣٥]؛ وحزب الكتلة الوطنية، الذي تأسس في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٣٥[١٣٦]، كان آخر ما اعلن عن تشكيله من احزاب فلسطين. وقد نصت المادة الرابعة من نظامه الاساسي على أنه يسعى «للوصول الى استقلال فلسطين السياسي التام والمحافظة على عروبتها»[١٣٧]؛ وهو نص يشتمل، بدرجة كافية من الوضوح، على عدم القبول بالانتداب، أو بوعد بلفور.

هذا يعني أنه، مع الاقتراب من منتصف الثلاثينات، كانت الحركة الوطنية الفلسطينية، ذات الاصول العربية القومية في الاساس، قد انتهت الى بلورة موقف ليس ضد وعد بلفور وحده، بل ضد نظام الانتداب البريطاني المساند لهذا الوعد.

موقف متميز للشيوعيين

أما الشيوعيون، فهم الطرف الوحيد في البلاد الذي تعامل مع الوجود البريطاني بوصفه احتلالاً اجنبياً منذ البداية، وتعامل مع بريطانيا بوصفها دولة تستعمر فلسطين. فالنوى الاولى التي ظهرت قبل ١٩٢٣، والتي تشكل الحزب، فيما بعد، من مجموعها، وقد وقعت في أخطاء عدة، لم تتردد في النظر الى بريطانيا كدولة امبريالية مستعمرة، حتى حين استقبلها العرب القوميون كحليف محرر. وفي واحد من اوائل البيانات التي صدرت عن جماعة شيوعية في فلسطين، في الأول من أيار (مايو) ١٩٢١، جاء تحريض واضح للعمال الفلسطينيين كي يناضلوا ضد الامبرياليين الاجانب، الانجليز والفرنسيين، وضد المستثمرين من اليهود والعرب. وقد اختتم البيان بهذا الهتاف المعبر: «لتسقط الحراب الانجليزية والفرنسية، وليسقط اصحاب الثروات العرب والاجانب»[١٣٨]. وبعد أن تأسس الحزب تحت اسم «الحزب الشيوعي الفلسطيني»، في تموز (يوليو) ١٩٢٣، راحت مواقفه تتبلور على نحو أجلى في الحث على مقاومة الاحتلال البريطاني. وكان من رأي الحزب، كما جاء في واحد من بياناته المبكرة، ان الهدف الذي يسعى اليه هذا الاحتلال هو «دق اسفين في قلب العالم العربي، بهدف منع شعوب البلدان العربية، في النهاية، من التوحد القومي»[١٣٩]. وفي مقابل تركيز فرقاء الحركة الوطنية الآخرين على الصهيونية، رأى الحزب الشيوعي الفلسطيني ان بريطانيا، باحتلالها فلسطين، توخت ضمان مصالحها هي في الشرق الاوسط؛ اذ أن «فلسطين، وبالاختلاف عن جميع المستعمرات البريطانية الاخرى، لم تجذب انتباه بريطانيا اليها بسبب ثرواتها الطبيعية أو بسبب سوقها التجارية، وانما لاعتبارات استراتيجية تتعلق بموقعها... فهي تمثل قاعدة استراتيجية مهمة للدفاع عن قناة السويس، وعبرها يمر الطريق الوحيد القادم من الهند»[١٤٠].

وبهذا، بدا الحزب الشيوعي الفلسطيني مبادراً في وضع يده على مسألتين تأخرت

الاطراف الوطنية الاخرى في ادراكهما: الاولى، ان مصدر الخطر الاول على فلسطين هو الامبريالية البريطانية؛ والثانية أن هذه الامبريالية استولت على فلسطين مدفوعة بمصالحها هي، في المقام الاول، وليس بمصلحة اليهود في الوطن القومي. وكان من رأي الحزب، منذ الفترة المبكرة من تأسيسه، أن الامبريالية البريطانية حاولت استغلال المشروع الصهيوني وفكرة الحقوق التاريخية لليهود في «أرض ـ اسرائيل» من اجل تحقيق اغراضها التوسعية هي في فلسطين وغيرها. ووفق رؤية الحزب، «قدمت الامبـريالية الانجليزية، خلال الحرب العالمية الاولى، مغريات عديدة الى الحركة الصهيونية، وذلك بهدف تأمين تعاطف البرجوازية اليهودية مع دول الوفاق، وأصدر وزير خارجية انجلترا (بلفور)، في العام ١٩١٧، وعده عن حقوق اليهود في فلسطين»، فكافأت الامبريالية البريطانية كبار الاقتصاديين اليهـود بوعـد بلفـور باقـامة دولة صهيونية في فلسطين[١٤١]. وتأكيداً لفكرته حول اتباع بريطانيا لمصالحها الامبريالية حين احتلت فلسطين، رأى الحزب الشيوعي الفلسطيني ان الحركة الصهيونية قدمت الى الامبريالية البريطانية خطة استراتيجية للدفاع عن قناة السويس تجاه العرب، من جهة، وفتحت أمام الرأسمال العالمي، ولا سيما اليهودي، سوقاً جديدة، من جهة أخرى؛ وبهذا، أصابت بريطانيا عصفورين بحجر واحد، فقد «استغلت الصهيونية لفرض سيطرتها على المواطنين العرب...، من ناحية، واستخدمت الرأسمال اليهودي لتغطية نفقات الادارة في فلسطين، من ناحية أخرى...، [فيمـا بقيت هي]، في الواقع، صاحبة السلطة المطلقة في البلاد، بالاستناد الى القوة والى اساليب الاستبداد الآسيوي»[١٤٢]. وتحدث الحزب عن وجه آخر من أوجه استفادة الامبريالية البريطانية من الصهيونية، معززاً فكرته عن أولوية الخطر الامبريالي. فقد تجنب البريطانيون الاعتماد على حراب قواتهم وحدها، وفرضوا على الصهيونيين القيام بمهمة تعزيز وجودهم في البلاد، وجعلوا منهم سداً فاصلاً يفصلهم عن السكان العرب. واعتمدت بريطانيا على اليهود كقوة اضافية منظمة للمحافظة على الهدوء وعملت، في الوقت عينه، على ابقاء الحركة العربية القومية «مجزأة وغير موحدة... وموجهة، أساساً، ضد الصهاينة وليس ضد نظام الاحتلال»[١٤٣].

اما الصهيونية، فقد تفاوتت مواقف النوى التي تشكل منها الحزب، فيما بعد، ازاءها، وخصوصاً ازاء ما كان يوصف بقـوى واحـزاب اليسار الصهيوني، أو بالصهيونية العمالية، أو البروليتارية. وعنـدما تأسس الحزب في العام ١٩٢٣، كان هذا التفاوت انتهى حين جرى نبذ أية أوهام بشأن الصهيـونيـة اليسـارية. وشدد الحزب على ادانة الصهيونية، بوصفها حركة تتجسّد فيها تطلعات البرجوازية اليهودية، ورأى أنها تقف «في جبهة واحدة مع الاستعمار، حيث ربطت مصيرها في فلسطين بمصير المحتلين الامبرياليين»؛ وحث على النضال ضدها، بصفتها رسولاً للاستعمار البريطاني؛ كما حث على «تـوجيـه النضال، بشكل خاص ضد الصهيونية البروليتارية»[١٤٤]. وعلى كثرة ما اعتور مواقف الحـزب من اضطراب ازاء الاحداث في البلاد، وخصوصاً الاضطراب الناجم عن مساواته الميكانيكية، في وقت من أوقات نشأته، بين البرجوازيتين، العربية واليهودية، وكذلك بين البروليتاريا العربية واليهودية، فإن موقفه من الوجود البريطاني في فلسطين، باعتباره احتلالاً استعمارياً للبلاد، لم يهن ولم يتبدل، وكذلك موقفه المقاوم للصهيونية، بكل قواها وتياراتها.

غير ان مواقف الشيوعيين الفلسطينيين، على ما اتسمت به من دقة ووضوح ومن حسم ضد الامبريالية، لم تكن ذات تأثير حاسم، أو واسع النطاق، في أوساط الحركة الوطنية العربية. فالحزب الشيوعي، الناشيء في مجتمع متخلف، كان ضعيفاً، واطراف الحركة الوطنية العربية، جميعهم، كانوا يحملون كثـيراً أو قليـلاً من العـداء للشيوعية، بحيث لم يقبلوا التعاون مع الحزب الشيوعي، أو

تمثيله في الهيئات الموحدة لقيادة الحركة الوطنية. وهذا القول لا يعني ان الحزب ظل بغير تأثير، الّا ان الاسباب التي ذكرناها، مضافاً اليها نشأة الحزب واستمراره لعدة سنوات كحزب عربي ـ يهودي مختلط بينما كان العداء العربي ـ اليهودي يتسع ويشتد، قد اسهمت في جعل تأثيره محدوداً، وخصوصاً بين الجمهور العربي.

اتساع التيار الداعي الى مقاومة الانتداب

في ضوء ما تقدم كله، أمكن أن نرى كيف أشرف عرب فلسطين على منتصف الثلاثينات وقد أصبحت معرفتهم بطبيعة الصهيونية وبالسياسة البريطانية المؤيدة للمشروع الصهيوني أشمل واغنى، مثلما صارت مواقفهم في مواجهتها أشد. ولقد جاء تدفق الهجرة اليهودية الناجم عن صعود النازية ووصولها الى الحكم في المانيا والتسهيلات التي أصرت سلطات الانتداب على توفيرها بين يدي هذا التدفق، فعجلت في تأجيج عداء الجمهور العربي للصهيونية وللانتداب. وأفرز هذا كله شرائح أكثر استنارة واصلب مواقف من بين صفوف الحركة الوطنية مثلما حمل قوى شعبية، هنا وهناك، على العمل للاعداد لمقاومة أعنف. وكان أبرز ممثلي الشرائح الاكثر استنارة، تلك الجماعة المكونة باغلبها من مثقفين برجوازيين، التي انضوت تحت لواء حزب الاستقلال، وهي التي توصلت الى التعبير الادق عن مواقف الجمهور حين بيّنت، في قرار صادق عليه اجتماع جماهيري كبير عقد في القدس، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٣٢، أن أهل فلسطين العرب «يعتبرون الحكم الاستعماري القائم في البلاد باطلاً لا يستند الّا على القوة، ويؤكدون رفضهم الانتداب ووعد بلفور وتمسكهم بحقهم الطبيعي في الحرية والاستقلال»[١٤٥]. ولم يكن هذا الاجتماع الذي تحدث بمثل هذا الحسم هو الوحيد؛ فقد عقد اجتماع كبير آخر، في نابلس، في تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٣٥، فقرر، بدوره، «ان المجتمعين يعتبرون بريطانيا هي المسؤولة عما وصلت اليه فلسطين، ويعلنون انها، باستمرارها على سياسيتها الجائرة من فتح ابواب الهجرة الى حرمان البلاد من الحكم الذاتي والاستقلال، متآمرة مع الصهيونيين على افنائهم ومحوهم. فكل عداء يجب ان يوجه نحوها، وكل تبعة يجب ان تلقى عليها»[١٤٦]. وعقد، أيضاً، اجتماع مماثل في يافا، في كانون الاول (ديسمبر)، فوصف المجتمعون الاحتلال البريطاني بأنه كارثة حلت بالبلاد، وقالوا ان «قضية العرب في فلسطين هي قضية صراع بين العرب والانجليز الذين هم مسؤولون عن كل النكسات التي حاقت بالبلاد»[١٤٧]. وقد جهر هؤلاء برأيهم في ان «كل مهاودة مع الانجليز أنفسهم تبدو من الهيئات والاحزاب والافراد تعد خيانة للوطن»[١٤٨].

غير ان اتساع التيار الداعي الى مقاومة الانتداب مع مقاومة الصهيونية وظهور مؤيدين له داخل قيادة الحركة الوطنية لم يعنيا، حكماً، أن قيادة هذه الحركة قد اقتنعت، كلها، بمواقف هذا التيار ودعواته. واذا كانت الاجراءات التي تتم في البلاد على أيدي الصهيونيين والمحتلين تدفع الجمهور الى السخط، فان كل العوامل التي تحدثنا عنها، والتي كانت تحمل البرجوازية الفلسطينية على نشدان التعاون مع بريطانيا، ثم على تهيب المواجهة معها، ظلت تفعل فعلها، هي الاخرى، في الاوقات كافة. وحتى حين كان سخط الجمهور يصبح شاملاً وحاداً الى درجة لا يملك أحد معها ان يتجاهله، كانت الرغبة في التعاون مع بريطانيا تعبر عن نفسها بظهور الروح المهادنة، أو المساومة، في الاوساط القيادية التي سرعان ما تلجأ الى احياء الآمال العتيقة بامكان اقناع بريطانيا بعدالة المطالب العربية. ولعل أبرز وأوجز ما يؤكد ذلك ما قامت به قيادة الحركة الوطنية حين اجتمع اقطابها في ١٨

نيسان (ابريل) ١٩٣٦، أي عشية اعلان الاضراب العام ومع لجوء الجمهور بمبادراته الخاصة الى حمل السلاح، فقرروا تشكيل وفد جديد، على مستوى عال، ليذهب الى لندن ويتفاوض مع حكومتها[١٤٩]، فلم يحل دون ذهابه الا اندلاع النشاطات الثورية التي اسهمت بها ثورة ١٩٣٦.

لكن موقف القيادة، أو بعبارة ادق موقف غالبية هذه القيادة المتسم بالتردد والمؤثر للرغبة في التعاون على أساس عقد مساومات معقولة، لم يحل دون تدفق سيل السخط، حين عجزت كل المهدئات عن منع الجمهور من اللجوء الى السلاح في العام ١٩٣٦، والدخول في أول مجابهة عنيفة شاملة بين شعب فلسطين ومحتل وطنه من البريطانيين؛ وكان الاساس النظري لهذه المجابهة، كما عبرت عنه قرارات اجتماع جماهيري كبير عقد في نابلس، انه «يجب ان توجه القضية توجيهاً صحيحاً، أي انه يجب ان تتجه المقاومة ضد الانجليز، أولاً، باعتبارهم أساس البلاء، والمسؤولية في كل ما وقع، ويقع، ملقاة على عاتقهم، ولا يجوز ان تصرف القضية الى مقاومة الصهيونية وحدها»[١٥٠].

---

(١) النص الكامل للمذكرة في **ملف وثائق فلسطين**، الجزء الاول، القاهرة: وزارة الارشاد القومي ـ الهيئة العامة للاستعلامات، ١٩٦٩، ص ١٦٩ و١٧٠.

(٢) **المصدر نفسه**.

(٣) **المصدر نفسه**، ص ١٧٠.

(٤) **المصدر نفسه**.

(٥) نص رد مكماهون على مذكرة الشريف حسين في **المصدر نفسه**، ص ١٧١.

(٦) **المصدر نفسه**.

(٧) نص رسالة الشريف حسين في **المصدر نفسه**، ص ١٧٢ وما بعدها.

(٨) نص هذه الرسالة في **المصدر نفسه**، ص ١٧٥.

(٩) **المصدر نفسه**.

(١٠) **المصدر نفسه**، ص ١٧٦.

(١١) **المصدر نفسه**.

(١٢) بيان نويهض الحوت (اعداد)، **وثائق الحركة الوطنية الفلسطينية، ١٩١٨ ـ ١٩٣٩، من أوراق أكرم زعيتر**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ١.

(١٣) عبدالوهاب الكيالي (جمع وتصنيف)، **وثائق المقاومة الفلسطينية العربية ضد الاحتلال البريطاني والصهيونية (١٩١٨ ـ ١٩٣٩)**، بيروت وبغداد: مؤسسة الدراسات الفلسطينية وصندوق فلسطين، ١٩٦٨، ص ١١.

(١٤) **المصدر نفسه**، ص ١٢.

(١٥) **المصدر نفسه**.

(١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٥ و ١٦.

(١٧) بشأن تقرير لجنة كينغ ـ كرين، أنظر ما أورده عادل حامد الجادر، **اثر قوانين الانتداب البريطاني في اقامة الوطن القومي اليهودي في فلسطين**، بغداد: وزارة التعليم العالي والبحث العلمي ـ جامعة بغداد ومعهد الدراسات الفلسطينية، ١٩٧٩، ص ٤٤ ـ ٤٦؛ ولمزيد من التفاصيل عن اللجنة، أنظر د. كامل محمود خلة، **فلسطين والانتداب البريطاني، ١٩٢٢ ـ ١٩٣٩**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٧٤، ص ٦٧ ـ ٦٨.

(١٨) أنظر توصيات لجنة الشرق الادنى في دائرة الاستخبارات الاميركية في الجادر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٦؛ وانظر كذلك تقرير لجنة الخبراء الاميركيين الى الرئيس ويلسون في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٤١ و٢٤٢؛ وانظر، كذلك، د. سمير ايوب (جمع واعداد)، **وثائق اساسية في الصراع العربي ـ الصهيوني**، الجزء الثاني، بيروت: صامد للطباعة والنشر والتوزيع، ١٩٨٤، ص ٦٩ ـ ٧١؛ أورده عن د. حسن صبري الخولي، **سياسة الاستعمار والصهيونية تجاه فلسطين في**

النصف الاول من القرن العشرين، المجلد الاول، القاهرة: دار المعارف، ١٩٧٣، ص ٣٦٤ و ٣٦٥.

(١٩) الجادر، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦.

(٢٠) المصدر نفسه.

(٢١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٢٢) المصدر نفسه، ص ٤٨.

(٢٣) المصدر نفسه، ص ٥١.

(٢٤) المصدر نفسه، ص ٥٣ و ٥٤.

(٢٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧.

(٢٦) المصدر نفسه، ص ١٢.

(٢٧) المصدر نفسه، ص ١٥.

(٢٨) المصدر نفسه، ص ١٦ و ١٧.

(٢٩) المصدر نفسه، ص ١٨.

(٣٠) محاضر جلسات المؤتمر العربي الفلسطيني الثالث في نويهض الحوت (اعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٢ ـ ٥٦.

(٣١) من محضر الجلسة الثالثة للمؤتمر العربي الفلسطيني الرابع في المصدر نفسه، ص ٨٥.

(٣٢) انظر محضر جلسة الوفد الثامنة في المصدر نفسه، ص ٩٠.

(٣٣) انظر نص المذكرة، كاملاً، في الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٢١ ـ ٣٣.

(٣٤) المصدر نفسه، ص ٢٦.

(٣٥) المصدر نفسه، ص ٢٧.

(٣٦) نويهض الحوت (اعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٨.

(٣٧) المصدر نفسه.

(٣٨) المصدر نفسه.

(٣٩) رسالة وفد جنيف الى رئيس الوفد الفلسطيني في لندن، في المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٠) المصدر نفسه.

(٤١) المصدر نفسه.

(٤٢) المصدر نفسه.

(٤٣) نص المحضر في المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٤) المصدر نفسه.

(٤٥) المصدر نفسه.

(٤٦) محضر هذه الجلسة في المصدر نفسه، ص ٩١.

(٤٧) نص هذه المذكرة، بالانجليزية، في المصدر نفسه، ص ١٤٥.

(٤٨) نص الرسالة في المصدر نفسه، ص ١٥١.

(٤٩) انظر المصدر نفسه، ص ١٥١ و١٥٢.

(٥٠) انظر رسالة رئيس الوفد في لندن الى الوفد في جنيف، في المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٥١) المصدر نفسه.

(٥٢) المصدر نفسه.

(٥٣) المصدر نفسه.

(٥٤) رسالة رئيس الوفد الفلسطيني الى الملك حسين بن علي في المصدر نفسه، ص ٢٢٨ و ٢٢٩.

(٥٥) المصدر نفسه.

(٥٦) النص الكامل للكتاب الابيض لسنة ١٩٢٢ في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٢٥ ـ ٣٢٧.

(٥٧) المصدر نفسه، ص ٣٢٥.

(٥٨) المصدر نفسه.

(٥٩) انظر ما أورده من هذا الرد في الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤١؛ وانظر نصه، كاملاً (بالانجليزية)، في نويهض الحوت، (اعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٨٥ ـ ٢٩٣.

(٦٠) قرارات اللجنة التنفيذية في الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٤٦ و ٤٧.

(٦١) المصدر نفسه، ص ٤٧.

(٦٢) المصدر نفسه، ص ٤٩.

(٦٣) المصدر نفسه، ص ٥٠.

(٦٤) المصدر نفسه.

(٦٥) المصدر نفسه.

(٦٦) انظر ما اورده من برقيات الاحتجاج

المصدر نفسه، ص ٥١ ـ ٥٣؛ وكذلك ما أوردته نويهض الحوت (اعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٢٩٨ ـ ٣٠٠.

(٦٧) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥١.

(٦٨) انظر النص الكامل لصك الانتداب في الجادر، مصدر سبق ذكره، الملحق الرقم ٢٢، ص ٤٠١؛ وكذلك في د. ايوب (جمع واعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ٩١ ـ ١٠٢؛ أورده عن عبدالوهاب الكيالي، تاريخ فلسطين الحديث، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٧٠، ص ٣٨٨ و ٣٩٨.

(٦٩) الجادر، مصدر سبق ذكره، الملحق الرقم ١، ص ٣٩٨.

(٧٠) المصدر نفسه، ص ٣٩٨.

(٧١) المصدر نفسه، ص ٣٩٩.

(٧٢) المصدر نفسه، ص ٤٠٢.

(٧٣) المصدر نفسه، ص ٤٠٢ ـ ٤٠٣.

(٧٤) المصدر نفسه، ص ٤٠٣.

(٧٥) المصدر نفسه.

(٧٦) المصدر نفسه، ص ٤٠٤.

(٧٧) المصدر نفسه، ٤٠٥.

(٧٨) نص الاحتجاج (بالانجليزية) في نويهض الحوت (اعداد)، مصدر سبق ذكره، ص ١٥١.

(٧٩) المصدر نفسه، ص ١٥٤.

(٨٠) فيصل حوراني، الفكر السياسي الفلسطيني، ١٩٦٤ ـ ١٩٧٤، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨٠، ص ١١؛ ولمزيد من التفاصيل، انظر، كذلك، د. خلة، مصدر سبق ذكره، ص ١٦٧ و ١٦٨.

(٨١) قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني الخامس في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٥؛ وكذلك في الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٥ و ٥٦؛ وكلاهما أوردها عن أحمد طربين، محاضرات في تاريخ قضية فلسطين، القاهرة: معهد الدراسات العربية العالية، ١٩٥٨، ص ٢١٦ و ٢١٧.

(٨٢) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٥٦.

(٨٣) نص البيان في المصدر نفسه، ص ٥٧ ـ ٥٨؛ وكذلك في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٣٧ و ٣٣٨.

(٨٤) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٦١؛ انظر نص الرد، كاملاً، في المصدر نفسه، ص ٥٩ ـ ٦٢؛ وكذلك في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٩ ـ ٣٥١.

(٨٥) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٠؛ انظر نص التقرير، كاملاً، في المصدر نفسه، ص ٦٩ ـ ٧٢.

(٨٦) المصدر نفسه، ص ٧٠ ـ ٧١.

(٨٧) المصدر نفسه، ص ٧١.

(٨٨) المصدر نفسه، ص ٧٢.

(٨٩) المصدر نفسه.

(٩٠) انظر نص مقررات المؤتمر العربي الفلسطيني السادس بهذا الصدد في المصدر نفسه، ص ٧٣ ـ ٧٥؛ وكذلك في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الثالث، مصدر سبق ذكره، ص ٣٥٧ و ٣٥٨.

(٩١) المصدر نفسه.

(٩٢) بيان نويهض الحوت، القيادات والمؤسسات السياسية في فلسطين، ١٩١٧ ـ ١٩٤٨، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، الطبعة الاولى، ١٩٨١، ص ١٧٣.

(٩٣) لمزيد من التفاصيل، انظر المصدر نفسه.

(٩٤) نص المشروع في «ملف وثائق فلسطين»، الجزء الاول، مصدر سبق ذكره، ص ٣٤٧.

(٩٥) المصدر نفسه.

(٩٦) نصه في الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٥ ـ ٧٨.

(٩٧) نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية ...»، مصدر سبق ذكره، ص ١٧٣ و ١٧٤.

(٩٨) انظر المصدر نفسه، ص ١٧٤.

(٩٩) الكيالي (جمع وتصنيف)، مصدر سبق ذكره، ص ٧٨.

(١٠٠) المصدر نفسه، ص ٧٧.

(١٠١) المصدر نفسه، ص ٧٩؛ انظر نص

الرسالة، كاملاً، في **المصدر نفسه**، ص ٧٨ ـ ٨٢.

(١٠٢) **المصدر نفسه**، ص ٧٩.

(١٠٣) **المصدر نفسه**.

(١٠٤) **المصدر نفسه**.

(١٠٥) **المصدر نفسه**، ص ٨١.

(١٠٦) **المصدر نفسه**.

(١٠٧) **المصدر نفسه**، ص ٨٢.

(١٠٨) **المصدر نفسه**.

(١٠٩) نص قرارات المؤتمر العربي الفلسطيني السابع في **المصدر نفسه**، ص ١١١؛ وكذلك في السفري، **مصدر سبق ذكره**، ص ٩٨.

(١١٠) نص البرقية في الكيالي (جمع وتصنيف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١٢.

(١١١) نصها الكامل في **المصدر نفسه**، ص ١٢٨.

(١١٢) أنظر **المصدر نفسه**، ص ١٣٥.

(١١٣) انظر برقية الوفد في ١٢/٥/١٩٣٠ الى اللجنة التنفيذية في **المصدر نفسه**، ص ١٧٢ و١٧٣.

(١١٤) أنظر: **المصدر نفسه**، ص ١٧٣.

(١١٥) **المصدر نفسه**، ص ١٨٢.

(١١٦) **المصدر نفسه**، ص ١٨٣.

(١١٧) **المصدر نفسه**، ص ١٨٤.

(١١٨) **المصدر نفسه**.

(١١٩) **المصدر نفسه**، ص ١٨٥.

(١٢٠) **المصدر نفسه**، ص ١٨٧.

(١٢١) مقتبس من مذكرة اكرم زعيتر في سميح شبيب، **حزب الاستقلال العربي في فلسطين، ١٩٣٢ ـ ١٩٣٣**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨١، ص ٨.

(١٢٢) **المصدر نفسه**.

(١٢٣) **المصدر نفسه**.

(١٢٤) **المصدر نفسه**.

(١٢٥) شهد بذلك محمد عزة دروزة؛ انظر محمد عزة دروزة، **حول الحركة العربية الحديثة**، الجزء الثالث، بيروت وصيدا: المكتبة العصرية، ١٩٥٩، ص ١٠٢.

(١٢٦) انظر الكيالي (جمع وتصنيف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٦٣؛ وانظر النص الكامل لبرنامج حزب الاستقلال في **المصدر نفسه**، ص ٢٦٣ ـ ٢٦٥.

(١٢٧) نويهض الحوت، (اعداد)، «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٠؛ انظر نص البيان، كاملاً، في **المصدر نفسه**، ص ٣٦٠ ـ ٣٦١.

(١٢٨) **المصدر نفسه**، ص ٣٦١.

(١٢٩) نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠١؛ ولمزيد من التفاصيل، انظر د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٣ و ٣٦٤.

(١٣٠) نويهض الحوت (اعداد)، «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، الوثيقة الرقم ٢٠، ص ٧٤٢ و ٧٤٣؛ نقلاً عن **المقطم** (القاهرة)، العدد ١٣٩٥٩، ١٩٣٤/١٢/٥.

(١٣١) نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٠٧؛ ولمزيد من التفاصيل عن هذا الحزب، انظر د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٦٩ ـ ٣٧٠.

(١٣٢) انظر النص كاملاً في نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤٣ ـ ٧٤٧؛ وكذلك في الكيالي (جمع وتصنيف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥٩ ـ ٣٦٨.

(١٣٣) نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣١٠؛ ولمزيد من التفاصيل، انظر د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧١.

(١٣٤) نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤٧.

(١٣٥) **المصدر نفسه**.

(١٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٣١٢؛ ولمزيد من التفاصيل، انظر د. خلة، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧١و ٣٧٢.

(١٣٧) نويهض الحوت، «القيادات والمؤسسات السياسية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٧٤٧ و ٧٤٨.

(١٣٨) نص البيان، كاملاً، في الكيالي (جمع وتصنيف)، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٢ ـ ٢٥.

(١٣٩) اورده د. ماهر الشريف، **الشيوعية والمسالة القومية العربية في فلسطين، ١٩١٩ ـ ١٩٤٨: الوطني والطبقي في الثورة التحررية المناهضة للامبريالية والصهيونية**، بيروت: مركز الابحاث ـ م.ت.ف. ١٩٨١، ص ٢٦.

(١٤٠) **المصدر نفسه**.

(١٤١) **المصدر نفسه**.

(١٤٢) **المصدر نفسه**.

(١٤٣) **المصدر نفسه**.

(١٤٤) اورده **المصدر نفسه** عن مئير فلنر، **خمسون سنة من نضال حزبنا الشيوعي**، حيفا: منشورات اللجنة المركزية للحزب الشيوعي الاسرائيلي (راكح)، ١٩٧٠، ص ٣٩ و ٤٠.

(١٤٥) نص القرار في نويهض الحوت (اعداد)، «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٧١.

(١٤٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٩٢.

(١٤٧) **المصدر نفسه**، ص ٤٠٢.

(١٤٨) **المصدر نفسه**.

(١٤٩) انظر نص بيان الاحزاب بهذا الصدد في نويهض الحوت (اعداد)، «وثائق الحركة الوطنية...»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٤٠٦.

(١٥٠) محضر وثائق هذا الاجتماع وقراراته في **المصدر نفسه**، ص ٣٠٩ و ٣١٠.

تأثير الهجرة والهجرة المضادة في ديمغرافية فلسطين المحتلة

عماد جاد

عندما نشأت الحركة الصهيونية في أواخر القرن الماضي، عملت على تشجيع الهجرة اليهودية الى فلسطين، بحجة ان اليهود سيضعون حداً ـ في حالة هجرتهم اليها ـ للمعاناة التي يتعرضون لها في الشتات. وعليه، بدأت تيارات الهجرة اليهودية تتدفق على فلسطين، حتى انه بقدوم العام ١٩١٨ بلغت نسبة اليهود في فلسطين ثمانية بالمئة من اجمالي السكان، حيث وصل عددهم الى ٥٦ الف نسمة من بين ٧٠٠ الف نسمة هم تعداد سكان فلسطين في العام المذكور. واستمرت الموجات البشرية اليهودية في التدفق على فلسطين، حتى كان العام ١٩٤٨ الذي شهد قيام الكيان الصهيوني، وشهد، أيضاً، انقلاباً جذرياً في تركيبة المجتمع السكانية، حيث قفز عدد اليهود، في هذا العام، الى ٧٠٠ الف نسمة من مجموع ١,٨٧٠,٠٠٠ مليون نسمة، هم تعداد سكان فلسطين لحظة قيام الكيان الصهيوني؛ أي ان نسبة اليهود قفزت الى ٣٧,٤ بالمئة من سكان البلاد.

واستمر ذلك الانقلاب الديمغرافي، فلم يأت العام ١٩٥٠ الا بلغت نسبة اليهود في الكيان الصهيوني ٨٥,١ بالمئة من السكان، واصبح العرب يشكلون ١٤,٩ بالمئة فقط، نتيجة اجبار السلطات الاسرائيلية مئات الالاف من الفلسطينيين على الهجرة الى الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة، وفي الوقت الذي جاءت موجة الهجرة الكبرى خلال الفترة ١٩٤٨ ـ ١٩٥١؛ اذ بلغ المتوسط السنوي لصافي الهجرة اليهودية، في هذه الفترة، ٢٢٢ الفاً.

ولكن مع نهاية عقد السبعينات واوائل الثمانينات برزت مع الافق ظاهرتان مترابطتان، هما ضمور ينابيع الهجرة اليهودية من الخارج ووصولها الى ادنى مستوى لها في العام ١٩٨١، واتجاه قطاعات واسعة من يهود اسرائيل الى النزوح خارجها، هرباً من جحيم «أرض الميعاد»، الامر الذي لم تجد معه محاولات قادة اسرائيل اضفاء المسحة الدينية على عملية الهجرة الى اسرائيل، تلك المحاولات التي حاولت صبغ الهجرة بهالة من القداسة وكأنها فعل اخلاقي فاضل. وظهرت هذه المحاولات في المصطلحات العبرية المستخدمة في الاشارة الى الاشكال المختلفة للهجرة اليهودية؛ فاطلقت اصطلاح عالياه (*aliyah*) الذي يحمل معاني الصعود والعلو على هجرة يهود الشتات، وهو ما يعني تسامي اليهودي بهجرته الى اسرائيل. أما اذا هاجر اليهودي من فلسطين المحتلة الى الخارج، فيطلق عليه يريداه (*yeridah*)، وهو اصطلاح يحمل معاني الردة والهبوط والنكوص والانحلال والخطيئة.

ولكن تجربة السنوات الماضية، منذ مطلع الثمانيات، اشارت الى عدم جدوى المحاولات الصهيونية في هذا الصدد، حيث لم تشفع محاولات اضفاء الطابع الديني على عملية الهجرة في

تشجيع اليهود على القدوم الى اسرائيل؛ كما لم تنجح في ثني يهود اسرائيل عن النزوح الى الخارج. ومن هنا، يمكن القول انه ابتداء من مطلع الثمانينات بدأت اسرائيل تعاني من نضوب تيارات هجرة اليهود اليها، ومن تزايد موجات النزوح اليهودي منها الى الخارج.

وتدرك السلطات الصهيونية خطورة الظاهريتن آنفتي الذكر. فقد صرح احد مسؤولي الوكالة اليهودية، في هذا الصدد، بأنه «اذا نضب ينبوع الهجرة، فلن نستطيع الحفاظ على الدولة، حتى وان عقدنا تحالفاً سلمياً مع كل جيراننا؛ ان المحيط العربي سوف يبتلعنا، دون ان يترك أي أثر لنا»[1].

الهجرة الى الكيان الصهيوني

شهدت الهجرة اليهودية، خلال السنوات التي تلت قيام اسرائيل، موجات كثيفة، بلغت، خلال الفترة من ١٩٤٨ ـ ١٩٥١، متوسطاً صافياً سنوياً قدره ٢٢٢ الف مهاجر. فقد قدم الى اسرائيل خلال هذه الفترة ٧٠٠ الف مهاجر يهودي، قابلهم نزوح ٣٤ الفاً، أي بصاف قدره ٦٦٦ الفاً.

الجدول الرقم ١
الهجرة اليهودية الى اسرائيل[2]

السنة	العدد
١٩٧٠	٤١١٠٠
١٩٧١	٤٤٢٠٠
١٩٧٢	٥٧٦٠٠
١٩٧٣	٥٦٥٠٠
١٩٧٤	٣٣٥٠٠
١٩٧٥	٢٠٦٠٠
١٩٧٦	٢١١٠٠
١٩٧٧	٢١٥٠٠
١٩٧٨	٢٦٠٠٠
١٩٧٩	٣٦٩٧٩
١٩٨٠	٢٠٧٨٧
١٩٨١	١٢٣٧٠
١٩٨٢	١١٠٠٠
١٩٨٣	؟
١٩٨٤	١٩٢٣٠
١٩٨٥	١٠٦٠٠
١٩٨٦	٩٥٠٠

غير ان صافي الهجرة السنوي انخفض، خلال الفترة من ١٩٥٥ ـ ١٩٥٧، الى ١٣٦ الف مهاجر. واستمر الوضع في هذه الوتيرة من الانخفاض. ففي العام ١٩٧٢، مثلاً، قدم الى اسرائيل ٥٧ الف مهاجر، قابلهم نزوح ١١ الفاً، أما العام ١٩٧٥/١٩٧٦، فقد سجل رقماً لافتاً في مؤشر الهجرة / النزوح؛ اذ قدم الى اسرائيل ٢١ الف مهاجر، قابلهم نزوح ٢٠ الفاً الى الخارج. وبحلول العام ١٩٨١، شهدت اسرائيل، ولأول مرة في تاريخها، تفوقاً في عدد النازحين منها على عدد المهاجرين اليها؛ اذ قدم اليها ١٢٣٧٠ يهودياً ، في حين نزح عنها نحو ٣٠ الفاً، الامر الذي دفع وزير الاستيعاب الاسرائيلي، أهارون اوزان، في ذلك الوقت، الى القول ان الهجرة اليهودية وصلت، العام ١٩٨١، الى أدنى معدل لها منذ ثلاثين عاماً.

وقد حاولت السلطات الاسرائيلية اغراء يهود الخارج على الهجرة الى اسرائيل بشتى الطرق، حتى بالطرق السرية، على نحو ما حدث في «عملية موسى»، العام ١٩٨٢، لتهريب فلاشا اثيوبيا عبر السودان؛ وكذلك الاتجاه الى عرقلة اندماج اليهود في المجتمعات الغربية، لأنها ترى في الاندماج خطراً يهدد «يهوديتهم» ويمنع هجرتهم الى اسرائيل. فحسب تقرير مندوب الوكالة اليهودية في اوروبا، يسرائيل بيليد، ان ظاهرة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها اصبحت من الظواهر التي تقف حجر عثرة على طريق الهجرة اليهودية الى اسرائيل؛ وأورد التقرير، في هذا الشأن، ان حوالى ٨٠ بالمئة من يهود فرنسا فقدوا «يهوديتهم»، بسبب الاندماج في المجتمع الفرنسي، وما يترتب على هذا الاندماج من زواج مختلط[3].

أما بالنسبة الى اليهود السوفيات، الذين تراهن السلطات الاسرائيلية عليهم كثيراً، وتعمل

على احاطة قضيتهم بهالة ضخمة من الدعاية، فان قضيتهم تبدو موضع تقديرات مردودها سلبي على اسرائيل. ففي حين تراهن اسرائيل على قدوم اليهود السوفيات الى اسرائيل في حال السماح لهم بالمغادرة، فان استطلاعات الرأي التي أُجريت بينهم حول هذا الموضع اظهرت ميولاً تخالف ذلك تماماً؛ وهي ميول دوافعها، في الغالب نفعية وذاتية. فقد توزعت الاجابات عن سؤال حول اسباب مغادرتهم الاتحاد السوفياتي في الرغبات التالية: «التخلص من ملل الحياة»؛ «شظف العيش»؛ «الرغبة في حياة مرفهة في الولايات المتحدة وأوروبا الغربية»؛ «الرغبة في شراء سيارة اميركية»، الخ. ويدعم صحة هذه التقديرات التساقط الذي حدث بعد وصولهم فيينا خلال عمليات المغادرة السابقة، والذي بلغ، في العام ١٩٨٣، نسبة ٨١ بالمئة من مجموع المغادرين، كما هو مبين في الجدول الرقم ٢[٤].

الجدول الرقم ٢

عمليات الهجرة من الاتحاد السوفياتي

السنة	عدد المغادرين	عدد المتساقطين
١٩٧١	١٢٨٧٧	٥٨
١٩٧٢	٣١٩٠٣	٢٥١
١٩٧٣	٣٤٩٣٣	١٤٥٦
١٩٧٤	٢٠٦٩٥	٣٨٧٩
١٩٧٥	١٣٤٥٩	٤٩٢٨
١٩٧٦	٢٤٢٣٨	٧٠٠٤
١٩٧٧	١٦٨٣١	٨٤٨٣
١٩٧٨	٢٩٠٥٩	١٦٨٦٧
١٩٧٩	٥١٦٧٠	٣٤٠٥٦
١٩٨٠	٢١٦٤٨	١٤٠٧٨
١٩٨٣	٩٤٥١	٧٦٤٣

وبسبب تفاقم نسبة التساقط الى هذا الحد، سارع رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى عقد اجتماع بهذا الخصوص، بتاريخ ١٩/٢/١٩٨٧، ضم وزير الخارجية، شمعون بيرس، ووزير الاستيعاب، يعقوب تسور، ومدير الوكالة اليهودية، اريه دولتسين، وممثلي الدوائر الحكومية المختصة بهجرة اليهود السوفيات. وخلال الاجتماع، اقترح تسور الغاء ترتيبات محطة الانتقال (فيينا)، وممارسة الضغط على الولايات المتحدة الاميركية لكي تلغي «مكانة اللجوء» التي تمنحها لليهودي السوفياتي، بعد هجرته اليها. وشدد تسور على انه ما لم تتخذ السلطات الاسرائيلية الاجراءات السريعة، والحاسمة، في هذا الصدد، فان معدل التساقط سوف يرتفع الى ٩٥ بالمئة، في حالة فتحت السلطات السوفياتية أبواب الهجرة لليهود[٥].

ويضاف الى ذلك، ان النسبة المتبقية التي تصل اسرائيل هي، في غالبيتها، من اليهود المتدينين المتقدمين في السن، الذين لا فائدة منهم لاسرائيل؛ بل واكثر من ذلك، هم بحاجة الى الاعالة.

النزوح من اسرائيل

جاءت ظاهرة الهجرة المضادة (النزوح) لتمثل أزمة بنيوية لاسرائيل، التي اعتمدت، منذ البداية، على الهجرة أساساً ايدلوجياً لها. ولذا، فهذه الظاهرة تمثل بداية انحسار للحركة الصهيونية، كحركة سياسية ايديولوجية عالمية تعمل على استقطاب يهود العالم. فبعد مرور ما يقرب من اربعة عقود على انشاء اسرائيل، لم تستطع السلطات فيها جعلها الموطن الاول لليهود. ففي الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي يقيم، حالياً، عدد من اليهود يبلغ ضعف العدد المقيم في اسرائيل؛ اذ يحتل يهود اسرائيل المرتبة الثانية من حيث العدد، بعد الولايات المتحدة. وقد عبر اسحق طشلر عن الخيبة التي يعكسها الوضع القائم في نفوس الاسرائيليين، بقوله: «اذا لم تكن اسرائيل بلد هجرة، فانها لن تبرر

- هويتها اليهودية، واذا لم تبرر الهوية اليهودية لـ ' الدولة' ، فان المزيد من سكانها سيسألون انفسهم: من أجل ماذا نعيش ؟ ومن اجل ماذا نموت في هذا البلد ؟»[٦].

وعلى الرغم من استمرار السلطات في العزف على وتر المشاعر الدينية لدى اليهود، للحد من الهجرة المضادة، وفرض تدابير قاسية، من ضمنها عدم السماح للمغادر ببيع بيته وممتلكاته وتحديد المبلغ المسموح باخراجه بـ ٨٠٠ دولار وفرض ضريبة مغادرة تصل الى ٥٠٠ دولار[٧]، الا ان معدلات نزوح اليهود من اسرائيل شهدت ارتفاعاً ملحوظاً خلال السنوات المتعاقبة، من ١٩٧١ الى ١٩٨٦ (أنظر الجدول الرقم ٣)[٨].

الجدول الرقم ٣
الهجرة اليهودية الى اسرائيل

السنة	العدد
١٩٧١	١٠٦٠٠
١٩٧٢	١٢٦٠٠
١٩٧٣	٦٦٠٠
١٩٧٤	١٩٣٠٠
١٩٧٥	٢٠٢٠٠
١٩٧٦	١٣٥٠٠
١٩٧٧	٧٥٠٠
١٩٧٨	١٣٠٠٠
١٩٧٩	؟
١٩٨٠	٢٨٠٠٠
١٩٨١	٣٠٠٠٠
١٩٨٢	٣٦٠٠٠
١٩٨٣	٥٠٠٠
١٩٨٤	١٧٠٠٠
١٩٨٥	١٥٣٠٠
١٩٨٦	١٣٠٠٠

ويزيد في قلق السلطات الاسرائيلية التوقعات المستقبلية للهجرة المضادة. فقد تأكد لهذه السلطات أمران:

الاول: ان استطلاعات الرأي العام التي تجرى بين يهود اسرائيل لا تشير، فحسب، الى تزايد مستمر في القطاعات الراغبة في النزوح، وانما، أيضاً، الى تزايد في القطاعات التي لديها مبررات مقنعة للنزوح والتفكير، جدياً، بهذا الامر. فقد اظهر استطلاع للرأي العام، اجراه معهد بوري، ان نسبة الرغبة في النزوح قد ارتفعت من ٥,٣ بالمئة في آذار (مارس) ١٩٨٤، الى ٦,١ بالمئة في آذار (مارس) ١٩٨٥، ثم الى ٧,٧ بالمئة في آب (اغسطس) ١٩٨٥، والى تسعة بالمئة في نهاية العام ١٩٨٦[٩]. كذلك اشار استطلاع آخر، اجراه المعهد ذاته، في منتصف العام ١٩٨٥، الى:

١ ـ ان ٦,١ بالمئة من يهود اسرائيل يخططون للنزوح الى الخارج.

٢ ـ ان ٣,١ بالمئة قد حسموا امورهم بالمغادرة.

٣ ـ ان ٢٨,٣ بالمئة يعرفون يهوداً على وشك النزوح[١٠].

وأظهر استطلاع ثالث، أُجري في أواخر العام ١٩٨٥، الى ان خمسة بالمئة من يهود اسرائيل يفكرون في النزوح، وثمانية بالمئة منهم يعتبرون انفسهم مرشحين للنزوح، في حين لدى ٢٠ بالمئة منهم مبررات مقنعة لذلك[١١]. والنتائج، عينها، تقريباً، أكدتها صحيفة «هآرتس»، في كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٥، عندما اجرت استطلاعاً للرأي أظهر ان واحداً من بين كل عشرة يهود في اسرائيل يريد المغادرة، وهو معدل يفوق ـ حسب الصحيفة ـ بنحو ٧٠ بالمئة المعدل الذي كان قائماً قبل ثلاث سنوات.

وفي الوقت عينه، أشار التقرير الذي أعده القنصل الاسرائيلي في كندا والولايات المتحدة، عاموس حداد، وقدمه الى وزير العمل والرفاه الاجتماعي، موشي كتساف، الى وجود نحو ٧٠ الف طلب اسرائيلي للحصول على تأشيرات هجرة واقامة داخل الولايات المتحدة الاميركية خلال شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧، فضلاً عن وجود نحو ٩٦ الف يهودي يحملون جنسية اسرائيلية يعاملون

على اساس «طالبي هجرة دائمة» الى الولايات المتحدة، في الفترة من الاول من العام ١٩٨٦ حتى الاول من العام ١٩٨٧. وقد تم تقديم ٣٠ الف طلب هجرة الى الخارج في شهر كانون الثاني (يناير) ١٩٨٧ فقط[١٢].

الثاني، نوعية المغادرين: فقد لوحظ ان معظم النازحين هم من ابناء الطبقة الوسطى والمسرحين حديثاً من الجيش، والاهم انهم من فئة الشباب الاكاديمي. ففي العام ١٩٨٢، وجد ٥٠ الف اكاديمي يحملون الجنسية الاسرائيلية ويعيشون مع اسرهم في الولايات المتحدة وكندا[١٣]. وعلى هذه الظاهرة، علق المدير الاسبق للوكالة اليهودية، شموئيل لاهيس، بأن الخطورة لا تكمن في اعداد النازحين بقدر ما تكمن في طبيعة هؤلاء النازحين ونوعيتهم؛ فهم، غالباً، من «فئة الادمغة»، وخاصة في مجال الصناعة، حيث يشكل اصحاب المهارات والكفاءات نحو ٩٠ بالمئة من مجموع النازحين في أواخر السبعينات. ثم بدأت، مع مطلع الثمانينات، ظاهرة نزوح أصحاب الدخول المتوسطة من سكان الكيبوتسات، وضباط الجيش المسرحين حديثاً، وذوي المهارات الفنية، بحثاً عن فرص عمل أفضل في الخارج[١٤]. وذكرت رئيسة لجنة الهجرة في الكنيست، مريام غلازر ـ تعسه، ان ٦٠ بالمئة من النازحين من اسرائيل حتى العام ١٩٨٥، كانوا من مواليد فلسطين، وتتراوح اعمار ٢٨ بالمئة منهم ما بين ٢٢ ـ ٣٤ عاماً، و٣٦ بالمئة ما بين ٣٥ ـ ٣٩ عاماً[١٥]. وقد اشارت دراسات احصائية أخرى، أُجريت حول شخصية اليهود النازحين من اسرائيل، الى ان نسبة عالية منهم تقع في الفئة العمرية التي تتراوح ما بين ٢١ ـ ٣٥ عاماً. وذكرت صحيفة «هآرتس» انه غادر اسرائيل ٦٢٥ خريجاً من كليات الطب، من اصل ٣١٩١ خريجاً، في الفترة من كانون الثاني (يناير) وحتى نيسان (ابريل) ١٩٨٠، وان نسبة الاطباء الذين يغادرون بعد التخرج تصل، في بعض الاحيان، الى ٦٠ بالمئة من اجمالي الخريجين؛ كما اثبتت الدراسات، التي أُجريت على نازحي العام ١٩٨٣، ان ٢٣,٦ بالمئة منهم هم خريجو جامعة، و ٢٨,٥ بالمئة يحملون مؤهلات أقل، في حين يحمل ٢٦,٧ بالمئة شهادة الدكتوراه[١٦].

والواقع، ان ظاهرتي الهجرة والهجرة المضادة، هما وجهان لعملة واحدة. واذا حاولنا ان نلخص الاسباب التي تقف وراء هاتين الظاهرتين، في الحد من الاولى وتسريع وتيرة الثانية، لأمكننا تقدير تراجع الايديولوجية الصهيونية لدى اليهودي، سواء أكان ذلك الذي يعيش داخل اسرائيل وراح يغادرها، أو ذلك الذي يقيم في الخارج وأحجم عن الهجرة اليها، وذلك نتيجة عوامل عدة، أبرزها:

١ ـ العامل الاقتصادي: فاسرائيل تعيش في ظل اوضاع اقتصادية متردية، حيث وصلت معدلات التضخم، خلال العامين ١٩٨١ و ١٩٨٢، الى اعلى مستوياتها. وفي العام ١٩٨٥، انخفضت المعدلات المعيشية لقطاعات السكان كافة، بنسبة تتراوح بين ٢٠ و ٣٠ بالمئة[١٧]. ولا تزال الازمة الاقتصادية مستمرة، وتساهم في افقاد اسرائيل صفة «الجاذب الاقتصادي» ليهود الخارج. وقد وعت السلطات الاسرائيلية هذه النقطة، فركزت دعايتها على الترويج لـ «الرخاء الاقتصادي» في اسرائيل، في محاولة منها لاغراء الذين نزحوا، على الاقل، بالعودة مرة أخرى. وقد تضمنت هذه المحاولة القيام بحملة، خلال شهري تشرين الاول (اكتوبر) وتشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٨٦، في الولايات المتحدة الاميركية، التي يقيم فيها ١٧٥ الف مهاجر من اسرائيل، لاغرائهم بالعودة، بواسطة ابرام عقود عمل مغرية معهم[١٨].

٢ ـ التفرقة العنصرية: اذا كانت التفرقة العنصرية تمارس، بشكل رئيس وجاد ضد العرب، فانها تتعداهم، في بعض جوانبها، لتطال اليهود من بعض الفئات والطوائف ذات الاصول

العرقية، غير الاشكنازية. وقد عبّر عالم الاجتماع في جامعة حيفا، سامي سموحه، عن هذه الحالة بقوله: «ان البنية الاجتماعية لاسرائيل هرم اجتماعي يتناقض مع حلم آباء الصهيونية و' الدولة' ؛ ففي اسفل الهرم يوجد عرب المناطق [المحتلة]، وفي الدرجة الاولى عرب اسرائيل، وفوقهم، في الدرجة الوسطى، ابناء الطوائف الشرقية [من اليهود]، وفي قمة الهرم، وعلى مسافة طويلة نسبياً، هناك الاشكنان»[١٩]. وينسحب هذا التمييز العنصري على المهاجر الجديد، الذي لا يتمتع بما يتمتع به المهاجر القديم، في الموقع الاقتصادي، والاجتماعي[٢٠].

٣ ـ الاوضاع الامنية: تعيش اسرائيل، رسمياً، في ظل حالة حرب مع الدول العربية. وقد كلفتها الحروب التي خاضتها خسائر جسيمة. فعلى الصعيد البشري، خسرت اسرائيل، في حروبها، حتى نيسان (ابريل) ١٩٨٧، وفقاً لتقرير وزارة الدفاع الاسرائيلية الذي نشر في أيار (مايو) من العام ذاته، ١٦٢٠٠ قتيل و ٣٦٦٨٤ مشوهاً (نسبة التشوه أكثر من عشرة بالمئة) و ١٥٢٨٦ مشوهاً (نسبة التشوه أقل من عشرة بالمئة)[٢١]. تضاف الى ذلك العمليات التي تشنها المقاومة الفلسطينية في الداخل. وقد اشتملت هذه العمليات، في العام ١٩٨٦ فقط، على القاء ١٨٢ زجاجة حارقة على منشآت اسرائيلية و ٣١ قنبلة يدوية، و ٣٥ قنبلة دخان، وزرع ١١٦ عبوة ناسفة، واشعال ٨٨ حريقاً متعمداً، و٢٦ حالة طعن بادوات حادة. ومن خارج اسرائيل، نفذت ٣١ عملية اطلاق صواريخ على الجليل.

٤ ـ عدم الاستيعاب الاجتماعي: لقد افرزت التفرقة العنصرية ضد بعض الفئات اليهودية، في اسرائيل، ارتفاعاً في معدلات الجريمة والانحراف. ففي العام ١٩٨١، ازدادات الجريمة بنسبة ٧,١ بالمئة، وشهد النصف الاول من العام ١٩٨٢، حوادث سرقة بلغت ١٨٩٦٢ حادثة، و١٨٠٠ حالة سطو مسلح على المنازل، و٨٨٣ حالة اغتصاب، و١١٩٠ قضية اتجار بالمخدرات، فضلاً عن ازدياد معدلات الفساد والرشاوى وغير ذلك[٢٢].

٥ ـ توقف الاضطهاد ضد اليهود في الخارج: وقد شجّع هذا الامر على سرعة اندماج اليهود في المجتمعات التي يعيشون فيها، فتعزز احجامهم عن الهجرة الى اسرائيل. وفي هذا الخصوص، رأى المستشار الاقتصادي لرئيس الوزراء الاسرائيلي، عاموس رؤوبين، «ان عقيدة اسرائيل المعروفة باقناع اليهود بالعودة الى ' ارض الميعاد' لا توفر ليهود العالم، حالياً، حافزاً قوياً لاجتذابهم الى اسرائيل»[٢٣].

التأثير في الوضع الديمغرافي

وقد اسهمت معضلتا الهجرة والهجرة المضادة في خلق معضلة حادة لاسرائيل، على صعيد البنية الديمغرافية، التي سعت السلطات، باستمرار، الى اضفاء سمة الغالبية اليهودية عليها. وقد دفعت هذه المعضلة المهتمين بالشأن الديمغرافي من الاسرائيليين الى دق ناقوس الخطر، والتحذير من وقوع انقلاب ديمغرافي تصبح فيه نسبة العرب هي الغالبة. واشار المهتمون هؤلاء الى ان مؤشر الهجرة وكذلك مؤشر الهجرة المضادة يحتمان حصول مثل هذا التغير في الوضع السكاني، خصوصاً اذا قامت اسرائيل بضم الضفة الغربية وقطاع غزة اليها. ورأوا، من هذه الزاوية، ان المرأة العربية تتمتع بمعدل مرتفع من الخصوبة (٥,٦ اطفال للمرأة العربية، مقابل ٢,٦ طفل للمرأة اليهودية)؛ وعلى هذا، اذا كانت نسبة العرب في اسرائيل، حالياً، نحو ١٧,٦ بالمئة من اجمالي السكان، فانها، في نهاية

القرن العشرين، ستصل الى ٢٠ بالمئة. واذا ضمّت الضفة والقطاع، فان النسبة ستصبح ٤٠ بالمئة(٢٤).

وبسبب هذه التوقعات، اتجهت السلطات الاسرائيلية الى تدعيم الاعتماد على استراتيجيتها القديمة، كمخرج مؤقت من هذه الازمة، وهي الاستراتيجية الهادفة الى ابقاء العرب اقلية، وتخفيض نسبتهم ان امكن، وذلك من خلال التوسع في مصادرة الاراضي العربية، والتوسع في عمليات انشاء المستوطنات اليهودية في الاراضي المحتلة، وترحيل اكبر عدد ممكن من العرب الى الخارج، من طريق ممارسة الارهاب الرسمي، وغير الرسمي.

مصادرة الاراضي العربية

فعلى صعيد المصادرة، سنّت السلطات الاسرائيلية العديد من القوانين لهذا الغرض، مثل القوانين الخاصة بالمتلكات المهجورة، والدواعي الامنية، واعادة تفسير القانون العثماني، الصادر العام ١٨٥٥، فضلاً عن عمليات تزوير توقيعات واختام اصحاب المتلكات. وبالاجمال، «فان مسألة نقل ملكية الاراضي في الضفة قد تمت بواسطة عمليات مريبة قامت بها بعض العناصر الجنائية. فاذا كانت الاراضي التي تم شراؤها من العرب قد بلغت ١٢٠ الف دونم، فان مساحة الاراضي التي تم الاستيلاء عليها بطرق أخرى زادت على ٢,٥ مليون دونم»، وذلك بوسائل وصفها مدير معهد بحوث الضفة والقطاع، ميرون بنبينستي، بـ «السرقة المنظمة»(٢٥). وحتى تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، بلغ حجم المصادرات حوالى ٢,٧ مليون دونم، وهو ما يساوي، تقريباً، نصف مساحة الضفة الغربية البالغة ٥,٥٧ ملايين دونم. كذلك صادرت السلطات نحو ٣٠ بالمئة من اراضي قطاع غزة.

التوسع في بناء المستوطنات

وقد اعتمدت السلطات الاسرائيلية في سياستها الاستيطانية على زرع المستوطنين في التجمعات العربية، وذلك بهدف تفكيك هذه التجمعات، وفرض سياسة الامر الواقع، ومحاولة اجبار المزيد من العرب على الرحيل. والجديد في هذه السياسة، ان السلطات اتجهت الى السماح للشركات الخاصة، والافراد، بالمساهمة في عمليات الاستيطان؛ فظهرت، مثلاً، «شركة اراضي يهودا والسامرة» التي تخصصت في «شراء» الاراضي العربية. وبعد ان تولّى اسحق شامير رئاسة الحكومة الاسرائيلية، في تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٨٦، كشف النقاب عن مخطط اسرائيلي لتوسيع التنظيم الهيكلي لمدينة القدس، من طريق التوسع في مصادرة الاراضي العربية واحلال مستوطنين عليها، تمهيداً لتهويد المنطقة بكاملها. وحسب مصادر مطلعة، فان المخطط هذا سوف يشمل، أيضاً، مدن بيت لحم ورام الله وبيت جالا وبيت ساحور وجنوب القدس و ٣٩ قرية عربية أخرى محيطة بالمدينة المقدسة(٢٦).

كذلك كشف النقاب عن وثيقة ـ خطة اعدها سكرتير المجلس الاستيطاني، عتنئيل شنلر، تحتوي على ٢٧ مستوطنة يعتزم تدشينها في الاراضي المحتلة(٢٧). وخلال السنوات الثلاث المقبلة، ينوي المجلس الاستيطاني في الضفة والقطاع تدشين ١٨ مستوطنة، لاستيعاب نحو ٣٠ الف مستوطن جديد. وقد طالب المجلس الحكومة، في وثيقة قدمها اليها، باتخاذ التدابير القانونية السريعة لاقامة هذه المستوطنات.

الارهاب والقمع

تستخدم السلطات الاسرائيلية غير اسلوب، وغير ذريعة، لممارسة عمليات الارهاب والقمع ضد الفلسطينيين في الاراضي المحتلة، في محاولة لبث الرعب في قلوبهم، واجبارهم على الرحيل. وتشمل

هذه العمليات الاعتقال والسجن وهدم المنازل والتعذيب والتصفيات الجسدية[٢٨]. وفي هذا الاطار، نشرت صحيفة «الصنداي تايمز» اللندنية تحقيقاً، ذكرت فيه ان التعذيب الوحشي داخل السجون الاسرائيلية أصبح اجراء منهجياً يطبق على من يوصفون بالموقوفين الامنيين. «فالصدمات الكهربائية، والماء المغلي، والضرب الوحشي على جميع اجزاء الجسد واعضائه، والتعليق من الايدي، والارجل، ونزع الاظافر، وتعريض السجناء لعضات الكلاب الكبيرة؛ الى كل هذه الانواع، وانواع أخرى من التعذيب، تطبق، وضحاياها موجودة في كل مكان هناك».

ولعل قضية جهاز الامن العام، التي اثيرت مؤخراً، لدليل على وحشية هذه الممارسات، وعلى تواطؤ كبار مسؤولي الحكومة مع اعضاء هذا الجهاز يضاف الى الارهاب الرسمي نوع آخر غير رسمي يتم برضى الحكومة وسكوتها، وهو الارهاب الذي تمارسه جماعات يهودية متطرفة، مثل غوش ايمونيم وحركة «كاخ» التي يتزعمها العنصري الارهابي مئير كهانا، والذي وصفه الصحفي الاسرائيلي، مارك غيفن، بأنه «هتلر اسرائيل» و«كلماته مشبعة بالكراهية والعنصرية التي لا حدود لها... ويدعو الى القضاء على العرب كسبيل أوحد لانقاذ اسرائيل»[٢٩]. وقد نظمت هذه الحركة مسيرات استفزازية الى القرى العربية، وعمليات اعتداء منظمة طاولت حتى الاماكن المقدسة، وتوجه خطابات شخصية تطالب العرب بالرحيل عن «ارض ـ اسرائيل»، والا تعرّضوا للقتل.

---

(١) هآرتس، ١٣/٦/١٩٧٩.

(٢) هتسوفيه، ١١/١/١٩٨٢؛ والاهرام (القاهرة)، ٧/١/١٩٨٦؛ والصياد (بيروت)، ٤/٧/١٩٨٤؛ وعل همشمار، ٨/١/١٩٨٠.

(٣) يديعوت احرونوت، ١٥/٥/١٩٨٥.

(٤) الصياد، ٤/٧/١٩٨٤.

(٥) الرأي (عمان)، ٩/٢/١٩٨٧.

(٦) دافار، ٢١/٤/١٩٨٥.

(٧) القبس (الكويت)، ١٧/١٠/١٩٨٥.

(٨) عل همشمار، ٨/١/١٩٨٠؛ وآخر ساعة (القاهرة)، ١٦/١٠/١٩٨٥؛ ودافار، ١٨/٦/١٩٨٦.

(٩) الرأي، ٧/١/١٩٨٧.

(١٠) الشرق الاوسط (لندن)، ١٣/٨/١٩٨٥.

(١١) الرأي، ١٩/١١/١٩٨٥.

(١٢) المصدر نفسه، ٩/٢/١٩٨٧.

(١٣) عل همشمار، ٧/٣/١٩٨٢.

(١٤) الوطن (الكويت)، ٩/٩/١٩٨٥.

(١٥) هآرتس، ١٤/٧/١٩٨٥.

(١٦) معاريف، ٤/٤/١٩٨٣.

(١٧) الوطن، ١٤/٤/١٩٨٦.

(١٨) الراي، ١٩/١١/١٩٨٦.

(١٩) الصياد، ٤/٧/١٩٨٤.

(٢٠) عل همشمار، ١٢/٦/١٩٨١.

(٢١) الراي، ٣/٥/١٩٨٧.

(٢٢) الصياد، ٤/٧/١٩٨٤.

(٢٣) الاهرام، ٢٢/١/١٩٨٧.

(٢٤) دافار، ١٣/٥/١٩٨٦.

(٢٥) عل همشار، ٢٣/٨/١٩٨٥.

(٢٦) الاهرام، ١٣/٣/ ١٩٨٧.

(٢٧) الراي، ٥/٥/١٩٨٧.

(٢٨) د. اسامة الغزالي حرب، **الاستراتيجية الاسرائيلية والمقاومة في الارض المحتلة**، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية ـ مؤسسة «الاهرام»، ١٩٧٧، ص ١٩.

(٢٩) عل همشمار، ٢/٨/١٩٨٥.

الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة العربية

مكانة اسرائيل ودورها العضوي الثابت

د. هيثم كيلاني

ثمة ملاحظات تلقي بعض الضوء على منهجية الدراسة، وتحاول رسم تخومها، فلا يأخذها الاستطراد بعيداً منها، ولا يغريها اتساع الموضوع بالشرود عن أرضه وحدوده. وهو اتساع له ما له وعليه ما عليه. واصعب ما فيه انه ينفي الشمولية في البحث، والقدرة على الاستيعاب، الا بالايجاز الذي قد يكون، في بعض الاحيان، مشوهاً. وحتى لا يكون ظل هذا النفي ثقيلاً، فقد اتجهت منهجية الدراسة الى نصب بعض الصوى، منها:

١ ـ لكل استراتيجية شمولية جوانبها السياسية، والعسكرية، والدبلوماسية، والاقتصادية، وغيرها. وستقتصر الدراسة على الجانب العسكري دون غيره.

٢ ـ بمثل ما اعتور النقص شمولية الاستراتيجية، ستظهر بعض معالم النقص، أيضاً، في توضيع الجزيرة العربية في اطارها الجغرافي المحيط بها. ذلك ان المنطقة التي تشمل المشرق العربي، وفيه الجزيرة، والخليج العربي والبحر الاحمر وما حولهما، وبحر العرب، وتمتد الى المحيط الهندي، منطقة مترابطة اجزاؤها جغرافياً، وتجمعها علاقات جغرا ـ سياسية واستراتيجية واقتصادية، بمثل ما تجمعها، بمحيطها الدائري الاكبر، علاقات ذات نوع آخر. ولا يمكن لهذه الدراسة، في ما حدد لها من حجم، ان تتناول هذه العلاقات بالبحث الموسع.

٣ ـ تنتهي بنا الملاحظة السابقة الى ضرورة تبنّي تحديد جغرافي لمفهوم الدراسة عن المصطلح الجغرافي «الجزيرة العربية». ودون الخوض في التعليل، ذهبت الدراسة الى تشميل المصطلح، لأغراض البحث فقط، المواقع التالية: شبه الجزيرة العربية، والعراق، والخليج العربي ببحره ودوله العربية، وبحر العرب، والبحر الاحمر.

٤ ـ من أجل تحديد مدلول الكلمات، اصطلحت الدراسة على تعبير «الاستراتيجية الجزيرية الاميركية» ليدل على الاستراتيجية الاميركية الخاصة بالجزيرة العربية.

٥ ـ ينتج عن الملاحظتين السابقتين، ان الدراسة تجنّبت الخوض في الاستراتيجيات المقابلة للاستراتيجية الاميركية، أو المجاورة لها، كالاستراتيجيات العربية والسوفياتية والبريطانية والفرنسية والايرانية والاثيوبية وغيرها.

بعد هذه الملاحظات التمهيدية، ستتناول الدراسة الاستراتيجية الجزيرية الاميركية، فتبحث

في أصولها، وترسم خطوطها العامة، واغراضها، ومساندها، ومكانة اسرائيل فيها، ووسائلها.

وقبل أن نبدأ في تناول هذه النقاط، لا بد من رجعة سريعة الى التاريخ، لنتبين كيف امتدت الاستراتيجية الاميركية الى هذه المنطقة العربية.

يمكن القول ان استراتيجية الولايات المتحدة الاميركية في الجزيرة العربية تندرج في اطار استراتيجيتها العليا (أو الشاملة، أو الكلية). ويمكن اختصار اغراض هذه الاستراتيجية العليا بالمحافظة على قوة الولايات المتحدة، الاقتصادية والعسكرية والسياسية والعلمية، وعلى مستوى مرتفع من المعيشة للمواطن الاميركي، وضمان التفوق والسيطرة على العالمين، الرأسمالي والثالث، ومواجهة العالم الاشتراكي واضعافه. ومن هذه الاهداف والاغراض الاستراتيجية العليا تتفرع استراتيجيات وسياسات وأهداف فرعية تخص قطاعاً معيّناً، أو منطقة جغرافية محددة، أو قضية خاصة.

ولقد سيطرت على مجموعة هذه الاستراتيجيات والسياسات ثوابت مستقرة، في حين تعرضت الاساليب للمتغيرات. وكانت المبادىء المقترنة بأسماء رؤساء الولايات المتحدة تجسيداً لهذه الثوابت والمتغيرات. فمن «مبدأ مونرو»، الى ما اطلق عليه، اصطلاحاً، «مبدأ ريغان»، مروراً بمبادىء ترومان وايزنهاور ونيكسون وكارتر وغيرهم، تبدو الثوابت مستقرة، والاساليب متغيرة. فقد كانت الغلبة، حيناً، لأسلوب القوة والتدخل العسكري المباشر أو غير المباشر، وحيناً لأسلوب القوة الاقتصادية ودبلوماسية الدولار، وحيناً للأسلوبين معاً.

ولقد مرّت الاستراتيجية العليا الاميركية، منذ ما بعد الحرب العالمية الثانية حتى اليوم، بمراحل مد وجزر، ونصر وهزيمة، وانسياح وضمور. وهي، اليوم، بين يدي الرئيس رونالد ريغان، الذي ينتمي وفريقه الى المدرسة التي تسيطر عليها وحدة النظرة الكونية الشمولية، ولا ترى قبالتها سوى عدو واحد هو «الشيوعية العالمية»، ولا تبغي سوى الهيمنة العالمية وسيلة لتحقيق اغراضها الامبريالية. وبناء على ذلك، اختزلت رسالتها في السيطرة على أكبر قسم من الارض وما حولها من أفلاك.

وترى ادارة ريغان ان مهادنة كارتر للاتحاد السوفياتي قوّضت النفوذ الاميركي في العالم[1]. ومن اجل معالجة هذا التقويض، اتجهت استراتيجية ادارة ريغان الى تطوير القوة العسكرية، واتباع اسلوب التدخل والتصدي، والاستعداد للحرب في أي زمان ومكان، وبأي نموذج من نماذج الحروب والثورات المضادة، حتى انها صعّدت مستوى الحرب، واضافت مسرحاً جديداً لها، حين طرحت «مبادرة الدفاع الاستراتيجي»، أو ما يسمى حرب النجوم، أو حرب الفضاء.

وفي اطار هذه الاستراتيجية الكونية العليا، جاءت الولايات المتحدة الى الجزيرة العربية من باب الخليج العربي، وارثة بريطانيا، معتبرة ذلك الارث حقاً مكتسباً انتقل اليها بصورة شرعية. وهذا ما عبّر عنه الكاتب البريطاني ج. اي. بترسون حين أورد في كتابه «دفاعاً عن الجزيرة العربية» ان العام ١٩٧١ هو التاريخ المستعمل لانتقال مسؤولية أمن الخليج من بريطانيا الى الولايات المتحدة، على الرغم من أن «تبديل الحرس» قد بدأ، تدريجياً، قبل ذلك بعقود[2].

وهكذا أصبحت الجزيرة أحد محاور الاستراتيجية الاميركية، ثم محوراً هاماً فيها. وسعت الولايات المتحدة الى ضمّها الى عباءة الاحزمة الامنية والاحلاف الدفاعية التي اسستها، أو رعتها، في المنطقة. غير ان التيار القومي العربي، بقوته، أو بالخوف من قوته، عطل، أو أسقط، تلك الاحزمة والاحلاف. وعلى الرغم من ذلك كله، بقيت ثوابت الاستراتيجية العليا الاميركية ترفع علماً في

المنطقة، في الجهيرة حيناً، وفي السريرة حيناً آخر، وغرضها الدفاع عن المصالح الحيوية الاميركية، بالوسائل التي تحقق هذا الغرض، ومنها القوة العسكرية.

وتبدو الجزيرة، في الربع الاخير من القرن العشرين، وكأنها عقدة ازمات لمنطقة ساخنة، تمتد من المحيط الهندي وجنوب غرب آسيا، الى الوطن العربي، بمشرقه ومغربه، مروراً بالبحر الاحمر والقرن الافريقي.

أولاً: في أصول الاستراتيجية الجزيرية الاميركية وأسسها

ترتفع في الولايات المتحدة، وبخاصة في أدبيات الاستراتيجيين العسكريين، أصوات تدعو الى اعتبار الجزيرة، وبخاصة شرقها، قلب العالم؛ من يسيطر عليها يسيطر على العالم. ذلك ان أمن الجزيرة، في رأي هؤلاء الاستراتيجيين، يؤثر، الى حد كبير، في الامن الغربي بعامة، والامن الاوروبي بخاصة. فالجزيرة تقع على مقربة جغرافية من الاتحاد السوفياتي، ومن اوروبا، وجنوب غرب آسيا، وهي جزء من الشرق الاوسط، وطرف في الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ولهذا، فالغرب مستعد للذهاب الى حد التهديد بالسلاح النووي واستخدامه، اذا ما حرم، بسبب السيطرة السوفياتية، من النفط الخليجي، لأن هذه السيطرة تؤدي الى تطويق أوروبا الغربية وسقوطها، وهو ما يؤدي الى تطويق الولايات المتحدة[٣].

كان لظهور النفط[٤] في الجزيرة أهميته الكبرى في تشكيل أسس الاستراتيجية الاميركية تجاه المنطقة، ودخولها في حلبة الصراع الدولي. ومع تزايد أهمية الجزيرة الاقتصادية، والمالية، والاستراتيجية، تزايد الاهتمام الاميركي بها، وأصبح للولايات المتحدة استراتيجية متكاملة تجاه الجزيرة، منذ بداية السبعينات.

ويمكن القول ان عدة عوامل أسهمت في تحديد أسس هذه الاستراتيجية، وهي: ١ ـ الانسحاب البريطاني من الخليج العربي، ودعوى الفراغ الامني الناجم عن ذلك الانسحاب؛ ٢ ـ النفط العربي، وحاجة الغرب اليه؛ ٣ ـ ضمان أمن اسرائيل وادماجها في المنطقة كعضو أصيل فيها؛ ٤ ـ مواجهة الاتحاد السوفياتي والحدّ من نفوذه في المنطقة؛ ٥ ـ الموقع الاستراتيجي للجزيرة، وبخاصة الخليج؛ ٦ ـ الخشية من وقوع نزاعات بين دول الجزيرة، وبخاصة تلك المتعلقة بالحدود؛ ٧ ـ الخشية من الحركة القومية العربية؛ ٨ ـ الاهمية الكبرى لموارد الطاقة في الجزيرة، بمختلف أوجهها، الطاقية والمالية والتجارية والاستثمارية.

وكان لتطور الاوضاع في القرن الافريقي، ولوقوع الثورة الايرانية، وأحداث افغانستان، ومستجدات الصراع العربي ـ الاسرائيلي، وبخاصة خروج مصر من ساحته، الاثر الكبير في تطور المفهوم الاستراتيجي الاميركي عن الجزيرة، التي لم تعد مستودعاً ومورداً للنفط فحسب، وانما هي، أيضاً، موضع للتنافس الدولي بين الدولتين العظميين، الاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة.

وأكد تقرير رفعه البنتاغون الى الرئيس الاميركي[٥]، ان المواجهة العسكرية المحتملة مع الاتحاد السوفياتي قد انتقلت من اوروبا الغربية الى الخليج العربي؛ وأن أي صدام يقع في اوروبا لن يكون سوى امتداد للصدام الرئيس في المحيط الهندي والخليج العربي. ويرى واضعو التقرير ان الخليج يشكل، في اطار التنافس الدولي، نقطة الضعف العسكرية في طوق الدفاع الاستراتيجي العالمي الذي يحمي الولايات المتحدة ومصالحها.

ومن أجل مواجهة هذه الثغرة، أعلن وزير الدفاع الاميركي عن ان الادارة الاميركية أقرت استراتيجية عسكرية جديدة، تستطيع القوات الاميركية بموجبها خوض حربين كبيرتين في آن، احداهما في اوروبا، والثانية في الخليج العربي والشرق الاوسط. وتحل «استراتيجية الحربين» هذه مكان «استراتيجية الحرب ونصف الحرب» التي طبقتها وزارة الدفاع الاميركية منذ نحو عشر سنوات[٦].

وليس غريباً ان تبني الولايات المتحدة كامل استراتيجيتها في الجزيرة على مقولة أصبحت ثابتاً من الثوابت لدى صانعي السياسة والقرار في أميركا. وجوهر تلك المقولة ان للاتحاد السوفياتي نيات ومطامع واسعة في الجزيرة، سواء أمِن الناحية السياسية أو الناحية النفطية أو ناحية توسيع منطقة النفوذ والهيمنة. وهي مقولة لا تعدو أن تكون ذريعة تتكىء عليها الولايات المتحدة، من اجل تحقيق أهدافها في الوجود العسكري في المنطقة، وفي الهيمنة عليها، والسيطرة على ثرواتها.

ومن الملاحظ ان ادبيات هذه المقولة كثيرة جداً. فهي تشكل أحد محاور التراث الفكري العسكري الاستراتيجي الاميركي حيال المنطقة، من خطب وبيانات وتصريحات وتقارير وكتب. ونكتفي، هنا، بالاشارة الى تقرير أصدرته جامعة الدفاع الوطني في واشنطن[٧] عنوانه «النيات السوفياتية والخيارات الاميركية في الشرق الاوسط»؛ ففيه صورة واضحة، وواسعة، عن تلك المقولة، وعن تضاريسها الفكرية، التي يؤدي الاصطناع والوهم والخيال دوراً كبيراً في تكوينها.

لقد شهدت المدة بين العامين ١٩٧٧ و ١٩٨٠ احداثاً دفعت بالعوامل والمتغيرات الى التأثير في الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة، تأثيراً مباشراً وفعالاً: ففي العامين ١٩٧٧ و ١٩٧٨ اشتدت المعارضة على نظام الشاه في ايران، حتى سقط في شباط (فبراير) ١٩٧٩ تحت ضربات الثورة. وفي اثناء ذلك، كانت زيارة الرئيس المصري، أنور السادات، لاسرائيل (١٩/١١/١٩٧٧)، ثم اتفاقيتا كامب ديفيد (١٧/٩/١٩٧٨)، ومعاهدة الصلح (٢٦/٣/١٩٧٩). وفي أواخر هذا العام (١٩٧٩) جاء التدخل السوفياتي في افغانستان، القريبة من شرق الجزيرة.

لا ريب في أن كل واحد من هذه الاحداث، على تقاربها الزمني، كان ينطوي على تغيّر جذري في اطاره المحلي، وتأثير كبير، أو صغير، يتجاوز ذلك الاطار. وفي حين سارت احداث ايران وافغانستان في اتجاه مضاد لأهداف الاستراتيجية الاميركية، كانت مبادرة الرئيس السادات، ونتائجها، مطابقة لتلك الاهداف.

وعلى هذا، كان على الولايات المتحدة ان تضبط مسيرة استراتيجيتها بين الرياح المواتية، والرياح المعاكسة؛ وأن تأخذ في حسبانها ما أفرزه كل تيار. فاذا كانت مبادرة الرئيس السادات أعطت ثماراً، فقد كان على الولايات المتحدة ان تعمل لمحاصرة الآثار المضادة التي أفرزتها تلك المبادرة، الى جانب مواجهة الرياح المعاكسة الهابّة من الخليج، وبخاصة في اثر سقوط نظام الشاه، الذي كان القوة الرئيسة الاقليمية التي تعتمد عليها الولايات المتحدة لدعم نفوذها وحماية مصالحها في المنطقة، وقلعة أمامية في مواجهة الاتحاد السوفياتي، وحصان طروادة في يد الولايات المتحدة داخل منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك).

أما التدخل السوفياتي في أفغانستان، فقد رأت الولايات المتحدة فيه تقدم القوة الضاربة السوفياتية الى مقربة من الخليج. ونسبت الى الاتحاد السوفياتي نيّة التمهيد للسيطرة على

مناطق انتاج النفط، والاقتراب من المياه الدافئة.

لهذا تنطلق الولايات المتحدة في استراتيجيتها الجزيرية من مسلّمة ثابتة، جوهرها ان الجزيرة، وبخاصة شرقها، منطقة لا بدّ من ان تعيش في ظل النفوذ الغربي، ولا بدّ من منع الاتحاد السوفياتي أو أية قوة أخرى، اقليمية أو خارجية، من ان يكون لها تأثير في الجزيرة يبلغ حد الاضرار، او مس النفوذ الاميركي، أو مزاحمته.

ويبدو أن التجربة أقنعت الولايات المتحدة بأن لا بديل من القوة الاميركية في شرق الجزيرة، وان استمرار البحث عن هذا البديل، سواء من طريق وكيل اميركي، أو تحالف منطقي مع الغرب بوسائل ذات ترتيبات محلية، أو عدم انحياز جماعي من دول المنطقة، «هو، كلياً، لا طائل تحته. ان شروط عدم الاستقرار الداخلي، والمنازعات ضمن المنطقة التي تميّز الخليج، تلغي أياً من هذه الوسائل، أو جميعها، سواء لأنها مستحيلة التحقيق، أو لأنها عديمة الجدوى، حتى في حال تحقيقها»[٨].

ويذهب أصحاب هذا الرأي، حتى يثبتوا صحة منطقهم، الى القول انه لا يوجد هناك سبب معقول للاعتقاد بأن هذه الوسائل سوف تثبت انها ملائمة وفعالة، اذا ما تحققت تسوية للقضية الفلسطينية. فتسوية هذه القضية لن تضعف الحاجة الى القوة الغربية في شرق الجزيرة، لأنها لن تقضي على المصادر الكثيرة للنزاع وعدم الاستقرار في المنطقة. ويستشهد أصحاب هذا الرأي بواقعتين، يقولان انهما، على الرغم من خطورتهما، لم يكن لهما سوى علاقة سطحية، ادعائية، بالقضية الفلسطينية، وهما: سقوط الشاه، والحرب العراقية ـ الايرانية[٩].

لا نود أن نخوض في سياسات الولايات المتحدة حيال الصراع العربي ـ الاسرائيلي، بصورة عامة؛ فذلك خارج اطار هذه الدراسة؛ وانما سنحاول ان نتلمس العلاقة بين عمومية أهداف هذه السياسة، وبين خصوصيتها، في الجزيرة.

فمن المعروف أن حرب تشرين الاول (اكتوبر) ١٩٧٣ جاءت لتبدل فرضيات ومقولات عدة كانت تشكل مفاهيم الاستراتيجية الاميركية لما قبل تلك الحرب. ويمكن القول ان من اهداف الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة بعد حرب ١٩٧٣ ـ وهي المرحلة التي لا تزال مستمرة حتى اليوم، ومن ضمنها اتفاقيتا كامب ديفيد ـ ما يلي: ١ ـ منع الاتحاد السوفياتي من النفاذ الى الجزيرة، وبخاصة شرقها، والى ما حولها؛ ٢ ـ الحؤول دون حرب عربية ـ اسرائيلية شاملة جديدة، على شاكلة حرب العام ١٩٧٣، لأنها تشكل أرضية لازدياد النفوذ السوفياتي، ولاحتمال استعمال النفط سلاحاً مرة أخرى؛ ٣ ـ الحؤول دون استقطاب دول المواجهة العربية حول الاتحاد السوفياتي، لأن هذا الاستقطاب يؤثر في استراتيجيتها في الجزيرة؛ ٤ ـ الغاء الترابط بين النفط العربي والصراع العربي ـ الاسرائيلي، لأنه السبيل القويم للمحافظة على المصالح الاميركية في الجزيرة.

لقد برزت هذه الاهداف في الاستراتيجيتين، الاميركية والاسرائيلية، وبالذات في المنطقة المشتركة المتداخلة منهما، في ما يخص الجزيرة. وهذا توضيح ذلك:

○ لقد ظل الحفاظ على تفوق اسرائيل العسكري، ولا يزال، الوسيلة الاساسية لمنع نشوب حرب عربية ـ اسرائيلية شاملة جديدة. ذلك ان كون اسرائيل ضعيفة، سيشجع الآمال العربية بالانتصار عليها، من طريق تتابع الحروب والمعارك والاستنزاف والحصار. ان اسرائيل القوية، المتفوقة عسكرياً، ستحبط هذه الآمال، وتشق الطريق الى السلام الاميركي ـ الاسرائيلي. ان نهج كامب ديفيد

وتفوق اسرائيل قد أبعدا شبح الحرب، وأوهنا الترابط بين الصراع العربي ـ الاسرائيلي واستعمال النفط سلاحاً.

○ ان حقن التفوق العسكري ـ الاسرائيلي بالاسلحة والتقنيات والتكنولوجيا الاميركية الحديثة، وأحدثها زمناً ووسيلة «مبادرة الدفاع الاستراتيجي ـ حرب النجوم»، والحفاظ على الوضع الراهن لنهج كامب ديفيد، وتجريد العرب من قوة السلاح العربي المشترك، أو من قوة التشارك في العمل العسكري، ستوفر العوامل اللازمة لاقناع الدول العربية بالتوجه نحو السلام. وبما ان الجهة التي وفّرت هذه العوامل هي الولايات المتحدة، فمن الطبيعي ان يكون لها الكلمة الاولى في مسيرة السلام. وفي هذا يمكن اضعاف النفوذ السوفياتي وتقليص تأثيره.

واذ ننتقل الآن الى غرب الجزيرة، نجد ان الصراعات والنزاعات في البحر الاحمر ترتبط بالوضع في الجزيرة والمشرق، بحكم ان بعض دوله اطراف في صراعات المنطقتين ونزاعاتهما. ولهذا كان من الطبيعي ان تكون الاستراتيجية الاميركية في غرب الجزيرة جزءاً من استراتيجيتها الجزيرية الكلية.

ولأن البحر الاحمر جزء من الاستراتيجية الجزيرية الاميركية، ولأنه أصبح طريقاً بحرية حاسمة بالنسبة الى نفط الخليج المشحون الى الغرب، وبعد انسحاب الولايات المتحدة من جنوب شرق اسيا في السبعينات، عملت هذه على دعم وجودها في ذلك القوس الذي يضم البحر المتوسط، والبحر الاحمر، وبحر العرب، والخليج العربي، والمحيط الهندي. ويبدو، هنا، البحر الاحمر جسراً يصل ما بين هذه البحار؛ لذا، فهو العنصر الحيوي في صون طريق النفط الخليجي الى الغرب.

وتهدف الاستراتيجية الاميركية في البحر الاحمر (غرب الجزيرة) الى مثل ما تهدف اليه في الجزيرة وشرقها، وخاصة: ١ ـ حرية الوصول الى البحر الاحمر وعبوره، وحيازة اسرائيل هذه الحرية؛ ٢ ـ التحكم في باب المندب، باعتباره مدخلاً الى نفط الخليج؛ ٣ ـ تهدئة النزاعات في القرن الافريقي تجنباً للمواجهة مع الاتحاد السوفياتي وابعاداً له من تعزيز نفوذه فيه؛ ٤ ـ الحفاظ على ميناء جيبوتي؛ ٥ ـ ابقاء البحر الاحمر مفتوحاً للملاحة الدولية، وبخاصة جيبوتي؛ ٦ ـ توضيع القواعد، وحيازة التسهيلات على الجانب الافريقي منه(١٠).

ويختلف غرب الجزيرة (البحر الاحمر) عن شرقها (الخليج) بعض الاختلاف. ففي حين يميل ميزان النفوذ في الشرق الى الجانب الاميركي، نجد أن هذا الميزان في الغرب يتعرض لتنافس واضح بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي؛ ذلك لأن لكل منهما موطىء قدم نفوذياً، ونزاعات اقليمية، تقف الدولتان العظميان وراء اطرافها، حتى أصبح بعض الدول المشاطئة في البحر الاحمر يذهب في ولائه الى هذه الدولة، أو تلك.

وتضع ادارة ريغان الدفاع عن الجزيرة، وبخاصة شرقها، في اطار قوس دفاعي يبدأ من تركيا وينتهي بسلطنة عمان، مارّاً باسرائيل ومصر والسودان والصومال، ثم يتداخل مع خط دفاعي آخر يعبر المحيط الهندي حتى الباكستان، ماراً بالقاعدة الاميركية في دييغو غارسيا. والجزء الاهم، والاخطر، من هذا الخط، هو شواطىء الخليج، وما عليه وحوله من قواعد بحرية وجوية وحقول النفط ومنشآته.

ولقد طوّرت ادارة ريغان استراتيجيتها الجزيرية في الثمانينات: فهي، أولاً، عادت الى تطبيق سياسة «الاحتواء» التي كانت سائدة في الخمسينات والستينات، ولكن في بيئة أخطر من بيئة

الماضي، ذلك ان التكافؤ الاستراتيجي قائم، اليوم، بين القوتين العظميين. وهي، ثانياً، طوّرت تحالفها مع اسرائيل، حتى تزداد وكيلتها قدرة على التعاظم والتحرك، وفق ايقاع الاستراتيجية الجزيرية الاميركية، الاّ في ما حددته اسرائيل لنفسها من اغراض تدخل في اطار الدائرة الحمراء من استراتيجيتها الخاصة.

ولا يزال بعض الاوساط المؤثرة في الفكر الاستراتيجي الاميركي يرى ان حماية المصالح الاميركية في الجزيرة تتأمن بايجاد نوع من التعاون الاستراتيجي بين الولايات المتحدة، من جهة، وكل من السعودية ومصر واسرائيل، من جهة أخرى، وتتوزع فيه الادوار والمهام: فالولايات المتحدة لمواجهة الاتحاد السوفياتي؛ والسعودية لضبط الاوضاع الداخلية في الجزيرة؛ ومصر واسرائيل لضمان الامن والاستقرار الاقليميين. ولا يمكن لهذا التعاون الاستراتيجي أن يشتد عوده وتقوى مصداقيته الاّ اذا تعزز الوجود العسكري الاميركي في الجزيرة، وبخاصة في شرقها، وادخل التهديد باستخدام السلاح النووي في الحسبان، اذا ما قضت الظروف بذلك، وبخاصة حين تطبيق استراتيجية التدخل الشامل[١١].

ولقد حدد الباحث الاميركي جي . اي. بترسون في كتابه«دفاعاً عن الجزيرة العربية» الاغراض الاستراتيجية والاهداف التكتيكية للولايات المتحدة في منطقة الخليج بالشكل التالي[١٢]:

١ ـ الاغراض الاستراتيجية: (أ) ضمان الوصول الغربي الى منابع النفط؛ (ب) مكافحة التوسعية السوفياتية في الخليج.

٢ ـ الاهداف التكتيكية: (أ) تطوير القدرة على التدخل العسكري في الخليج بواسطة انشاء قوة عسكرية فعّالة للاستخدام في الخليج، والانتشار البحري في الخليج وفي بحر العرب، والحصول على الاذن بالدخول المحتمل الى التسهيلات العسكرية في المنطقة؛ (ب) مجابهة أي هجوم عسكري سوفياتي، واحتواء النفوذ السياسي السوفياتي في الخليج، بواسطة: تأكيد الولايات المتحدة عزمها على الدفاع عن المنطقة باستخدام القوة العسكرية في حال الضرورة، ومنع الاتحاد السوفياتي من اختراق ايران، والحد من النفوذ السوفياتي بايجاد قوى حليفة في اليمن الديمقراطية واثيوبيا وأفغانستان، وتشجيع العراق والعربية اليمنية على التوجه نحو الغرب؛ (ج) تعزيز الوضع الراهن في الدول الصديقة في المنطقة بواسطة: الاستمرار في العلاقات الداعمة مع المملكة العربية السعودية، وفي ذلك روابط اقتصادية متينة، والاسهام في جهود التنمية السعودية، وتعزيز الوجود العسكري الاميركي، وتوثيق الروابط العسكرية مع السعودية والاستمرار في التعاون السياسي بشأن الشرق الاوسط، وبخاصة النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والاستمرار في العلاقات الداعمة مع سائر دول مجلس التعاون الخليجي، وبخاصة في المجال الاقتصادي، ومجال صفقات الاسلحة المحدودة؛ (د) تعزيز الاستقرار في المنطقة بواسطة الاستمرار في الجهود لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي، حلاً سلمياً؛ ودعم انهاء الحرب العراقية ـ الايرانية بحل سلمي، مع تقديم المساعدة الى دول مجلس التعاون الخليجي للحفاظ على أمنها.

وفي مقابل كل التحديات، والاستراتيجيات، والممارسات الاميركية، في الجزيرة، نادى الاتحاد السوفياتي بحياد منطقة الخليج، فلا تقوم فيه قواعد عسكرية اجنبية، ولا تتوضع فيه اسلحة نووية، ويحترم عدم انحيازه، وحق دوله في السيادة على مواردها الطبيعية، وحقها في احترام استقلالها، وتضمن حرية الملاحة في الخليج، منه واليه[١٣]. وحينما كثر ضرب ناقلات النفط، وهي تمخر

عباب الخليج، أصدرت موسكو، بتاريخ ١٩٨٧/٦/٣، بياناً نادت فيه بانسحاب جميع القطع البحرية الحربية التابعة للدول غير المشاطئة في الخليج، وبامتناع العراق وايران عن أي عمل يمكن أن يشكل خطراً على الملاحة الدولية فيه[١٤].

ثانياً: المخاطر التي تهدد شرق الجزيرة

تتعدد مصادر الخطر التي تهدد أمن الجزيرة. واذا ما حاولنا استقصاء هذه المصادر، من وجهة النظر الاميركية، الرسمية والبحثية[١٥]، فان الحصيلة ترتسم في ثلاث فئات؛ تضم الاولى منها المخاطر الخارجية، والثانية المخاطر الجزيرية، والثالثة المخاطر القطرية الداخلية. وهذا بيانها:

١ ـ المخاطر الخارجية: مصدرها عوامل خارجية ضد سلامة التراب الجزيري، وتتمثل في:

(أ) هجوم سوفياتي مباشر على شرق الجزيرة وما حوله: غزو خوزستان، في جنوب ايران؛ هجوم جوي على منشآت النفط (حقول، أنابيب، مصبّات)؛ هجوم جوي ـ بحري، أو جوي، أو بحري، على خطوط المواصلات البحرية (مثل مضيق هرمز، باب المندب).

(ب) هجوم سوفياتي غير مباشر بواسطة اطراف صديقة في المنطقة: ضغط افغانستاني على ايران وباكستان؛ هجوم من اليمن الديمقراطية على عمان وجيبوتي والصومال والعربية اليمنية؛ هجوم اثيوبي على الصومال وجيبوتي والسودان.

(ج) اسرائيل: حرب عربية ـ اسرائيلية جديدة؛ تحركات اسرائيلية مثيرة (مثل عمل عسكري في الضفة الغربية، هجوم جديد على لبنان، غارات على أراض جزيرية، مجابهة جوية، أو بحرية، مع السعودية).

(د) سياسات الولايات المتحدة: انتشار عسكري من طرف واحد (الولايات المتحدة) لأنقاذ حقول النفط (غزو مباشر)؛ عمل عسكري من طرف واحد (الولايات المتحدة) ضد دولة، أو دول، خليجية (شبيه بمحاولة انقاذ الرهائن الاميركية في ايران)؛ العلاقة التعاونية بين الولايات المتحدة واسرائيل (مثل موافقة الولايات المتحدة على عمل عسكري اسرائيلي، أو الاشتراك فيه)؛ اعمال اقتصادية (مثل التصدير والاستيراد، استعادة البترو دولار في اطار الدورة التجارية الرأسمالية).

٢ ـ المخاطر الجزيرية: مصدرها أفعال تقوم بها دولتان، أو أكثر، من دول الجزيرة:

(أ) نزاع مسلّح: نزاع حدودي، أو صدامات مسلحة؛ حرب.

(ب) تخريب تقوم به دولة جزيرية ضد دولة جزيرية أخرى: حركات اسلامية راديكالية؛ حركات ماركسية لينينية؛ حركات اشتراكية عربية، أو قومية عربية؛ معارضة قبلية محافظة.

(ج) اثارة الانقسامات العرقية، أو الدينية، أو الاجتماعية: الانقسام العربي ـ الايراني؛ الانقسام السني ـ الشيعي؛ حركات عرقية انفصالية (مثل الاكراد والبلوش)؛ التوتر السعودي ـ اليمني.

٣ ـ المخاطر القطرية الداخلية: مصدرها عوامل داخلية في دولة جزيرية:

(أ) تبديل الحكومات القائمة: تبديل الحكومة ضمن اطار الاسرة أو السلطة الحاكمة؛ انقلاب يساري؛ انقلاب اسلامي راديكالي.

(ب) معارضة الحكومات القائمة (تدهور السلطة): توتر بسبب الضغط السياسي؛ هجومات متفرقة على الحكومة (تخريب أو أرهاب)؛ عصيان مسلّح (بسب الانقسامات العرقية والعقائدية)؛ حرب أهلية، أو غياب سلطة الدولة، أو مراقبتها.

(ج) تغيّر سياسة الحكومات القائمة (التوجه ضد سياسة الولايات المتحدة، أو مصالحها): الشؤون الاقتصادية المتعلقة بأسعار النفط ومستوى انتاجه؛ سلاح النفط (استخدام النفط سياسياً للتأثير في سياسة الولايات المتحدة، أو تغييرها).

وتنظر الولايات المتحدة الى الاضطرابات الداخلية في الجزيرة بين دولها، أو في الدولة الواحدة، على انها توفر للاتحاد السوفياتي السبيل الى التدخل، أو الى النفوذ، أو الى تأسيس موطىء قدم. ويتخذ هذا التدخل شكلاً غير مباشر، غالباً ما يتم من طريق دولة صديقة من المنطقة ذاتها. ويتراوح الرد الاميركي بين دعم اقتصادي، أو تقني، أو سياسي، أو أمني، أو تقديم مساعدات خاصة بالتدريب والامن، أو دعم بواسطة طرف ثالث، وبين استخدام القوة العسكرية استخداماً مباشراً محدوداً، حسبما تدعو اليه الحاجة[١٦].

وتتحسب الادارة الاميركية من ان تقع المواجهة في شرق الجزيرة بواسطة اطراف ثالثة. وهنا يرد ذكر اثيوبيا واليمن الديمقراطية[١٧]. ويجرى تصوير الوضع وكأن كماشة سوفياتية، أو مؤيدة للاتحاد السوفياتي، تتوضع قواتها في أفغانستان (التي لا تبعد أكثر من ٥٠٠ ميل عن الخليج) وتمسك ببعض الممرات البحرية الهامة القريبة من الخليج.

وفي نظر الولايات المتحدة، أصبحت طائرات الاتحاد السوفياتي رابضة في محيط الخليج؛ وغدت قاذفاته قادرة على التمتع بالتحرك القتالي، اذا شاءت ان تضرب منشآت النفط في الخليج، أو القوات البحرية الاميركية في المحيط الهندي.

وترى لجنة من الخبراء أوفدها الكونغرس الى المنطقة، «ان المخطط السوفياتي المتعلق بنفط الخليج الفارسي يستند الى امكانيتين: ١ ـ تقليص الامدادات النفطية الى الغرب، من طريق اغلاق مضيق هرمز، أو من طريق التعرض لناقلات النفط؛ ٢ ـ التمكن من السيطرة الفعلية على المناطق المنتجة للنفط»، اضافة الى الخشية من دعم الاتحاد السوفياتي «للارهابيين والمجموعات الثورية التي تسعى الى قلب الحكومات الصديقة للولايات المتحدة». وتخشى اللجنة من أن تؤدي الخصومات والصراعات الاقليمية، وهي ذات جذور قبلية ودينية واثنية وتاريخية واقتصادية، اضافة الى العوامل السياسية، الى تقليص، أو قطع، تدفق نفط الخليج الى الغرب[١٨].

ثالثاً: مبادىء الرؤساء

تعتبر مبادىء الرؤساء في الولايات المتحدة توجيهات استراتيجية، على الدولة أن تأخذ بها، وتبني عليها خططها في مختلف المجالات، وبخاصة في الشؤون الخارجية، والدفاعية. وقد اقترنت اسماء بعض الرؤساء الاميركيين بمبادىء أعلنوها هدفت الى تطوير الاستراتيجية الاميركية بتأثير المتغيرات المستجدة. ويمكن القول ان تلك المبادىء لم تكن تمس ثوابت الاستراتيجية وأغراضها الكبرى، وانما كانت تتفاعل مع المتغيرات، وتغير الاساليب، وتطور الطرائق، وتخلق الوسائل، التي تؤدي الى تلك الاغراض.

من هذه الزاوية ننظر الى مبادىء الرؤساء. وأول ما نلاحظه فيها اشتراكها في مصطلح

«المصالح الحيوية»، وهو من أكثر المصطلحات غموضاً في شبكة العلاقات الدولية والخطاب الدبلوماسي. فهو مفهوم مطاطي وغير محدد، ويخضع لتغيرات كثيرة، قد تكون متباينة. وهذه الصفات رشّحت المصطلح ليكون عاملاً يزيد في احتمالات المواجهة العسكرية بين الدول.

وحينما نستذكر مبادىء الرؤساء الاميركيين، وبخاصة تلك المتعلقة بالاستراتيجية الجزيرية الاميركية، وبالمدخل الذرائعي الذي تلج منه الولايات المتحدة الى الجزيرة، فان مبدأ الرئيس ترومان هو الاول الذي أطل علينا في آذار (مارس) ١٩٤٧، وجوهره اضطلاع الولايات المتحدة بالتدخل المباشر في اوروبا الغربية وشرق البحر المتوسط والشرق الادنى، بهدف تقديم المساعدات العسكرية والاقتصادية الى الدول المعارضة للايديولوجيا والسياسات السوفياتية[١٩].

وكان هذا المبدأ مفتاحاً لجهود اميركية مستمرة من أجل ادماج المشرق العربي، وبخاصة الجزيرة، في احلاف هدفها مواجهة الاتحاد السوفياتي وضمان أمن اسرائيل وحماية مكتسباتها.

واذ فشل مبدأ ترومان، تلاه مبدأ ايزنهاور لملء الفراغ في الشرق الاوسط. وفي ذلك المبدأ، الذي أعلن في شباط (فبراير) ١٩٥٧: «ان الولايات المتحدة تحذر من ان العدوان الشيوعي في الشرق الاوسط يشكل تهديداً خطيراً لمصالحها الحيوية. وتعلن عن استعدادها لاستعمال قواتها المسلحة في رد العدوان المباشر عن هذه المنطقة». وفي عهد صاحب هذا المبدأ، شهد المشرق العربي ولادة قيصرية، وطفولة مشوهة، وموتاً مبكراً، لما سمّي حلف بغداد (١٩٥٥ ـ ١٩٥٨).

ومن بين المبادىء ذات الصلة بموضوعنا، مبدأ الرئيس نيكسون، الذي ولد وتطور في حقبة حرب فيتنام، وحرب تشرين الاول (أكتوبر) ١٩٧٣، واستخدم النفط سلاحاً.

وكان الرئيس نيكسون اعلن، في بداية العام ١٩٧١، مبدأه[٢٠] المتأثر بعقدة الحرب في فيتنام، ومغزاه ان الولايات المتحدة لم تعد راغبة في تقديم قواتها للحفاظ على الوضع القائم في العالم، والقيام بدور «شرطي العالم»، وانها ستكتفي بالدعم العسكري والاقتصادي للدول الحليفة، لكي تتولى هي حماية المصالح الاميركية.

وفي اثر الحظر النفطي العربي، خريف العام ١٩٧٣ واوئل العام ١٩٧٤، وتحت تأثير الازمة الطاقية والصناعية والاقتصادية التي عانت منها أوروبا الغربية والولايات المتحدة، تراجع الرئيس نيكسون عن بعض معاني مبدئه، وطوره في منحى آخر، مستنداً الى الاعتبارات التالية: ١ ـ لا عودة الى حظر نفطي عربي آخر؛ ٢ ـ الجزيرة مصدر رئيس للنفط، لا بد من استمرار تدفقه بكميات واسعار مناسبة الى الغرب؛ ٣ ـ الخليج امتداد جيو ـ بوليتيكي للمحيط الهندي؛ ٤ ـ الجزيرة مركز ينعكس عليه الصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٥ ـ الجزيرة منطقة لاحتواء التوسع أو النفوذ السوفياتي؛ ٦ ـ الحفاظ على ميزان قوى اقليمي في الجزيرة لمصلحة الولايات المتحدة واسرائيل.

لقد طبقت الولايات المتحدة مبدأ نيكسون الاصلي في الجزيرة، أو استراتيجية عدم التدخل المباشر، حتى أواخر ١٩٧٣، حين بدأ تراجع جزئي ومحدود في التطبيق، لأسباب كثيرة، منها ما يتعلق بالتنافس الدولي مع الاتحاد السوفياتي، ومنها ما يخص موقف القوى الحاكمة الاميركية من الوفاق بين القوتين العظميين[٢١]. لكن السبب المباشر، والضاغط، لبدء التراجع والتطوير كان وليد الحظر النفطي العربي في اثناء حرب ١٩٧٣، اذ انتقلت الولايات المتحدة من استراتيجية عدم التدخل الى استراتيجية الردع والتطويق والتدخل العسكري حين الضرورة. وقد عبّر المسؤولون

الاميركيون، يومذاك، عن هذه الاستراتيجية بتصريحات كثيرة[٢٢]، مغزاها امكان غزو حقول النفط في الخليج العربي، اذا ما تعرضت صادرات النفط لحظر عربي آخر، أو اذا استمرت الدول المنتجة في زيادة اسعار نفطها.

وهنا بدأت نيّات التدخل العسكري المباشر الاميركي في شرق الجزيرة بالظهور في مطلع العام ١٩٧٤، حينما تحدث وزير الدفاع الاميركي عن «امكان القيام بعمل عسكري ضد الدول المنتجة للنفط، اذا هددت سياساتها بعرقلة العالم الصناعي»[٢٣]. وتلت ذلك تصريحات وبيانات كثيرة، منها تصريح وزير الخارجية، هنري كيسنجر، الى مجلة «بيزنيس ويك»، حين قال انه لا يستطيع استبعاد استخدام القوة العسكرية، اذا تعرض العالم لاختناق نفطي بسبب منتجيه في الشرق الاوسط[٢٤].

وقد استندت الاستراتيجية الجديدة الى مجموعة من الدراسات والتقارير التي اعدتها الادارات المسؤولة، وبخاصة وزارتا الخارجية والدفاع، واجهزة الاستخبارات وتحليل المعلومات، اضافة الى الدراسات التي اعدتها مراكز البحوث في مختلف الجامعات والمؤسسات، السياسية والاستراتيجية والاقتصادية والعلمية.

وخلف قناع مجابهة التحرك السوفياتي في المنطقة، وحظر النفط العربي، بدأت الولايات المتحدة تطبق خطة وضعها البنتاغون ومجلس الامن القومي[٢٥]، ترمي الى تطويق الخليج العربي بقوات مسلّحة، مهددة العرب حتى يتخلوا عن استخدام النفط كسلاح سياسي.

ولقد رافقت ولادة هذا التطور في المفهوم الاستراتيجي الاميركي مجموعة من التصورات العلمية (سيناريوهات) لتنفيذ التدخل العسكري وتحقيق اهدافه[٢٦]؛ كما رافقتها، في الوقت عينه، انتقادات وطعون وتجريحات، هدفت الى تخطيء الاسس التي بني عليها التدخل، والاهداف التي يسعى الى بلوغها، والكشف عن هشاشة الوسائل المخصصة له، والتذكير بكارثة فيتنام والهزائم الاخرى. ومن ابرز الدراسات التي اعدت في هذا الجانب، دراسة اعدها مختصان بتكليف من لجنة العلاقات الدولية في الكونغرس[٢٧]. وقد انتهى الباحثان الى ان نجاح التدخل العسكري في شرق الجزيرة يتطلب تنفيذ مهمة ذات خمسة أوجه: ١ ـ الاستيلاء على منشآت النفط؛ ٢ ـ والسيطرة عليها عدة اسابيع، أو شهور أو سنين؛ ٣ ـ واعادة تشغيل المنشآت المخربة بسرعة؛ ٤ ـ وتشغيل المنشآت كافة، دون مساعدة اصحابها؛ ٥ ـ وضمان نقل النفط الى الخارج.

واستعرض الباحثان الصعوبات والمشكلات التي يواجهها كل من هذه الوجوه الخمسة، مفترضين ان النواحي غير العسكرية للعملية (السياسية والقانونية والاخلاقية) مواتية تماماً.

ولا بد لنا، هنا، من ان نلاحظ، ونحن في مبدأ نيكسون، انه مرّ عهد على الجزيرة اعتبرت الولايات المتحدة فيه السعودية وايران الشاه كنقطتي ارتكاز لاطار قوي للاستقرار الاقليمي في الجزيرة وما حولها شرقاً. وكان هذا الاعتبار وليد مبدأ نيكسون في الاعتماد على القوى الاقليمية الصديقة في حماية المصالح الاميركية.

ومن هنا كان اسهام ايران الشاه في مقاومة ثورة ظفار، بالتعاون مع قوات سلطنة عمان، وتزويد الولايات المتحدة ايران بكميات كبيرة من الاسلحة الحديثة، حتى اصبحت قوة ضاربة فاعلة في شرق الجزيرة، وتوثق العلاقات بين ايران واسرائيل، ومنها نقل النفط الايراني الى اوروبا عبر الساحل الاسرائيلي على البحر المتوسط، ماراً بخليج عدن والبحر الاحمر، فميناء ايلات، ففلسطين المحتلة.

وحينما خلف الرئيس جيمي كارتر حكم الرئيسين، جيرالد فورد وريتشارد نيكسون، كانت حرب العام ١٩٧٣ قد فتحت الباب لبدء تآكل القوة الغربية بعامة، والاميركية بخاصة، في شرق الجزيرة، حين انتصبت قبالتها ارادة عربية من نوع جديد، استخدمت النفط سلاحاً في المعركة، وغيّرت قيمة مادة أولية رئيسة كانت أقرب الى ان تكون غنيمة حرب أو سليبة استعمار من ان تكون سلعة تحمل قيمتها الحقيقية.

وكان الغرب، قبل ذلك، يعتقد بأن الوصول الى مصادر النفط في شرق الجزيرة آمن، وان انتاجه وسعره مضمونان بما يتناسب مع النمو الاقتصادي المتصاعد للدول الغربية.

ثم كان سقوط الشاه ونجاح الثورة الايرانية مفصل تحول بارزاً في الاستراتيجية الاميركية حيال الجزيرة. فقد كانت ايران الشاه المحور الرئيس للنظام الامني في الخليج. وبسقوط نظامه، سقط مبدأ نيكسون بالاعتماد على الحلفاء المحليين، وتغير ميزان القوى في شرق الجزيرة. وليس هناك من يتولى دور الشاه في حراسة المصالح الاميركية في المنطقة. وكان ذلك، اضافة الى التدخل السوفياتي في افغانستان في العام عينه (١٩٧٩) من الاسباب التي دفعت الادارة الاميركية الى تطوير استراتيجية جديدة في الجزيرة. وكان بعض الخطوط العامة لهذه الاستراتيجية بدأ يتبلور، كما اشرنا من قبل، في اثر الحظر النفطي العربي. وأخذ التوجه الجديد شكله في المذكرة التي وجهها الرئيس كارتر الى وزير الدفاع، وفيها ان منطقة الخليج «من المناطق الاستراتيجية ذات الاولوية، والتي ستدافع عنها الولايات المتحدة ضد أي اعتداء أجنبي»[٢٨].

وهكذا بدأت بالتبلور ملامح استراتيجية اميركية جديدة، قوامها تعزيز الوجود العسكري في شرق الجزيرة، وانشاء قوات الانتشار السريع، على اساس ادخال المنطقة في دائرة الامن الاميركي الغربي.

وتتمثل الاستراتيجية الجديدة في مبدأ كارتر، الذي اعطى الولايات المتحدة «الحق» في حماية النفط العربي من منابعه حتى مصبّاته، ضد ما أسماه «الخطر السوفياتي». وهذا هو النص الخاص بالجزيرة في مبدأ كارتر، الذي أعلنه بتاريخ ٢٠/١/١٩٨٠: «ان أية محاولة من جانب أية قوة اجنبية للسيطرة على منطقة الخليج الفارسي سوف تعتبر عدواناً على المصالح الحيوية للولايات المتحدة الاميركية؛ وسوف يقابل مثل هذا العدوان بالوسائل الضرورية كافة، ومنها القوة المسلحة».

وفي الواقع، كانت هنالك غير اشارة الى ان مبدأ كارتر ولد قبل هذا التاريخ، حينما نشأت أزمة اليمن[٢٩]، وأرسلت الولايات المتحدة حاملة الطائرات «كونستليشن» وقطعاً بحرية أخرى الى بحر العرب، وامرتها بأن تباشر القتال، «اذا دخل المعركة طيارون سوفيات، أو كوبيون، انطلاقاً من قواعدهم في اليمن الجنوبية»[٣٠].

وقبل ان يقع التدخل السوفياتي في افغانستان، في الايام الاخيرة من العام ١٩٧٩، كانت كل التقارير الاستراتيجية الاميركية تؤكد ضرورة تعزيز الوجود العسكري الاميركي المباشر في الخليج العربي، وذلك باتباع استراتيجية بحرية جديدة في المحيط الهندي، وبحر العرب، والخليج العربي، والاهتمام باعداد قوات التدخل السريع. وهذا ما يؤكد ان الولايات المتحدة استغلت المشكلة الافغانية لتسرع في تنفيذ خططها التي كانت اعدتها من قبل[٣١].

والحقيقة، ان مبدأ كارتر، في جوهره، لم يقتصر، في توجهه، على الاتحاد السوفياتي فحسب، وانما توجه الى شرق الجزيرة، في مقاطع أخرى من بيان الرئيس كارتر، حين ربط «أمن الطاقة»

بـ «أمن الخليج»، أي انه ضمن المصالح الاقتصادية الغربية، وبخاصة النفطية، من خلال ضمان استمرارية الوضع القائم. وهذا يعني ان الولايات المتحدة مستعدة للتدخل العسكري المباشر في الخليج، ليس فقط ضد احتمال «غزو سوفياتي»، بل لضمان استمرار تدفق النفط العربي الى العالم الغربي، بالكميات اللازمة وبالاسعار المناسبة. ويعني، أيضاً، ان اية محاولة من الدول الخليجية للسيطرة على مواردها الاقتصادية، ان بزيادة الاسعار، أو بتخفيض مستوى الانتاج، أو باستخدام النفط سلاحاً سياسياً في معركة العرب القومية، ستكون مبرراً كافياً للتدخل العسكري الاميركي في شرق الجزيرة[٣٢].

ومن اجل مواجهة هذه الاحتمالات في الاستراتيجية الجديدة، رسم الرئيس كارتر، وهو يعلن مبدأه، خطوات وتدابير تكفل تطبيق مبدئه في الجزيرة. وهذه هي: ١ ـ زيادة موازنة وزارة الدفاع بنسبة خمسة بالمئة كل عام، مدة خمس سنوات؛ ٢ ـ تعزيز وتطوير القدرة على التدخل السريع في منطقة الخليج العربي؛ ٣ـ ايجاد حل لأزمة الشرق الاوسط والصراع العربي ـ الاسرائيلي، استمراراً لنهج كامب ديفيد، مع تأكيد الضمان الاميركي لأمن اسرائيل؛ ٤ ـ زيادة حجم الوجود العسكري الاميركي في المحيط الهندي، وايجاد القواعد والتسهيلات للقوات الاميركية في مصر ومنطقة الخليج؛ ٥ ـ العمل للتوصل الى صيغة دفاعية مشتركة بين دول الشرق الاوسط، مع الأخذ بعين الاعتبار الفوارق السياسية والايديولوجية بينها[٣٣].

ولقد تعرّض مبدأ كارتر للنقد، سواء في جانبه السياسي أو في جانبه العسكري، واستندت مختلف مظاهر النقد الى عقدة فيتنام ودروسها، ونادت بأن لا يكون الوجود السياسي الاميركي في المنطقة صارخاً، أو سبباً للاثارة، وان تكون القوة العسكرية صغيرة، خفيفة الحركة، ذات قدرة ضاربة، وتتمركز بحرياً، وتعتمد في امداداتها، اعتماداً كلياً، على البحر، فلا يكون لها بنية تحتية لوجستيكية ضخمة متمركزة برياً[٣٤].

ومن أجل مواجهة احتمال استخدام النفط العربي سلاحاً، مرة أخرى، عمدت الولايات المتحدة الى اتباع خطة متكاملة ومحكمة، جوهرها الحد من الاعتماد على النفط العربي، أو، على الاقل، ضبط النتائج السياسية لاستخدامه سلاحاً؛ كما عمدت الى محاولة تعميق الخلافات بين الدول التي تتألف منها منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك). وراحت تعمل لتوفير احتياط نفطي كبير، يمد الغرب باحتياجه من النفط، مدة طويلة من الزمن، اذا ما حدث أي حظر، أو تقنين في انتاج النفط العربي.

وحتى تتمكن الولايات المتحدة من السيطرة على النتائج السياسية للنفط العربي، لجأت الى استخدام مختلف اساليب الترهيب والترغيب، كشهر سلاح الغذاء. واعتمدت في تنفيذ سياسة ترويض الدول العربية النفطية على محور اسرائيل ـ مصر[٣٥]. ويعتبر مبدأ الرئيس الاميركي كارتر، الذي ما زال مطبقاً حتى اليوم، خلاصة ما وصل اليه الفكر الاستراتيجي الاميركي لضمان المصالح الاميركية في الجزيرة. وهو يشكل المفهوم الرئيس المسيطر على جميع جوانب الاستراتيجية الجزيرية الاميركية.

يضاف الى ذلك ما خططت له الادارة الاميركية من اجل استعادة فائض الاموال العربية النفطية، بتصديرها الى الدول المنتجة للنفط سلعاً استهلاكية وترفيهية وخدمات واسلحة واعتدة عسكرية، اضافة الى استثمار قسم جد كبير من هذه الاموال في اسواق المال الرأسمالية الاميركية[٣٦].

ولأن مبدأ كارتر ركّز، في ظاهره، على مسألة العدوان الذي تقوم به «قوة خارجية» على

الخليج، وعلى الرغم من انه يمكن الاجتهاد بأن هذه القوة الخارجية قد تكون «مباشرة» بمثل ما يمكن ان تكون «غير مباشرة»، فقد كان لا بد من سد الثغرات في هذا المبدأ، حتى يمكن توسيع مداه، وتنويع الذرائع لكي تستخدم الولايات المتحدة قوتها المسلحة. ولهذا، فقد تتالت التفسيرات والاضافات والتعديلات، سواء من ادارة كارتر، أو ادارة ريغان من بعدها، حتى أصبح المبدأ شاملاً مفهوم الحفاظ على الوضع القائم، وأي عدوان تقوم به قوة اقليمية ضد دولة من دول شرق الجزيرة، وأي عمل ضد حقول النفط ومنشآته، وأعمال الارهاب، والتمرد، والثورة من داخل دولة منتجة للنفط[٣٧]. ويعود الى الادارة الاميركية ان تقوّم هذه الذرائع والمتغيرات والاعمال، بما يوافق مصلحتها، وتتخذ حيالها التدابير المناسبة.

في مواجهة هذه الاستراتيجية، نادت دول الخليج بتحييد منطقة الخليج، وابقائها بعيدة من ساحة الصراع الدولي، وتبنّت مبدأ «الامن الخليجي الذاتي»، وكانت تجاه خيارين: الانضمام الى مبدأ كارتر، أو الابتعاد من سياسة الاستقطاب وتنويع الخيارات.

ولقد ذهبت هذه الدول الى الخيار الثاني، ورفضت، من حيث المبدأ، الوجود العسكري الاميركي، أو منحه التسهيلات والقواعد. ولكنها، في الوقت عينه، كانت مقتنعة بأن الولايات المتحدة هي الضامن لاستقرار شرق الجزيرة. وهي تريد منها أن تكون في موقع القوة الفاعلة، وبخاصة حين يحتاج الامر الى ذلك. ولقد جاءت الحرب العراقية ـ الايرانية لتزيل هذا التناقض، ولتكون السبب المباشر في ظهور الوجود العسكري الاميركي في شرق الجزيرة، وتقديم التسهيلات اليه.

فاذا انتقلنا، بعد ادارة كارتر، الى ادارة ريغان، لوجدنا ان الادارة الجديدة تتميز عن الادارات السابقة، اضافة الى تبنيها مبدأ كارتر بتعديلاته وتفسيراته المزادة عليه، بالتركيز على مساعدة المنظمات التي تقاتل ضد الانظمة الماركسية في دول العالم الثالث. وعلى الرغم من ان الرئيس ريغان لم يقترن اسمه بمبدأ خاص به، فقد عرفت سياساته هذه، وبخاصة معاداة الانظمة الماركسية ومساعدة المنظمات المعادية لها، بـ «مبدأ ريغان»[٣٨].

لقد تبنّت ادارة ريغان ـ كما ذكرنا ـ مبدأ كارتر، على انه اساس الاستراتيجية التي تضمن المصالح الاميركية في الجزيرة. واذا كان المبدأ تعرض لبعض النقد والتجريح من بعض اعضاء فريق ريغان، فقد كان هذا النقد والتجريح موجهين الى سياسة كارتر التطبيقية، وليس الى المبدأ ذاته. ويعني هذا ان الاختلاف بين الادارتين يتجسد في التنفيذ، وتنويع الوسائل، ويذهب، في الوقت عينه، الى الاغراق في التطرف. فقد ذهبت استراتيجية ريغان الى تعزيز الوجود العسكري الاميركي في الجزيرة ليكون دائماً وثابتاً، وبخاصة ان الحرب العراقية ـ الايرانية، بتطوراتها المتتابعة، وعلى الاخص في مجال حماية ناقلات النفط وحرية الحركة في مضيق هرمز، قد عززت التوجه الاميركي، اذ اعطته الذريعة والمبرر في الوجود والترسخ والتوسع. وبذلك، لم يعد هذا الوجود طارئاً مرتبطاً بنشوء «الازمات»، بمثل انه لم يعد مرتبطاً بنقل القوات الاميركية من قواعدها في الولايات المتحدة، أو أوروبا، أو غيرهما من الموقع الى مرافىء ومطارات البلدان التي تمنح قوات الانتشار السريع بعض التسهيلات. والمطلوب ـ حسب تعبير الرئيس ريغان ـ هو «الوجود» حتى لا «تتقطع امدادات النفط». وهو ما بحثه الرئيس ريغان مع «حلفائه الاوروبيين» ليشاركوه هذا الوجود، ذلك لأنهم، «اكثر اعتماداً على (النفط) منا نحن»[٣٩]. وقد خلصت التطورات المتتابعة في الحرب العراقية ـ الايرانية الى تحقيق جزء من مسعى الرئيس الاميركي، حين تحركت قوات بحرية فرنسية، وبريطانية، لتكون مع القوات

الاميركية المتجولة في شرق الجزيرة وبحر العرب والمحيط الهندي، وحين طرحت رئيسة وزراء بريطانيا مشروعها لانشاء القوة البحرية الغربية لحماية الخليج، وحين قبل حلفاء اميركا باستخدام قوات الانتشار السريع لقواعدهم العسكرية، وبزيادة ميزانياتهم الدفاعية بنسبة ثلاثة بالمئة سنوياً حتى العام ١٩٩٠[٤٠].

ويميّز الرئيس ريغان بين «الوجود» و«التمركز»، حين قال: «اننا سنكون هناك (أي في الخليج) في شكل يفهم منه السوفيات انهم اذا قاموا بأعمال طائشة، فانهم يخاطرون باحتمال مواجهة مع الولايات المتحدة... انني اعتقد بأننا في حاجة الى وجود على الارض أيضاً»[٤١].

واذا لم يكن للرئيس الاميركي ريغان مبدأ يحمل اسمه حتى الآن، بصورة رسمية، فان سياساته التي طبقها خلال ولايتيه قد أعطت ملامح عن مبدأ غير معلن، ساد الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة. ويمكن رسم هذه الملامح بالنقاط التالية: ١ ـ اسرائيل هي الحليف الاستراتيجي المستقر الوحيد في المنطقة العربية؛ ٢ ـ تحقيق «الاجماع الاستراتيجي» ضد الاتحاد السوفياتي، وفق اغراض الاستراتيجية الاميركية، وبما يضمن أمن اسرائيل، وتفوقها، ودمجها، عضوياً، في المنطقة، ويحقق اغراضها الاستراتيجية قدر الامكان؛ ٣ ـ الالتزام بالتدخل العسكري في المنطقة، وبخاصة في الخليج، لدفع أي خطر سوفياتي، أو لحماية منابع النفط ومنشآته وخطوطه الملاحية البحرية، أو لحماية الانظمة الصديقة، أو لمكافحة الارهاب، اذا شكل خطراً على دولة صديقة في المنطقة.

رابعاً: مشروعات الاحلاف

يسيطر على الولايات المتحدة، في اطار استراتيجيتها الشمولية الكونية، مفهوم التحالفات الاقليمية الامنية المتداخلة. وعلى هذا، شهد المشرق العربي، وفيه الجزيرة، منذ اوائل الخمسينات، مشروعات احلاف بدأت بصيغة مبسّطة، هي التصريح الثلاثي (٢٥/٥/١٩٥٠)، ثم تتالت المشروعات، الواحد تلو الآخر.

وفي الوقت عينه، وفي اطار الاستراتيجية الشمولية الكونية الاميركية، مرّت على الوطن العربي كله، نظريات «الردع الشامل»، و«الرد المرن»، و «الرد المتدرج»، ومبادىء الرؤساء الاميركيين، منذ الحرب العالمية الثانية حتى اليوم.

وبعد التصريح الثلاثي، الذي هدف الى السيطرة على تدفق الاسلحة الى اطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، والى ابعاد الاتحاد السوفياتي من التأثير في المنطقة، اقترحت الولايات المتحدة (١٩٥١ ـ ١٩٥٢) انشاء قيادة شرق أوسطية باسم «منظمة الدفاع عن الشرق الاوسط». وقد فشل المشروع، بسبب معارضته من معظم الدول العربية.

أتْبعت الولايات المتحدة مشروعها هذا، بعد فشله، بمشروع «حلف بغداد»، الذي رأى النور في ٢٤/٢/١٩٥٥ (تركيا، العراق، باكستان، ايران، بريطانيا). ثم خرج العراق من الحلف في اثر الثورة، العام ١٩٥٨، فتحول الحلف الى «منظمة الحلف المركزي ـ سنتو» التي انتهى وجودها في اثر قيام الثورة الايرانية العام ١٩٧٩.

وعلى الرغم من الاحباطات التي لقيتها هذه المشروعات، لم تأل الولايات المتحدة جهداً في سبيل بسط سيطرتها على المنطقة، وادخالها، بأي شكل من الاشكال، في شبكة تحالفية، وايجاد منافذ للولوج اليها، والاستفادة من بعض قواعدها وتسهيلاتها.

وحتى لا نغرق في تاريخ ما قبل حرب العام ١٩٧٣، نكتفي بالاشارة الى دلالات هذه الجهود في ما بعد تلك الحرب، نظراً الى ارتباط الاستراتيجية الاميركية الجديدة بالحظر النفطي العربي الذي ولد بعد الحرب.

ولقد سعت الولايات المتحدة، في بداية العام ١٩٧٦، الى اقامة ميثاق اسمته «ميثاق امن الخليج». واذ فشلت، كررت المحاولة بعد عامين، مطلقة عليها اسماً جديداً هو «منظمة معاهدة الشرق الاوسط ـ ميتو»، نواتها مصر والسعودية وعُمان والصومال واسرائيل ودول أخرى. واذ رفضت دول الجزيرة هذا المشروع، اتجهت الولايات المتحدة الى شبكة العلاقات الثنائية، تقيم عليها تعاوناً اساسه الحصول على قواعد وتسهيلات، فحققت بعض بغيتها في مصر والصومال وكينيا وعمان[٤٢].

وتشهد المعلومات والتصريحات على ان الرئيس المصري، أنور السادات، كان اكثر كرماً وحماساً للمشروع الاميركي من الآخرين، حين عبّر، غير مرة، عن استعداده لمنح الولايات المتحدة كل ما تحتاجه من تسهيلات على الارض المصرية، طامعاً في ان يقوم بدور الشرطي في المنطقة، والحليف المميز بدلاً من اسرائيل، ومقتنعاً بأن مسرح الخليج العربي هو الميدان المفضل لتأدية دور عسكري يثبت فيه كفاءته في خدمة المصالح الاميركية في المنطقة.

وفي الاطار ذاته، ومن خلال شبكة العلاقات الثنائية، استطاعت الولايات المتحدة، شيئاً فشيأ، وخطوة وراء اخرى، ان تتسلل الى بعض المواقع العربية في الخليج، وبخاصة في اثر نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية، التي شكلت فرصة جيدة لدخول العسكرية الاميركية الى المنطقة؛ ذلك الدخول الذي اتخذ اشكالاً عدة، مقنّعة حيناً، وبيّنة حيناً آخر. ولقد كان هذا الدخول، بصوره المختلفة، هادفاً الى أمرين عاجلين، هما: توفير سياج عسكري قرب منابع النفط ومنشآته؛ وتأمين التسهيلات اللوجستية لقوات الانتشار السريع.

بعد عقد معاهدة الصلح بين مصر واسرائيل (١٩٧٩)، «طرحت الولايات المتحدة، رسمياً، مفهوم التعاون الاقليمي الذي يمكن، بموجبه، استخدام قوة مصرية ـ سودانية ـ اسرائيلية ـ سعودية ضد السوفيات وضد العرب الفلسطينيين والعرب الراديكاليين على السواء. وسرعان ما سقط هذا الاقتراح الذي طرحته، مبدئياً، ' الكتلة الاسرائيلية ' في الكونغرس الاميركي، وذلك بعد ما قوبل برد فعل عدائي من جانب العربية السعودية»[٤٣].

لم تيأس الولايات المتحدة بعد الاحباطات التي اصابت مشروعاتها التحالفية. وظلت تلحّ على تطوير وجودها العسكري وتوسيع اطار تسهيلاتها العسكرية، وبخاصة في حالات الطوارىء والازمات، معتمدة على ما يمكن ان تفرزه تلك الحالات من الحاجة الى العون العسكري الاميركي. وأشار تقرير للكونغرس الاميركي، أعدته لجنة من الخبراء زارت، في العام ١٩٨١، بعض دول الجزيرة وما حولها، الى «ان دول الخليج التي لا ترغب في وجود عسكري اميركي، أو اتفاقيات تسهيلات عسكرية، قد تكون راغبة، مع الزمن، في المشاركة في تعاون عسكري مع الولايات المتحدة، بشكل هادىء، مثل الحوار الاستراتيجي، والسماح بتركيز مسبق للمعدات العسكرية... ان كثيراً من الدول في المنطقة بدأت حواراً مفتوحاً مع الولايات المتحدة على نطاق واسع حول بعض المسائل الامنية، وذلك بسبب قضايا الامن المتبادلة والتهديدات السوفياتية. ومن الممكن ان تتسع هذه النقاشات بشكل مثمر الى حوارات استراتيجية، ومن ثم الى مؤسسة تشمل دولاً عدة، وتصلح لمواجهة المشكلات المشتركة»[٤٤].

وخلصت لجنة الخبراء، في تقريرها، الى ان «زعماء الخليج يعتبرون فشل الولايات المتحدة

في التعامل مع القضية الفلسطينية نذيراً بالفشل على الصعيد الامني. مع ان هذه النظرية يمكن ان تتغير، اذا واجهتهم مخاطر كبيرة تهدد بقاءهم»[٤٥].

واستناداً الى النظرة التفاؤلية هذه، ومن اجل ان تسوّق ادارة الرئيس ريغان مفهوم قوات الانتشار السريع، وتدعو الى تقبلها وتوضعها وتقديم التسهيلات والقواعد اليها، وتحدد اعداءها واصدقاءها، أرادت لها اطاراً تتحرك فيه، وقنونة تحفظها وتتيح لها اسباب العمل، فنادت بمشروع اسمته «الاجماع الاستراتيجي»، ينتظم فيه بعض الدول العربية والباكستان وتركيا واسرائيل. وهذا ما حمله معه وزير الخارجية الاميركية حين زار بعض دول المنطقة في نيسان (ابريل) ١٩٨١. وبمثل ما ردت دول الجزيرة التي زارها الوزير على دعوات مماثلة او شبيهة سابقة، ردت على الوزير بالاسباب ذاتها التي استندت اليها في رفض المشروع، وجوهرها ان الاولوية في اهتمام هذه الدول هي ايجاد حل عادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي، فهو مصدر المخاطر والازمات.

سقط مشروع الاجماع الاستراتيجي برفضه بالاجماع العربي. فما كان من الولايات المتحدة الّا ان استغلت ظاهرتين: علاقاتها الثنائية، والحرب العراقية الايرانية، لتلج الى شرق الجزيرة من ابوابه، دون الحاجة الى تحالفات مكتوبة، أو معلنة.

وهكذا تجسد البعد العسكري للاستراتيجية الاميركية الجديدة من خلال ظاهرة الوجود العسكري الاميركي في شرق الجزيرة، وتعزيز القدرة العسكرية الاميركية فيه. وهذه الاستراتيجية، ببعديها، العسكري والسياسي، تهدف الى: ١ ـ اعادة صياغة التوازن الاقليمي السابق، الذي اختل بسقوط الشاه، وبخروج ايران الجديدة من دائرة النفوذ الاميركي؛ ٢ ـ ملء الفراغ الامني، الذي تزعم الولايات المتحدة وجوده؛ ٣ ـ تحويل الصراع العربي ـ الاسرائيلي الى صراع بين العرب الموالين للولايات المتحدة والعرب الموالين للاتحاد السوفياتي.

وأتت الاستراتيجية الجديدة المبنية على الدروس المستخلصة من الثورة الايرانية، لتنسف الاستراتيجية السابقة المبنية على الدروس المستخلصة من حرب فيتنام. ولهذا ذهبت الاستراتيجية الجديدة الى تعزيز الوجود العسكري الاميركي في تلك المنطقة الواسعة الممتدة من المحيط الهندي الى القرن الافريقي، وفي قلبها شرق الجزيرة.

وعلى هذا، لم يعد مطلوباً من دول الجزيرة ان تؤلف قوة مندمجة في حلف يقف في وجه الاتحاد السوفياتي، وانما عليها ان تكون خط الدفاع الاول ضد اعمال التخريب، وضد أي هجوم قد يشنّه «وكلاء أجانب»[٤٦]. واستناداً الى المفهوم الاستراتيجي هذا، تعالج الولايات المتحدة طلبات التسلح التي تقدمها دول الجزيرة، آخذة في عين الاعتبار الحفاظ على التفوق العسكري الاسرائيلي على مجموع القدرات العسكرية العربية.

ومهما تكن انواع المشروعات التحالفية الاميركية في الجزيرة، وأشكالها، ومضامينها، ومفاهيمها، فانها تندرج تحت عنوان استراتيجي كبير هو «مشروع النظام الاستراتيجي الاميركي في المنطقة العربية». وهو مشروع لا يزال غير موقع عليه حتى اليوم؛ له اساس وله فرع؛ أما الاساس، فثابت، وهو وضع المنطقة العربية تحت عباءة السيطرة الاميركية؛ وأما الفرع، فمتطور ومتلون، حسبما تقتضيه الظروف الدولية والاقليمية، وعوامل التنافس الاميركي ـ السوفياتي، وشروط الحفاظ على أمن اسرائيل وخططها التوسعية ودمجها عضواً اصيلاً في المنطقة، لتبلغ السيطرة على الوطن العربي، في غايتها، مبلغ السيطرة الاميركية ـ الاسرائيلية المشتركة المتحالفة.

خامساً: مكانة اسرائيل في الاستراتيجية الجزيرية الاميركية

لا يزال تفـويق اسرائيل عسكرياً على جميع الدول العربية، ومنها دول الجزيرة، غرضاً رئيساً ضرورياً من اغراض الاستراتيجية الاميركية. وهو غرض ثابت، لا يمكن التخلي عنه، لأن التخلي يحمل في طياته، بالنسبة الى الاستراتيجية الاميركية، نتائج سلبية[٤٧]. فما دام الصراع العربي ـ الاسرائيلي مستمراً، فان أي تخل أميركي عن تفويق اسرائيل عسكرياً معناه ضربة لهيبة الولايات المتحدة، وضرر لنفوذها، وعودة محتملة الى استعمال النفط سلاحاً، والى تضامن مسلح عربي ضد اسرائيل، والى استقطاب سوفياتي جديد. وفي أية حال، لم يكن هذا التخلي مطروحاً، قط . وكل ما كان يحاول ان يوهمنا به بعض من يسمون «اصدقاء العرب في اميركا» لايعدو الترويج لفكرة ان اسرائيل اصبحت عبئاً استراتيجياً يثقل كاهل الولايات المتحدة، في مواجهة القائلين انها رصيد استراتيجي.

الحقيقة ان هذا الرصيد الاستراتيجي، الذي لا يزال ذا قيمة عالية في استراتيجية الولايات المتحـدة، وسيبقى مدة غير منظورة، قد ازدادت قوته الردعية في اثر كامب ديفيد. ولكن توظيفه في الجزيرة يبدو، حتى اليوم، بعيد الاحتمال. فهو، هنا، يخضع للاستراتيجية الاميركية وضوابطها. ومن هذه الضـوابط : ١ ـ الغاء الترابط، أو اضعافه على الاقل، بين النفط سلاحاً والصراع العربي ـ الاسرائيلي؛ ٢ ـ والخوف من الاستقطاب السوفياتي؛ ٣ ـ والخشية من تخريب منجزات نهج كامب ديفيد.

واستناداً الى هذه الضوابط، لا تزال الولايات المتحدة تغلق استراتيجيتها في الجزيرة، حتى الآن، على نفسها، فلا تكلف اسرائيل مهمة واضحة فيها، حتى لا يؤدي ذلك الى نتائج عكسية. كما ان ليس هناك ما يدعو الولايات المتحدة الى أن تحرق سفنها في المنطقة، بل هناك ما يشجعها على ان توثّق علاقاتها وتجذّر أصولها وتنوّع روابطها. ومن هنا كانت الولايات المتحدة حذرة من ان تدع اسرائيل تتدخل في الجزيرة، تدخلاً يسيء الى المصالح الاميركية فيها.

لا ريب في أن لهذا الحذر حدوداً. فاذا ما وقع أمر خارج هذه الحدود، ودخل في اطار الدائرة الحمـراء لاستـراتيجيتها، فلاسرائيل حرية التصرف باستراتيجيتها في الجزيرة. واستناداً الى هذا المبدأ، ضربت اسرائيل المفاعل النووي العراقي (حزيران ـ يونيو ١٩٨١)، واضرت الكفة العربية في ميزان القوى ضرراً جد كبير. واستناداً الى هذا المبدأ، أيضاً، لنا ان ننتظر ضربات مماثلة لكل مؤسسة عربية مماثلة في الجزيرة، حيثما كانت.

ثمـة ترابـط وتـداخـل ما بين الاغـراض الاستـراتيجيـة الاميركية والاغراض الاستراتيجية الاسرائيلية؛ وثمة تطابق فيما بين بعضها البعض. ولنا، هنا، ان نقول ان المصالح الاميركية، في ما يتعلق بالاغراض الجزيرية الاسرائيلية، هي الاساس، ولها الغلبة. فالولايات المتحدة، بموجب التحالف الاستراتيجي، حق استغلال قدرة اسرائيل على العمل وكيلاً لها حينما ترى، هي، ضرورة الى ذلك؛ واستخدام هذه الوكالة يخضع لشروط وعوامل لم تتوافر حتى اليوم في الجزيرة. وفي هذا الاطار، تدخل نيات اسرائيل في انشاء «اسرائيل الكبرى» وفي تأسيس «الامبراطورية الاسرائيلية»، وهي تأتي في درجة ثانوية في المعادلة الاميركية ـ الاسرائيلية القائمة.

نضيف الى ذلك سبباً آخر لا يجعل التطابق كاملاً في جميع الاغراض بين الاستراتيجيتين. فالاسرائيليـة منهـا تقتصر، أسـاسـاً، على منـطقـة جغـرافيـة محـددة صغـيرة بالنسبـة الى

الاستراتيجية الاميركية الشمولية التي تمثل الجزيرة فيها موضعاً من مواضع كثيرة.

تواجه الولايات المتحدة صعوبات وعقبات في تأمين تركيز مسبق لبعض قواتها المسلحة في قواعد برية، وبحرية، وجوية، في الجزيرة، وفي تأمين التسهيلات اللازمة لعمليات هذه القوات. وفي مواجهة هذه الصعوبات والعقبات، تبرز اسرائيل بديلاً مفضلاً على جميع الحلول الاخرى. وقد انتهز انصار اسرائيل في الولايات المتحدة هذه الواقعة، ليؤكدوا سلامة هذا الحل وفائدته[٤٨].

سارت ادارة ريغان في هذا الاتجاه، حين قررت ان اسرائيل «كنز استراتيجي» و «حليف استراتيجي». وقد تجسّدت هذه المفاهيم في التحالف الاستراتيجي الذي عقدته ادارة ريغان مع اسرائيل، بعد ان كان هذا التحالف قائماً بالفعل سابقاً، وبشكل ما من الاشكال، في عهود الادارات السابقة، حتى جاءت ادارة ريغان فقننته، وصاغته في نصوص تعاقدية ملزمة، منها ما هو منشور، ومنها ما هو مستور.

وفي نظر الادارة الاميركية، ونتيجة للتحالف الاستراتيجي، تتميز اسرائيل في مجال مرابطة القوة الضاربة الاميركية (قوات التدخل السريع) لاستخدامها في شرق الجزيرة، بأن التجهيزات التي تقام فيها توفّر الوقت والمال، والنوعية العملياتية الافضل، والاداء العملياتي الانسب. وتفسير ذلك ان المسافة بين الولايات المتحدة والخليج العربي تبلغ تسعة آلاف ميل جواً، وما يزيد على ذلك كثيراً بحراً. اما جزيرة دييغو غارسيا، حيث تتوضع قوات اميركية، فتبعد عن شرق الجزيرة ثلاثة آلاف ميل. واذا ارادت الولايات المتحدة ان تنقل، جواً، فرقة مقاتلة، فعليها ان تجنّد اساطيلها الناقلة، لتعمل حوالى أربعة اسابيع، ذهاباً وايباباً. وحينذاك، تصل هذه الفرقة متأخرة جداً عن مواجهة الازمة التي قد تنشب في الجزيرة، في أي حين.

ولقد اتجهت الادارة الاميركية الى الصومال وكينيا ومصر وعمان، لتحصل منها، وفيها، على قواعد وتسهيلات. ولكن لكل دولة من هذه الدول الاربع اوضاعاً خاصة لا تسمح بأن يكون أي اتفاق معها مستقراً ومأموناً، عدا ان كينيا تقع على بعد يزيد على ٢٥٠٠ ميل من الخليج، والصومال على بعد يزيد على الف ميل. وتبقى مصر وعمان، وهما أقرب الى الخليج من اسرائيل. ولكن انصار اسرائيل الاميركيين لا يأمنون جانبهما. يضاف الى ذلك كله، ان كل دولة من هذه الدول الاربع غير قادرة على تأمين حماية خاصة بها، فكيف تستطيع، اذاً، تأمين الحماية للقواعد الاميركية، اذا ما اقيمت فيها.

بعد هذا العرض المختصر لمساوىء هذه الدول الجغرافية، والدفاعية، والسياسية، وانطلاقاً منها، ينادي انصار اسرائيل الاميركيون بأن اسرائيل هي الموقع الانسب، والحليف الاضمن، والاكثر استقراراً، والاحزم مصداقية، والاصدق تعاملاً، والاوثق تحالفاً. فاسرائيل تبعد جواً من شرق الجزيرة بأقل من ١٣٠٠ ميل. ويقع شمال الجزيرة والبحر الاحمر تحت مداها الجوي المباشر دون تزويد جوي بالوقود. وهي تؤيد سياسات الولايات المتحدة في المنطقة، ومستعدة لخدمة أهدافها، كوسيلة تدرج في الخطط الاستراتيجية الاميركية. وهي قادرة على ان تؤمن حمايتها الجوية ذاتها، وفيها حماية الوجود العسكري الاميركي على اراضيها.

ولقد احصى تقرير أعدته لجنة العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية[٤٩] المدد الزمنية لنقل فرقة ميكانيكية اميركية واحدة، نقلاً جوياً، الى موقع الظهران في الجزيرة، ومنه، دون التحليق فوق العراق وسوريا وايران، فخرج بالنتائج التالية. من: الولايات المتحدة، ٧٧ يوماً؛ اسرائيل (تل أبيب)، ١١ يوماً؛ دييغو غارسيا، ٢٧ يوماً؛ الصومال (بربرة)، ١٤ يوماً؛ كينيا (مونباسا)، ٢٢ يوماً؛ عمان (مصيرة)،

٨ أيام؛ مصر (رأس بناس)، ١٠ أيام؛ تركيا (ازمير)، ١٧ يوماً.

ويعني هذا الاحصاء ان توضّع القوات الاميركية في اسرائيل يوفّر الوقت، والجهد، والمال، والسلامة، والامن، والقدرة على ان تستخدم الولايات المتحدة قواتها في الجزيرة، بشكل أنسب واسلم مما اذا توضعت في مواقع أخرى.

ويؤكد وجهة النظر هذه، ولكن بشكل آخر، الجنرال جورج بوي[٥٠]، اذ قال ان اسرائيل «تمثل حليفاً مضموناً سياسياً في الشرق الاوسط؛ كما تمثل، أيضاً، قاعدة هامة... ولكنها واقعة على بعد ١٦٠٠ كيلومتر من الخليج. وهي مسافة تزيد على ضعف مدى عمل القاذفات الاسرائيلية، أو الاميركية، المنطلقة من اسرائيل، حتى في حال تزويدها بحمولة كاملة من الوقود، الامر الذي يجعل من الضروري مدّها بالوقود في الجو، مرتين، عند الذهاب وابان العودة... من هنا، نرى ان استخدام اسرائيل كقاعدة لقوات الانتشار السريع هو اكثر الحلول احتمالاً، ولكن ليس أكثر سهولة. وما هو صحيح، بالنسبة الى القوات الجوية، صحيح، أيضاً، بالنسبة الى القوات البرية والبحرية».

واستناداً الى العلاقة العضوية بين الولايات المتحدة واسرائيل، وشواهد التاريخ والممارسات ، يمكننا ان نقول ان اسرائيل قد غدت، بكل الارض المحتلة، وما عليها من قواعد جوية وبحرية ومنشآت عسكرية وخدماتية ولوجيستيكية، جزءاً مَن الخطة الاستراتيجية الاميركية.

ونظراً الى ان المرحلة الراهنة من الصراع العربي ـ الاسرائيلي، ومن الحرب العراقية ـ الايرانية وما جرّته من مشكلات دفعت بتلك الحرب الى المستوى الدولي، ونظراً الى محدودية قبول اسرائيل عضواً طبيعاً في المنطقة، لم يكن ممكناً اشراك اسرائيل في الخطة الاميركية الراهنة للوجود العسكري الاميركي في شرق الجزيرة، وبخاصة في حماية منابع النفط، ومنشآته، وملاحته، في الخليج.

على ان الظروف الراهنة والعوامل التي تسود في الوضع الحالي في منطقة الوطن العربي، وبخاصة الصراع العربي ـ الاسرائيلي والحرب العراقية ـ الايرانية، لا تشكل سوى متغير متعرض للتغيير. فقد تنشأ ظروف وعوامل جديدة، وتضمر أخرى راهنة أو قديمة. واستناداً الى هذا التقويم، اعتمدت ادارة ريغان توجهاً استراتيجياً عاماً مفاده[٥١]: ١ ـ توثيق العلاقات مع الحلفاء الذين يتمتعون بقدر من الاستقرار الداخلي والثبات السياسي؛ ٢ ـ توثيقها مع اولئك الذين يظهرون رغبة حقيقية، غير متحفظة، في مساعدة الولايات المتحدة وتقديم التسهيلات اليها؛ ٣ ـ الاعتماد على «دول الاطراف»، أي تلك الواقعة على مجنّبات المناطق والاقاليم التي يراد حمايتها، أو الدفاع عنها.

في ضوء المقاييس الثلاثة هذه، تبدو اسرائيل حائزة اياها كلها؛ وهو ما يرشحها الى اداء دور في الاستراتيجية الاميركية الخاصة بالجزيرة؛ وهو دور يبرز، أو يختفي، يكبر، أو يضمر، حسب الظروف والعوامل الراهنة والمقبلة التي أشرنا اليها.

ومن الملاحظ ، ان الولايات المتحدة لا تزال تظهر حرصها الرسمي على ابقاء اسرائيل خارج الخطط العسكرية الاميركية المتعلقة بمنطقة الجزيرة، وعلى الاخص تلك المتعلقة بما يسمى الدفاع عن الخليج العربي وقوات الانتشار السريع.

ولقد بدا هذا الحرص الرسمي يفقد بعض خجله وحيائه، في اثر اتفاقيتي كامب ديفيد، وانفتاح ثغرة في سور العزلة المضروب حول اسرائيل، وتدجين افكار بعض الانظمة العربية في شأن قبول اسرائيل عضواً طبيعياً في المنطقة العربية.

وعلى الرغم من محدودية تلك الثغرة وذلك التدجين، ومن استمرار بعض الخجل والحياء الاميركيين، يمكن القول ان المرحلة الراهنة للحضور الاستراتيجي الاسرائيلي في ما يسمى في المفهوم الاميركي «الدفاع عن الشرق الاوسط» يتجسد في شكلين: أولهما، ذلك الحضور في الخطة الاستراتيجية الاميركية الاقليمية لمواجهة الاتحاد السوفياتي، وهو ما شكل الغطاء الذرائعي للتحالف الاميركي ـ الاسرائيلي، ولعضوية اسرائيل في مبادرة الدفاع الاستراتيجي الاميركي (حرب النجوم)؛ وثانيهما، المشاركة المحتملة، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، في الخطة الاميركية الاقليمية للحفاظ على مصالحهما الحيوية في الشرق الاوسط، ومنه الجزيرة وشرقها.

وفي ضوء الرؤية هذه للحضور الاستراتيجي الاسرائيلي في الاستراتيجية الاميركية للدفاع عن الشرق الاوسط، يمكن ان ينظر الى خطة الاعتداء الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي (حزيران ـ يونيو ١٩٨١). فاذا كان العامل الاسرائيلي، في هذه الخطة، هو الذي جرى التركيز عليه دون غيره، فان العامل الاميركي لا يمكن تغييبه. ذلك ان للولايات المتحدة رغبة اكيدة في تحجيم أية قوة عربية يمكن ان تحظى لنفسها بقدرة قد تستخدم لتهديد النفوذ الاميركي، والتأثير في الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة، من جهة، وفي الصراع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة أخرى.

وتطبيقاً لنظرية ادارة الرئيس ريغان بالتوجه نحو الاطراف بدلاً من المركز، في استراتيجيتها الجزيرية، أخذ دور اسرائيل في هذه الاستراتيجية يتكون شيئاً فشيئاً، على الرغم من ان الادارة الاميركية حاولت، في بادىء الامر، ان تبقي اسرائيل خارج اطار استراتيجيتها هذه، تماشياً مع مواقف الدول العربية، وتجنباً لحساسيات تسيء الى الاغراض الاميركية.

في اطار هذا المفهوم، وبعد ان فشلت الدعوة الاميركية الى ما سمي «الاجماع الاستراتيجي»، اتجهت الولايات المتحدة الى اسرائيل، تقيم معها تحالفاً استراتيجياً متعدد البعد والاتجاه، متنوع الافق والمجال.

وتبرز هذه المكانة في الاستراتيجية الجزيرية الاميركية في تفسير عرضه البروفيسور ايكلي لاحدى لجان الكونغرس، حين قال: «ان لاسرائيل دوراً ثابتاً في أي نظام استراتيجي تقرر الولايات المتحدة انشاءه في تلك المنطقة (الخليج). وذلك الدور ليس رهناً بالظروف، ولا بالتحالفات المؤقتة والظرفية، ولا يوجد لدينا بديل محتمل له»[٥٢]. وعلق أحد المسؤولين في وزارة الدفاع الاميركية على هذه المسألة بقوله: «ان استمرار اشتراط الدول العربية التوصل الى تسوية للصراع العربي ـ الاسرائيلي قبل المضي قدماً في خطط الدفاع عن الخليج، سوف يجعل من الضروري على الولايات المتحدة أن تبدأ بالبحث، جدياً، عن البدائل الاخرى المتوفرة لها في المنطقة. وبالطبع، فان اهم هذه البدائل، في الوقت الحاضر، هي اسرائيل وتركيا؛ كما ان مصر قد تشكل، هنا، مفتاحاً أساسياً في استراتيجيتنا الهادفة الى توفير قدرة عسكرية للدفاع عن المصالح الغربية هناك. واذا ما رفضت الدول الاخرى الدخول في هذه الاستراتيجية المواجهة للخطر السوفياتي، فان الاعتماد على الاطراف المحلية الراغبة في التعاون معنا، كاسرائيل ومصر وتركيا، دون غيرها، يصبح امراً لا مفرّ منه، بالنسبة الى الولايات المتحدة»[٥٣].

واذا ما وقع تدخل سوفياتي مباشر في شرق الجزيرة، فان لاسرائيل دوراً هاماً وبارزاً في اطار الاستراتيجية الاميركية؛ اذ لها دور عملياتي وتكتيكي مساند في المواجهة، اضافة الى انها ستكون قاعدة كبيرة للامداد والتموين والتزود بالقوات[٥٤].

وثمة رأي سوفياتي يرى ان الصناعة العسكرية الاسرائيلية هي في منزلة «مخزون

للمعدات العسكرية المركزة مسبقاً» لمصلحة القوات الاميركية، على طرف مسرح القتال[٥٥].

وفي خلاصة ننتهي اليها من هذا القسم من الدراسة، يمكننا القول ان الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة، وبخاصة بعد نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية، واستثمار تطوراتها الى ابعد حد ممكن، قد نقلت مشكلة الشرق الاوسط وقضية فلسطين الى درجة تحتية في سلّم اهتمامات الولايات المتحدة. وليست مغالاة ان نقول ان قضية فلسطين، نتيجة لهذا السبب وأسباب اخرى عدة، قد اصبحت باهتة في سياسات الدول الكبرى وذات التأثير في الوضع في الشرق الاوسط. حتى الامم المتحدة، حيث ولدت القضية وعاشت، ولا تزال تعيش منذ اربعين عاماً، غدت قضية فلسطين موضوعاً مكرراً اعتادت الآذان سماعه، فلا يحرك ساكناً في الفكر، أو القلب. وهنا تكمن المصلحة المشتركة للولايات المتحدة واسرائيل.

سادساً: عامل الحرب العراقية ـ الايرانية

لقد عايشت الولايات المتحدة الحرب العراقية ـ الايرانية، منذ اندلاعها في ٢٢/٩/١٩٨٠، محاولة ضبط ايقاعها، حتى تظل مصالحها مصانة لا تمس، وذلك من خلال شعورها، بل يقينها، بأنها قادرة على ان تمسك بخيوط مسار الحرب فلا تفلت منها، حتى اذا سنحت لها الفرصة بالدعوة الى اثبات وجودها وتأثيرها، هرعت، في حزيران (يونيو) ١٩٨٧، الى حشد قواتها البحرية حول الخليج العربي، وفي مياهه، متذرعة ـ حسب تصريح وزير دفاعها ـ باضطرارها الى العمل للحؤول دون حدوث «فراغ في المنطقة يمكن للاتحاد السوفياتي ان يسرع الى استغلاله»[٥٦]؛ وهو ما حفظ ـ حسب تعبير الوزير نفسه ـ الخليج العربي من ان يصبح «بحيرة سوفياتية». ولولا دخول الاسطول الاميركي الى الخليج، لتحركت موسكو ـ حسب قول ريغان ـ الى «هذه النقطة المخنقة من نفط العالم الحر»[٥٧].

ولم يعد ثمة شك، قط، في ان الحرب العراقية ـ الايرانية قد اسهمت، في تصاعد تطوراتها، في زيادة الوجود العسكري الاميركي، كمّاً ونفوذاً وعملياتياً. وبذلك، تقدمت الولايات المتحدة في تنفيذ استراتيجيتها الجزيرية خطوات هامة.

وفي جميع الاحوال، فان بعض الاهداف المركزية في الاستراتيجية الجزيرية الاميركية حيال الحرب العراقية ـ الايرانية، تبقى، الى حد ما، ثابتة. وهي: ١ ـ استغلال الحرب لترسيخ الوجود العسكري، والسياسي، الاميركي في الجزيرة، الى حد وضع المنطقة، بكاملها، تحت مظلة الاستراتيجية الاميركية؛ ٢ ـ التحرك العسكري دون الاصطدام المباشر بالاتحاد السوفياتي؛ ٣ ـ الاستفادة، الى اقصى حد ممكن، من استمرار القتال، وفيها انهاك الطرفين المتصارعين، دون ان ينتهي القتال الى نصر حاسم لأحدهما على الآخر.

سابعاً: الوسائل

(أ) قوات الانتشار السريع: تعود الاصول الاولى لمفهوم التدخل السريع الى فترة الستينات، كانعكاس للتدخل الاميركي في فيتنام وكوبا والدومينيكان. ولكن احياء فكرة انشاء قوات الانتشار السريع ارتبط، ارتباطاً مباشراً، بمجمل الاحداث التي شهدتها الجزيرة وما حولها.

ومن المعروف ان الرئيس جون كنيدي كان تخلى عن نظرية الرد الشامل. فهي، وان منعت قيام حرب عالمية جديدة، عاجزة عن ان تكون رادعاً في وجه الحروب الصغيرة والثورات والازمات

المحليـة المحدودة، وتبنّى، بدلاً منها، نظرية الرد المرن، واستراتيجية الحربين ونصف الحرب؛ أما الحربان، ففي اوروبا وشرق اسيا؛ أما نصف الحرب، فهي الحرب الصغيرة، أو المحدودة، في أي مكان آخـر من العالم. وهكذا أدت استراتيجية نصف الحرب الى ولادة فكرة انشاء قوة ضاربة تقليدية متحركة، تستطيع التدخل في المناطق البعيدة من الولايات المتحدة، بسرعة وفاعلية.

وبعـد ان انكفأ نيكسون الى مبدأ الاعتماد على القوات الحليفة والصديقة، تحت تأثير عقدة فيتنـام، وبعـد ان برز النفط العربي سلاحاً في حرب ١٩٧٣، تبنّت المؤسسة العسكرية الاميركية استراتيجية الحرب ونصف الحرب؛ على ان تكون الحرب المحتملة في اوروبا، وأن تكون نصف الحرب في اي مكان من العالم، وبخاصة في منطقة شرق الجزيرة.

وهكذا، أحيا البنتاغون مشروع انشاء قوات الانتشار السريع (وقد اصبح اسمها الرسمي فيما بعد «قوات القيادة المركزية»)، لتكون مهمتها احتلال منابع النفط ومنشآته، في حال تهديد عربي جديد باستخدام النفط سلاحاً سياسياً، وبقطع امداداته عن العالم الغربي[٥٨].

جاءت الدعوة الجدية الى تشكيل قوات الانتشار السريع بالامر الرئاسي الذي اصدره الرئيس كارتر بتاريخ ١٩٧٧/٨/٢٥، ورقمه ب . د ١٨، ووجّه الجهات المسؤولة الى تهيئة قوة ضاربة، قوامها «فرق خفيفة» عدة قادرة على التدخل السريع في منطقة الشرق الاوسط، وبخاصة في الخليج، حيث النفط[٥٩].

واذ أُصـدر الامـر الرئاسي هذا، نشط الاهتمام بتعزيز الوجود العسكري الاميركي في المحيط الهندي، وبحر العرب، والخليج. كما نشطت، مرة أخرى، الدراسات المتعلقة بالتدخل العسكري.

وفي شبـاط (فبراير) ١٩٧٨، وجّه وزير الدفاع الى الرئيس الاميركي مذكرة كتب فيها: «ان المنطقة (الخليج) هي أكبر مصدر للنفط في العالم؛ لذا، فان الشرق الاوسط والخليج لا يمكن فصلهما عن امننا، وكذلك عن أمن حلف الاطلسي، وأمن حلفائنا في آسيا»[٦٠].

وفي آذار (مارس) ١٩٨٠، أعلنت الولايات المتحدة عن تشكيل القيادة المشتركة لقوات الانتشار السريع. وعلى الرغم من ان واجبات هذه القوات لا تقتصر على الجزيرة، الا انها، من الناحية الواقعية، تعتبر الجزيرة المسرح العملياتي الاول لها، نظراً الى ما ترى الولايات المتحدة فيها من مصالح حيوية لها، والى خطورة الوضع الناجم عن سقوط الشاه، واندلاع الحرب العراقية ـ الايرانية.

ولقـد تواترت تصريحات المسؤولين الاميركيين، مشيرة الى ان الغاية من تطوير قوات الانتشار السريع هي مواجهة «التهديدات السوفياتية». ولأن الغاية، على الرغم من تكرارها والالحاح عليها، لا يدعمهـا دليـل، ولا تقوم عليها حجة، ولا ظرف دولي يرشحها لأن تصبح واقعية؛ فقد اتجه بعض التصريحات الى الكشف عن الغايات الحقيقية للاستراتيجية الاميركية ووسيلتها المسلحة هذه، فتم الاعتراف للجان المختصة في الكونغرس، لاقناعها بتخصيص الموازنة المالية المطلوبة، بأن التهديد المباشر لاستقرار منطقة الخليج ليس جراء هجوم سوفياتي مباشر على آبار النفط، بل هو من عدم الاستقرار الداخلي، والنشاطات الهدامة[٦١]. تضاف الى ذلك مجموعة من الغايات المقنعة وردت في التصريحات الاميركية، يمكن استقراؤها بأن الحفاظ على الوضع القائم في الجزيرة يعني، من بين ما يعنيه، مواجهة أي توجه نحو وحدة جزئية عربية ترى فيها الولايات المتحدة «نشاطاً هداماً»، بمثل ما يمكن ان يدخل أي تطور اجتماعي تحت هذا العنوان.

لا ريب في ان البنتاغون يدرك ان قوات الانتشار السريع، بتركيبتها التقليدية، ليست سوى رأس جسر يمهّد لتدخل عسكري اميركي كبير، في الازمات الخطيرة. وهذا ما يجعل الغرض الرئيس لهذه القوات السيطرة على الجزيرة، وبخاصة شرقها، من اجل تحقيق الاغراض التي تطرقنا اليها.

تتألف قوات الانتشار السريع من وحدات موجودة في الولايات المتحدة، وخارجها، وخاضعة لقيادة مستقلة خاصة، اسمها «القيادة المركزية»، انشئت في آذار (مارس) ١٩٨١، واستقرت في ولاية فلوريدا. وهي تتميز بالمركزية العملياتية، وبدرجة عالية من المرونة، وبالاستعداد لمواجهة الازمات بسرعة وفاعلية. وهي، في الحقيقة، لا تعني القوة بقدر ما تعني القدرة على الحذر والتأهب والتصميم على العمل والوجود في المكان المناسب في الوقت المناسب.

قوام قوات الانتشار السريع فرق ووحدات محمولة جواً، ومشاة ميكانيكية، ومشاة بحرية، ووحدات مدرعة، واسراب من القاذفات الاستراتيجية، والقاذفات التكتيكية، والمقاتلات، ووحدات للنقل البري والبحري والجوي، ووحدات للدعم والمساندة، ووحدات لوجستيكية. ويدعم قوات الانتشار السريع الاسطول السادس في البحر المتوسط، والاسطول السابع في المحيط الهندي.

لكن القوام هذا ليس ثابتاً، وانما هو ينمو ويتغير حسب تطور الوضع الدولي، والاوضاع الاقليمية، وبخاصة في المنطقة العربية. سوى ان تتبع مسار الموازنات السنوية التي تخصصها الادارات الاميركية المتعاقبة لقوات الانتشار السريع، تدل على ان هذه القوات تتجه نحو النمو، وبخاصة من حيث التسليح، ووسائط النقل البحري والجوي، ومن حيث الاعتدة والاجهزة الحديثة.

ومن المفروض أن تكون قوات الانتشار السريع قد اكملت بناء ملاكها الاساسي. وهي، في احسن تقدير، وفي حال اكتمال قدرتها، لا تستطيع ان توقف هجوماً سوفياتياً على الخليج. ولا تعدو ان تكون وظيفتها اعاقة هذا الهجوم[٦٢].

ثمة عقبات كثيرة تعترض استخدام قوات الانتشار السريع. فالى جانب المسافات البعيدة، والبيئة القاسية، والاستئذان بالدخول الى بلد، أو ارض، أو قاعدة، أو ميناء، هناك التجارب المريرة والسمعة السيئة للقوات الاميركية في العالم الثالث. فمن عملية خليج الخنازير الفاشلة (كوبا)، الى عملية تحرير الاسرى الفاشلة في معسكر سون تاي (فيتنام الشمالية)، الى عملية تحرير الرهائن الفاشلة في ايران، الى كارثة المارينز في لبنان.

(ب) القواعد والتسهيلات العسكرية: تعتبر القواعد والتسهيلات العسكرية المطلوبة لقوات الانتشار السريع البنية التحتية الضرورية لعمل القوات، ولتأمين مصداقية الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة. وبدون هذه القواعد والتسهيلات يصاب عمل القوات بمحدودية كبيرة، سواء في مهامها، أو خططها، أو تحركاتها.

ولقد تولدت الصعوبات التي تواجه الولايات المتحدة في تأمين القواعد والتسهيلات المطلوبة في الجزيرة من عوامل عدة، منها: ١ ـ التغيرات الهامة في موازين القوى الدولية، نتيجة نمو الكتلة الاشتراكية وكتلة عدم الانحياز؛ ٢ ـ انهيار مصداقية الولايات المتحدة كقوة ضامنة للامن المحلي للدول الحليفة او الصديقة؛ ٣ ـ المعارضة الشعبية الواسعة في الجزيرة للوجود العسكري

الاميركي؛ ٤ ـ الوجود العسكري الاميركي في الجزيرة يعني انحيازها المباشر الى احد جانبي التنافس الدولي، ولا مصلحة للجزيرة في هذا الانحياز، ولا في دفع المنطقة، باختيارها، الى حلبة هذا التنافس؛ ٥ ـ التخوف من السياسة الاميركية المعادية للعرب، وحقوقهم، وقضاياهم، وبخاصة قضية فلسطين؛ ٦ ـ التحالف الاميركي مع اسرائيل، وهو تحالف يزداد عمقاً، واتساعاً، وترابطاً، بمرور الزمن، ومع تتالي الادارات الاميركية.

واذا كان الرئيس كارتر اكتفى،في مبدئه، بالمطالبة بالتسهيلات في الجزيرة، لمعالجة الازمات الطارئة حين الحاجة، فقد نقلت ادارة الرئيس ريغان هذا المبدأ الى مستوى أعلى، وبعد أعمق، حين لهثت، ولا تزال تلهث، وراء اقتناص القواعد، وتحقيق الوجود العسكري الدائم، والثابت، والتصميم على ضم مختلف حلفائها في اطار حلف استراتيجي.

ازاء الصعوبات التي واجهت ادارة الرئيس كارتر، ثم ادارة الرئيس ريغان، في توفير القواعد والتسهيلات اللازمة لقوات الانتشار السريع في الجزيرة، اتجهت ادارة ريغان ـ كما اشرنا آنفاً ـ الى الاطراف بدلاً من المركز، وذلك بالتحكم في منافذ المنطقة بدلاً من التوضع في داخلها، وحينذاك يواجه «التقدم السوفياتي» المحتمل في مداخل الجزيرة؛ كما تنطلق قوات الانتشار السريع من تلك المداخل الى المواقع التي تحدث فيها اضطرابات، أو مشكلات، تدخل في نطاق مهام هذه القوات[٦٣].

وقد ذهبت هذه النظرية، «الاطراف بدل المركز»، الى ابراز أهمية بعض الدول الواقعة على اطراف الجزيرة، أو المحيطة بها، أو القريبة منها. وهكذا اتجهت ادارة ريغان الى تركيا وسلطنة عمان ومصر واسرائيل، اضافة الى القطع البحرية وحاملات الطائرات المرابطة في مياه الخليج العربي وبحر العرب.

واذا كانت هذه هي معالم التوجهات الاميركية حتى وقوع الثورة الايرانية، والتدخل السوفياتي في افغانستان، ثم نشوب الحرب العراقية ـ الايرانية، فان بعض هذه المعالم قد تبدل، تبدلاً بيّناً، في صيف العام ١٩٨٧، نتيجة التطورات التي وقعت على ساحة الحرب العراقية ـ الايرانية، والمنعطف الذي سارت فيه تلك الحرب. لعل أحد التطورات التي نجمت عن انعطاف مسار هذه الحرب، هو دخول طائرات اواكس الاميركية الى المملكة العربية السعودية. الا اننا نلاحظ انه على الرغم من جميع انواع العلاقات بين السعودية والولايات المتحدة، ومن الازمة التي نشبت بين شطري اليمن، وعلاقات السوفيات مع اليمن الديمقراطية، والوجود السوفياتي، أو الكوبي، في بعض الدول المحيطة بالجزيرة، وعلى الرغم من الثورة الايرانية وما جرّته من مشكلات، ومن التدخل السوفياتي في افغانستان، رفضت السعودية عروضاً متتالية قدمتها الولايات المتحدة لترسيخ وجود عسكري، بحري وجوي، في المنطقة.

ولقد كان من الطبيعي ان تحاول مصر كامب ديفيد، واسرائيل، ان تجدا لهما مكاناً في الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة، وان تحوز كل منهما دوراً تقوم به. وقد تبارى نظام الرئيس السادات واسرائيل في ابراز اهميتهما الجيوبوليتيكية والعسكرية، واستعدادهما لتقديم جميع انواع التسهيلات العسكرية لقوات الانتشار السريع، والقيام بدور فعّال في «حماية حقول النفط في الخليج» من الاخطار المحلية، وفي درء «الاخطار الداخلية التي قد تتعرض لها دول الخليج العربي».

وقد نقلت مجلة « اكتوبر » القاهرية[٦٤] عن الرئيس السادات انه عرض على الولايات المتحدة تقديم تسهيلات عسكرية الى قواتها بغرض الدفاع عن الخليج العربي. وقد سبق له ان أرسل قوات مصرية الى عمان تحل محل القوات الايرانية التي سحبتها حكومة الثورة الايرانية.

وفي اطار انتساب السادات الى الاستراتيجية الاميركية في الجزيرة، تجرى، كل عامين، بدءاً

من العام ١٩٨١، مناورات مصرية ـ اميركية مشتركة، في صحراء مصر، تهدف، كما أعلن رئيس الاركان المصري، الى «دراسة طبيعة الارض بالمنطقة، والاحوال الجوية السائدة، التي هي اقرب ما تكون الى طبيعة المناطق في شبه الجزيرة العربية والخليج، التي قد تلجأ القوات الاميركية الى العمل فيها»(٦٥).

وعلى هذا، فمن الطبيعي، أيضاً، ان تكون الولايات المتحدة قد وزّعت الادوار السياسية والعسكرية بين مصر واسرائيل، آخذة بعين الاعتبار انتماء مصر الى الوطن العربي، وقدرة اسرائيل العسكرية، من أجل «حماية مصالحها النفطية»، مع التركيز على الاهمية الخاصة لدور اسرائيل، نظراً الى التحالف العضوي فيما بينهما(٦٦).

ولنا ان نلاحظ، نتيجة الصعوبات والعراقيل التي تواجهها الولايات المتحدة في مساعيها الى تركيز اسلحة واعتدة تركيزاً مسبقاً، والى الحصول على التسهيلات المطلوبة في الجزيرة وما حولها، ان الدول التي عقدت الولايات المتحدة معها اتفاقيات تسهيلات عسكرية (الصومال وكينيا وسلطنة عمان)، ليس فيها سوى وجود عسكري اميركي جد محدود، وان التسهيلات مغلّفة باساليب تبعدها من العلن قدر الامكان.

وأشار تقرير اعدته لجنة اوفدها الكونغرس الاميركي الى المنطقة الى ان دول الخليج «تقر بالحاجة الى الوجود العسكري المكثف في المنطقة، الا انها ترغب في ان يكون هذا الوجود خارج حدودها. وفي الاماكن التي للولايات المتحدة وجود فيها الآن (١٩٨١)، يصر زعماء الخليج على ان يكون هذا الوجود دون اعلان، وبشكل محدود، ومؤقت، وغير ظاهر»(٦٧).

ونظراً الى ان التسهيلات لا تفي بحاجة الاستراتيجية الجزيرية الاميركية، اضطرت الولايات المتحدة الى بناء استراتيجيتها على امكانات بديلة، منها: ١ ـ حث الحلفاء على ان يتحملوا مسؤوليات جديدة في أوروبا وآسيا، لتستطيع الولايات المتحدة تحرير بعض قواتها واسلحتها من تلك المسؤوليات، واستخدامها في اطار استراتيجيتها في الجزيرة؛ ٢ ـ مساعدة الدول الصديقة في الجزيرة على تطوير قدراتها العسكرية، لتستطيع، في اطار عمل جماعي، تحمّل، أو اعاقة، هجوم على احداها، أو منابع النفط؛ ٣ ـ الاعتماد على شبكة تضم تركيا ومصر واسرائيل، ليكون لها دورها في الاستراتيجية الجزيرية الاميركية. ويمكن الاستفادة من هذه الشبكة لتوضيع مدرعات ومعدات ثقيلة توضيعاً مسبقاً؛ ٤ ـ استغلال ظروف الحرب العراقية ـ الايرانية، وافرازاتها، من أجل توفير اسباب التدخل العسكري، وما يتطلبه هذا التدخل من تسهيلات ضرورية.

---

(١) Tucker, Robert W.; "The Purposes of American Power", *Foreign Affairs*, Winter 1980/1981, pp. 224 - 272.

(٢) Peterson, J. E.; *Defending Arabia*, London and Sydney: Croom Helm, 1986, p. 111.

(٣) د. زهير شكر، **السياسة الاميركية في الخليج**، بيروت: معهد الانماء العربي، ١٩٨٢، ص ٤٥.

(٤) في احصاء حديث، وردت المعلومات التالية عن الخليج العربي: فيه ٦٠ بالمئة من الاحتياط النفطي في العالم؛ ثلاثة أرباع النفط العربي المصدر تمر عبر مضيق هرمز، وهو ما يشكل ١٢ بالمئة من الاستهلاك العالمي؛ تستورد الولايات المتحدة من الخليج ١٥ بالمئة من حاجتها النفطية؛ تستورد الجهات التالية النسب المذكورة حذاءها من الخليج من حاجتها النفطية: اوروبا الغربية ـ ٥٠ بالمئة، استراليا ـ ٦٠ بالمئة، معظم الدول الافريقية ـ ٨٠ بالمئة، اليابان ـ ٩٠

Leymarie, Philippe; "A La Périphéri- :بالمئة
que du Golle et de l'Ocean Indien", *Le Monde Diplomatique,* No. 400, Juillet 1987.

(٥) **الحوادث** (بيروت)، ١٤/٣/١٩٨٠، ص ٢٧.

(٦) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥١.

(٧) *Soviet Intentions and American options in the Middle East,* Washington, D.C.: The National Defense University, 1982, pp. 23 - 27, 37 - 39.

(٨) Tucker, ***op. cit.,*** p. 251.

(٩) *Ibid.*, p. 252.

(١٠) U. S. Congress, Senate, Subcommittee on African Affairs of the Committee on Foreign Relations, *Hearings on Ethiopia and the Horn of Africa,* Washington, D.C.: 1976, p. 12.

(١١) Tucker, ***op. cit.,*** pp. 242 - 272.

(١٢) Peterson, ***op. cit.,*** p. 118.

(١٣) تصريح ليونيد بريجينيف في اثناء زيارته للهند، **النهار** (بيروت)، ١١/١//١٩٨١.

(١٤) **القبس** (الكويت)، ٢٥/٧/١٩٨٧.

(١٥) Peterson, ***op. cit.,*** p. 121.

(١٦) من التقرير السنوي لوزير الدفاع الاميركي، بتاريخ ١/٣/١٩٨٣، **استراتيجيا** (بيروت)، العدد ١٤، آذار (مارس) ١٩٨٣، ص ٩ ـ ١٠.

(١٧) Haisman, John; *Military Review,* April 1981.

(١٨) *U. S. Security in the Persian Gulf, of a Staff Study Mission to the Persian Gulf, Middle East and Horn of Africa,* Prepared for the Committee on Foreign Affairs, U. S. House of Representatives, Washington, 1981, p. 47.

(١٩) مجموعة من الباحثين، **السياسة الاميركية والعرب**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٢، ص ٥٣.

(٢٠) سمير كرم، «الثابت والمتحول في مبادىء السياسة الاميركية»، **شؤون فلسطينية** ، أيلول (سبتمبر) ١٩٧٧، ص ٣٣ ـ ٥١.

(٢١) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٠.

(٢٢) من هذه التصريحات، على سبيل المثال، تصريحات هنري كيسنجر، في **بيرنيس ويك**، ٢٣/١٢/١٩٨٣، و**هيرالد تريبيون**، ١٣/١/١٩٧٥ و٢٢/١١/١٩٨٣ و٢٨/١١/١٩٨٤؛ وتصريحات شليسنغر (وزير الدفاع)، **هيرالد تريبيون**، ٢٢/١١/١٩٧٣ و١٤/١/١٩٧٥.

(٢٣) «السياسة الاميركية والعرب»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٨٢.

(٢٤) **المصدر نفسه**.

(٢٥) Agwani, M.; *Politics in the Gulf,* New Delhi: Vikos Publishing House, 1978, pp. 43 - 46.

(٢٦) Tucker, Robert W.; "Oil; مثال ذلك The Issue of American Intervention", *Commentary,* 1/1975; Miles Ignotus, "Seizing Arab Oil", *Harper's,* March 1975; *Sunday Times,* 9/2/1975.

(٢٧) من اهم هذه الدراسات Collins, John and Clyde Mark, *Oil Fields as Military Objectives; A Feasilibity Study,* Washington, D.C., August 1975, Report Prepared for the Committee on International Relations, U.S. Congress.

(٢٨) عبدالله محمد خالد، **تكديس الاسلحة والسياسة الامبريالية في الخليج**، بلا مكان نشر: منشورات وحدة البحوث الخليجية، ص ٧٠؛ نقلاً عن د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٨٥.

(٢٩) مروان بحيري، **النفط العربي والتهديدات الاميركية بالتدخل، ١٩٧٣ ـ ١٩٧٩**، بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ١٩٨٠، ص ٧٢.

(٣٠) **المصدر نفسه**؛ نقلاً عن "U.S. Arms to North Yemen", *Mideast Observer,* March, 1977.

(٣١) من هذه التقارير: تقرير رسمي مرفوع الى لجنة العلاقات الخارجية في مجلس الشيوخ، نيسان (ابريل) ١٩٧٨؛ وتقرير من مجموعة العمل الخاصة بالشرق الاوسط التابعة للمجلس الوطني، وشارك فيه أكثر من ٣٠ خبيراً من كبار الاستراتيجيين والسياسيين. والجدير ان التقريرين اعدّا قبل

الثورة الايرانية وقبل التدخل السوفياتي في أفغانستان.

(٣٢) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٠٤.

(٣٣) **النشرة الاستراتيجية** (لندن)، العدد ١، ١٩٨٠/٢/٢٤.

(٣٤) مثال ذلك، جيفري ريكورد، **قوات الانتشار السريع والتدخل العسكري الاميركي في الخليج**، (ترجمة عبدالهادي ناصف)، بيروت، دار الوحدة، ١٩٨٣، ص ١٣ ـ ١٧.

(٣٥) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٣٥.

(٣٦) **المصدر نفسه**، ص ٣٧.

(٣٧) *Hearings before the Committee of Armed Services,* U.S. Senate, 96th Congress, Second Session, Part 1, p.445.

راجع، أيضاً، ريكورد، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٥.

(٣٨) Copson, Roymond W. and Richard P. Gronin, "The Reagan Doctrine and its Prospects", *Survival,* January/February 1987, p. 40.

(٣٩) **النهار**، ١٩٨١/٢/٤.

(٤٠) *Le Monde,* 5/2/1981.

(٤١) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ٢٣٤.

(٤٢) **المصدر نفسه**، ص ١٣٢.

(٤٣) د. عبدالله عبدالمحسن السلطان، **البحر الاحمر والصراع العربي ـ الاسرائيلي: التنافس بين استراتيجيتين**، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٤، ص ١٤٠؛ نقلاً عن Akins, James E.; "Saudi Arabia, Soviet Activities, and Gulf Security", *The Impact of the Iranian Events upon Persian Gulf and U.S. Security,* Washington, D.C.: American Foreign Policy Institute, 1979, p. 102.

(٤٤) "U.S. Security in the Persian Gulf", ***op. cit.,*** p. 32.

(٤٥) *Ibid.,* p. 39.

(٤٦) هذا هو مضمون تصريح وزير الدفاع الاميركي، انظر **السياسة** (الكويت)، ١٩٨٠/٧/٣١.

(٤٧) Mangold, Peter; *Superpower Intervention in the Middle East,* London: Croom Helm, 1978, p. 156.

(٤٨) مثال ذلك تقرير لجنة العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية وعنوانه «القيمة الاستراتيجية لاسرائيل»، **استراتيجيا**، العدد ١٤، آذار (مارس) ١٩٨٣، ص ٣٠ ـ ٣٦.

(٤٩) **المصدر نفسه**.

(٥٠) الجنرال جورج بوي، «سيناريو الحرب في الخليج»، **استراتيجيا**، العدد ١٩، آب (اغسطس) ١٩٨٣، ص ١٨.

(٥١) انظر **النشرة الاستراتيجية**، العدد ١١، ١٩٨١/٧/٢.

(٥٢) **المصدر نفسه**، العدد ١٠، ١٩٨١/٦/١٨.

(٥٣) **المصدر نفسه**.

(٥٤) Churba, Joseph; "The Middle East in Transition", *Comparative Strategy,* Vol. 2, No. 1, 1980.

(٥٥) **النشرة الاستراتيجية**، ١٩٨٧/٦/٢٥.

(٥٦) هذا التصريح ورد في **المصدر نفسه**، ١٩٨٧/٥/٢٨.

(٥٧) التصريحات في *Newsweek,* 20/7/1987

(٥٨) من كلمة لمساعد وزير الخارجية الى «مجلس لوس انجلوس للمسائل الدولية»، *Mideast Observer,* March 1978

(٥٩) *Ibid.*

(٦٠) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١١١.

(٦١) **المصدر نفسه**، ص ١١٤.

(٦٢) "U.S. Securtity in the Persian Gulf", ***op. cit.,*** p. 43.

(٦٣) انظر **النشرة الاستراتيجية**، العدد ١٠، ١٩٨١/٦/١٨.

(٦٤) **اكتوبر** (القاهرة)، ١٩٧٩/١٢/٢٩.

(٦٥) **الاهرام** (القاهرة)، ١٩٨٠/١١/١٧. أُجريت المناورات في ١٩٨١ و١٩٨٣ و١٩٨٥ و١٩٨٧.

(٦٦) د. شكر، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٣٩.

(٦٧) "U.S. Securtity in the Persian Gulf", ***op. cit.,*** p. 49.

تأثير الانتفاضة في رؤية يهود العالم

أحـدثت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية جملة تحولات هامة في وعي الرأي العام العالمي تجاه الصراع العـربي ـ الاسرائيلي؛ حيث جسّدت، منذ انطلاقتها، المحتوى الكفاحي والانساني والاخلاقي لثورة الشعب العربي الفلسطيني، في مواجهة اسرائيل، التي اسفرت عن وجهها العنصري البشع، عبر ممارساتها الهمجية في قمع انتفاضته.

لقد كان انفعال العالم بثورة الحجارة، وتفاعله معها، تعبيراً عملياً عن اهتزاز مجموعة المفاهيم والمقولات الزائفة، التي رسختها الامبريالية، والصهيونية، في الوعي الغربي عموماً، واليهودي خصوصاً، حول اسرائيل باعتبارها منبع القيم الروحية السامية، وواحة الديمقراطية، ورسول الحضارة الى الشرق المتخلف.

وتأتي الانتفاضة الفلسطينية، مقرونة بالممارسات الفاشية الاسرائيلية، لتشكل نقطة تحّول هامة في رؤية يهود العالم نحو اسرائيل، وفي علاقاتهم بها، وفي فهمهم لخلفيات الصراع العربي ـ الاسرائيلي. كتب الصحفي الاسرائيلي اوري هورفيتش: «لقد حدث شرخ في العلاقة بيننا وبين صديقنا الحقيقي والوحيد في العالم، وهو الشعب اليهودي؛ فيهود بارزون في جميع انحاء العالم، يوجهون، اليوم، نقداً قاسياً الى ما حدث في المناطق [المحتلة]» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/١/٢٧).

ان توجيه النقد الى اسرائيل من قبل يهود العالم ليس امراً جديداً. ولكن الجديد هو مستوى، وأهداف، ونتائج، الانتقاد اليهودي لاسرائيل. فقد سبق لبعض الزعماء اليهود ان وجهوا انتقادات الى اسرائيل، في اعقاب العدوان الاسرائيلي على لبنان في حزيران (يونيو) ١٩٨٢؛ كما وجّهت انتقادات يهودية عديدة الى اسرائيل، اثر افتضاح قضية الجاسوس جوناثان بولارد وقضية التورط الاسرائيلي في صفقات الاسلحة الاميركية الى ايران، والتي عرفت في حينها بقضية «ايران غيت». غير ان الانتقادات سرعان ما خفتت وتراجعت امام هجمة الاصوات اليهودية القوية، المدافعة عن اسرائيل.

أما الانتقادات اليهودية الراهنة، فانها تمتاز عن سابقاتها باتساع نطاقها، على الصعيد اليهودي العالمي، وشمولها معظم الفئات الاجتماعية اليهودية، وتجاوزها الحدود التقليدية في النقد الموجّه الى اسرائيل.

اتساع موجة الانتقاد اليهودي

اصيبت المنظمات والشخصيات الصهيونية واليهودية عموماً بالحرج والارباك ازاء صور القمع الوحشي، التي تناقلتها وسائل الاعلام، والتي صوّرت الجنود الاسرائيليين وهم يمارسون أبشع أشكال التنكيل والتعذيب ضد الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة. فطوال أربعة عقود من الزمن انهمكت المنظمات والشخصيات اليهودية هذه في تسويق صورة اسرائيل «الجميلة» والعرب «المتوحشين الارهابيين» الى العالم. وفجأة، يقف العالم كله ازاء المشهد الحقيقي للصراع، بكل صدقه وقسوته، الامر الذي فضح زيف الدعاوى الصهيونية، وجعل العديد من المنظمات والشخصيات اليهودية تسارع الى شجب سياسة القمع الاسرائيلية، والتنصّل من مسؤولية التـورط في دعم الاتجـاهات المتطرفة في الكيان الصهيوني. وكان رئيس مؤتمر المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة، موريس ابرام، في مقدم الشخصيات اليهودية البارزة التي انتقدت سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة، حيث اتصل هاتفياً، بتاريخ ١٩٨٨/١/١٥، بوزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، واعرب له عن احتجاجه على سيـاسـة الضرب التي اعلنهـا رابـين جهـاراً. وقـال ابـرام، الذي كان يتحـدث باسمـه وبـاسم زعمـاء،

يهود آخرين، «انه اصيب بالصدمة، جراء سياسة الضرب؛ وانه قلق من النتائج التي ستترتب على هذه السياسة بالنسبة الى قطاعات الرأي العام» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/١/٢٤).

ووصف المدير العام للكونغرس اليهودي الاميركي، هنري سيغمان، سياسة الضرب التي تنتهجها القوات الاسرائيلية ضد المتظاهرين الفلسطينيين بأنها مرعبة وبغيضة. وقال سيغمان، في مؤتمر صحافي عقده عقب عودته من مهمة لتقصي الحقائق في اسرائيل: «هناك حدود معينة لا يستطيع أي مجتمع متحضر السماح لنفسه بأن يتعداها، حتى في مواجهة استفزازات شديدة، وعمليات الضرب البغيضة هذه تشكل حداً من هذه الحدود. ويجب على اسرائيل ان لا تتوقف عنها فوراً فحسب، ولكن يجب التنصل منها، اذا ارادت اسرائيل الحفاظ على سمعتها» (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/١/٢٨)

وفي اعقاب رفض شامير لمبادرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، بدأت انتقادات يهود الولايات المتحدة تنصب على الموقف المتعنّت لرئيس الوزراء الاسرائيلي، والاحزاب اليمينية في الكيان الصهيوني. وكان أهم تلك الانتقادات، الرسالة التي وجهتها جماعة الضغط اليهودية الاميركية (ايباك) الى شامير، والتي اشارت فيها الى التدهور الكبير في مكانة اسرائيل، والى ضرورة ابداء مرونة سياسية، قبل ان تواجه اسرائيل «أزمة علاقات لا مثيل لها» (**هآرتس**، ١٩٨٨/٣/١)، كذلك، وجه المدير العام للكونغرس اليهودي الاميركي، بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢١)، انتقادات شديدة اللهجة الى شامير، بسبب رفضه الانضمام الى المؤتمر الدولي. وقال سيغمان: «ان امن اسرائيل سيكون مضموناً بأفضل السبل من خلال اجراء مفاوضات لاعادة المناطق المحتلة». كما وجه سيغمان انتقاداً شديداً الى الاحزاب الدينية في اسرائيل «التي يبدي بعضها شكوكه بقدسية حياة الانسان ازاء الامور التي تتعلق بجهات غير يهودية» (**دافار**، ١٩٨٨/٣/٢٣).

وقد نشطت في الولايات المتحدة، جماعة « اصدقاء السلام الآن» التي تعارض احتلال اسرائيل للضفة والقطاع. فقد ارسل رئيس الجماعة، مارك روزينبلوم، رسالة الى شامير، تندد باسلوب العقاب الجماعي واستخدام الاساليب الوحشية من قبل جنود الاحتلال. وتدعو الرسالة رئيس الوزراء الاسرائيلي الى القبول بخطة السلام الاميركية في الشرق الاوسط. وقال روزينبلوم انه قد وقع على الرسالة الف حاخام وسياسي وزعيم يهودي (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٨). وفي الاتجاه عينه، قامت ثمان عشرة منظمة يهودية اميركية بتظاهرة في منهاتن، في نيسان (ابريل) الماضي، واصدرت بياناً دعت فيه اسرائيل الى الاستجابة لدعوات السلام، والكف عن ممارسة الاساليب القمعية ضد الفلسطينيين في المناطق المحتلة. وجاء في البيان: « اننا يهود اميركيون نؤيد وجود اسرائيل وأمنها. اننا قلقون من العنف في الضفة والقطاع. وان اخلاقياتنا، وتقاليدنا، وقلقنا على مستقبل اسرائيل، تحتم علينا الاعراب عن رأينا، واسماع صوتنا: اننا نؤيد الذين يعملون من اجل السلام في اسرائيل. وان التنازل عن مناطق من اجل السلام والامن، وادانة العنف، هما اساس حتمي للمفاوضات» (**دافار**، ١٩٨٨/٤/٢٦).

وانضمّ عدد كبير من المثقفين والفنانين اليهود الى حملة الانتقاد الموجهة الى اسرائيل. فقد وقّع عدد من المثقفين والفنانين اليهود في الولايات المتحدة على رسالة تشجب الممارسات القمعية الاسرائيلية في المناطق المحتلة. ومما جاء في الرسالة: «لقد شعرنا بالعار عند قراءة التقارير عن ضرب المئات من الناس، والذي أدى الى كسر عظامهم، وادخال الاطفال والشيوخ الى المستشفيات». ودعا الموقعون على الرسالة مواطنيهم اليهود الاميركيين الى «التحدث بأصوات صديقة، ولكن بحزم، وان يقولوا للقادة الاسرائيليين اننا نختلف، اختلافاً كبيراً، مع سياسة القبضة الحديدية». وكان من بين الموقعين على الرسالة الكاتب المعروف ارفين هاو، والحاخام آرثر هيرتزبوغ، واستاذ العلوم السياسية في جامعة برنستون مايكل والزن، وعميد كلية الفنون والعلوم السابق في جامعة هارفارد هنري روفوسكي (حنان ملحم، «يهود العالم والانتفاضة الفلسطينية»، **اليوم السابع**، باريس، ١٩٨٨/٢/١٥؛ نقلاً عن **نيويورك تايمز**، بدون ذكر التاريخ).

ولم تقتصر حملة النقد اليهودي لاسرائيل على يهود الولايات المتحدة، بل تجاوزتها الى يهود الغرب عموماً. ففي فرنسا، حيث يوجد أكبر تجمع لليهود في اوروبا الغربية، أعلن وفد من اليهود الفرنسيين ورؤساء

منظمة حقوق الانسان واصدقاء اسرائيل، بعد عودتهم من زيارة للضفة الغربية وقطاع غزة في شباط (فبراير) الماضي: « ان الجيش الاسرائيلي يرتكب اعمالاً وحشية لا تطاق، واعمال عنف غير قانونية، لا مبرر لها». وناشد اعضاء الوفد اسرائيل والفلسطينيين بدء مفاوضات يكون من شأنها تقرير المصير للفلسطينيين في المناطق المحتلة، وكذلك تحقيق السلام والامن لاسرائيل (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/٢١).

وفي بريطانيا، وازاء التزام الزعامة اليهودية البريطانية موقف الصمت تجاه الاحداث في الضفة والقطاع، برزت اصوات يهودية تنتقد سياسة الصمت التي انتهجها الوسط الرسمي اليهودي البريطاني منذ بداية الانتفاضة؛ فقال رئيس حزب مبام في بريطانيا: «ان معظم اليهود البريطانيين يشعرون بالحرج، ولكنهم لا يقولون شيئاً. ان رد فعل الزعامة اليهودية كان صمتاً كاملاً وشاملاً...» (فلورا لحام، «يهود العالم والانتفاضة الفلسطينية»، **اليوم السابع**، ١٩٨٨/٢/١٥). وانتقدت مجموعة من المفكرين الليبراليين اليهود البريطانيين موقف «الاتحاد الفيدرالي الصهيوني» و«مجلس المندوبين اليهود»، الذي يضم ممثلين عن الاحزاب والمؤسسات والتنظيمات اليهودية والصهيونية كافة، ويعتبر الهيئة التي تمثل اليهود البريطانيين وتشرف على شؤونها؛ كما يشكل واسطة اتصالاتهم مع الحكومة البريطانية. وتركزت الانتقادات على فشل هاتين المنظمتين في اتخاذ موقف صريح وواضح تجاه ما يحدث في المناطق المحتلة، وما ترتكبه اسرائيل (**المصدر نفسه**).

وفي هذا الصدد، قال مدير معهد ياكار للدراسات اليهودية في لندن، الحاخام مايكل روزين: «لم يرفع مجلس المندوبين ولا الاتحاد الصهيوني صوتيهما نيابة عن اليهود البريطانيين... ان ما يحدث يضع اليهود في مواجهة مسألة اخلاقية رئيسة. فمسائل مثل استخدام الذخيرة الحية ضد المدنيين، عندما لا يوجد أي داع للقتل، وسجل ' الشين بيت ' في التزييف والتعذيب، يجب ان تكون موضع اهتمام اليهود الارثوذكس، على الاقل قدر اهتمامهم بمراعاة الطعام لاحكام الدين» (**المصدر نفسه**).

وضمن حملة الانتقاد لصمت الاتحاد الصهيوني، ومجلس المندوبين وممالأتهما لأسرائيل، قال كولينا شليند: «ان المجلس والاتحاد الصهيوني اصبحا بوقاً للحجج الرسمية الاسرائيلية؛ واننا لا نستطيع الاستمرار في ذلك. ان المجلس ممثل المنظمات اليهودية، ولكنه لم يعد يمثل اليهود العاديين» (**المصدر نفسه**).

وفي بلجيكا، قامت الطائفة اليهودية بجملة نشاطات للتعبير عن رفضها لسياسة القمع الاسرائيلية، ولحث القيادة الاسرائيلية على التراجع عن موقفها المتعنّت من قضية السلام. وقد قامت الطائفة بجمع التبرعات لدعم جماعة «السلام الآن» والقوى المعتدلة في اسرائيل. وقد وجه رئيس الطائفة اليهودية في بلجيكا، دايفيد ساسكانيد، نقداً شديداً الى سياسة اسرائيل تجاه المناطق المحتلة، حيث قال، في مقابلة مع مجلة «نوفيل ابزرفاتور»، في شباط (فبراير) الماضي: «يجب التوضيح ان قضية السلام لا تمس. بقاء اسرائيل يتوقف على عملية تحقيق السلام مع الفلسطينيين؛ غير ان ما يجرى، حالياً، هو تكديس لاسباب الحرب والحقد» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٣/٢٣؛ نقلاً عن **نوفيل ابزرفاتور**، ١٩٨٨/٢/١٩).

المحتوى السياسي للنقد اليهودي

ان القيمة العملية للانتقادات التي يوجهها يهود العالم الى اسرائيل تتمثل في انها بدأت تبلور رؤية سياسة مشتركة لدى غالبية العالم ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وتنطلق هذه الرؤية من التشكيك في جملة الطروحات الرسمية الاسرائيلية، وخاصة تلك التي يتبناها الليكود والاحزاب المتحالفة معه. وأهم هذه الطروحات تتصل بالصورة التقليدية السلبية للشعب الفلسطيني ولـ م.ت.ف. لدى يهود العالم. فالانتفاضة الفلسطينية نجحت في طرح القضية الفلسطينية أمام العالم، بأبعادها وخلفياتها الحقيقية، الامر الذي دفع يهود العالم الى اعادة النظر في الصورة التي اعتادت اسرائيل تصديرها الى العالم حول «الفلسطيني الارهابي»، و«منظمات المخربين». قال هيرمان بي. لير، وهو مصرفي يهودي يقدم تبرعات مالية الى صناديق عديدة مؤيدة لاسرائيل: «ان الناس الذين نشاهدهم على شاشات التلفزيون ليسوا سوى اطفال. انه لمن الصعب تصور ان كل الناس

في منطقة ما يتألفون من ارهابيين وخاطفين. ان اولئك الناس يريدون، على حد ما استطيع ان ارى، نفس ما يريده كل انسان: ان يكون سيد مصيره» (**الشرق الاوسط**، لندن، ٢٤/٣/١٩٨٨). وقال كبير الحاخامين البريطانيين، ايمانويل جاكوبوفيتش: «ان محنة اللاجئين الفلسطينيين هي وصمة لا تحتمل على الضمير الانساني واليهودي» (**القبس**، ٢٦/١/١٩٨٨، نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر تاريخ النشر).

وقد كشف رئيس الطائفة اليهودية في بلجيكا، دافيد ساسكانيا، مراوغة المسؤولين الاسرائيليين في ما يتصل بموقفهم من الفلسطينيين، عندما قال: «قبل خمس سنوات، قال لي أحد القادة الاسرائيليين: بالطبع هناك في الجانب الفلسطيني من نستطيع التحدث اليه... الا انه ليس هناك ما نتحدث عنه. فنحن غير مستعدين لاعادة الاراضي المحتلة، وهم، من جهتهم، لا موضوع لديهم للتحدث معنا بشأنه غير موضوع الاراضي المحتلة» (**السفير**، ٢٣/٣/١٩٨٨؛ نقلاً عن **نوفيل ابزرفاتور**، ١٩/٢/١٩٨٨).

لقد حدث ـ بفعل الانتفاضة الفلسطينية ـ تطور ملموس في نظرة يهود الغرب الى الشعب الفلسطيني ومنظمة التحرير الفلسطينية، الامر الذي انعكس على مواقف العديد من المنظمات والشخصيات اليهودية من ضرورة الاعتراف بالحقوق الوطنية للشعب الفلسطيني، وضرورة الانسحاب من المناطق المحتلة العام ١٩٦٧. وقد عبّرت عن هذا الموقف سيمون فين، وهي رئيسة اول برلمان اوروبي ومن زعماء اليهود الفرنسيين، حين قالت: «يجب على اسرائيل ان تقيم حواراً مع جميع الفلسطينيين، بمن فيهم منظمة التحرير الفلسطينية، لايقاف الاضطرابات في المناطق المحتلة، حيث لا يمكن الاستمرار في هذا الموقف الخطير» (**الشرق الاوسط**، ١٩/٢/ ١٩٨٨). وقال رئيس تحرير صحيفة « جويش كرونيكل»، جفري بول: «يجب على اسرائيل ان تقلع عن موقف تحكم فيه ١,٥ مليون شخص لن يحبوها أبداً» (**القبس**، ٢٦/١/١٩٨٨؛ نقلاً عن **التايمز**، بدون ذكر التاريخ). ويجد مثل هذا الموقف استجابة واسعة هذه الايام بين اوساط اليهود في العالم. ففي الولايات المتحدة، صرح البروفيسور ستيف كهان، وهو خبير في شؤون اليهود في الولايات المتحدة، بأن «اليهود في الولايات المتحدة منفتحون بشكل أكثر من السابق لتوجيه الانتقاد الى اسرائيل من جانب الجمهور والادارة. والدليل على ذلك موقف... دوكاكيس، الذي قال امام مؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية في الولايات المتحدة: انه لا يعارض قيام دولة فلسطينية اذا ما تقرر ذلك في اطار المفاوضات السلمية بين الاطراف» (**دافار**، ١١/٥/١٩٨٨).

وقد أظهر استطلاع للرأي العام أُجري مؤخراً ان أكثر من ثلاثة من بين كل اربعة اميركيين يفضلون التنازلات الاقليمية مقابل السلام (**نيو آوتلوك**، شباط ـ فبراير ١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣١). وفي بوسطن، في الولايات المتحدة الاميركية، نشرت مجموعة من اليهود اعلاناً على نصف صفحة من جريدة « واشنطن جويش ويك»، يدعو الى حل سلمي للنزاع الفلسطيني ـ الاسرائيلي، من خلال تأكيد الحقوق الوطنية لكل من اسرائيل والفلسطينيين، وانهاء الاحتلال عبر مؤتمر دولي للسلام يضم اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وقد وقع الاعلان ستون شخصية يهودية وعربية من منطقة بوسطن الكبرى (**ذي واشنطن ريبورت اوف ميدل ايست افيرز**، شباط ـ فبراير ١٩٨٨، ص ١١).

تجسيدات عملية لمواقف يهود العالم

لم تنحصر تأثيرات الانتفاضة الفلسطينية في يهود العالم عند حدود النقد العلني لسياسات اسرائيل القمعية، والدعوة الى انسحاب اسرائيل من المناطق المحتلة، بل تعدت ذلك الى جملة من المواقف العملية، التي اتخذها قسم هام من يهود العالم تعبيراً عن القلق من تطور الاحداث في فلسطين المحتلة، وعن اختلافهم مع القيادة الاسرائيلية في سياساتها تجاه المناطق المحتلة، وفي موقفها من التسوية السياسية.

فعلى المستوى السياسي، تبين من مصادر اسرائيلية ان اليهود الاميركيين تساهلوا مع الادارة الاميركية في موقفها الضار باسرائيل داخل المنظمة الدولية، حيث اشارت المصادر تلك الى «ان ادارة الرئيس ريغان ما كانت لتمتلك الشجاعة الكافية للتصويت ضد اسرائيل في مجلس الامن الدولي، لو ان التجمع اليهودي الاميركي

أظهر دعماً صلباً لاسرائيل» (**جيروزاليم بوست انترناشونال**، ١٦/٢/١٩٨٨). كذلك، اعترف المدير التنفيذي لمؤتمر رؤساء المنظمات اليهودية الاميركية، مالكولم هويلين، «بأن جهود شولتس ما كانت لتتم لو لم يكن الدعم الذي ابدته المؤسسة اليهودية الاميركية له. وقد اعلن شولتس، مراراً، انه لم يقم بتلك الجهود لولا رجاء المنظمات اليهودية الرئيسة ورؤسائها الذين اوضحوا، بشكل متكرر، ان الوضع الحالي غير سليم» (**القبس**، ١١/٦/١٩٨٨).

ومن جهة أخرى، فقد لاحظت الجهات الاسرائيلية المسؤولة عن قطاع السياحة، ان نسبة تدفق السياح اليهود الى فلسطين المحتلة بدأت بالتدني منذ مطلع العام الحالي، على الرغم من التوقعات المتفائلة السابقة، والتي كانت تشير الى احتمال مضاعفة عدد السياح اليهود الى اسرائيل خلال العام ١٩٨٨، بمناسبة الذكرى الاربعين لاقامة دولة اسرائيل. غير ان الانحسار المتسارع في حركة السياحة اليهودية الى فلسطين المحتلة دفع المسؤولين عن قطاع السياحة الى قرع ناقوس الخطر. وقد طلب رئيس اتحاد اصحاب الفنادق، ايلي بيوشدن، من اسحق شامير، عشية توجهه الى الولايات المتحدة، ان يحاول اقناع اليهود هناك بضرورة تجديد ثقتهم باسرائيل (**يديعوت احرونوت**، ٨/٦/١٩٨٨). أما رئيس الوزراء الاسرائيلي، فقد اتهم اليهود الاميركيين باهمال الدولة اليهودية، بينما ناشد مسؤولون اسرائيليون آخرون الحاخامات في الغرب ان يحثوا رعاياهم على «تأدية واجب زيارة اسرائيل» (**القبس**، ٢٥/٦/١٩٨٨؛ نقلاً عن **رويتر**، بدون ذكر تاريخ النشر). وقال المتحدث باسم وزارة السياحة في اسرائيل، يهودا شن،: «لا احد يستطيع انكار ان هذه ليست الحركة السياحية التي توقعناها خلال احتفالات العيد الاربعين... ان الاتجاه، الآن، هو حضور حجاج مسيحيين اكثر، وبالتأكيد نحن نرغب في ان يزورنا العالم المسيحي ليرى ماذا فعلنا، ولكن من المهم ان يحضر اليهود أيضاً»(**المصدر نفسه**).

كذلك، فان معسكرات الشبيبة الصيفية، التي كانت تستقبل الآلاف من الشبان اليهود الغربيين سنوياً، تأثرت، الى حد كبير، بسبب الاحداث في المناطق المحتلة، وما تركته من مخاوف لدى اليهود من ارسال ابنائهم الى اسرائيل. وقد اشارت وسائل الاعلام الاسرائيلية الى «ان حالة عدم الاستقرار المستمرة في المناطق [المحتلة] قد سببت المساس بالمشروع الذي يعتبر واحداً من مفاخر رؤساء الوكالة اليهودية في الولايات المتحدة، وهو ايفاد الشباب اليهود للاقامة في معسكرات صيفية في اسرائيل. ففي اطار هذا المشروع، وصل الى اسرائيل في العام الماضي نحو ثمانية آلاف شاب اميركي، وكانت الوكالة اليهودية تتوقع ان يصل هذا العام عشرات الآلاف من الشباب اليهودي بمناسبة الاحتفالات بمرور اربعين سنة على قيام اسرائيل. ولكن الكثير من الآباء امتنعوا، في الفترة الاخيرة، عن تسجيل ابنائهم للمشاركة في المعسكرات الصيفية، على الرغم من ان هؤلاء الآباء من الصهيونيين ذوي العلاقات الوطيدة مع اسرائيل» (**يديعوت احرونوت**، ١٤/٢/١٩٨٨).

انعكاسات الانتفاضة على يهود العالم

بدأ يهود الغرب عموماً يشعرون بالقلق والحرج الشديدين ازاء مواطنيهم غير اليهود، بعد ان انكشفت «ديمقراطية» اسرائيل التي عبرت عن نفسها بسياسة تكسير الاطراف، واطلاق الذخيرة الحية على المدنيين، وبقية اشكال التنكيل التي ينتهجها الجيش الاسرائيلي، تنفيذاً لاوامر القيادة الاسرائيلية.

وقد برزت تخوفات جدية لدى يهود الغرب من ان تؤدي سياسة اسرائيل الهمجية الى تزايد العداء لها بين الاوساط الشعبية في دول الغرب. ففي استطلاع للرأي العام اجرته مجلة «تايم» في الولايات المتحدة، بعد شهر من بداية الانتفاضة الفلسطينية، أعرب ٥٢ بالمئة من اليهود عن اعتقادهم بأن عمليات الجيش الاسرائيلي في المناطق المحتلة من شأنها ان «تزيد العداء للسامية» (**هآرتس**، ١/٢/١٩٨٨).

وطبقاً لرأي دبلوماسيين في واشنطن، فقد أدت الانتفاضة الفلسطينية الى تآكل قوة اللوبي اليهودي في الولايات المتحدة. فأعضاء الكونغرس الذين كان يعتمد عليهم في الماضي لدعم وتأييد أي تشريع مؤيد لاسرائيل، ومعارضة أي شيء تعترض عليه، بدأوا، الآن، يبتعدون من اللوبي اليهودي. والمثال الاكثر وضوحاً في هذا

المجال، هو الرسالة الموقعة من ٣٠ عضواً في مجلس الشيوخ الاميركي، معظمهم مشهور بتعاطفه مع اسرائيل، والتي تدعو اسرائيل الى ايقاف اساليب القمع، والعمل على تحقيق السلام. وطبقاً لتقارير صادرة عن مقر الكونغرس، فان كلاً من السفارة الاسرائيلية في واشنطن، ولجنة الشؤون العامة الاميركية ـ الاسرائيلية (ايباك)، بذلتا جهوداً كبيرة لايقاف الرسالة. وكان خمسة من الشيوخ اليهود السبعة بين الموقعين على الرسالة. وقد علّق دبلوماسيون غربيون على ذلك بأن الهام ليس محتويات الرسالة، او مضمونها، ولكن حقيقة انها كتبت اصلاً، وكون الموقعين عليها حرصوا على اعلانها. وقال احد الدبلوماسيين: « ان ما فعلوه هو ابعاد انفسهم من اللوبي اليهودي. ان ردة فعل الجماهير في جميع انحاء البلاد على مشاهد العنف في التلفزيون، والطريقة التي يتصرف بها الجنود الاسرائيليون، كانت من ذلك النوع الذي جعل اعضاء الكونغرس لا يريدون ان يظهروا وثيقي الصلة، الآن، باللوبي المؤيد لاسرائيل. لقد كانت الرسالة بمثابة اعلان استقلال» (**القبس**، ١٩٨٨/٣/٢٣؛ نقلاً عن **الانديبندانت**، بدون ذكر تاريخ النشر). وقد أشار الى الحقيقة السابقة ذاتها مدير برامج اتحاد الطوائف الاصلاحية الاميركية في اسرائيل، الحاخام دافيد فورمان، عندما اعلن « ان سياسة اسرائيل في المناطق [المحتلة] اضعفت من استقلالية يهود اميركا، واصبحوا لا يستطيعون اتخاذ موقف مستقل عن مواقف الدولة التي يعيشون فيها ازاء سياسة اسرائيل التي لا تهتم بمشاعرهم» (محمد الصواف، «آثار مرحلية للانتفاضة» **الملف**، نيقوسيا، المجلد الرابع، العدد ٤٨/١٢، آذار ـ مارس؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٢/٣).

لقد بدأ العديد من اليهود الغربيين، المنخرطين في التنظيمات الصهيونية، يعلنون انسحابهم منها، تحاشياً للحرج الذي تسببه لهم ممارسات اسرائيل في المناطق المحتلة. وقد علقت صحيفة « جيروزاليم بوست» على ذلك بـ «ان تزايد تملص اليهود من الصهيونية، بعد الانتفاضة، لا يعود الى اسباب اخلاقية، مثل استيقاظ الضمير، أو نقد الذات، أو الاحساس بالذنب بسبب التورط في سياسات اسرائيل اللااخلاقية، وانما هو حزن عميق بسبب الافلام الملونة التي يعرضها التلفزيون، والتي تسبب الحرج (العار) ليهود اميركا، لانهم يقرنون باسرائيل» (عبدالوهاب المسيري، «الانتفاضة والاعلام، ٣»، **القبس**، ١٩٨٨/٥/١٥؛ نقلاً عن **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/١/٢٧). وأشارت دفنه فيردي الى تأثير الانتفاضة الفلسطينية في اوضاع اليهود في بريطانيا بأنه «من الصعب جداً، أكثر من أي وقت مضى، ان تكون يهودياً [في بريطانيا]، في الوقت الذي تظهر مشاهد أحداث الضفة في التلفزيون البريطاني» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٢/١٧).

خلافات داخل التجمعات اليهودية

أبرزت ردود الفعل اليهودية الغربية على الاحداث في فلسطين المحتلة الخلافات القديمة داخل التجمعات اليهودية الرئيسة في اميركا واوروبا الغربية؛ تلك الخلافات التي كان يمنع ظهورها في السابق الحرص المشترك على مصالح اليهود في دول الغرب، والاتفاق فيما بين معظم التيارات اليهودية على ضرورة توفير الدعم المالي والسياسي لاسرائيل. غير ان الاحداث الاخيرة في فلسطين المحتلة، ابرزت تلك الخلافات مجدداً، وأولها تركز في حق يهود الغرب في توجيه الانتقادات العلنية الى اسرائيل، والتدخل في سياساتها الخاصة. فالقطاع الاوسع من يهود العالم يرى ان من حقه توجيه الانتقاد الى اسرائيل، ما دامت سياساتها تنعكس على مصالح اليهود، وما دام يهود العالم معنيين، ومطالبين، بدعم اسرائيل والدفاع عنها، بينما يقف فريق من الصهيونيين المتزمتين ضد توجيه النقد الى اسرائيل، بحجة ان الانتقادات العلنية تضعف موقف اسرائيل، وتشجع خصومها على الحاق الضرر بها؛ كما ان الضرر سيصيب يهود الغرب المهددين بالانقسام حول الموقف من اسرائيل، منذ مطلع العام الحالي. وقد أجرت مجلة «كومنتري» اليهودية، في شباط (فبراير) الماضي، ندوة ضمّت عشرات المثقفين اليهود، حيث وجهت اليهم اسئلة محددة حول موقفهم من اسرائيل قبل الاحداث الاخيرة، وبعد نشوبها، وحول رؤيتهم الى اسرائيل، وتفسيرهم لاسباب الانتقادات اليهودية الموجهة اليها. وقد اظهرت اجابات المثقفين اليهود انقساماً واضحاً في الرأي حول القضايا المطروحة، وخاصة ما يتعلق برؤية اليهود الى دولة اسرائيل، والاسباب التي دفعت يهود العالم الى توجيه الانتقادات العلنية اليها.

ولعل من المفيد استعراض بعض آراء المثقفين اليهود، سواء المؤيدين منهم لاسرائيل أم المعارضين لسياستها. فالفريق المؤيد لاسرائيل حاول التخفيف من مسؤولية اسرائيل عن الاحداث الاخيرة في الضفة والقطاع، واتهم جهات معادية لاسرائيل بأنها وراء حملة الانتقادات الموجهة ضدها. قال استاذ التاريخ في جامعة ويلسلي، جيرالد اورباك: «ان الانتقادات اليهودية الحالية هي تعبير عن مصالح ذاتية لليهود الاميركيين؛ كما ان انتقاد اسرائيل أصبح بطاقة عضوية في الصالونات الليبرالية الغربية» (**كومنتري**، شباط ـ فبراير ١٩٨٨، ص ٢٥). وكتب المحرر في صحيفة «نيويورك بوست، ايريك برندل: «ان حملة النقد اليهودية الاميركية ضد اسرائيل تعود الى نشاط الجناح اليساري (اشتراكيين، وتروتسكيين) وتتم على خلفية ثقافية يسارية ليبرالية. ان هذه الحملة خطيرة، وتساعد على تسويغ الحملة المعادية لاسرائيل. ومن المؤسف انها في تزايد وتنامٍ» (**المصدر نفسه**، ص ٢٧). واعتقد استاذ الفكر الاجتماعي في جامعة بريستول، ايرفنغ كريستول، «بأن حملة الانتقاد اليهودية في اميركا هي جزء من ظاهرة العداء لاسرائيل في كل الاحزاب الاشتراكية في اوروبا الغربية» (**المصدر نفسه**). أما رئيس منظمة «بوتوماك»، ماكس سنجر، فاعتبر ان الانتقادات اليهودية لاسرائيل» غير صحيحة بصورة عامة، وانها ترجع الى انقسام اليهود الاميركيين الى تيارين مختلفين في الاتجاه والنفوذ، والى انقسام الرأي العام الاسرائيلي نفسه، وأخيراً الى الانتقادات الاميركية للسياسة الخارجية للولايات المتحدة» (**المصدر نفسه**).

وكما يتضح من الآراء السابقة، فان المثقفين اليهود الموالين للكيان الصهيوني حاولوا الابتعاد من الاسباب الحقيقية التي دفعت يهود العالم الى توجيه النقد الى اسرائيل، وبحثوا عن الاسباب في يهود العالم انفسهم، وفي المجتمعات الغربية والقوى السياسية الغربية، بعيداً من اسرائيل وجرائمها اليومية في المناطق المحتلة.

أما الفريق الآخر من المثقفين اليهود، الذين انتقدوا السياسات الاسرائيلية، فقد جاءت اجاباتهم مختلفة، وتركزت على طبيعة اسرائيل وسياساتها. كتب دنيس بريغر، صاحب مجلة فصلية معنية بالشؤون اليهودية: «ان مصدر الكثير من الانتقادات يرجع الى فشل اسرائيل في الارتفاع الى مستوى الصورة المثالية في العقل اليهودي (اليميني واليساري، على حد سواء). فاستمرار الاحتلال الاسرائيلي والسيطرة على المناطق [المحتلة] التي يسكنها العرب اصبح اليوم يثير نقداً متزايداً ضد اسرائيل» (**المصدر نفسه**، ص ٥٩). ودافع استاذ العلوم الاجتماعية في جامعة هارفارد، دانيال بيل، عن حقه في توجيه النقد الى اسرائيل، وعن رفضه التهمة الصهيونية الجاهزة لكل من ينتقد اسرائيل، وسأل: «هل عدم تأييد سياسات الليكود... ومعارضة مغامرة شارون، واحلام غيئولاه كوهين التوسعية، وتأييد حركة السلام الآن، يعتبر معاداة لاسرائيل؟» (**المصدر نفسه**، ص ٢٦). وارجع جوناثان سارنا، وهو استاذ جامعي في تاريخ يهود اميركا، حملة الانتقادات اليهودية الاميركية لاسرائيل الى «اسرائيل نفسها، التي تصورها اليهود الاميركيون ورسموها في عقولهم، لكنهم لم يجدوها تماماً في تصرفاتها وسياساتها» (**المصدر نفسه**، ص ٦٤). أما بيتر شو، وهو مؤلف يهودي، فرأى «ان حماية اسرائيل لم تعد هي المسؤولية الاخلاقية عند الاميركيين. فهذه الدولة قد تعززت وقويت... الى درجة ان الذهن الاميركي واليهودي اصبحا يحتمان توجيه الانتقادات الى السياسات الاسرائيلية، خاصة في ما يتعلق بالضفة الغربية وغزة، حيث يشكل الفلسطينيون المشكلة الكبرى للاسرائيليين» (**المصدر نفسه**، ص ٦٥).

وفي منتصف المسافة بين الفريقين اليهوديين المختلفين حول الموقف من اسرائيل، يقف فريق يهودي ثالث يرفض المشاركة في الصراع الدائر بين المعارضين لسياسات اسرائيل وبين المؤيدين لها. ويضم هذا الفريق قطاعاً هاماً من اليهود الغربيين، الذين يلتزمون الصمت ازاء الاحداث في المناطق المحتلة، وازاء الحلول المقترحة لحل الصراع العربي ـ الاسرائيلي. وهم ينطلقون في موقفهم السلبي من اعتبارات المصلحة الذاتية ليهود الغرب عامة، ويهود اميركا خاصة. فعلى الرغم من ان غالبية هؤلاء تؤيد برنامج حزب العمل الاسرائيلي القائم على الحل الاقليمي، فان قادة اليهود الاميركيين ـ مع استثناءات محدودة ـ ما زالوا يلتزمون الصمت ازاء موضوع السلام. وقد علل زعيم يهودي اميركي موقف الزعامة اليهودية الاميركية بالقول: «ان الانحياز الى القوتين الرئيستين [الحزبين] في اسرائيل، سوف يقسمنا ويضعفنا» (**نيو آوتلوك**، شباط ـ فبراير ١٩٨٨، ص ٣١).

ردود الفعل الاسرائيلية

شكّلت الانتقادات اليهودية الحادة لسياسة اسرائيل في المناطق المحتلة سابقة خطيرة في تاريخ العلاقات فيما بين اسرائيل ويهود العالم؛ حيث لم يسبق ليهود العالم ان شنوا حملة انتقادات بمثل الحدة والشمول اللذين ميزا حملة الانتقاد الحالية. وقد أثارت الانتقادات جملة من ردود الفعل المتباينة بين الاوساط الاسرائيلية الرسمية. غير ان الاحزاب الاسرائيلية الكبيرة تجنبت خوض أي صراع ضد الانتقادات اليهودية، خشية ان ينعكس ذلك على وزن هذه الاحزاب لدى الطائفة اليهودية الغربية، أو ان يؤثر في تمويل المنظمات اليهودية للاحزاب الاسرائيلية، وخاصة مع اقتراب موسم الانتخابات في اسرائيل. ولذلك، فعلى الرغم من حالة القلق والاحباط التي تتركها الانتقادات اليهودية داخل اسرائيل، فان التزام الصمت من جانب الجهات الرسمية الاسرائيلية يعكس ضعف موقفها ازاء يهود العالم؛ كما يعكس تباين موقفي الحزبين الرئيسين اللذين يشكلان حكومة الائتلاف من الانتقادات. فحزب العمل يرى ان الانتقادات اليهودية منصبة، بشكل رئيس، على مواقف شامير المتطرفة، وهي، بالتالي، تخدم، بصورة عامة، حزب العمل، على الرغم من تورطه من خلال وزير الدفاع، في اعمال القمع داخل المناطق المحتلة. فيهود الغرب عموماً يميلون، اليوم، الى تأييد برنامج حزب العمل القائم على اساس الحل الاقليمي والانسحاب من مناطق محتلة مقابل السلام.

أما الاطار الفكري في الكيان الصهيوني، فهو ينظر الى المخاطر بعيدة المدى التي يمثلها موقف يهود العالم من سياسات اسرائيل. قال استاذ العلوم السياسية في الجامعة العبرية، اسحق غال نور: «لقد خسرنا المناطق [المحتلة] لأننا خسرنا الرأي العام اليهودي»، و «لقد تسببت اعمالنا في هزة داخلية والم شديد لليهود... ان حكومة اسرائيل تضع، بأعمالها، حاجزاً بينها وبين غالبية يهود العالم... فغالبية يهود العالم، لا تستيطع التعاطف مع دولة لم تعد تمثل، في رأيهم، جزءاً من اسرة الشعوب المتنورة... انها تتساءل فيما بينها: الى متى يمكن لاسرائيل ان تتمتع بتأييد ومساندة الولايات المتحدة، بدون يهود الولايات المتحدة ؟» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢٢). أما عزرا سدان، فاشار الى الخلاف بين اسرائيل ويهود العالم بـ «ان احداث المناطق [المحتلة] ابرزت هذا الخلاف القديم بين الهوية اليهودية وبين صورة الاسرائيلي الذي يلقى النقد في جميع انحاء العالم، وهو يضرب النساء والاطفال. وهذه الصورة تخيف اليهودي من الفكرة الصهيونية، التي تحتم ان تكون السلطة في اسرائيل يهودية» (محمد الصواف، «آثار مرحلية للانتفاضة» **الملف**، المجلد الرابع، آذار (مارس) ١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٢/٢٧).

ويتجه بعض الاسرائيليين الى المنظمة الصهيونية العالمية، التي برهنت، خلال الاحداث الاخيرة، عن عجزها ازاء موجة النقد اليهودي، الامر الذي كشف ضعفها. ويسأل يهوشع بيتسور عن أهمية المنظمة الصهيونية، وعن نشاط رئيسها الجديد، سيمحا دينتس، ان لم يكن توجيه اليهود في جميع انحاء العالم، والآن نحو مواجهة الحملة الاعلامية ضد اسرائيل. وقال «ان المنظمة قد فقدت أي حق لها في البقاء، ولا وجود لها في الشارع اليهودي» (**المصدر نفسه**، نقلاً عن **معاريف**، ١٩٨٨/٢/٥).

وهكذا، فقد نجحت الانتفاضة الشعبية الفلسطينية في مد تأثيراتها العميقة الى واحد من أهم معاقل اسرائيل، والمتمثل في يهود العالم، السند الرئيس للكيان الصهيوني، واسقطت جملة من المقولات والمفاهيم المضللة التي ظلت سائدة في اوساط يهود العالم منذ قيام اسرائيل. وعلى الرغم من ضرورة الحذر من المبالغة في تقدير النتائج التي قد تترتب على المواقف الجديدة ليهود العالم ازاء اسرائيل وقضية الصراع العربي ـ الاسرائيلي، الا ان لا شك في ان ما تحقق حتى الآن بفعل الانتفاضة الفلسطينية، سيترك تأثيراته الملموسة في علاقة اسرائيل بيهود العالم.

عمر سعادة

الانتفاضة وانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان

من المتفق عليه، الآن، ان الانتفاضة الشعبية في الاراضي المحتلة العام ١٩٦٧ قد فتحت الآفاق واسعة للاحتمالات كلها، والتساؤلات جميعها، وجددت، بزخمها وبطول نفسها وبتصاعدها، ما كادت الأمة العربية تنساه من أولوية القضية الفلسطينية بالنسبة الى المصير العربي ككل. ومنذ اندلاع الانتفاضة، دخل الصراع العربي ـ الصهيوني بعداً جديداً لا شك في خطورته، على المستوى الاستراتيجي العام، بما يتضمنه هذا المستوى من ابعاد سياسية واجتماعية وفكرية. وربما كان اول نجاحات الانتفاضة، وأكبرها على الاطلاق، هو كونها أعادت ابراز بديهيات الصراع العربي ـ الصهيوني واولياته الأساسية، بما يعنيه ذلك من اكتشاف واسئلة تمسّ صلب اطراف الصراع وأساس بناها وعواملها وسياساتها، وفي الحقيقة استراتيجياتها التي تعبّر عنها. نقول، من الثابت، الآن، ان الانتفاضة ولّدت صحوة يمكن ان تكون شاملة؛ اذ استطاعت ان تخترق الفضاء العربي الذي خلقته ظروف العقود الماضية، ووجدت طريقها الى كسر الحواجز المبثوثه في كل مكان. واكثر من ذلك، لقد وضعت الانتفاضة الحركة الصهيونية امام أزمة حقيقية لم تعرفها منذ نشوء دولتها اسرائيل في العام ١٩٤٨. فلأول مرة، منذ ذلك التاريخ، تهدد الانتفاضة جذراً لاستراتيجية الصهيونية واهم ركيزة فيها وهي ركيزة الاحتلال بواسطة الاستيطان، او الابتلاع الناجم عن عملية تاريخية طويلة ذات شقين، يصار فيها الى قضم الارض وطرد السكان او تصفيتهم، من جهة، وذلك في الوقت الذي يصار الى استحضار مهاجرين واحلالهم كمستوطنين، الارض التي أُخليت، من جهة أخرى.

باختصار، ولدت الانتفاضة واقعاً جديداً، من حيث انها تفجرت بعد فترة عصيبة عانت فيها القضية الفلسطينية من ظروف البلبلة التي اعقبت الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢، وما استتبعه ذلك من استقطابات وحروب معلنة ضد منظمة التحرير الفلسطينية، تمثلت في ما عرف بالانشقاق داخل م.ت.ف. وفي الحرب ضد المخيمات في لبنان، وفي انفجار الصراع بين النظام السوري وم.ت.ف. ومن حيث انها تفجرت، كذلك، بعد سنوات من التراجع على الصعيد العربي: مرحلة التفكك الداخلي، والاقتتال، والحروب الاهلية المفتوحة، والصراعات الطائفية، واستشراء القمع والعنف وسياسات تغييب الحريات، وهي فترة تراجعت فيها قضية فلسطين في الممارسة والوعي مع الانشقاق العربي الرسمي، وحتى الشعبي، في حروبه الاقليمية والاهلية والطائفية، وفي الوقت الذي صارت قضية فلسطين موضوع اقتتال عربي ـ عربي بدلاً من ان تكون عنصر ازمة اسرائيلية وعاملاً من عوامل انفجارها.

طرحت الانتفاضة، اذاً، من الاسئلة والقضايا ما يتجاوز الاطار المحدد الذي فيه الاحداث الساخنة ذاتها. وهي اسئلة تتعلق بالانتفاضة نفسها، من حيث جذورها واسبابها، وفي الحقيقة معانيها العامة، من جهة، وبأهدافها، وبالصراع ضد المحتل الصهيوني، وبتأثيراتها المختلفة على الصعد، الفلسطينية والعربية والدولية، من جهة أخرى.

تغطي المحاور الاربعة التي تركزت عليها اعمال الملتقى الفكري حول «الانتفاضة الفلسطينية وانتهاكات اسرائيل لحقوق الانسان»، في باريس، يومي السبت والاحد في ١٨ و ١٩ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، الاسئلة السابقة، وتحاول الاجابة عنها. وهذه المحاور هي:

أولاً: الانتفاضة والاستراتيجية الاسرائيلية تجاه الاراضي العربية المحتلة العام ١٩٦٧.

ثانياً: الانتفاضة والقضية الفلسطينية.

ثالثاً: الانتفاضة والوضع العربي، والدولي.

رابعاً: الانتفاضة ومستقبل الصراع العربي ـ الاسرائيلي.

وكان واضحاً لدى اللجنة المنظمة للملتقى ضرورة «ان تتمكن اعماله من تلبية حاجة سياسية ـ فكرية حقيقية أخذت تجد طريقها الى التعبير عن نفسها مع استمرار الانتفاضة وزيادة التساؤلات بشأنها.

جاء في نص الرسالة التي وجهت الى المدعوين للمشاركة ما يمكن النظر اليه على انه احساس جلي بالحاجة الى التداول والبحث والدراسة المعمقة والجماعية لابعاد الانتفاضة، من حيث انها تشكل «معلماً بارزاً من معالم التحولات الاجتماعية والسياسية العميقة التي تتفاعل في الواقع العربي اليوم»، من جهة، ومن حيث انها تكشف عن «ان الفكر العربي يعيش ازمة لا جدال في خطرها وعمقها»، وان هذه الازمة الفكرية هي تعبير عن «أزمة اعمق» وتشمل «الحياة العربية العامة»، من جهة أخرى. اضافت الرسالة، ان التقصير حيال الانتفاضة هو «جماعي»، «فلئن كان تقصير سلوك النظم السياسية العربية تجاه 'ثورةالحجارة' فاضحاً في وضوحه»، فان «ممارسات قطاعات عديدة من المعارضة السياسية العربية تكشف عن عمق التقصير المشار اليه». واستنتجت الورقة ـ الرسالة ان «ما يجرى يتطلب نمطاً اخر من التعامل العقلاني الموضوعي: تحليل الابعاد المختلفة للانتفاضة، ومسارها، وانعكاساتها الراهنة و المستقبلية على مجمل الوضع العربي المعاصر». اضافت الرسالة: «يتحّمل المثقفون العرب، اذاً، مسؤولية كبيرة تجاه الاحداث. ان استمرار غياب مشاركتهم العملية، والفكرية، يحمّلهم وزراً لا شك في حساسيته وخطره».

ما تجدر الاشارة اليه هو ان الملتقى الفكري الذي نتحدث عنه قد يكون الندوة العربية الوحيدة التي جاءت بمبادرة شعبية، بالمعنى الدقيق للكلمة. وربما كانت هي الندوة الوحيدة التي تم اعدادها، وعقدها، بمثل هذا العدد من الحضور (أكثر من اربعين مثقفاً ما بين كاتب وصحافي وفنان تشكيلي). وبمثل هذه الكثافة والجدية في الحوار والنقاش، وبامكانات مادية ذاتية تكاد لا تذكر (كلفة طباعة الدعوات والبرنامج والبريد فقط)؛ أي من غير استضافات وبطاقات سفر وفنادق وما شابه. أما الجهة المنظمة، فهي لجنة انبثقت عن «الجمعية العربية لحقوق الانسان ـ فرنسا»، و«فرع فرنسا للاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين» الذي تشكل حديثاً.

في جلسة الافتتاح (صباح السبت ١٨/٦/١٩٨٨)، تحدث كاتب هذا التقرير، باسم اللجنة المنظمة، عن الاهداف المرجو تحقيقها من الملتقى، والتي هي، كما ذكر، «دراسة الانتفاضة الباسلة للشعب الفلسطيني في المناطق المحتلة، ودراسة آثارها وانعكاساتها وتفاعلاتها على الصعد كلها». ومع ان الانتفاضة قد تشكل منعطفاً هامـاً ومعلماً من معالم التحولات التي تعتمل في الوضع العربي الراهن، فان الاستجابة الفكرية التي تسنى رصدها لهذا الحدث الكبير ربما تكون عبرت، كما يميل عدد غير قليل من المثقفين العرب الى الاعتقاد، عن ان الفكـر العربي يعيش ازمة لا شك في عمقها. بل ان ازمة الثقافة العربية التي يصار الى الاشارة اليها بهذا الخصوص، ربما كانت تعبيراً عن ازمة أشد خطراً وأكبر حجماً بكثير؛ « وأغلب الظن انها تطاول الحياة العربية بمجموعها. فلماذا هذا التقصير ؟ وما هي عوامله ؟ طبيعته ؟ ابعاده ؟ ونتائجه ؟ وما العمل ؟».

يظهـر، أذاً، ان طموح الندوة تعدى التوقف عند احداث الانتفاضة، من حيث هي كذلك. فالاجابة عن الاشكاليات التي تثيرها الانتفاضة تتطلب، بلا جدال، تخطي الحدث نفسه ليصار الى مس تجلياته وابعاده وتأثيراته في المسار العام للصراع ضد الصهيونية، وانطلاقاً من ان هذا المسار: هو اقليمي (عربي وشرق اوسطي وحتى متوسطي) ويؤثر في امن ومستقبل المنطقة العربية ككل؛ وهو دولي (من حيث المصالح المتشابكة للقوى الدوليـة المختلفـة والاستراتيجيات والسياسات المعبرة عن هذه المصالح)؛ وانطلاقاً من ان الانتفاضة برزت كمقاومة شعبية عميقة الجذور وعالية الكفاءة والتنظيم، وهي صفات أو عناصر لم تعرفها الاشكال الاخرى من اشكال العمل الشعبي العربي في المراحل السابقة. ومن المعتقد بأنها صفات لا تدفع الى القول بنجاح الانتفاضة فحسب، بل، وقبل ذلك، الى انها حققت نقلة نوعية وتاريخية كبيرة في مسار الصراع العربي ـ الصهيوني الذي تغطي مساحته الآن حوالى قرن من الزمان.

بدأت الجلسة الصباحية الاولى بشهادات حية قدمتها أندريه غران، وكانت مكثفة لما شاهدته هذه السيدة الفرنسية وسجلته من ملاحظات عبر زيارتين قامت بهما للضفة الغربية وقطاع غزة في الشهور القليلة الماضية. بالاضافة الى عمق التحليل، والى طابع الشهادة الشخصية للملاحظات غران (وهو ما اعطى نكهة الصدق المؤثر)، يمكن التوقف حيال أمرين أكدتهما: أولهما، هو ما بيّنته من ان اهم ما لفت انتباهها واثر في نفسها خلال زيارتيها الاخيرتين للاراضي المحتلة هو الفرح البادي على وجوه الشبان الفلسطينيين وهم يناضلون ضد الاحتلال؛ واما الامر الثاني، فهو ما لاحظته من تزايد دور المستوطنين في القمع الذي يمارس ضد اهالي المناطق المحتلة ومشاركتهم المتصاعدة في الاحتلال نفسه.

الورقة الاولى قدمها نبيل عبدالفتاح، وكانت بعنوان « الانتفاضة والسياسة الاسرائيلية تجاه الضفة والقطاع». كان البحث شاملاً أراد فيه الباحث تغطية الجانب الاستراتيجي والسياسي لدولة اسرائيل في ما يتعلق بالصراع العربي ـ الاسرائيلي ككل. يعتبر عبدالفتاح ان القرار السياسي الاسرائيلي محكوم بعنصرين استراتيجيين: أولاهما « أزمة المياه» التي هي ـ حسب قوله ـ « تعبير عن خلل البنية الجغرافية العامة» لدولة اسرائيل. فأزمة المياه تشكل خلفية واضحة لعديد من الممارسات السياسية الاسرائيلية، مثل سياسة مصادرة المياه، والسعي الى احتلال مصادر المياه واستغلالها (٣٠ بالمئة من مصادر المياه في الضفة الغربية والقطاع تستغلها اسرائيل). ويستنتج عبدالفتاح ان العقود المقبلة هي عقود الحرب حول المياه، وذلك لأن ازمة المياه تزداد استفحالاً في دولة اسرائيل وتنجم عنها مشكلات لا شك في خطرها على كيان الدولة (مثل مشكلات الزراعة). اما العنصر الثاني، فهو « أزمة المهاجرين» أو أزمة الهجرة، أي الازمة الناجمة عن النقص المتزايد في مصادر الاستيطان. يسمي عبدالفتاح السياسة الاستيطانية لأسرائيل باسم «سياسة الضم الزاحف». وهي سياسة تعتمد على عنصري الهجرة والاستيطان، وكلاهما يعبران عن «موضوع الحوار الاستراتيجي بين الديمغرافيا والجغرافيا». وترتبط بسياسة «الضم الزاحف» سياسة بناء المستوطنات والشروط العامة والضرورية التي يسعى العقل الاستراتيجي الاسرائيلي الى توفيرها في المستوطنة (المكان المرتفع؛ مفارق الطرق؛ وسط السكان العرب). وأفاض عبدالفتاح في تحليل موقع الانتفاضة في المسار العام للصراع. وبيّن انها كسرت مسلّمات الاستراتيجية الاسرائيلية تجاه المناطق المحتلة في العام ١٩٦٧ في « احتلال ليبرالي» يقوم بتسريب وامتصاص عناصر الغضب الفلسطيني في الوقت عينه الذي يمارس الاحتلال سياسة «الضم الزاحف». وهي مسلّمات هدفت، من خلال الانتخابات البلدية التي نظمتها سلطات الاحتلال، الى خلق بديل محلي من منظمة التحرير الفلسطينية من بين عناصر وصفوف الزعامات التقليدية وبعض افراد الفئات الوسطى. لقد بددت الانتفاضة وهم «الاحتلال الليبرالي» وفشل سياسة امتصاص الغضب لدى المواطنين العرب وتوجيهه الوجهة التي تناسب اسرائيل.

اتجاهات النقاش الذي اعقب بحث عبدالفتاح تركزت، عملياً، حول نقطتين . الاولى عبر عنها بلال الحسن بخصوص ان غالبية الذين درسوا الانتفاضة تعاملوا معها وكأنها أمر ناجز، في حين انها، في حقيقتها، عملية متطورة، أي سيرورة، تتشكل في تغيرها، وتتكامل في هذا التغير. أما النقطة الثانية، فعبر عنها محمد مخلوف في ضرورة رؤية الانتفاضة من خلال ارتباطها بالوضع العربي العام، وبالتغيرات التي حدثت في طبيعة الصراع العربي ـ الاسرائيلي خلال السنوات الاخيرة. أما مازن البندك، فلفت الانتباه الى « أهمية دور العامل الفلسطيني (فلسطينيي الاراضي المحتلة العام ١٩٤٨) داخل اسرائيل ذاتها، والى ان هذا العامل سيصبح، مع الزمن، ورقة كبيرة جدا في الصراع ضد الصهيونية، وسيدخل تغييرات أو تعديلات ذات وزن غير قليل على الجوانب الاستراتيجية في هذا الصراع. وقد كشفت الانتفاضة حجم الدور الذي يلعبه عرب فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨ في الكفاح ضد الصهيونية.

أما البحث في المحور الاول، فكان بعنوان «الحكم الذاتي من بيغن الى شامير» واعده د. عبدالعليم محمد. وهو بحث غني بمعلوماته التفصيلية والدقيقة عن مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي وتطبيقاته في عدد من المناطق في العالم. بيّن محمد ان مفهوم الحكم الذاتي في القانون الدولي قصد به ان يطبق في المرحلة

الانتقالية وصولاً الى استقلال، وانه لا يوجد نموذج محدد للحكم الذاتي يمكن استخدامه معياراً، أو مقياساً. فثمة تفاوت من منطقة الى اخرى، وذلك على الرغم من وجود خصائص مشتركة عامة فيما بينها. أمران آخران توقف عندهما المحاضر: أولهما ان الحكم الذاتي لدى اسرائيل مرّ بمرحلتين اثنتين. تمتد المرحلة الاولى حتى زيارة أنور السادات للقدس العام ١٩٧٧، وأن مفهوم الحكم الذاتي ظل واحداً، قبل اتفاقيتي كامب ديفيد وبعدهما: الحكم الذاتي هو للسكان وليس للاقليم؛ وان سلطة الحكم الذاتي هي ادارية وليست سياسية أو تشريعية. أما بخصوص اتفاقيتي كامب ديفيد، فيعتبرهما المحاضر اعادة انتاج لمشروع الحكم الذاتي العزيز على الليكود واليمين الصهيوني بشكل عام. الامر الثاني الذي توقف عنده المحاضر مفاده ان المقصود بالحكم الذاتي، من وجهة النظر الاسرائيلية، هو خلق بديل من الدولة الفلسطينية، وان هذا هو محور كل الصراع الآن.

أثار النقاش الواسع الذي اعقب تلاوة ورقة د. عبدالعليم محمد عدداً من القضايا الهامة التي تناولت استراتيجية الصراع ضد الصهيونية، وذلك من خلال التطرق الى تحليل دور الاطراف العربية في هذا الصراع. وقد كان طبيعياً أن تتشعب النقاشات، ما دام موضوع الحكم الذاتي يمس سياسات اطراف عربية مختلفة (مصر كامب ديفيد، الاردن عبر رجالاته في المناطق المحتلة ودورهم فيها)، وذلك بالاضافة الى استراتيجية كل من اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

في المحور الثاني «الانتفاضة والوضع الفلسطيني» كانت ورقة كاتب هذا التقرير بعنوان «عن ابعاد الانتفاضة ومعانيها»، ركز فيها على محورين اثنين. يتعلق المحور الاول بالانتفاضة ذاتها، وذلك من خلال مناقشة بعض الاطروحات التي انتشرت عنها (العفوية، والمفاجئة، وانفصالها عن م.ت.ف.). وما بينته الورقة هو ان الانتفاضة ليست حدثاً معزولاً عن سياق الصراع العربي ـ الصهيوني الممتد على مسافة تتجاوز قرناً من الزمان، بكل نضالاته وخبراته المتراكمة والمختزنة؛ وهي ليست مجرد رد فعل مباشر للقمع الاحتلالي تقوم به الاجيال الجديدة المنفصلة عن الاطر التنظيمية أو المعادية لها، كما تروّج الاوساط الصهيونية. وما تبثه ادبيات الانتفاضة والاخبار المتواردة عنها تفيد بوضوح في الاهداف وفي التخطيط وبانضباط في التنفيذ والاداء. أما النقطة الثانية، أو المحور الثاني، فتناول المعاني النقدية العامة التي تنصبها الانتفاضة، فلسطينياً وعربياً؛ وهذا بالاضافة الى معانيها التاريخية البالغة بالنسبة الى المشروع الصهيوني ومستقبل الصراع ككل. والاسئلة النقدية التي توجهها الانتفاضة هي من الاتساع والخطورة بحيث تمس طبيعة الكفاح الشعبي، وفعاليته، وطبيعة التدهور العربي، والانسداد الذي يتلبس المنطقة، ويهدد امنها ومستقبلها. ان الانتفاضة هي ثورة النقد، بكل دلالات هذا الوعي النقيض من نقد لحالة التراجع الخطير الذي يعيشه العرب اليوم. وهو وعي يلغي مجموعة راسخة من الاساطير التي سادت في العالم العربي، وما تزال، في السياسات والافكار والعقائد والبرامج السياسية والفكرية.

أثارت الورقة كثيراً من النقاشات. انصب بعضها على مصطلح استخدمه مقدم الورقة هو مصطلح «الكفاح المدني الممتد». من بين الحجج التي وجهت ضد المصطلح انه يثير البلبلة وربما يستدعي مدلولات خطيرة في نتائجها. في رده، بين مقدم الورقة انه لم ينحت المصطلح، بل تبناه واستخدمه ووجد فيه تعبيراً عما يريد، وان تبنّيه له ناجم عن اقتناع بصلاحية المصطلح للتعبير الدقيق عن حالة «طول النفس» و «الطبيعة الشعبية» للكفاح. ومن جهة أخرى، فان مصطلح الكفاح الشعبي لا يدل على نمط، أو شكل واحد من اشكال النضال والمقاومة، وانما يصلح للاشارة الى استراتيجية المقاومة الشعبية في تطورها وصعودها وفي مختلف لحظاتها، أي من الاشكال البسيطة الى الاحتجاج السلمي انتهاء بالحرب المسلحة.

خصصت الجلسة الصباحية من اليوم الثاني لمناقشة ثلاث اوراق تغطي المحور الثالث « الانتفاضة والوضع العربي». قدم جوزيف سماحة البحث الاول عن « الانتفاضة والحركة الشعبية العربية». اتسمت ورقة سماحة بوقفة نقدية شجاعة وجادة في محاولته الاجابة عن الاسئلة المتعلقة بالعوامل الموضوعية الكامنة وراء ضعف الحركة الشعبية العربية حالياً، ومحدودية تأثيرها، وعدم قدرتها على ترقية اشكال الدعم للكفاح

الوطني الفلسطيني. ركزت دراسة سماحة على جدلية العلاقة بين التحرر الفلسطيني والتحرر العربي، وعلى ان صعود النضال الشعبي هو الشرط الضروري لنهضة عربية شاملة، وعلى ان تراجع القوى الشعبية العربية، وضعف فعاليتها، ناجمان، اساساً، عن عدم استقلالها. من هنا كان نقد سماحة لهذه القوى قاسياً. وفي رأيه، خلقت الانتفاضة الفلسطينية الارضية الموضوعية لنهضة قومية عربية شاملة، من حيث انها حسمت جدالاً دار منذ العام ١٩٨٣ حول القيادة الطبيعية للحركة الشعبية، وان تحرر القوى السياسية من الوصاية والهيمنة هو الشرط الضروري والاولي (وهو شرط الحّ سماحة على ضرورة دفع ثمنه الباهظ) من أجل استردادها لعافيتها وخروجها من مأزقها القاتل الحالي. فكرة رئيسة ثانية ركز عليها سماحة هي ان استمرار الانتفاضة أربك النظام العربي المتشابه وجعله يسرع الى احتواء آثارها وامتصاص اخطارها على بنيانه الداخلي. فقد جاءت الانتفاضة لتحسم جدالاً قاده البعض حول شرعية م.ت.ف. الى مستوى جديد، ولتحسم كذلك جدالاً دار طويلاً حول بناء الحركة الشعبية نفسها. ان استقبال جثمان ابي جهاد في دمشق، بالذات، من قبل مئات الآلاف من ابناء الشعبين، الفلسطيني والسوري، الذين خرجوا في تشييع الشهيد الراحل هو برهان ساطع على موقف الشعب من م.ت.ف. وكفاحها ضد الاحتلال، وشرعيتها؛ هذا، بالاضافة الى دلالاته النقدية العامة.

بحث ميشيل كيلو «الانتفاضة والموقف الرسمي العربي» تلا مباشرة تلاوة بحث سماحة، وكان استكمالاً له في الواقع. ثلاث نقاط ركزت عليها دراسة كيلو: ان ايديولوجيا النظام العربي التي هي تعبير عن البنية العامة للنظام العربي العام، والتي الحّ على تشابه خصائصها وتشابه تجليات الازمة العامة لديها، وعلى توافقها بشكل عام بخصوص الموقف من مسألة الدولة الفلسطينية. من هنا شكلت الانتفاضة ورطة لعدد من الانظمة، لأنها عرّت عجزها عن مواجهة الهزيمة والاحتلال، وكشفت ضعفها وتناقض مصالحها مع الاماني الشعبية في التحرر والاستقلال. كما شكلت الانتفاضة، في الوقت عينه، اشارة الى ما يمكن ان يعانيه النظام في المستقبل القريب، من حيث هي تحد داخلي محتمل بالنسبة اليه. هذا يشرح سياسة بعض الانظمة التناقضية تجاه كفاح الشعب الفلسطيني ومطالب الانتفاضة؛ فهذه الانظمة بحاجة الى الانتفاضة من اجل تحقيق مطالبها في التسوية؛ ولذلك، فهي تدعمها، ولكن ضمن حدود لا تقوّي م.ت.ف. ولا تقود، بالتالي، الى قيام الدولة الفلسطينية المستقلة. لهذا خلقت الانتفاضة إشكالاً للانظمة هذه، من حيث انها شكلت تحدياً لها وادانة لسياساتها الفلسطينية الانتظارية.

أثارت ورقتا سماحة وكيلو كثيراً من النقاش الذي شاركت فيه الاغلبية. أهم ما اثير في النقاش نقطتان: الاولى قدمها نبيل عبدالفتاح، وركز فيها على ضرورة انضاج النقد الموجه الى القوى السياسية العربية، ان في السلطة أو في المعارضة، على حد سواء، وعلى ضرورة تطوير الخطاب السياسي العربي لاخراجه من الطابع الاستعراضي الذي يسيطر عليه؛ أما النقطة الثانية، فقد عبر عنها رياض ددا، وقوامها انه لدى تحليل ردود الفعل الشعبية العربية يمكن القول انها ليست جميعها منظمة، وان العفوي منها يمتاز بصفائه وبصدق حسه؛ ومن هنا، دعا ددا الى ضرورة تشجيع هذه الظاهرة الاخيرة والى اهمية التوجه المباشر الى الرأي العام أكثر من ان ينصب على المنظمات السياسية.

كان البحث الاخير من المحور الثالث هو «اقتراحات عملية لدعم الانتفاضة» لصلاح احمد ابراهيم. ركزت الورقة على أمرين: أولهما، ان الترحيب الشعبي العربي بالانتفاضة يفتقد الى التنظيم الذي يؤطره، والذي يضمن اشراك الامة العربية في الكفاح المصيري ضد الصهيونية. وقدم ابراهيم مقترحاته العملية انطلاقاً من السؤال التالي: الى أي حد نحن استنهضنا امكانياتنا وضمائرنا كلها لدعم الانتفاضة ؟ ويرى المحاضر ان ثمة تناقضاً هائلاً بين الرصيد الكبير للكفاح الفلسطيني، الذي تشكل الانتفاضة فيه طوراً من اطواره، وبين تدريجية فلسطنة الكفاح الفلسطيني، أي تمركزه، شيئاً فشيئاً، في ايدي ابنائه. وهو يعتقد بأن أول شروط انهاض الدعم العربي وتأطيره يقع على كاهل الفلسطينيين أنفسهم الذين يجب ان يبادروا بالاتصال. ودلل على ذلك بأمثلة مستمدة من خبراته الحياتية الحافلة كمواطن، وكدبلوماسي سابق في المحافل الدولية. باختصار، ركز المحاضر على ضرورة اشراك المواطن العربي البسيط في دعم الكفاح الفلسطيني.

بحث المقدم الهيثم الايوبي «ميزان القوى بعد ٤٠ عاماً من النكبة» كان بحثاً استراتيجياً في موازين

القوى الواقعية على الارض. وفي رأيه ان سبب اللجوء الى الحجارة كسلاح رئيس في الانتفاضة يعود الى غياب الظهير العربي. لهذا، فان سلاح الكاميرا هو أحد أهم اسلحة الانتفاضة، التي ادركت اهمية الرأي العام العالمي واهمية الحرب بهذا السلاح الفعّال. ان مأزق اسرائيل بسلاح الكاميرا ناجم عن انتسابها الى المعسكر الغربي: قمع الانتفاضة، ولكن ليس «الى الحدّ الاقصى» الذي يخرجها من هذا المعسكر. وعلى سؤال ما هو مصدر التفوق العسكري الاسرائيلي ؟ اجاب الايوبي بـ « فشل العرب في تحقيق التحشد». أما مصادر هذا الفشل، فهي: التحييد المتبادل (التحييد الاقليمي الناجم عن الصراعات الاقليمية العربية)، وقطرية الجيوش العربية (حركية تكتيكية قطرية، وسائط نقل قطرية، مفهوم استراتيجي قطري، الخ)، والخلل في معادلة الصراع. «فبينما اسرائيل هي حليف استراتيجي لاميركا، فان العرب هم حلفاء غير موثوقين في ما يتعلق بالحليف الاستراتيجي، أي الاتحاد السوفياتي. وهي مفارقة لم تحصل في التاريخ العالمي حتى الآن».

أما بحث ضياء رشوان عن «الانتفاضة الفلسطينية بين الصورة الخارجية والنجاح الاعلامي»، فكان بحثاً في الجانب الاعلامي في الانتفاضة. يستند المحاضر الى فكرة مركزية قوامها ان الانتفاضة هي، في اساسها، انتفاضة موجّهة الى الخارج، أي ان الهدف الاعلامي هو الهدف المركزي فيها، وهنا، برأيه، مصدر الحرج الاسرائيلي من احداث الانتفاضة.

أثار بحث رشوان حلقة واسعة من الجدل. من بين المداخلات الهامة التي عقّبت على هذا البحث، يمكن ذكر ما أورده ميشيل كيلو عن ان نقطة الضعف المركزية في البحث تكمن في فرضيته الاساسية التي انطلق منها. فالانتفاضة هي فعل متعدد البعد والجانب والمعنى وحافل بالعناصر المتداخلة والاحتمالات الكبرى. ومن الممكن، في هذه الحالة، البرهنة على فرضيات عديدة، وربما كانت متناقضة في الوقت عينه.

أما بحث سمير قصير عن «مستقبل الصراع العربي الاسرائيلي»، فكان البحث الاخير في الملتقى. ينقسم بحث قصير الى قسمين رئيسين: أولهما هو وصف الصراع العربي ـ الاسرائيلي وتحديد ماهيته، أي تعريفه. أما الثاني، فيرتبط بالقسم الاول، وخصصه قصير للاجابة عن سؤال «ما العمل ؟» في ظروف العلاقات العربية، والدولية، الراهنة. في رأي قصير، ان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو تناقض تاريخي حاد بين العرب والصهيونية؛ وهو تناقض شديد الخطورة اذا نظر اليه بالمنظور التاريخي . غير ان ظروف العمل الراهنة لا تشير الى ذلك. فتأريخية التناقض لا تجد تعبيرها عن نفسها في سلوك النظام العربي. وبهذا المعنى، فان الصراع العربي ـ الاسرائيلي هو تناقض كامن لا يتذكره العرب، الاّ اذا قامت اسرائيل بتذكيرهم به. من هنا يستنتج قصير ما يلي: لا تقدم فلسطيني دون ان تتغير موازين القوى في النظام الاقليمي العربي الحالي؛ ولا بد من اجراء تغييرات عاجلة في المنطقة، لكي يصبح العربي الحالي في وضع يسمح له على الاقل بتحقيق بعض الانتصارات (مثل وقف الحرب العراقية ـ الايرانية، الخ).

تبرز هذه الندوة، التي استمرت طيلة يومين كاملين، جوانب متعددة، بعضها ايجابي وبعضها الآخر سلبي. من الجوانب السلبية في الندوة، يمكن ذكر نقطتي ضعف في كيفية تنظيمها: الاولى عدم التوازن في المحاور. ففي حين حظي بعضها بثلاث أوراق (كالمحور العربي)، لم يحصل بعضها (كالمحور الدولي) الاّ على ورقة واحدة وبشكل غير مباشر. نقطة الضعف الثانية هي عدم التوازن في المشاركة. فمن الملاحظ غياب المشاركين من اقطار عربية هامة، مثل اقطار المغرب العربي، واقطار الخليج، وقد كان حرياً باللجنة المنظمة ان تعمل على سد هذا النقص الفاحش الذي لا يعبر، بطبيعة الحال، عن الاهتمام والتأييد الكبيرين اللذين تحظى بهما القضية العربية والكفاح الفلسطيني في مختلف انحاء الوطن العربي؛ كما انه لا يلبي طموح اللجنة المنظمة نفسها في سعيها الى التوجه الى الجمهور العربي الواسع.

غير ان هذه السلبيات التنظيمية لا تنفي وجود جانب ايجابي تنظيمي هام في الندوة، هو الجانب الذي سبق ذكره في مطلع هذا التقرير والمتعلق بالطابع التطوعي لتنظيمها والمشاركة فيها وبنفقاتها المحدودة فعلاً. وهي صفة شديدة الايجابية، اذا تمت مقارنتها بكل الندوات الاخرى المماثلة.

من أكثر الجوامع المشتركة التي برزت في الندوة، ان ضمناً أو تصريحاً، بين المتحدثين (وخصوصاً في النقاشات، بما في ذلك جلسة الختام التي كانت جلسة حوار مفتوح جاد ومسؤول) اتفاق وجهات النظر بشأن تقويم الانتفاضة، كحدث تاريخي، وكنقلة نوعية في مسيرة الكفاح العربي ضد الغزو الصهيوني، وضرورة خلق الاطر الشعبية لدعمها وتطويرها. يمكن الاشارة، في هذا الصدد، الى ان المشاركين في الندوة طالما تساءلوا عن العوامل الموضوعية التي تؤدي الى غياب استجابة شعبية عربية تواكب الانتفاضة وترتفع الى مستواها، وهو الامر الذي شجع بعضهم على اقتراح تنظيم ندوة اخرى للتباحث والدراسة في المجتمع العربي اليوم. ثمة ما يجدر ذكره كذلك. فلقد كان واضحاً اتفاق وجهات النظر على ان الظروف الراهنة للعمل العربي هي ظروف ازمة خانقة لا شك في وضوحها، وان الانتفاضة هيأت الشروط الموضوعية لعمل عربي شعبي مشترك، قد يكون فاتحة، أو تمهيداً، لنهضة عربية ضرورية ومطلوبة. ومن أبرز ما في الحوارات هو تأكيد العلاقة بين العمل الفكري والعمل السياسي، والدعوة الى الديمقراطية في العالم العربي، على اعتبار ان غياب الديمقراطية لا يحجب المشاركة الشعبية الفعالة فحسب، بل ويخلق الشروط الموضوعيه لغياب الوطن كله.

في ختام الاعمال، انتخب المشاركون في الملتقى لجنة من تسعة اشخاص لدعم الانتفاضة؛ كما أُصدر بيان اعتبر الانتفاضة الباسلة في فلسطين المحتلة «واحدة من اكثر حركات مقاومة المحتلين عمقاً وشمولاً وتطوراً في عصرنا الحديث، وتعبر، مجدداً، عن اصرار الشعب العربي في فلسطين، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، على مواصلة الكفاح الوطني حتى التحرير وبناء الدولة المستقلة. ومع ان جيش الاحتلال يستخدم ضد الجماهير الفلسطينية مختلف اشكال القمع والاضطهاد والابعاد والاغتيال ومصادرة الاملاك والبيوت، فان مزيداً من ابناء الشعب الفلسطيني ينخرطون في الكفاح من اجل قضية الحرية والتحرر».

محمد حافظ يعقوب

زيارة اسحق رابين لواشنطن

«مذكرة تفاهم» وتسهيلات

قام وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بزيارة رسمية للولايات المتحدة الاميركية استغرقت ثلاثة أيام. وقد جاءت هذه الزيارة بعد دخول الانتفاضة الشعبية في المناطق المحتلة شهرها السابع، التي بدأت خلال زيارته السابقة لواشنطن في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) من العام ١٩٨٧.

وعلى أرضية استمرار الانتفاضة، وتصعيد سياسة القمع الاسرائيلية لاخمادها، من جهة، وارتفاع موجات الاحتجاج لدى الرأي العام العالمي ضد هذه السياسة، من جهة أخرى، كان الاعتقاد السائد بأن رابين سوف يواجه، خلال زيارته، محادثات صعبة وقاسية مع رجال الادارة الاميركية. غير ان نتائج المحادثات، والتوقيع على «مذكرة التفاهم» الاميركية ـ الاسرائيلية، أثبتت ان الغرض الاساسي هو الاستمرار في التعاون العسكري بين البلدين وتطوير التنسيق الاستراتيجي القائم أكثر.

قبيل اتخاذ القرار بشأن هذه الزيارة، أعربت أوساط سياسية رفيعة المستوى في اسرائيل عن خشيتها من امكان اثارة هذه الزيارة لموجة جديدة معادية في وسائط الاعلام الاميركية تجاه السياسة التي ينتهجها رابين في المناطق المحتلة، التي تثير الحيرة والارباك بين صفوف اصدقاء اسرائيل في الولايات المتحدة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٦/٢٦).

أهداف الزيارة

أفادت مصادر مطلعة في اسرائيل بأن وزير الدفاع، رابين، سوف يطرح خلال محادثاته في واشنطن موضوع طلب اسرائيل زيادة المساعدة العسكرية الاميركية لاسرائيل في العام ١٩٩٠ بمئة مليون دولار؛ وفي العام ١٩٩١ بمئتي مليون دولار؛ كما سيطالب رابين بتعويض اسرائيل عن التضخم في الولايات المتحدة، عبر زيادة المساعدة العسكرية الاميركية لاسرائيل، بنسبة خمسة بالمئة سنوياً. ومن المعلوم ان حجم المساعدة العسكرية الاميركية، خلال السنة المالية الاميركية ١٩٨٩، التي تبدأ في تشرين الاول (أكتوبر) من العام الجاري، يبلغ ١,٨ مليار دولار، هذا وفقاً للوعد الذي قطعته على نفسها الادارة الاميركية ابّان اصرارها على ضرورة الغاء مشروع طائرة «لافي» الاسرائيلية، بالمحافظة على حجم هذه المساعدة لمدة سنتين على الاقل. وقد جاء هذا الطلب الاسرائيلي على الرغم من الضغوط القوية التي يمارسها الكونغرس الاميركي (الديمقراطي) على الادارة الاميركية للقيام بمزيد من التقليصات في الموازنة العامة، وبشكل خاص في بند المساعدات الخارجية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

وتبريرات رابين، في هذا الصدد، هي تسارع خطر صواريخ أرض ـ أرض الباليستيكية التي أخذت تتوافد على منطقة الشرق الاوسط ، الامر الذي يستوجب رصد استثمارات اضافية في استعدادات اسرائيل لردع هذا الخطر (**المصدر نفسه**).

كذلك، سوف يحاول رابين، خلال محادثاته، التوقيع على «مذكرة التفاهم» الاميركية ـ الاسرائيلية، ازاء تطوير صاروخ «حيتس» (السهم) بتمويل اميركي تبلغ نسبته ٩٩ بالمئة من حجم تكلفته. وقد طرحت، قبل الزيارة، وخلالها، مخاوف من امكان تأجيل التوقيع عليها لأسباب لم توضح. وقد اختلفت المصادر في تفسيراتها لهذا الامر؛ فمنهـا من أشـار الى مصاعب بيروقراطية؛ ومنها من أشار الى انه اشارة سياسية لاسرائيل، أو انه

حذر متـزايد في وزارة الدفاع الاميركية ازاء قضايا الرشوة الاخيرة التي عرّضتها للنقد المتزايد من الجمهور الاميركي (دافار، ١٩٨٨/٦/٢٧).

أما الموضوع الذي لا خلاف عليه، الذي سوف يحتل مكان الصدارة في محادثات رابين في واشنطن، فهو موضوع التهديد الذي تتعرض له اسرائيل في اعقاب صفقة الصواريخ السعودية ـ الصينية؛ وكذلك المعلومات حول امكان شراء سوريا لمثل هذه الصواريخ؛ وحول قيام مصر بالتعاون مع الارجنتين لتطوير صواريخ أرض ـ أرض (**المصدر نفسه**).

حيثيات الزيارة

بدأ رابين زيارته الرسمية للولايات المتحدة بلقاء مع نظيره الاميركي، فرانك كارلوتشي، استغرق ساعتين؛ ثم لقـاء آخـر مع مستشار البيت الابيض لشؤون الامن القومي، كولين باول؛ تلاه لقاء ثالث مع نائب الرئيس الاميركي، جورج بوش، مرشح الحزب الجمهوري لانتخابات الرئاسة الاميركية.

وفي محادثاته مع وزير الدفاع الاميركي، ركّز رابين على نقطتين رئيستين، حاول من خلالهما الحصول على مساعدة عسكرية أميركية لاسرائيل، بشكل مباشر أو غير مباشر؛ اذ اشار الى تسارع سباق التسلح في منطقة الشرق الاوسـط، وحصـول السعودية وسوريا ومصر والعراق على صواريخ باليستيكية، الامر الذي يستوجب حصول اسرائيل على صواريخ مماثلة، بل رادعة لها (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٦/٢٨).

وفي هذا المضمار، أعلن وزير الدفاع الاميركي، كارلوتشي، خلال اللقاء، «ان التطورات الاخيرة في قدرات دول الشرق الاوسـط على ادارة حرب صواريخ واستخدام الاسلحة الكيماوية تعطي ابعاداً جديدة وخطرة لسباق التسلح في المنطقة. وقد اتضح مما تسرب من محادثات رابين وكارلوتشي، أنه، حالياً، لا يوجد لدى كل من الولايات المتحدة واسرائيل رد ناجع على هذه التطورات الجديدة» (**يديعوت احرونوت**، ١٩٨٨/٦/٢٨).

وفي السياق ذاته، اعترف رابين بأن التقويم الذي كان سائداً في الحكومة الاسرائيلية من انه كلّما طال أمد الحرب الايرانية ـ العراقية سوف يكون الوضع افضل بالنسبة الى اسرائيل، لم تثبت صحته. وأضاف رابين ان استمرار هذه الحرب أدى الى التسارع في سباق التسلح، والى استخدام غير عادي للصواريخ ضد أهداف مدنية، كما جرى في الحرب بين ايران والعراق، والى استخدام السلاح الكيماوي. وان هذه الظواهر تنذر بأسوأ العواقب في الحرب المقبلة بين اسرائيل والدول العربية (**دافار**، ١٩٨٨/٦/٢٨).

شاركهما هذا الرأي مستشار البيت الابيض لشؤون الامن القومي، كولين باول، خلال تطرقه الى خطر الصـواريـخ؛ اذ قال لرابـين: «حقـاً انكم تواجهون مشكلة فعلية؛ فمدنكم لم تكن مكشوفة من قبل للتهديد العسكري؛ أما الآن، فقد اضحت معرضة للخطر... صواريخ سكود ذات الرؤوس الكيماوية التي تسقط على مدينة تتسبب بمشاكل خطرة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

أما وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، فقد شارك الجميع في رؤية الخطر المستجد، لكنه خالف في الاستنتاج ازاء رد ع هذا الخطر، اذ قال: «الحل لتهديد الصواريخ العربية ينبغي البحث عنه في مسار السلام وليس في شراء المزيد من الاسلحة» (**المصدر نفسه**).

كما عاد وكرر رابين موقفه من موضوع الصواريخ في لقائه بالرئيس الاميركي، رونالد ريغان، الذي أجرى، خلافاً للعادة المتبعة، من حيث استقبال الرئيس لرؤساء الحكومات وليس للوزراء، والذي كان القصد منه اعطاء أهمية خاصة لزيارة رابين. فجاء رد ريغان معبراً عن تأييده لقيام اسرائيل بتطوير صاروخ «حيتس» الاسرائيلي، الذي من المحتمل ان يشكل رداً معيناً على هذا التهديد (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

كذلك تعهد الرئيس الاميركي ونائبه، بوش، في البيان الذي صدر عن البيت الابيض عقب اللقاء مع رابين، بالاستمـرار في تأييـد تطوير مشترك للاعتدة الحربية ونظم تكنولوجية أخرى في اطار نظم الدفاع الفضائية.

كما عادا وأكدا التزامات الولايات المتحدة تجاه أمن اسرائيل، الى جانب تأكيدها أن اسرائيل لن تستطيع البقاء الى الابد آمنة دون سلام (**المصدر نفسه**).

بيان البيت الابيض

على أثر اختتام محادثات رابين مع ريغان وبوش، التي استغرقت نصف ساعة، صدر عن البيت الابيض بيان كتب بلهجة ودية للغاية، تضمن المديح والثناء على وزير الدفاع الاسرائيلي، وذيّل بتوقيع الرئيس الاميركي ونائبه، خلافاً للعادة، بهدف اعطاء المحادثات أهمية خاصة، من جهة، ولحسابات داخلية اميركية ذات علاقة بمعركة انتخابات الرئاسة في الولايات المتحدة، من جهة أخرى (**معاريف**، ١٩٨٨/٦/٢٩). وجاء في البيان: «ان الواقعية والاستعداد لمعالجة ـ بدلاً من رفض ـ الفرص المتاحة للسلام هي أمور حيوية... لا يمكن التوقع من اسرائيل القيام بتقديم تنازلات تحت تهديد اعمال العنف؛ لكن عدم الهدوء وعدم الاستقرار في المناطق [المحتلة] لا ينبغي ان يكونا ذريعة للتهرب من السعي نحو تسوية سياسية مع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة... ان ردع الارهاب لا ينبغي ان يشكل هدفاً بحد ذاته، الامر الذي سوف يزيد في صعوبة التوصل الى تسوية سياسية في المنطقة» (**هآرتس، ويديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

وجاء في البيان، أيضاً، «ان قضايا الشرق الاوسط ، والتعاون بين اسرائيل والولايات المتحدة في قضايا الدفاع، ومسار السلام في المنطقة، أمور بحثت في لقاء ريغان ـ رابين. وقد عبّر الرئيس الاميركي، ونائبه، عن قلقهما ازاء اتساع الاتجاهات العسكرية الجديدة في المنطقة، وبشكل خاص تجاه انتشار صواريخ باليستيكية والقدرة على ادارة حرب كيماوية؛ وان الولايات المتحدة سوف تستجيب لطلب وزير الدفاع الاسرائيلي، وتسرع بارسال طائرات اف ـ ١٦ اضافية الى اسرائيل؛ كما باركا التوقيع على مذكرة التفاهم الاميركية ـ الاسرائيلية لتطوير ابحاث مشروع الصاروخ الاسرائيلي 'حيتس' بهدف اعطاء رد على الخطر الكامن في صواريخ أرض ـ أرض الجديدة» (**معاريف**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

وبعد نشر البيان، غادر رابين الى بوسطن لكي يلتقي بمرشح الحزب الديمقراطي لانتخابات الرئاسة الاميركية، مايكل دوكاكيس. والهدف من هذا اللقاء هو خلق توازن في لقاءاته، بعد لقائه بنائب الرئيس الاميركي بوش، مرشح الحزب الجمهوري (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

وفي هذا السياق، تعليقاً على بيان البيت الابيض، عبّر موظفون في حاشية رابين عن رضاهم البالغ ازاء حقيقة ان البيان لم يشتمل على نقد مباشر لمعالجة اسرائيل للاحداث في المناطق المحتلة، على الرغم من تضمنه اشارات مثل «ليس كل ما تقوم به اسرائيل مبرراً في محاولتها للحفاظ على النظام والقانون» (**معاريف**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

مذكرة التفاهم

قال رابين، في لقاء مع الصحافيين، ان اتفاقاً بين اسرائيل والولايات المتحدة بشأن المشاركة الاميركية في تمويل ابحاث مشروع صاروخ «حيتس» لمواجهة الصواريخ الباليستيكية التكتيكية سوف يوقّع، اليوم، في واشنطن من جانب مدير عام مكتب وزارة الدفاع الاسرائيلية، دافيد عبري، ومدير «مشروع حرب الكواكب» في البنتاغون، جيمس ابرامسون (**دافار**، ١٩٨٨/٦/٢٨). غير ان مصادر صحافية أفادت بأن التوقيع على المذكرة تأجل لبعض الوقت، على خلفية المناقشات حول صيغة الوثيقة؛ وانه حتى ساعات الصباح كان العمل على اعداد الصيغة في أوجه. غير ان موظفين اسرائيليين واميركيين أفادوا بأن الموضوع أصبح في حكم المنتهي، بعد ان ورد ذكره في بداية بيان البيت الابيض (**معاريف**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

نتائج الزيارة

كان من أهم نتائج زيارة رابين لواشنطن التوقيع على مذكرة التفاهم الاميركية ـ الاسرائيلية بشأن

تطوير ابحاث مشروع صاروخ «حيتس» الاسرائيلي. هذه الابحاث التي تندمج في اطار برنامج «حرب الكواكب» الذي اقترحه الرئيس الاميركي ريغان. الاميركيون يعملون على تطوير انظمة صواريخ مضادة للصواريخ من الفضاء بينما الاسرائيليون يعملون على تطوير البحث لايجاد حل من الارض. وتبلغ حجم المساهمة الاميركية في المشروع بحوالى ١٢٠ مليون دولار (دافار، ١٩٨٨/٦/٣٠).

وفي هذا السياق، قال رابين ان تكلفة المشروع تتراوح بين ١٢٠ ـ ١٣٠ مليون دولار. ٨٠ بالمئة من التكلفة سوف يقدمها الاميركيون، وان هناك خمسة بالمئة، من حصة اسرائيل، سوف ترصد من قبل صناديق البحث الاميركية المخصصة لاسرائيل، كجزء من المساعدة العسكرية الاميركية لها (**معاريف**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

وأفادت مصادر مطلعة بأنه، وفقاً لطلب الادارة الاميركية، أُدخل بند جديد على مذكرة التفاهم نص على أنه «يسري على اسرائيل منع استخدام أموال المساعدات العسكرية الاميركية لها في المناطق [المحتلة]». وأفادت المصادر عينها، أيضاً، بأن اجراءات ادخال هذا البند لم تصطدم بمعارضة رابين. كذلك رفض رجال الادارة الاميركية، الذين التقاهم رابين، وبينهم وزير الخارجية الاميركية، شولتس، ووزير الدفاع، كارلوتشي، طلب اسرائيل بشأن رفع حجم المساعدة العسكرية الاميركية لاسرائيل في السنتين ١٩٩٠ و١٩٩١. وكان رابين ـ كما ذكرنا آنفاً ـ طالب بتعويض اسرائيل عن التآكل في حجم المساعدة العسكرية التي تبلغ ١,٨ مليار دولار، على ان تحصل اسرائيل، في العام ١٩٩٠، على ١,٩ مليار دولار، وفي العام ١٩٩١ على ملياري دولار (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

وفي المقابل حصل رابين على وعدين بشأن موضوعين هامين يشكلان تحسناً واضحاً في اطار الاتفاق الذي وقّع مع الادارة الاميركية في حينه، عشية الغاء مشروع طائرة «لافي» في آب (أغسطس) من العام ١٩٨٧. لقد عادت وأكدت الادارة الاميركية أن باستطاعة اسرائيل تحويل مبلغ ٤٠٠ مليون دولار من اموال المساعدة العسكرية الاميركية في العام ١٩٩٠ الى شيكلات؛ وكان هذا الاتفاق ساري المفعول لمدة عامين فقط، لكنها مددت الى عامين جديدين (١٩٨٩ و١٩٩٠) (**المصدر نفسه**). أما الوعد الثاني، فيتعلق بموضوع المشتريات المتبادلة. وكانت الادارة الاميركية أعلنت عن رغبتها في ايقاف عمليات المشتريات المتبادلة في مجال التسلح. وهذا يعني الحاق الضرر الفادح بالصناعات العسكرية الاسرائيلية. فعلى أثر الغاء مشروع طائرة «لافي» الاسرائيلية، وافقت الادارة الاميركية على تجديد امكانية القيام بمشتريات متبادلة لمدة سنتين (١٩٨٨ ـ ١٩٨٩). فقد وافقت الادارة على التمديد والعمل بهذا الاتفاق لعام آخر (**المصدر نفسه**).

وفي سياق تقويم رابين، ومساعده، لنتائج الزيارة، قالا: «ان الانجاز الاكثر أهمية ليس بما قيل خلال المحادثات، بل بما لم يقل». وأشار رابين الى عدم احتلال موضوع الانتفاضة في المناطق المحتلة مكان الصدارة خلال محادثاته في واشنطن، اذ قال: «لقد اصغى موظفو الادارة الاميركية الى تقويماتي للوضع بالصمت، وقاموا بتقديم ملاحظاتهم باختصار شديد؛ ومن ثم انتقلنا الى البحث في قضايا أخرى» (**معاريف**، ١٩٨٨/٦/٢٩). كما عبّر رابين عن رضاه تجاه محادثاته في واشنطن والتفهم الذي لقيه، على حد قوله، في اوساط الادارة الاميركية، كافة، لاحتياجات اسرائيل الامنية. واضاف رابين: «حقاً لم نتفق مع الاميركيين في المواضيع التي طرحت كافة». وفي تطرقه الى موضوع الانتفاضة في المناطق المحتلة، قال: «خلال الزيارة لم يحتل هذا الموضوع عناوين الصحف في الولايات المتحدة، ولم يطرح كموضوع رئيس خلال المحادثات» (**المصدر نفسه**).

وفي جلسة الحكومة، التي عقدت بعد عودته الى اسرائيل، قام رابين بعرض نتائج زيارته لواشنطن، قائلاً ان «الادارة الاميركية قلقة جداً جراء سباق التسلح في الشرق الاوسط». وأشار الى ان الصين الشعبية تجري مفاوضات مع ليبيا لبيعها صواريخ جديدة (**يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٧/٤).

صلاح عبدالله

كيف لا يكتب التاريخ ؟

Dupuy, Trevor N. and Paul Martell, *Flawed Victory; The Arab - Israeli Conflict and the 1982 War in Lebanon,* Fairfax, VA.: HERO Books, 1986, 247 Pages

كتب العقيد الاميركي المتقاعد تريفور دوبوي في تقديم كتابه «النصر المشوب: النزاع العربي ـ الاسرائيلي وحرب العام ١٩٨٢ في لبنان»، وذلك بعد وفاة شريكه المؤلف بول مارتيل، معرّفاً هدفهما بانه اعداد «ملحق لكتاب ' النصر صعب المنال؛ النزاع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٤٧ ـ ١٩٧٤ ' * من اجل تمديد ذلك المسح للحروب العربية ـ الاسرائيلية لعقد اضافي من الزمن... ولتقديم... سرد... عن لبنان كأداة في النزاع العربي ـ الاسرائيلي، قبل، وبعد، وخاصة خلال، العام ١٩٨٢» (ص XIV). ويتضح من التقديم، وأيضاً من شدة التشابه بين بعض فصول الكتاب وبين مقالات سابقة لدوبوي، ان مساهمته وميوله قد سيطرا على النص الجديد.

تتوزع فصول الكتاب «النصر المشوب...» الخمسة والعشرون على ثلاثة اقسام. يدور القسم الاول، وهو بعنوان «لبنان والنزاع العربي ـ الاسرائيلي»، حول التشكيل التاريخي للبنان حتى ظهور منظمة التحرير الفلسطينية واندلاع الحرب الاهلية اللبنانية، لينتقل، بعد ذلك، الى الصراع الثلاثي الاسرائيلي ـ الفلسطيني ـ السوري الذي دار على ارض لبنان حتى العام ١٩٨١. ويركز القسم الثاني، قصراً، على حرب العام ١٩٨٢، بينما يتعقب القسم الثالث، بعنوان «الازمة المزمنة»، آثار الحرب حتى العام ١٩٨٤.

لقد كُتب النص باسلوب واثق تأكيدي، يشبه نص الكتاب السابق «النصر صعب المنال...»، الا ان الاسلوب الحازم هذا يطبق في بناء تاريخ سياسي وليس عسكرياً. لذلك، يقع المؤلفان في طرح المزاعم غير المدعومة، والتعميمات غير المبررة، حول الوقائع التاريخية وابعادها. بل وسرعان ما يتضح ان الكتاب لا يحتوي على اية هوامش بتاتاً، وهو الامر الشائع في الروايات العسكرية التي يقدمها الكتاب «المستقرون»، كدوبوي وادغار أو بالانس، حيث يصعب تثبيت مرجع لكل معلومة تفصيلية. الا ان فقدان التثبيت، وحتى الادلة، لدعم التأكيدات الشاملة يشكل ثغرة هامة في نص تاريخي سياسي؛ اذ ان الاستنتاجات اللاحقة حول القضايا الخاضعة للجدال الشديد تستند، في العادة، الى ما سبق من طروحات.

وبالتالي، يعج القسم التاريخي في كتاب «النصر المشوب...» بالحقائق الخاطئة، وبالاضافات، أو الاهمالات، ذات الدلالة السياسية؛ فيؤكد المؤلفان، على سبيل المثال، هكذا ودون ذكر اي مرجع، ان «المسيحيين اللبنانيين والكثيرين من السكان الدروز والمسلمين... فضلوا الحكم الفرنسي على حكم الامير فيصل الهاشمي ومناصريه القوميين العرب ـ السوريين» في العام ١٩١٩ (ص ٩). والواضح ان دوبوي ومارتيل يجهلان، تماماً، الشعار الذي رفعه الوجهاء المسيحيون في جنوب لبنان، مثلاً، في ذلك العهد: «حكم التركي ولا حكم بكركي» (المدعوم من فرنسا).

ليس فقط ان مثل هذه الجملة تتناقض، جزئياً، مع عبارة اخرى تؤكد ان المسلمين اللبنانيين كانوا

* ألّفه تريفور لوحده، وأُصدر في لندن عن دار ماكدونالد أند جينز، ١٩٧٨.

متشربين بالنزوع القومي العربي عقب الحرب العالمية الاولى (ص ١١)، بل انها تقدم الاساس لاطلاق تعليقات ضآلة مكررة على «القوميين العرب» (أي العروبيين وليس اعضاء حركة القوميين العرب لاحقاً) و«المسلمين». وتعود أهمية ذلك الى ان دوبوي ومارتيل هما من المؤلفين الغربيين الذين يكتبون لجمهور غربي معبأ ضد العرب والمسلمين؛ فيشير المؤلفان الى العروبيين بوصفهم قوميين عرب مسلمين (ص ٩)، متجاهلين حقيقة وجود مسيحيين عديدين من بين ابرز مناصري الوحدة العربية. ويعلقان، لاحقاً، «على السوريين... مثلهم مثل غالبية المسلمين» (ص ١٢)، مما يغفل وجود ١٥ بالمئة من الشعب السوري مسيحيين. ويظهر الغرض الطائفي لهذه العبارات كافة حين يصف المؤلفان الدستور الطائفي اللبناني (الذي ادى، نهاية، الى انهيار البلاد) بانه «عادل»، مع اضافة ان «القومية اللبنانية، التي استندت الى التعددية السياسية والمؤسسات الديمقراطية، كانت غريبة، في الجوهر، عن المواقف والتقاليد المسلمة» (ص ١٠ ـ ١١).

بعد استعراض هذه الخلفية من العواطف السلبية، ان لم نقل العدائية، تجاه العروبيين والمسلمين، يخصص دوبوي ومارتيل اربع صفحات كاملة لسرد تاريخ «الصهيونية، واصول اسرائيل»؛ فينتقلان بالقارىء، بسرعة، من القرن الثاني عشر ما قبل الميلاد، مروراً بالجرائم النازية، ووصولاً الى نهاية الانتداب البريطاني على فلسطين. ويفترض ان ذلك يهدف الى تقديم مسألة قيام الصراع العربي ـ الاسرائيلي والمشكلة الفلسطينية. ولعل المؤلفين يتجنبان العداء الشديد، لكنهما يكشفان عن تشنجاتهما وتعصباتهما الشخصية، فيقولان، في الفقرات الاولى في الكتاب، مثلاً، ان الفلسطينيين «قد استوطنوا [لبنان] بعد ظهور دولة اسرائيل الى الوجود» (ص ٣). وهذه العبارة الحيادية، المنظفة والخالية من الاساءات، لا تشير، طبعاً، الى اية مصطلحات تشير الى حقيقة الامر. فكلمة «لاجئين»، التي قد تطرح نوعاً من حق الملكية لمنزل مفقود، لا ترد؛ ولا ترد اشارة الى اعمال عنف، أو حتى الى الحرب العربية ـ الاسرائيلية في العام ١٩٤٨، وكأن شيئاً لم يكن؛ بل ذهب الفلسطينيون الى لبنان «صدفة»، و«قامت» دولة اسرائيل سلماً ! وحين يقبل المؤلفان، أخيراً، بوصف الفلسطينيين كلاجئين، يؤكدان انهم «من المسلمين غالباً» (ص ٢٣). يضاف الى ما سبق، ان الكتاب اكد امتلاك اليهود عشرة بالمئة من مساحة فلسطين في العام ١٩٤٨، وليس ٤ ـ ٥ بالمئة كما كان الواقع (ص ١٦).

توالت الاخطاء والاغفالات، حيث ذكر دوبوي ومارتيل ان اسرائيل قد أعادت عشر قرى، احتلتها في اثناء حرب العام ١٩٤٨، الى السيادة اللبنانية (ص ١٩)، لكنهما تجاهلا الحولة والمطلة وهونين وطربيخا، التي تحولت، جميعاً، الى كيبوتسات اسرائيلية. بل ان حركة «امل» أكدت ان ٢٨ قرية رازحة تحت الاحتلال منذ العام ١٩٤٨ وحتى الآن.

ثم انتقل المؤلفان الى عقد الخمسينات، فاعتبرا ان الملك عبدالله كان «بوضوح، الناطق المعترف به بأسم الطموحات العربية في فلسطين» (ص ٢٤). والاغرب في الامر هو اغفال المعارضة الشديدة لعبدالله من قبل مصر وسوريا والعربية السعودية، عند ضمه للضفة الغربية العام ١٩٥٠، وتجاهل المعارضة الفلسطينية المزمنة له. ثم طلع علينا المؤلفان بخبر الحامية البريطانية في الاردن حتى العام ١٩٥٨ (ص ٢٠)، علماً بأنها انسحبت في ١٩٤٦، فاقتصرت بعد ذلك على ضباط مفرزين الى الجيش الاردني، غادروا جميعاً، في ١٩٥٦ ـ ١٩٥٧. وجاءت وحدات مظلية الى عمان بشكل مؤقت في تموز (يوليو) ١٩٥٨، كقوة تدخل سريع، وسرعان ما غادرت أيضاً.

صحيح ان الكثير من الاخطاء على صعيد الحقائق هي ثانوية نسبياً، بحد ذاتها، الاّ انها تدل على استغفال وعدم اكتراث للتفاصيل. وهذا ينبع اما من المواقف المسبقة تجاه العرب والمسلمين والفلسطينيين وأمثالهم، واما من الشعور بأن دراسة سطحية عابرة لتاريخ المنطقة تكفي لاطلاق التعميمات الرئيسة. وتعكس هذه الغريزة الاخيرة عملية «تهميش» العرب وشعوب العالم الثالث في الروايات التاريخية الغربية التي تصدر عن مناطقهم هم. ولعل المرء يفاجأ بالعثور على دوبوي في هذا الموقع، قياساً بدراساته الموضوعية السابقة؛ اذ سعى الى لقاء الضباط العرب وأخذ سرد الاحداث من وجهة نظرهم، لكنه ربما سارع الى التوصل الى نقاط سياسية معينة فاهمل التاريخ الحقيقي وقام بتقديم منحرف ومشوه غرضه الوصول الى استنتاجات مشوهة.

وازداد وضوحاً ان تشويه الحقائق اتاح للمؤلفين توجيه الرؤية السياسية، كلّما دخلت الناحية التاريخية في مراجعة النزاع اللبناني خلال عقد السبعينات. وفي هذا الاطار، اورد دوبوي ومارتيل ان مئتي الف فلسطيني انتقلوا الى لبنان عقب الحرب الاهلية في الاردن العام ١٩٧٠ (ص ٢٥). والعجيب ليس فقط ان هذا التقدير يزيد على الرقم الذي يقدمه الباحثون الميدانيون الموثوقون (١٥ الى ٣٠ الف شخص)، بل انه يتجاوز بنسبة ٢ الى ٤ أضعاف الرقم الذي يدعيه اليمين اللبناني (٥٠ الى ١٠٠ الف شخص). وافترض المؤلفان، بلا نقاش، ان المسيحيين اللبنانيين كافة عارضوا الفلسطينيين و م.ت.ف. وهذا افتراض كاذب في ما يتعلق بالطوائف غير المارونية والاحزاب ذات التمثيل المسيحي الكثيف (كالحزب الشيوعي، والقومي السوري)، وايضاً لدى الموارنة انفسهم. وعلى الافتراض هذا يقر رأيهما على ان «الحرب الاهلية في العامين ١٩٧٥ و ١٩٧٦، اساسها الدعم الفلسطيني للعناصر المسلمة بين السكان اللبنانيين» (ص ٣١)، وكأن اليمين اللبناني لم يكن، ولم يعان لبنان من الازمات الاقتصادية والاجتماعية الخانقة ومن المخلفات الطائفية والسياسية البائنة.

لذلك، فاذا تميزت معالجة دوبوي ومارتيل للصراع المعقد بين اسرائيل وسوريا وم.ت.ف. والفئات اللبنانية في فترة ١٩٧٦ ـ ١٩٨٢ بشيء، فان ذلك هو للاختيار الانتقائي الشاذ للاحداث التي يذكرها أو يغفلها النص؛ اذ غاب كلياً، مثلاً، أي سرد للقائمة الطويلة من النشاطات والاعتداءات العسكرية الاسرائيلية على جنوب لبنان، من ١٩٦٩ فصاعداً. حتى ان الاجتياح البري الرئيس، في آذار (مارس) ١٩٧٨، لم يستحق من المؤلفين سوى صفحة واحدة، على الرغم من وقعه بعيد المدى على الاوضاع العسكرية للفلسطينيين، ولقوات سعد حداد، وللقوات الدولية، وللجيش اللبناني. ويتكامل هذا التغييب للتصرفات الاسرائيلية مع عادة الكتاب الاميركيين والاسرائيليين في تحميل المسؤولية عن نزوح مئات الآف المدنيين اللبنانيين من الجنوب على «تجاوزات» م.ت.ف. بدلاً من القصف الاسرائيلي. وهذه اوهام لم تنطل على اللبنانيين. ومثال ذلك ان الامام موسى الصدر اتهم، في العام ١٩٦٩، وقبل سطوع نجم المنظمة، اسرائيل بتفريغ الجنوب عمداً، فهدد بالزحف على قصور الحكام، اذا لم توفر الدولة الحماية. وتجاهل المؤلفان، أيضاً، النشاط العسكري الاسرائيلي في جنوب لبنان حتى خلال فترات ركود العمل الفلسطيني.

تتالت الاكاذيب والميول السياسية الضالّة مجدداً، حين «اكد» المؤلفان، مثلاً، ان نجل الرئيس السابق سليمان فرنجية (طوني) قد قتل في حزيران (يونيو) ١٩٧٧ بدلاً من ١٩٧٨، وان اليمن الشمالي، وليس اليمن الجنوبي، بعث بقوات لحفظ السلام في لبنان العام ١٩٧٦، وان م.ت.ف. اعترفت باستشهاد ١٤٤ مقاتلاً وليس بجرح واستشهاد ١٤٤ مقاتلاً في آذار (مارس) ١٩٧٨. كما انكشف الانحياز، أيضاً، في تكرار خرافة «حكم الارهاب» الفلسطيني في جنوب لبنان. ولم يكتف دوبوي ومارتيل بعدم تقديم أية دلالة على هذا الزعم فحسب، وهو اخفاق معهود لدى الاميركيين والاسرائيليين الذين يكررون ذلك الادعاء، بل واضافا ان «اسرائيل... ' حررت ' نصف لبنان مما كان بلا شك [كذا] احتلالاً قاسياً لا يرحم من جانب م.ت.ف.» (ص ٥٤). وتتناقض كلمة «حررت»، كلياً، مع واقع حملة المقاومة واسعة النطاق والتي نجحت، في النهاية، في طرد الجيش الاسرائيلي من غالبية انحاء لبنان، على الرغم من كل الاخبار المبالغ فيها عن استقبال جنوده بحفاوة في العام ١٩٨٢. ترى ألم يتردد مارتيل، الذي ولد في وارسو عاصمة بولندا وتذكر خبرة «التحرير» النازي الالماني، قبل استخدام هذا التعبير لوصف ما حدث في لبنان.

ينفضح الطابع الانتقائي لكتاب «النصر المشوب...» خاصة بالمقاطع الطويلة المخصصة لاحداث معينة؛ اذ خصص المؤلفان فصلاً كاملاً لسرد الوقائع اليومية لزيارة الرئيس المصري السابق، أنور السادات، للقدس، في العام ١٩٧٧، ولعملية التفاوض التالية، والجزء الاكبر من فصل آخر لعرض تفصيلي ـ خطوة خطوة ـ للهجوم الاسرائيلي على المفاعل النووي العراقي في العام ١٩٨١. كما أهدر المؤلفان فصلاً آخر، بالكامل، على اثبات الكفاءات «الوطنية» والمهنية لحليف اسرائيل، سعد حداد، ليس لأن هذه المسألة لا علاقة لها باحداث لبنان فحسب، بل للتفصيل والاسهاب الذي يثير الغرابة في كتاب يغطي مواضيع رئيسة أخرى بايجاز شديد، أو

لا يغطيها مطلقاً. وهنا، يشك المرء في ان المؤلفين ربما امتلكا معلومات أكثر وادق عن كامب ديفيد وغارة مفاعل «اوزيراك» منها عن احداث لبنان. ويضاف الى ذلك، ان قرار دوبوي ومارتيل اعارة هذا القدر من الاهتمام الى تلك المواضيع انما يعكس منظورهما السياسي ومشاعرهما الشخصية، فطلعا علينا بشرح لما يمكن ان يفعله العراق بقنبلة نووية لم يمتلكها، دون ان يشيرا الى القدرة النووية المعروفة لأسرائيل. وانكشف تدخل المواقف الشخصية حين اهتم دوبوي بالدفاع عن سعد حداد، وهو العميل الذي أبى حتى بشير جميل مصافحته ـ حسب رواية زئيف شيف وايهود يعري في كتابهما «حرب اسرائيل في لبنان» (بالانكليزية، ص ١٣١).

تؤدي هذه الامثلة الى انطباع مفاده ان دوبوي ومارتيل هما «ملكيان أكثر من الملك»؛ اذ ذكرا ٥٠ هجوماً فلسطينياً عبر الحدود اللبنانية في الاعوام ١٩٧٨ ـ ١٩٨١، لكنهما غضا النظر عن النشاط الاسرائيلي كلياً، حتى الانتقـامي منه. كذلك تم تشويه مهمة قوات الطوارىء الدولية في العام ١٩٧٨، فاوردا انها استهدفت «منع التغلغل الفلسطيني الاضافي الى شمال اسرائيل» (ص ٥٦)، وليس «التأكد من انسحاب القوات الاسرائيلية... واعـانـة حكومة لبنان على تأمين عودة سلطتها الفعلية في المنطقة... وضمان عدم استخدام منطقة عملياتها للنشاطات المعادية من اي نوع» (التشديد في الاصل). وأغفل الكتاب عرض الازمة السورية ـ الاسرائيلية في ربيع العام ١٩٨١ (احداث زحلة) وذكر دور بشير الجميل و «القوات اللبنانية» في تحريض السوريين، عمداً، على أمل توريط اسرائيل في النزاع، على الرغم من شرحه بالتفصيل في كتاب شيف ويعري الشهير عن حرب ١٩٨٢. بل وأظهر المؤلفان قبولاً عاماً، بلا تحفظ، بالمفهوم الماروني ـ الكتائبي للبنان، حيث يكون ولاء المسلم (والمسيحي الآخر) موضع الشك الدائم، الاّ اذا تم تأييد الآراء والسياسات والسلطة المارونية كلياً. وكذلك، اعتبر المؤلفان ان «لا شك يذكر» في ان مناحيم بيغن لم يعرف بخطط اريئيل شارون لمهاجمة بيروت، وهو اعتقاد دحضه شارون بنفسه مؤخراً.

ان شيف ويعري ليسا المؤلفين الوحيدين اللذين يتجاهلهما دوبوي ومارتيل. بل يضم اليهما جوناثان راندال الذي فضح التفكير الماروني، علماً بأن اسمه يرد في قائمة المراجع «المختارة» في نهاية كتاب «النصر المشوب...». لكن لعل الامر الاسوأ هو تجاهل الدراسات العسكرية المنشورة لغابرييل وشيف وفان كريفيلد وغودمان وايشل وباعيل (مثلاً وليس حصراً). والمعيب في ذلك هو ان كتاب «النصر المشوب...» يزعم انه دراسة عسكرية، فيرتكب دوبوي ومارتيل اخطاء فادحة حين انتقلا، بنهاية سردهم الى حرب العام ١٩٨٢. صحيح ان رواية القتال ككل معقولة وصائبة وموجزة، لكننا نكتشف زوراً انه كان لدى م.ت.ف. مدافع عيار ١٥٢ مليمتراً، و٣٠٠ دبابة، و١٥٠ ناقلة جند مدرعة، وهو رقم يزيد، بثلاثة اضعاف، على القوة الحقيقية، وعشرة اضعاف على عدد الاسلحة التي استولى عليها الجيش الاسرائيلي. كما غاب أي ذكر لمحاولات الانزال البحري الاسرائيلية عند الزهراني وخلده والاوزاعي ـ ربما لأنها اخفقت ؟ ثم ادعى المؤلفان بأن العدو احتل مفرق خلدة في ١١ حزيران (يونيو) ثم اقرا، لاحقـاً، بأن التاريخ الصحيح هو ١٤ الشهر (ص ١٣٣ و ١٣٦)؛ ونقلا معركة قبر شمون الى بشامون (ص ١٢٢). واشـارا الى اسقـاط ست طائـرات مروحية سورية، دون ان يذكرا دورها البارز في مهاجمة الدروع الاسرائيلية. أما «مقر قيادة م.ت.ف.» الذي ادعى المؤلفان بأن الطيران الاسرائيلي دمره في حي الصنائع في بيروت، فما كان، في الحقيقة، سوى مبنى سكني مدني (بناية عكر) قضى فيه ٢٥٠ بريئاً؛ وهلم جرّا.

قدمت حادثة قصف بناية عكر في الصنائع مثالاً على «لعبة الارقام» البشعة التي غاص فيها دوبوي ومارتيل. فبعد تذكير القارىء بالقضاء على ستة ملايين يهودي خلال العهد النازي، انطلقا في نقاش معقد، كي يثبتا ان احصـاءات اللاجئـين والمصابين لدى الشعبين، الفلسطيني واللبناني، في العام ١٩٨٢، كانت أقل بكثير من الشائع، بل اقل الى درجة تبرر تحويل الغزو الاسرائيلي الى عملية «انسانية» نسبياً، وبالتالي مبررة. اذ طمأنا القارىء، أولاً، بأنه «لا يمكن انه كان هناك أكثر من ٢٠٠٠٠ لاجىء» بفعل الغزو الاسرائيلي (ص ١٧٠)، ثم عارضـا الاحصـاء الرسمي بـ ١٧٨٢٥ قتيـلاً و ٣٠١٠٢ جريحـاً. وعنـدما تطرقا الى «البرهان» اشارا الى «انطباعاتهما» حين وقفا على جانب الطريق يتفرجان على عودة اللاجئين، أو عند السير الى النبطية، لكنهما تجنّبا مخيم عين الحلوة، على الرغم من الاقـرار بأن «الدمار... كان اكبر من كثير منه في صيدا» (ص ١٧٢). أما

لماذا تجنبا عين الحلوة، فلأنه «لم يكن لديهما الوقت الكافي». ولوحظ انه في تقديم احصاء مضاد لعدد المصابين في اثناء الحرب، تجاهل المؤلفان حصار بيروت، واشارا الى الجنوب فقط. وحتى في هذا، ذكرا، فقط، الف قتيل ولم يشملا ١٢٠٠ قتيل في عين الحلوة وحده ـ حسب الناطق الرسمي باسم الجيش الاسرائيلي في صيدا.

ادعى دوبوي ومارتيل بأنهما يحتجان فقط على المبالغات لحجم الدمار وعدد المصابين التي ظهرت في الصحافة والتلفزة الغربية في صيف العام ١٩٨٢. لكن ادعاءهم اصطدم بحقيقة انهما بحثا عن اعلى التقديرات التي نجحا في العثور عليها، ليسخرا منها، وليقدما تقديراتهما المنخفضة جداً كبديل، دون ان ينظرا الى التقديرات الوسيطة المعقولة ذات المصداقية الكبيرة. ويكمن في اصل هذه المناورة اعتقاد عجيب، مفاده ان الاحصاءات الدقيقة لعدد اللاجئين والمصابين التي جمعتها الشرطة اللبنانية (على اساس تقارير البلديات والمستشفيات) والوكالات الوطنية والدولية (الامم المتحدة، وكالة الغوث، الصليب الاحمر اللبناني، والدولي) تقل مصداقيتها عن الانطباعات الجزئية للمؤلفين. وهذا الامر يهدف، حتماً، الى تصوير الجيش الاسرائيلي كطرف انساني. وخصص المؤلفان فقرات عدة لاثبات التزام الجيش الاسرائيلي بالقانون الدولي ومعاملته «الحسنة» للاسرى والمدنيين؛ واختفى من النص الرفض الشهير للعقيد ايلي غيفع بأن يقاتل في بيروت، كي «لا يطلق النار على الاطفال»؛ كما اختفت رواية المقدم دوف يرمياهو عن التعامل الهمجي ضد الاسرى العسكريين والمدنيين.

بعد تغييب مثل هذه المصادر الحقيقية عن الحرب، لم يصعب على المؤلفين ان يزعما، بقحة وفظاظة، ان دخول القوات الاسرائيلية الى بيروت الغربية بعدانسحاب م.ت.ف. (مما ادى، فوراً، الى مجزرة صبرا /شاتيلا) لاقى «التمجيد والمديح من قبل الجميع» (ص ١٨٣)، علماً بأن هذا الدخول جذب الادانة حتى من البيت الابيض الاميركي. وعلى الرغم من التشديد على القانون الدولي، يتجاهل دوبوي ومارتيل، فجأة، لاشرعية التصرف الاسرائيلي والدعم اللاحق للدخول الكتائبي الى المخيمات الفلسطينية (علماً بأنهما اعترفا بمسؤولية اسرائيل الصريحة عن المجازر)، واغفلا واقع انسحاب القوة متعددة الجنسية من بيروت قبل الموعد المحدد وقبل ايفاء الشرط الاساسي: أي انسحاب الاسرائيليين من جوار العاصمة اللبنانية.

أدى مسعى تبرئة اسرائيل الى تطورات اخرى في «لعبة الارقام». فثمة صفحتان اسهبا فيهما في مناقشة كم قنبلة سقطت بالفعل على بيروت؟ من اجل اظهار ان العدد الفعلي كان معقولاً في السياق. وهنا، وصلت الحسابات الرياضية أوجاً من الحماقة والتحوير، فاشار الكاتبان (ويتطابق النص مع مقالة لدوبوي في صيف العام ١٩٨٢) الى خبر نشر في صحيفة «انترناشونال هيرالد تريبيون»، تاريخ ١٤ آب (اغسطس)، أكد قيام الطائرات الاسرائيلية بقذف ٤٤ الف قنبلة على العاصمة. ثم حسبا عدد الطائرات في سلاح الجو الاسرائيلي وعدد القنابل التي تحملها كل طائرة، ومعدل الطلعات، كي يبرهنا على ان الحمولة القصوى التي امكن نقلها، خلال يوم واحد، تقل عن ٤٤ ألف قنبلة، وذلك حتى يشكك القارىء في الخبر وفي التهمة الموجهة الى اسرائيل باستخدام العنف البالغ.

وشوّه المؤلفان وقائع عدة؛ ليس اقلها التصريح بان الطائرات الاسرائيلية لا تحمل سوى اربع قنابل للواحدة، بدلاً من الحمولة الحقيقية ثمان قنابل في أ ـ ٤ سكايهوك و ٣٢ قنبلة في اف ـ ٤ فانتوم، وهي نصف الحمولة القصوى الممكنة، عدا الصواريخ غير الموجهة التي تأتي في حاضنات تتسع لـ ١٨ صاروخاً. انما الاهم من ذلك، هو تجاهل المؤلفين لمسألة واضحة، هي ان مراسل الصحيفة ليس خبيراً عسكرياً، فجمع القنابل الجوية والقذائف المدفعية (الارضية) معاً. بل واقر دوبوي ومارتيل بأن ذلك الخلط واضح، حين اشارا الى خبر نشر في صحيفة «الواشنطن بوست» ذكر ان «١٦٠٠ قنبلة وصاروخ سقطت [من الجو]... و ٤٢ الف قذيفة اطلقت من المدفعية الاسرائيلية البرية والبحرية». وهنا رفض دوبوي الرقم ٤٢٠٠٠، على اساس حجتين: الاولى مشاهداته خلال زيارة طولها خمس ساعات، في اليوم التالي، لعدة بطاريات اسرائيلية؛ والثانية، ملاحظة ان «مئة مدفع» لا تقدر على اطلاق ذلك الحشد من القذائف. الّا ان ملاحظاته هذه جزئية وتستند الى حضور مختصر في احد اليومين المعنيين فحسب. يضاف الى ذلك، ان الجيش الاسرائيلي حشد لواءي مدفعية وكتيبتين مستقلتين حول بيروت، أي ٢١٦ قطعة. كما اشتركت الدبابات بالقصف، نظراً الى قصر المسافات، ٣٠٠ الى ٦٠٠ قطعة. واذا

اضيف عدد مدافع الهاون الثقيلة العضوية (١٢٠ و ١٦٠ ميليمتراً) وراجمات الصواريخ متعددة الفوهة (كتيبتان)، لأصبح مجموع السبطانات المتوفرة للرماية على بيروت ٧٠٠ ـ ١٠٠٠. ولعل الرقم ٤٢٠٠٠ قذيفة مبالغ به، لكنه لم يكن مستحيلاً، او مدعاة للتندر، كما ادعى الكاتبان، بل ان الكاتب العسكري الاميركي الشهير، انطوني كوردزمان، قدم مثالاً يدل على امكان تحقيق معدلات رمي تضاهي القصف الاسرائيلي وتؤكد صحة التقديرات العربية، حين أوضح ان مليون قذيفة كانت تطلق في بعض أيام حرب الخليج من قبل الجانبين (انطوني كوردزمان، **حرب الخليج وامن الغرب، ١٩٧٤ ـ ١٩٨٧** (بالانكليزية)، لندن: جينز، ١٩٨٧).

وحين تلاعب المؤلفان باحصاءات الخسائر المدنية العربية واستهلاك الذخائر الاسرائيلية خلال حرب العام ١٩٨٢، لم يشككا بالارقام فحسب، بل وحاولا تبديد صورة المعتدي الآثم الاسرائيلي. وحاولا تعزيز هذا التلفيق حين القيا مسؤولية الخسائر المدنية على م.ت.ف. اذ نقرأ ان سكان المدن والبلدات، كمخيم الرشيدية، كانوا «رهائن» لدى م.ت.ف. (ص ١٠٥). والاغرب هو وصف الفلسطينيين الذين دافعوا عن منازلهم في عين الحلوة ـ التي دمرتها النيران الاسرائيلية ـ بأنهم «متطرفون»، لأنهم اصروا على القتال حتى الشهادة (ص ١٢١). فهل كان المؤلفان سيلقبان اليهود الذين دافعوا عن حي وارسو ضد الغزاة الالمان بالمتطرفين، قياساً بذلك المعيار ؟

أما الاساءة الاخيرة، فاننا نجدها عند مراجعة احداث مجزرة صبرا وشاتيلا. فالحق يقال ان دوبوي ومارتيل أكدا، بلا مراوغة، انه «لا يمكن صرف المسؤولية الاسرائيلية عن المجزرة بالقول انها كانت ' غير مباشرة ' ... اذ كان هناك عدد من الاسرائيليين ممن... تحمّلوا اكثر من مسؤولية غير مباشرة» (ص ١٩٢). ويشعر القارىء بأنه لو وقف المؤلفان على اسوار المدينة الرياضية، التي احتلها العدو في اثناء المجزرة ووفرت له رؤية مباشرة لأزقة المخيم، لربما اعترفا بقدرة الجنود الاسرائيليين على سماع صرخات الضحايا ومشاهدة الاعدامات الجماعية على الطريق، على مرمى حجر. ولم يتوقف المؤلفان عند هذا الحد، بل اعتبرا المجزرة مجرد «حدث اضافي في المسلسل التراجيدي لجرائم القتل والمجازر والانتقام والابادة [كذا] التي طالما تكررت في لبنان منذ قرون عديدة»، واعتبرا ان الكتائبيين «كانوا يفعلون فقط ما فعلته م.ت.ف. بعائلاتهم وزملائهم» (ص ١٩٢). أي اختلاق هذا ؟

ثمة سمة مزعجة ومريبة في هذا الكتاب، ظهرت، بوضوح، في الخاتمة. فالفصل الاخير تفاوتت المستويات في انجازه. فهو تبنّى نظرة أكثر اتزاناً لوضع لبنان وللنزاع العربي ـ الاسرائيلي، وهذا يؤدي الى شعور دفين بأن ذنب دوبوي ومارتيل هو سوء الحكمة والجهل اكثر من التحريف المتعمد والانحياز. لكن لا يمكن انكار التردي الشديد لمستوى البحث، ولتدخل المواقف التقويمية المستمر، التي تحل محل الحقائق. وهذه الحالة تجسّدت في الميل الاخير الى الزعم ان «الاتحاد السوفياتي رأى بالسيطرة السورية على لبنان منبراً للقفز الى التفويض السوفياتي» (ص ٦٤).

على أي حال، اذا اريد لهذا الكتاب ان يكمل التاريخ العسكري الذي بدأ دوبوي بتسجيله في «النصر صعب المنال...» السابق، فانه يقصر عن هدفه تماماً. ويغيب القسط الاكبر من النشاط العسكري الاسرائيلي في لبنان عن النص، مما يدحض لقب «التاريخ العسكري»؛ علاوة على ذكر وجود دراسات وروايات افضل، كثيرة، قدمها كتاب آخرون. اما اذا اراد المؤلفان تقديم تحليل سياسي ـ عسكري متكامل، فقد تركا ثغرات فادحة، وخطوطاً غير مكتملة، ونسباً غير متناسبة. لذلك، فان القارىء ينتهي بلمحات مجزأة من المعرفة عن لبنان واسرائيل والمشكلة الفلسطينية والنزاع العربي ـ الاسرائيلي ـ وكلها موضوع كتب شيقة ومفيدة لشيف وبعري وغابرييل والخالدي وبتران وراندال وعفرون ورابينوفيتش وغيرهم.

د. يزيد صايغ

الاقتصاد العربي في اسرائيل

Khalidi, Raja; *The Arab Economy in Israel; The Dynamics of a Region's Development*, London: Croom Helm, 1988, 248 Pages

صدرت خلال العقود الاربعة الاخيرة مجموعة من الدراسات والابحاث التي تناولت، بالعرض والتحليل، اوضاع العرب في اسرائيل. الاّ ان حصة الدراسات الاقتصادية كانت قليلة ومحدودة؛ وغالباً ما كان مثل هذه الدراسات محصوراً بالمؤسسات البحثية الاسرائيلية، سواء الاكاديمية منها أو الحكومية الرسمية. وقد جاء قسم كبير منها في اطار ما يسمى «المعرفة من اجل احكام السيطرة». من هنا، كانت هناك ضرورة لظهور دراسات اقتصادية تتسم بالموضوعية، وتستند الى المنهج البحثي العلمي، لسد النقص في هذا المجال، وللوقوف على حقيقة اوضاع العرب الاقتصادية، حيث تعكس هذه الاوضاع، بشكل مكثف، الظروف السياسية والاجتماعية التي يعيشها العرب داخل اسرائيل؛ كما توضح الموقف الرسمي الاسرائيلي، والمؤسسات الاسرائيلية المختلفة، من الاقلية العربية في اسرائيل.

ضمن هذا السياق، جاءت دراسة رجا الخالدي «اقتصاد العرب في اسرائيل...» لتشكل اضافة نوعية، ولتلقي الضوء على ابعاد جديدة لحياة العرب الاقتصادية، من خلال منهجية متميزة، بغض النظر عن مدى صوابية هذه المنهجية؛ فليس من السهل التسرع والحكم على صوابية المنهج البحثي الذي اتبعه الباحث لمقاربة الموضوع؛ اذ ان مثل هذه المسألة تبقى موضع نقاش لم يحسم بعد، خصوصاً وان الباحث نفسه قد أشار الى بعض المحددات التي تعترض سبيل منهجه البحثي، وابدى بعض التحفظات تجاهه، وفي الوقت عينه اعتبر المنهج الذي اتبعه الافضل نسبياً لدراسة الوضع الاقتصادي للعرب في اسرائيل. ويقوم هذا المنهج على تحليل الاقتصاد العربي، على اساس «التحليل المنطقي»، أي انه يعتبر اماكن تجمع العرب، على الرغم من عدم تواصلها الجغرافي، على انها تشكل «منطقة متميزة» تتم دراستها من خلال «نظرية تطور المناطق».

تتكون دراسة الخالدي من مقدمة وستة فصول؛ يتناول فيها، بالتحليل، مجمل النشاطات العربية الاقتصادية في اسرائيل؛ ويبرز من خلالها نقاط الضعف، من جهة، والقوة الكامنة للنشاطات الاقتصادية العربية الاساسية، من جهة أخرى، وهي الزراعة، والصناعة، والعمالة، حيث يوضح الاتجاهات المتصارعة في هذه النشاطات؛ كما يتعرض، في دراسته، الى العوامل الداخلية والخارجية المؤثرة في النشاط الاقتصادي العربي ليرسم، في نهاية المطاف، الاتجاهات العامة لمستقبل الاقتصاد العربي في اسرائيل.

ففي مقدمته، يستعرض المؤلف مكانة العرب في اسرائيل ودورهم؛ كما يوضح الاسباب التي أدت الى تميزهم عن بقية تجمعات الفلسطينيين. ويشير الى أهمية دراسة اوضاعهم الاقتصادية، من خلال الوضع الاقتصادي القائم بعيداً من المنطلقات السياسية، أو الايديولوجية، المسبقة؛ فمثل هذه المنهجية تلقي الضوء على خصائص وسمات الاقتصاد العربي بصورة اوضح وادق من تلك التي تقوم على اسس ايديولوجية، أو سياسية؛ كما انها تشكل بداية مثمرة لاجراء تحليل مقنع، وشامل، لمجمل اوضاع العرب داخل اسرائيل (ص ٢). وفي رأي الباحث، ان دراسة الاقتصاد العربي داخل اسرائيل، وما يترتب به من مواضيع أخرى، يمكن ان تكتسب اهميتها من خلال ابعاد ثلاثة، هي:

- مقارنة العرب داخل اسرائيل بالمجتمعات الفلسطينية الاخرى، وخصوصاً بالفلسطينيين في

المناطق المحتلة منذ العام ١٩٦٧.

- دور الفلسطينيين، ومكانتهم، داخل اسرائيل.
- آفاق تطور تجربتهم الخاصة.

في الفصل الاول «تحليلات شاملة لاقتصاد العرب في اسرائيل» يتطرق المؤلف الى الاتجاهات المختلفة التي عالجت هذا الموضوع، ويشير الى اتجاهين قاصرين عالجا الوضع الاقتصادي للعرب: الاتجاه الاول تمثل في الدراسات التي تمت برؤية صهيونية، فكانت، اما بصورة جزئية أو كلية، غير دقيقة في وصفها للوضع الاقتصادي العربي؛ أما الاتجاه الثاني، فقد تمثل في الدراسات السياسية والاجتماعية التي عالجت الموضوع الاقتصادي كجزء منها، دون ان يتم البحث فيه بصورة شاملة ومستقلة؛ وبذلك فشلت تلك الدراسات في تقديم تحليل دقيق لدينامية الاقتصاد العربي؛ كما اخفقت في ادراك العلاقة بين الاقتصاد العربي والاقتصاد الاسرائيلي (الام)، علاوة على ان الجانبين، السياسي والايديولوجي، قد كانت لهما السطوة والسيطرة على الجانب الاقتصادي.

ويتطرق المؤلف، بشيء من التفصيل، الى المناهج البحثية المختلفة التي عالجت موضوع الاقتصاد العربي في اسرائيل، وابرز هذه المناهج:

- الدراسات المبكرة التي قام بها عدد من الاقتصاديين، وعلماء الاجتماع، والمستعربين الاسرائيلين ، والتي اعتمدت، بصورة اساسية، على الدراسات الميدانية، والاحصاءات الرسمية. ومن رواد هذا الاتجاه بن بورات، الذي قدم، في العام ١٩٦٦، بحثاً حول القوى العاملة العربية في اسرائيل. وفي رأي المؤلف، ان الدراسات المبكرة قد بحثت في مسألة عدم التوازن بين القطاعين، العربي واليهودي، الّا انها فشلت في وصف العلاقة بين العرب والنظام السياسي؛ وغالباً ما استهدفت مثل هذه الدراسات البحث في كيفية تحديث الاقلية العربية المتخلفة، وسبل دمجها في الحياة السياسية والاقتصادية الاسرائيلية.

- الدراسات التي صدرت عن معهد رحوفوت حول التحديث والدمج؛ ومعظمها اهمل تناول العراقيل التي وضعتها الدولة ومؤسساتها امام تطور الاقلية العربية.

- الدراسات التي قام بها الصهيونيون الجدد؛ ومعظمها قد خرج بنتيجة خاطئة، وهي ان ضعف الانتاج العربي يعود الى طبيعة المجتمع العربي التقليدي الذي شكل عائقاً أمام التطور؛ وان هذا الضعف لا يعود الى العوامل الاساسية لعملية التطور، كرأس المال، والارض، و المهارة. ومع ذلك، فان المؤلف يرى ان دراسات الصهيونيين الجدد تختلف عن دراسات الصهيونيين التقليديين في كونها قد اشارت الى دور العوامل الخارجية (الدولة ومؤسساتها) في اضعاف الانتاج العربي.

- الدراسات الاقتصادية السياسية غير الصهيونية؛ وابرزها ابحاث روزنفيلد ونجوى فحول حول التحولات الاجتماعية في القطاع العربي، وابحاث ايان لوستك وايليا زريق حول الاستعمار الداخلي، واساليب السيطرة الرسمية على الاقلية العربية. وقد اشاد المؤلف بهذه الدراسات، وخصوصاً دراسة لوستك «العرب في الدولة اليهودية»؛ الا انه ابدى بعض التحفظات تجاهها، خاصة في ما يتعلق بسيطرة العلوم السياسية ، أو المناهج الاجتماعية، عليها؛ كما ابدى تحفظات من المصطلحات التي استخدمتها في وصف العرب، كاستعمالها مصطلح «اقلية عربية»، أو «القطاع العربي». وفي رأيه، ان الوصف الانجع هو: «المنطقة العربية»، وتحليله الاقتصادي لـ «المنطقة العربية» يشكل أساساً لمنهجه البحثي.

التحليل الاقتصادي لـ «المنطقة العربية»

يرى المؤلف ان العرب في اسرائيل يشكلون «منطقة واحدة» يمكن دراستها وتحليلها اقتصادياً، وذلك على الرغم من عدم تواصل تجمعات العرب جغرافياً، وتوزعهم على مناطق مختلفة ومنفصلة جغرافياً، وخصوصاً الجليل في الشمال، والمثلث في الوسط، والنقب في الجنوب. ويرى ان هناك اربعة عوامل أدت الى جعل

«المنطقة العربية» ذات سمات وخصائص متشابهة ومتميزة، وهي: سياسة الدولة تجاه العرب، والخصائص الجغرافية المادية، والخصائص السياسية الاجتماعية، والفوارق الاقتصادية بين المنطقة العربية والمجتمع اليهودي.

في الفصل الثاني، يحلل المؤلف العوامل الخارجية المؤثرة في مستوى تطور «المنطقة العربية». وتتمثل هذه العوامل، بشكل خاص، في سياسة الدولة ومؤسساتها تجاه العرب؛ حيث يحدد المراحل التي مرّت بها السياسة الرسمية تجاه العرب؛ كما يحلل اثر هذه السياسة في الحد من تطور المنطقة العربية، من جهة، وازدهار وتطور الاقتصاد اليهودي، من جهة أخرى، فيشير الى التسهيلات والحوافز الرسمية التي تقدم الى القطاع اليهودي، والى الاساليب الرسمية للحد من تطور «المنطقة العربية» ونموها.

أما الفصول الثالث والرابع والخامس، فيعالج المؤلف، من خلالها، الانشطة الاقتصادية لـ «المنطقة العربية»، وهي الزراعة، والصناعة، والعمالة. ويتوصل الى ان الاقتصاد الاسرائيلي (الام) قد عمل، بشكل مقصود ومبرمج، للحفاظ على تبعية، وركود، الاقتصاد العربي؛ الا ان تصميم العرب من اجل البقاء، ومساعيهم للمحافظة على شخصيتهم العربية، ساعد على حفاظ «المنطقة العربية» على مواردها الضئيلة الاساسية للتنمية الاقتصادية، كالمحافظة على الارض، والبنية التحتية الاجتماعية والمؤسساتية، وتوفير الحد الادنى من رأس المال، وغيرها من العوامل اللازمة لبنية الاقتصاد العربي. وهذا الامر قد أوجد صراعاً بين الاندماج والتبعية، من ناحية، والاستقلال والانفصال، من ناحية أخرى، فعلى الرغم من استناد الاقتصاد العربي الى موارد ذاتية، بشرية ومادية، وامكانات كامنة للنمو والتطور، فانه لا يزال مهدداً. ويرى الخالدي ان هذا الصراع يتطلب حلاً.

في الفصل الاخير، يبحث المؤلف في احتمالات الحلول المتاحة للصراع؛ كما يبحث في مستقبل الاقتصاد العربي في اسرائيل. وفي رأيه، ان أي حديث حول تطور الاقتصاد العربي دون ان يرافقه تغير جدي في سياسة الدولة وتوجهاتها نحو العرب في اسرائيل، لن تكون له أية فائدة. ويتوصل الى ان سياسة الدولة السابقة، والاحتمالات القائمة، تؤدي الى نتيجة مفادها ان اقصى ما يمكن التوصل اليه، هو اجراء تعديلات في الاوضاع القائمة، من خلال تحسين الاوضاع المعيشية للعرب في اسرائيل. لكنه يعود ويطرح سؤالاً حول جدوى ودور التحليل الاقتصادي لدور «المنطقة العربية» ما دام قد توصل، في تحليله، الى طريق مسدود. وفي اجابته عن هذا السؤال، يرى ان هناك حقائق جغرافية، وسياسية، جديدة، تظهر كل يوم في المنطقة وتفرض نفسها بقوة، كالنمو السكاني العربي، والنهضة السياسية، ونمو الاقتصاد العربي في بعض المجالات؛ كل هذه الحقائق لا بد من دراستها واخذها بعين الاعتبار، لا سيما وان موضوع «المنطقة العربية» ذات الخصائص المتميزة، قد اصبح امراً واقعاً لا يمكن تجاهله في اي تحليل اقتصادي للعرب في اسرائيل.

فعلى الرغم من صعوبة تحديد الآفاق المستقبلية لـ «المنطقة العربية»، فان هذه المنطقة قد شهدت ظواهر عديدة هامة، سارت جنباً الى جنب مع عملية التطور. فعلى سبيل المثال، أدت السياسة الرسمية الاسرائيلية الرامية الى اعاقة التطور الزراعي والصناعي الى مزيد من التعلق بالارض وزراعتها؛ كما ادت الى ظهور اشكال ونشاطات تجارية مجدية؛ اضافة الى ان محاولات التفرقة والتمييز في سياسة استخدام العمال العرب قد أدت الى مزيد من التلاحم في صفوف التركيبة الاجتماعية العربية، الامر الذي أوجد، في نهاية المطاف، علاقة غير متوازنة بين «المنطقة العربية»، والدولة، وخلق العديد من المشاكل ضمن اطار هذه العلاقة. وهذا لا يمكن حلّه الاّ بأجراء تغيير جذري في السياسة الاسرائيلية، وخصوصاً في ما يتعلق بالجوانب الاقتصادية. وبما ان مثل هذا التغيير يعتبر مستحيلاً، فانه من غير المحتمل ان يحصل، في المدى المنظور، أي تغيير في الوضع الاقتصادي للمنطقة العربية. ويبدو ان هذه المنطقة ستظل صفتها الاقتصادية بأنها منطقة تنمو ولكن بدون أي تطور (ص ٢٠٤). فمثل هذا التطور لا يتم بدون ان يسخر الرأسمال العربي الخاص في تطوير المنطقة العربية، وخصوصاً في المجالات التي يمكن تحقيق نمو فيها، وبدون قيام وكالة عربية للاستثمار، وتشجيع المبادرات الفردية، من جهة، والعمل على دمج عناصر الانتاج الصناعي، والزراعي، والصناعي، وتوسيع قاعدة التعاون بين المزارعين وغيرهم من المنتجين، من جهة أخرى؛ اذ ان مثل هذه الخطوات تساهم في تجاوز الفجوة بين «المنطقة

العربية»، والاقتصاد اليهودي.

ويتوصل المؤلف، في نهاية بحثه، الى ان الدراسة التي قدمها سلطت الاضواء على ضرورة الاعتراف بمجالات تطور «المنطقة العربية»، واشكال هذا التطور واهدافه؛ كما انها سعت الى ان تطرح الخيارات المستقبلية امام «المنطقة العربية». وفي رأيه، ان الاطار التحليلي الذي اتبعه يفتح المجال لمزيد من الدراسات والجهود للبحث في هذه المسألة، وذلك بغض النظر عن النتائج التي توصل اليها في بحثه؛ فالامور التي تم تحليلها، في هذه الدراسة، تشكل تحدياً كبيراً ليس فقط أمام العرب في اسرائيل، ولغيرهم من الفلسطينيين، للتأمل والتفكير في الاحتمالات الاقتصادية والسياسية الكامنة، وانما، أيضاً، للاسرائيليين انفسهم (ص ٢١٧).

أخيراً، وفي نهاية استعراض هذا البحث المميز والرصين، لا بد من الاعتراف بأنه قد وضع للقارىء المتخصص. ويبدو ان حرص الباحث الشديد على الالتزام بالمنهجيةالبحثية الاكاديمية، وجفاف الموضوع الاقتصادي، قد لعبا دوراً كبيراً في صعوبة البحث، علاوة على مبالغة الباحث في تجريد نفسه، وابتعاده من تبني مواقف محددة وواضحة تجاه بعض القضايا. فعلى الرغم من حماسه لمفهوم «المنطقة» وتحليلها اقتصادياً، نجد ان الحماس يفتر في احيان كثيرة، ونجد انه يحاول ان يتنصل من مسؤولية تبني هذا المفهوم. كذلك، على الرغم من ان البحث يستند الى مسح شامل للنشاط الاقتصادي العربي، والى معلومات وبيانات ميدانية وفيرة، فانه، في الوقت عينه، ينطوي على كثير من التنظير الاكاديمي، والمصطلحات المجردة، والتي تبدو مبهمة وغامضة لغير المتخصص. والسؤال الذي يمكن طرحه على الباحث: الى اي مدى ينطبق مفهوم «التحليل المنطقي» على العرب في اسرائيل؟ ثم لماذا يرى الباحث ان العرب في اسرائيل يشكلون «منطقة متميزة»، بينما ينتقد اولئك الذين يطلقون عليهم مصطلح «الاقلية العربية» أو غيره من المصطلحات؟

ان المنهج الذي اعتمده الباحث والمصطلحات التي اطلقها في تحليله لاقتصاد العرب داخل اسرائيل تبقى موضع نقاش، وتحتاج الى مزيد من البراهين لتثبيتها؛ كما ان مبالغة الباحث في تجريد نفسه جعلته يتجاهل، في بعض الاحيان، حقيقة اسرائيل ومدى التنازلات التي يمكن ان تقدمها، والتي يمكن ان تؤثر في وجودها، او تنسف مساعيها في تهويد الارض، والاقتصاد، وغيرهما من مناحي الحياة.

ان هذه الملاحظات لا تلغي اهمية البحث الذي قدمه الخالدي، ولا تقلل من الجهود التي بذلها. فقد تمكّن الباحث من تسليط الاضواء على جانب هام من جوانب حياة العرب في اسرائيل؛ واستطاع، من خلال تحليله الاقتصادي المتميز، ان يوضح مجمل الظروف التي يعيشها العرب في اسرائيل. لذلك، فان اقل ما يمكن قوله، هو ان مثل هذه الدراسة يفتح المجال واسعاً لمزيد من الدراسات الاقتصادية الواعدة.

وليد الجعفري

ضرب المخيمات أعاد القطيعة

سوريا تحاول فرض الهيمنة

جاءت مبادرة حركة «أمل»، بتاريخ ١٩٨٨/١/٢٠، رفع حصارها عن المخيمات الفلسطينية، لتنهي حلقة من حلقات الحرب ضد تلك المخيمات، بعد ان دارت رحاها زهاء ٩٩٠ يوماً. إلاّ ان اقفال هذه الحلقة لم يكن ليعني، بأي وجه من الوجوه، طي صفحة الحرب ضد المخيمات الفلسطينية نهائياً، بل انه جاء ليعبّر عن عجز «أمل» عن الاستمرار في حربها، لاعتبارات عديدة، منها ذاتية تتعلق ببنيتها الداخلية وما تعانيه الطائفة الشيعية من تصارع داخلي، ومنها موضوعية تتعلق بتلك الظروف التي أفرزتها الانتفاضة الفلسطينية، من جهة، وما تشهده الساحة اللبنانية من استحقاقات عديدة، في مقدمها الانتخابات الرئاسية، من جهة أخرى، اضافة الى ما أبداه النظام السوري من محاولات حثيثة تهدف الى فرض هيمنته على بيروت الكبرى، على اعتبار ان الأمن في بيروت، هو أمن سوري.

ولقد كان واضحاً من خلال تتالي التصريحات السورية الرسمية، في هذا الصدد، ان سوريا ستحاول فرض هيمنتها على المخيمات الفلسطينية، وتجريد المقاتلين من سلاحهم، تمهيداً لفرض شروطها الأمنية على الوجود الفلسطيني في بيروت.

ويبدو ان سوريا وجدت في استخدام من تبقى من حركة الانشقاق عن «فتح» وسيلة مناسبة لتحقيق غطاء، ولو شكلي، لتحركها العسكري ضد المخيمات الفلسطينية.

ولقد تزامنت عمليات بدء الهجوم الشامل على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، مع ما شهدته العلاقات الفلسطينية ـ السورية الرسمية من تقدم، وذلك اثر زيارة رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، لدمشق، واجتماعه واللجنة المركزية لـ «فتح» مع الرئيس السوري، حافظ الاسد، بتاريخ ١٩٨٨/٤/٢٥، وضمن أجواء نقل جثمان الشهيد خليل الوزير (ابو جهاد) من تونس الى دمشق ودفنه في مقبرة الشهداء في مخيم اليرموك، الذي شكل حدثاً بارزاً ظهر خلاله مدى ما تحظى به المنظمة وقيادتها من تأييد شعبي واسع، الأمر الذي استقبلته أوساط المنشقين عن «فتح»، بعداء واضح، على اعتبار «ان استمرار الخصومة السورية ـ الفلسطينية ضروري لبقائهم؛ وعودة العلاقات بينهما، وبأي درجة كانت، توجه الى موقفهم ضربة في الصميم، وتعلن فشل مخططهم» (اليوم السابع، باريس، ١٩٨٨/٥/٢).

حتى ان بعض الاوساط ذهب في تعليله لتوقيت بدء الهجوم على المخيمات الفلسطينية في بيروت الى انه يأتي استجابة لهواجس المنشقين وخوفهم على مستقبل وجودهم السياسي، اجمالاً. وعلى الرغم مما يحمله هذا التعليل من صحة تتعلق بالدوافع والأسباب المباشرة لبدء الهجوم، الاّ ان جوهر الامر يتعدى ذلك، فيتركز في ما يحمله المخطط السوري ازاء الوجود الفلسطيني في لبنان، وفهمه الخاص لدور م.ت.ف. فيه. ولقد أثار الهجوم على المخيمات الفلسطينية العديد من الاسئلة حول العلاقة الفلسطينية ـ السورية، بعد زيارة عرفات الى دمشق. وفي هذا السياق، سألت صحيفة «النهار» البيروتية: «اذا كان التحسن خيّم على العلاقات بين دمشق والمنظمة، فلماذا بدأت الحرب بين أنصار كل من الفريقين في مخيمات بيروت [؟]»، أي بين المنشقين الذين تدعمهم سوريا، وبين «فتح». وعزت الصحيفة ذلك، استناداً الى مصادر وصفتها بالمطلعة، الى «قلق المنشقين من التسوية، وخوفهم على أنفسهم، خصوصاً عندما أعلن رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي، بعد زيارة

عرفات الى دمشق، ان أبواب المنظمة مفتوحة أمام كل الفصائل الواقفة خارجها، وان أبواب ' فتح ' ستبقى موصدة أمام المنشقين» (سركيس نعوم، **النهار**، بيروت، ٢٣/٥/١٩٨٨).

بدء الاشتباكات

انفجر الوضع الأمني مساء ٥/٥/١٩٨٨، وبشكل مفاجىء بين مقاتلي «فتح» والمنشقين عنها، في مخيم شاتيلا (انظر تفاصيل العمليات الميدانية في «المقاومة الفلسطينية ـ عسكرياً...»). وتضاربت الروايات حول ملابسات بدء القتال؛ اذ قام كل طرف بتحميل الطرف الآخر المسؤولية، في وقت برز موقف المنظمات الفلسطينية، على اختلافها، والداعي الى ايقاف القتال، وعدم جواز اللجوء الى السلاح لفض الخلافات والنزاعات، أياً كان نوعها. وفي هذا السياق، تم الاعلان في دمشق، بتاريخ ٩/٥/١٩٨٨، عن توصل الفصائل الفلسطينية وممثلي الحركة الوطنية اللبنانية الى اتفاق شامل لايقاف اطلاق النار، جرى التأكيد عليه بتاريخ ١٩/٥/١٩٨٨، في لقاء ضم ممثلي الجبهة الديمقراطية و«الصاعقة» وجبهة النضال، و«القيادة العامة»، وجبهة التحرير الفلسطينية، وتم على اثره تشكيل لجنة المتابعة المركزية لتنفيذ وقف شامل لاطلاق النار. ونتيجة لجهود تطويق الاشتباكات، ساد الهدوء في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، بدءاً من ٢٣/٥/١٩٨٨ (**النهار**، ٢٥/٥/١٩٨٨). ونجحت لجنة المتابعة المركزية في تحقيق وقف للنار على أساس اعادة الامور داخل المخيمات الى ما كانت عليه قبل بدء الاشتباكات بتاريخ ٥/٥/١٩٨٨. الاّ ان نجاحها هذا لم يدم طويلاً، حيث أجمعت المصادر الامنية على ان قوات المنشقين بدأت هجوماً شاملاً وعنيفاً، فتداعت الفصائل الفلسطينية، مجدداً، الى اجتماع عُقد في دمشق، وضم ممثلي المنظمات الفلسطينية كافة المقيمة في دمشق، واعلن، في نهايته، مشروع اتفاق لانهاء القتال، يقضي بنشر قوة فصل مؤلفة من مقاتلين ينتمون الى المنظمات السبع التي لم تشارك في المعارك في مواقع الاطراف ومخيم برج البراجنة وفي المواقع التي تقصف منها المخيمات. وذكر ان هذه القوة تتألف من ٤٠٠ مقاتل يوزعون بالتساوي بين مخيمي برج البراجنة وشاتيلا. كما طالب مشروع الاتفاق الاطراف المتناحرة بالتعهد، علناً، التزام وقف اطلاق النار اعتباراً من الساعة الثامنة من صباح ١٤/٦/١٩٨٨ (**القبس**، الكويت، ١٥/٦/١٩٨٨).

ولم يصمد الاتفاق المذكور أكثر من يوم، شهد بعده مخيم شاتيلا، جولة جديدة من الاشتباكات بين «فتح» والمنشقين عنها. وفي هذه الاثناء، كانت لجنة المتابعة بدأت، لحظة تجدد الاشتباكات، اجتماعاً مفتوحاً لمواكبة اتصالات التهدئة. وشارك في الاتصالات ضابط من القوات الليبية الموجودة في لبنان. واقترح، خلال الاجتماع، ضرورة احترام وقف النار، على ان يشرف على تطبيقه فريق من المراقبين الليبيين (**المصدر نفسه**، ١٧/٦/١٩٨٨).

ولكن المنشقين فجّروا الوضع على نحو ضار. وأعلن عضو المكتب السياسي للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، عبدالرحيم ملوح، انه «وعلى الرغم من كل الجهود التي بذلتها، وتبذلها، الفصائل الفلسطينية والقوى الوطنية اللبنانية... فان تجدد القتال في مخيم شاتيلا أودى بحياة عدد من المقاتلين والمواطنين والابرياء». وأضاف: «اننا ندين عدم الالتزام بالاتفاقات التي تم التوصل اليها أكثر من مرة؛ وندين، أيضاً، المسؤولين عن خرقها وتعريض المخيم للقصف المدفعي الذي عرّض أرواح المواطنين والمقاتلين، ويعرضها، للموت والدمار، ونطالب المعنيين بالعودة الى جادة الصواب والتحلي بالمسؤولية الوطنية» (**النهار**، ١٨/٦/١٩٨٨).

الى ذلك، اجتمعت لجنة المتابعة اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة للمخيمات، وأصدرت بياناً أكدت فيه ضرورة ايقاف النار وتثبيته على نحو يحول دون أي خرق له، ومطالبة الامناء العامين لفصائل المقاومة بضرورة متابعة السعي الى تحقيق انهاء مأساة المخيمات في اطار التوصل الى حل سياسي شامل (**المصدر نفسه**، ٢٢/٦/١٩٨٨). وقد جاء اجتماع اللجنة هذا في وقت كانت الاشتباكات على أشدها (**القبس**، ٢٣/٦/١٩٨٨)، وأسهمت في ازدياد النزوح، خاصة عن مخيم شاتيلا الذي لم يتبق فيه ـ حسب المصادر نفسها ـ سوى ٢٥ عائلة على الأكثر. أما وكالة الصحافة الفرنسية، فذكرت «ان مخيم شاتيلا أضحى، اليوم، غباراً» (**المصدر نفسه**، ٢٤/٦/١٩٨٨).

من جهة أخرى، ناشد عرفات الرئيس السوري، حافظ الاسد، في رسالة ثانية وجهها اليه، التدخل «ليأمر، فوراً، بايقاف هذا العدوان اللاانساني على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة». واعرب عرفات عن أسفه لكون «القصف الذي تعرض له هذا المخيم [شاتيلا] تم من مواقع تسيطر عليها القوات السورية». وذكرت الرسالة ان مخيم شاتيلا «لا يزال يرزح تحت وابل من القصف المدفعي، والصاروخي، والرشاشات، وكل أنواع الاسلحة، التي قضت على البقية الباقية من الحياة في هذا المخيم، حيث لم يبق حائط واحد واقفاً في المخيم كله؛ فقد أصبح ركاماً وقاعاً صفصفاً». وأضاف عرفات في رسالته: «وبالرغم من النداءات المتكررة التي يوجهها أهالي المخيم الى سيادتكم، والى الاخوة القادة العرب، التي كان آخرها ما وجهته الى الاخ معمر القذافي والاخ الرئيس الشاذلي بن جديد... [فان المخيم] لا يزال يتعرض لمزيد من القصف والدمار» (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٦/٢٤).

وفي نطاق محاولات انهاء القتال، أجرى العقيد معمر القذافي مباحثات مباشرة في طرابلس الغرب مع عرفات، ومن ثم مع محمد سعيد مراغه (أبو موسى) وابو خالد العمله من المنشقين، والامين العام المساعد للجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، طلال ناجي، وعضو المكتب السياسي للجبهة، فضل شرورو. وقد تم التوصل الى اتفاق يقضي بايقاف اطلاق النار وتسلّم حركة الانشقاق مواقعها في المخيمين، وعودة الأهالي الى شاتيلا والبرج، وكذلك سحب الحشود والمدفعية الثقيلة من محيط المخيمات. وفي ضوء هذا الاتفاق، عقد ممثلو الفصائل الفلسطينية، والاحزاب الوطنة والتقدمية، اجتماعاً في بيروت، أكدوا فيه النقاط التالية:

- ايقاف اطلاق النار بصورة شاملة وفورية، والاشراف عليه ميدانياً بواسطة لجنة المتابعة والضباط الليبيين.
- اعادة تشكيل القوة الامنية في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة وتسليمها مواقع المنشقين المسيطر عليها داخل المخيمين يوم السبت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٥.
- تسحب حركة الانشقاق حشودها ومدفعيتها من المواقع الموجودة فيها خارج المخيمين باشراف لجنة المتابعة والضباط الليبيين، بحيث ينتهي ذلك في موعد أقصاه الثانية بعد ظهر الاثنين ١٩٨٨/٦/٢٧.
- يتم العمل على اعادة أهالي المخيمين الى بيوتهم.
- يعرض هذا الاتفاق على الطرفين المتنازعين؛ وفي حال رفض أي طرف منهما التنفيذ ترسل برقية الى العقيد القذافي يحدد فيها الطرف الذي يرفض الاتفاق لاتخاذ موقف جماعي وموحّد منه، مع التشهير، اعلامياً، بالطرف الذي يعرقل تنفيذ هذا الاتفاق.

ولم تتمكن اللجنة من لجم التدهور، فقررت تجميد عملها، وأبرقت الى الامناء العامين للفصائل الفلسطينية في دمشق، طالبة منهم تحمّل مسؤولياتهم التاريخية لانهاء القتال جذرياً (النهار، ١٩٨٨/٦/٢٥).

سقوط مخيم شاتيلا

وازداد الوضع تدهوراً بعد توسيع المشاركة السورية في العمليات لدعم المنشقين على نحو سافر وعلني. وأعلنت الجبهتان، الديمقراطية والشعبية، في بيان لهما، انه اذا كان الهدف من التصعيد الذي تتحمّل مسؤوليته حركة الانشقاق عن «فتح»، هو استعادة مواقعها في المخيمات، فلم يعد له ما يبرره على الاطلاق، بعدما توصلت لجنة المتابعة، في ١٩٨٨/٦/٢٤، الى اتفاق ينص على اعادة الاوضاع الى ما كانت عليه، بموافقة جميع الفصائل الفلسطينية، بما في ذلك «فتح» وقيادة المنشقين عنها. وأكد البيان ان الضرب بعرض الحائط التزام اتفاق ١٩٨٨/٦/٢٤، الذي وقعه المنشقون، لا يمكن ان يفسّر الّا من زاوية الاصرار على المضي في مخطط تدمير المخيمات ونسف مرتكزات الحياة فيها، ومن زاوية رفض أي صيغة للنقاش بين جميع الفصائل الفلسطينية على أرض المخيمات. وذكر البيان ان حال التدهور الشامل قد بلغ نقطة انعدمت فيها قدرة جميع الفصائل الفلسطينية على التأثير في اتجاه لجم التدهور والحؤول دون

اندفاع المأساة حتى نهايتها المحتمة، الامر الذي يشكل خسارة صافية للشعب الفلسطيني وللعمل الوطني الفلسطيني (**النهار**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

وكان واضحاً للغاية ان الهدف هو اسقاط مخيم شاتيلا، كلية، وانهاء نفوذ «فتح» وم.ت.ف. فيه. وفي هذا السياق، وخلال ١٩٨٨/٦/٢٧، كان شاتيلا مسرحاً لقصف مدفعي وصاروخي لم تشهد له بيروت مثيلاً منذ الاجتياح الاسرائيلي في صيف العام ١٩٨٢. وفي هذا الجو، عملت لجنة وساطة ليبية على تأمين انسحاب مقاتلي «فتح» باتجاه مخيم عين الحلوة. وكان ممثل القيادة العسكرية الليبية، الرائد سليم فرجاني، دخل الى المخيم برفقة ٢٦ مراقباً ليبياً في الساعة العاشرة والنصف صباح ١٩٨٨/٦/٢٧، في مهمة للتوصل الى وضع حد لمأساة شاتيلا. وحسب مصدر فلسطيني، فان مقاتلي «فتح» أكدوا انهم موافقون على «جلاء مشرّف»، وانهم ينتظرون «ضمانات سورية» بهذا الخصوص (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٦/٢٨).

وبعد توافر ضمانات سورية ـ ليبية مشتركة، بدأت عملية انسحاب مقاتلي «فتح» وعائلاتهم من مخيم شاتيلا، وذلك فجر ١٩٨٨/٦/٢٨ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٢٩).

وأعلن عرفات ان الهدف من استمرار الحرب على المخيمات هو ضرب الانتفاضة. وشدد على ان هذه الحرب تهدف، ايضاً، الى تصديع وحدة الموقف العربي، وتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، وضرب المقاومة في الجنوب (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢٩). وفي المجال ذاته، سبق للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ان أعلنت بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٧، ان سوريا تريد الاضرار بوجود م.ت.ف. في لبنان. وكان هذا الاعلان هو أول هجوم فلسطيني رسمي على دمشق منذ لقاء عرفات ـ الاسد في دمشق في نيسان (ابريل) الماضي (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٦/٣٠).

برج البراجنة

بعد سقوط شاتيلا، لم يبق في بيروت الغربية وفي الضاحية الجنوبية التي تطوقها القوات السورية سوى مخيم واحد تدافع عنه «فتح»، هو مخيم برج البراجنة. وبدا واضحاً، ومنذ بدء الاشتباكات، ان المنشقين والسوريين لن يكتفوا باسقاط شاتيلا، بل انهم يسعون الى فرض المصير ذاته على برج البراجنة، ففرضوا حصاراً محكماً عليه ولجأوا الى توتير الاجواء داخله ومن حوله، مع تقديم التسهيلات، كافة، لتفريغه من السكان. وذكر شهود عيان ان المزيد من عائلات المخيم، الذي يعيش فيه نحو ١٢ ألف فلسطيني، اخذت تغادر المخيم الى مكان أكثر أمناً، خوفاً من تجدد القتال على نطاق واسع. وترافق ذلك مع دعوات وجهتها حركة الانشقاق، عبر مكبرات للصوت، الى مقاتلي «فتح» لتسليم انفسهم في مراكز «جبهة الانقاذ...» لتأمين نقلهم من المخيم سالمين.

ورأى مصدر في «جبهة الانقاذ...» «ان احتمال تجدد القتال في مخيم برج البراجنة وارد. واذا حصل، فستكون هناك كارثة قد تؤدي الى تدمير المخيم وحصول مجزرة لا تحمد عقباها» (**النهار**، ١٩٨٨/٧/٢).

من جهة اخرى، أعلن ممثل م.ت.ف. لدى جامعة الدور العربية، الحكم بلعاوي، ان المنظمة طلبت عقد اجتماع طارىء للجنة وزراء الخارجية العرب المكلفة بمتابعة وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وأوضح انه طلب من الأمين العام للجامعة، الشاذلي القليبي، اجراء الاتصالات الضرورية لتحديد موعد لهذا الاجتماع. وكانت هذه اللجنة أُلفت في ١٩٨٨/١٢/٢٢، وهي تضم تونس ودولة الامارات العربية والاردن والكويت وموريتانيا واليمن الشمالية والجزائر، وتتولى رئاستها الجزائر والامين العام للجامعة (**القبس**، ٢ ـ ١٩٨٨/٧/٣).

ولم يمض اسبوع واحد على تدمير مخيم شاتيلا، حتى قامت الاجهزة السورية، تحت ستار المنشقين، بقصف المخيم بالمدفعية والصواريخ الثقيلة من مواقع القوات السورية في منطقتي بيروت والجبل.

وازاء ذلك، ترأس عرفات اجتماعاً للجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣، أُصدر، في ختامه، بيان، جاء فيه: «ان قيادة المنظمة تمسّكت بالحكمة لمعالجة هذا الوضع، وقامت، قبل وقوع مأساة شاتيلا، باتصالات متكررة مع القيادة السورية، اما بشكل مباشر، او عبر الوساطة الاخوية

النزيهة التي بذلها الاخوة في القيادة الليبية و[القيادة] الجزائرية... وكذلك قامت المملكة العربية السعودية، وأطراف دولية صديقة أخرى، بما فيها الاتحاد السوفياتي، ببذل الجهد لوقف هذا النزيف». وحمّل البيان النظام السوري المسؤولية المباشرة، على الرغم من محاولته «الاختفاء وراء أسماء فلسطينية زائفة، واستخدام مجموعة من الخارجين عن شعبهم والضالعين في كل مخطط دموي اجرامي ضده، وضد مكاسبه وانتصاراته، كما حدث بعد ملحمة بيروت العام ١٩٨٢، وكما يحدث، الآن، بعد اندلاع الانتفاضة الشعبية التي هزت ضمير ووجدان العالم بأسره». كما لاحظت اللجنة التنفيذية، في بيانها، «ان السلطات السورية تمنع، ومنذ دخولها بيروت، تحرك أي فلسطيني، او لبناني، في بيروت الغربية بسلاحه الفردي، فكيف بالتحرك بالمدافع والصواريخ والراجمات التي تقصف هذه المخيمات من المواقع السورية ؟»*.

والواقع، لقد جاء الهجوم على مخيم البرج بعد اسبوع من الهدوء غداة النداء الذي وجهته خمس منظمات في م.ت.ف. لحل سلمي على أساس عودة المنشقين الى المخيم بعد ان كان مقاتلو «فتح» طردوهم في بداية المعارك الى خارجه. وكانت م.ت.ف. أعلنت، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣، ان سوريا تريد النيل من الوجود الفلسطيني في مخيمات لبنان، مُستخدمة «زمرة فلسطينية رفضها شعبنا، وهي تنفذ المؤامرات الاميركية ضد الامة العربية والشعب الفلسطيني» (الشرق الاوسط، ١٩٨٨/٧/٥). وحدّد الناطق العسكري الفلسطيني، في بيان أعلنته وكالة الانباء الفلسطينية (وفا)، مواقع القوات السورية كمراكز لقصف مخيم برج البراجنة. واعتبر ان ذلك يأتي تنفيذاً لاتفاق مع المبعوثين الاميركيين الى دمشق ولبنان. وأكد «ان هذه الجريمة والاصرار على متابعة تنفيذها من قبل المخابرات السورية وأجهزتها وعملائها ضد مخيم برج البراجنة ومخيمات اللاجئين الفلسطينيين في لبنان، بعد جريمتهم البشعة والنكراء في عارهم الأبدي في شاتيلا، تكشف ابعاد المخطط الاميركي المتورط مع هذه الاجهزة ضد الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة، وضد الوجود الفلسطيني في لبنان، تنفيذاً لمؤامرة التهجير الجديدة المتفق عليها مع المبعوثين الاميركيين الى دمشق ولبنان» (وفا، تونس، ١٩٨٨/٧/٤). وفي اليوم عينه، وجه عرفات نداء الى الملوك والرؤساء والقادة العرب، جاء فيه: «ان شعبنا العربي الفلسطيني يدرك، الآن، وخاصة بعد جريمة تدمير مخيم شاتيلا واستباحته (وهي جريمة العار لمن تلطخت أيديهم بها) ان ما يحدث، الآن، ضد مخيم برج البراجنة، وما ينتظر بقية مخيمات شعبنا في لبنان ليس موجهاً ضد الوجود الوطني الفلسطيني ومكانة نضالنا الوطني في العالم فحسب، وانما هدفه الاساءة، أيضاً، الى الانجازات القومية التي اعطتها القمة العربية في الجزائر، وكذلك للتغطية على البطولات التي يجترحها شعبنا بالتضحيات الكبيرة في مواجهاته البطولية اليومية ضد سلطات الاحتلال الاسرائيلي عبر تواصل انتفاضته المباركة وتصاعدها» (فلسطين الثورة، ١٠/٧/١٩٨٨).

ولوحظ ان الاشتباكات رافقها تصاعد الحملة الاعلامية السورية ضد م.ت.ف. وضد قيادة «فتح»، وذلك عبر اذاعة النصوص الكاملة لبيانات الجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، و«جبهة الانقاذ...» والحزب التقدمي الاشتراكي، لما تضمنته من اتهامات شتى لقيادة المنظمة (التلفزيون السوري، الساعة ٢٠,٣٠، ٦ و٧/٧/١٩٨٨).

وفي نطاق تطويق الاشتباكات، والحؤول دون استمرار القتال، تداعت الفصائل الفلسطينية المشاركة في م.ت.ف. في لبنان الى اجتماع تدارست خلاله التطورات في مخيم برج البراجنة. وتوصلت، في نهاية الاجتماع، الى انه، وعلى الرغم من كل المحاولات التي بذلت في سبيل تحقيق حل سياسي لمخيم برج البراجنة والتي كان آخرها اتفاقا ٦/٢٤ و ١٩٨٨/٧/٤ بمشاركة الليبيين، واصل المنشقون عن «فتح» اعتداءهم على المخيم. واعتبرت الفصائل ان اصرار حركة الانشقاق على المضي في مشروعها يشير، بوضوح، الى تصميمها على «تدمير المخيم وتهجير سكانه، بما يخدم اهداف القوى المعادية؛ ذلك ان تصعيداً من هذا القبيل يندرج في سياق الاعتداء على مخيم فلسطيني بغية تقويض

* نص البيان في شؤون فلسطينية، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٤٩ ـ ١٥٠.

مقومات الحياة فيه وتجريد الثورة من احد مرتكزاتها، يقتضي فضحه والتصدي له بوحدة المدافعين عن المخيم» (**النهار**، ١٩٨٨/٧/٦).

سقوط المخيم

ازاء اصرار حركة الانشقاق، وما تلقاه من دعم مادي ومعنوي مباشر من النظام السوري، أخفقت كل المحاولات السلمية الرامية الى التوصل الى اتفاق يقضي بتعايش الجميع في المخيمات.

وبدواعي الحؤول دون الوصول الى نتائج مشابهة لما شهده مخيم شاتيلا من تدمير شامل، بدأت المفاوضات ما بين ممثلي «فتح» في برج البراجنة مع وسطاء سوريين وجزائريين لتأمين انسحاب مقاتلي «فتح» من المخيم الى جنوب لبنان.

وذكرت المصادر الامنية ان محادثات الوسطاء تتركز على التوصل الى خطة لجلاء مئة مقاتل من «فتح» (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٧). وترافقت المباحثات مع ما أدلى به رئيس الاستخبارات العسكرية في لبنان، غازي كنعان، زاعماً «ان عرفات هو المسؤول عن اندلاع القتال في مخيمات بيروت». وقال: «ان عليه [عرفات] ان يتحمّل تبعات ذلك». وقد نفى متحدث اعلامي باسم م.ت.ف. اتهامات كنعان هذه، ووصفها بأنها «محاولة لتضليل الرأي العام». وقال: «أن ما تتعرض له المخيمات في بيروت جزء من مخطط يستهدف الوجود الفلسطيني في لبنان وانتفاضة الشعب الفلسطيني في أراضيه المحتلة» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٧).

وفي ختام المفاوضات التي أُجريت بين الفريقين، تم التوصل الى اتفاق يقضي بانسحاب مقاتلي «فتح» من برج البراجنة. وفي هذا السياق، أبلغ القائد العسكري لقوات «فتح» في مخيم برج البراجنة، سلطان ابو العينين، الى ضباط سوريين ومنشقين «بأنه ورجاله على استعداد للانسحاب من المخيم» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٧/٨). وفي صباح ١٩٨٨/٧/٨، تم تنفيذ الاتفاق، ونقل نحو ١٢٠ مقاتلاً من «فتح» من مخيم برج البراجنة الى مخيم عين الحلوة. وعند مدخل مدينة صيدا، أعلن ابو العينين انه سحب رجاله من المخيم بناء على أوامر من ياسر عرفات، «حرصاً على سلامة من تبقى من أهلنا في المخيم». وقال: «لم يكن القتال قتالاً بين الفلسطينيين، وانما معركة بين سوريا والفلسطينيين» (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٩).

وأياً تكن التفسيرات، والتعليلات، الواردة في مجال تصفية مخيمي شاتيلا والبرج، فان لسقوطهما معنى أساسياً، جوهره الاستمرار في تصفية الوجود الفلسطيني في لبنان، والقضاء على نفوذ م.ت.ف. ومحاولة تجريدها من نقاط قوتها. وبذلك، جاء سقوط المخيمين ليعيد الشرخ ما بين النظام السوري وم.ت.ف. الى ما كان عليه العام ١٩٨٣، بعد ان عادت النغمة السورية السياسية ذاتها باتهام قيادة «فتح» بشتى الاتهامات، وتوظيف جزء أساسي من اجهزتها الاعلامية لمهاجمة قيادة المنظمة. وفي المقابل، عادت اللجنة المركزية لـ «فتح» لترى في النظام السوري وبقائه على انه «مرهون باستمرار دوره في ضرب الثورة الفلسطينية، وان تقاربه مع م.ت.ف. يتصادم مع المخطط الثلاثي المتفق عليه في لبنان، والذي من متطلباته انهاء الوجود الفلسطيني المدني في بيروت، وفي الجنوب اللبناني، وانهاء أي دور للبندقية الفلسطينية المقاتلة، وحماية الحدود الاسرائيلية تبعاً لذلك»*.

* نص البيان في **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

سميح شبيب

سوريا تستكمل حربها على مخيمات بيروت

سقط مخيم شاتيلا، بعد ان تحول الى انقاض، في ١٩٨٨/٦/٢٧، وانسحب مقاتلو «فتح» الفلسطينيون من مخيم برج البراجنة الى صيدا في ١٩٨٨/٧/٨، لينتهي بذلك فصل مأساة حصار مخيمات بيروت، الذي بدأته حركة «أمل» بدعم سوري، منذ العام ١٩٨٥، وأكمله المنشقون عن «فتح»، بدعم سوري، أيضاً، حيث نجحوا في ما فشلت فيه «أمل». فتحت عناوين «اقتتال الاخوة»، و «القتال الفلسطيني ـ الفلسطيني»، وغير ذلك، سقطت مخيمات بيروت، كما حصل في مخيمات شمال لبنان في العام ١٩٨٣؛ فهل كان «الاقتتال الفلسطيني» «شأناً داخلياً، كما يقول فاروق الشرع، وزير الخارجية السوري ؟ وهل هذا الاقتتال داخلي، أم انه جزء من حملة يستأنف فيها الحكم السوري، بعصا أبو موسى، ومدفعية دمشق، ما اخفقت في تحقيقه عصابات ' أمل' ؟» (خلدون الشمعة، **الدستور**، لندن، العدد ٥٤٠، ١٩٨٨/٧/٤، ص ٧٨).

التكتيك السوري

بدا ان صفحة جديدة في العلاقات السورية ـ الفلسطينية قد فتحت باستقبال دمشق لجثمان الشهيد خليل الوزير (أبو جهاد)، ولقاء عرفات ـ الاسد، بعد ذلك، في ١٩٨٨/٤/٢٥. وكان من بين القضايا التي نوقشت خلال ذلك اللقاء موضوع الملف اللبناني؛ ونقل عن قياديين فلسطينيين ان نائب الرئيس السوري، عبدالحليم خدام، «تطرق الى الحكي عن شؤون وعن شجون الدور الفلسطيني في لبنان؛ فقلنا له: لقد تركنا هذا الامر كله لحكمة الرئيس الاسد، ولحسن تنفيذك يا أبو جمال» (علي بلوط، **القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٧/١٣). وأعلن، في حينه، وزير الاعلام السوري، محمد سلمان، «ان الوجود الفلسطيني في لبنان وجد للتصدي للعدو الاسرائيلي، ولم تكن مهمته، في يوم من الايام، الوضع الداخلي في لبنان... [و] لا يمكن ان اعتبر المنظمات الفلسطينية غير شرعية» (**الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٤/٢٥). وقال الرئيس السوري، حافظ الاسد، لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، خلال لقائهما، ان «شولتس في جولته الاخيرة [قام بعدها شولتس بجولة أخرى في اوائل حزيران (يونيو)] عرض عليه صفقة كبيرة مغرية، لم يكشف تفاصيلها، مقابل تخريب الانتفاضة في الاراضي المحتلة... [و] انه رفض، بشدة، هذا العرض الاميركي، ونصح شولتس بأنه لا داعٍ لعودته ثانية الى سوريا» (**القبس**، ٣٠/٤ ـ ١/٥/١٩٨٨)؛ لكن شولتس عاد ثانية، واستقبل في دمشق.

وفي ٣٠/٤/١٩٨٨، بدأت اشتباكات بين المنشقين عن «فتح» وعناصر «فتح»، وتمكن الاخيرون، بيسر، من طرد المنشقين من مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة؛ اذ «عندما كان المنشقون يخوضون هذه الحرب، وفق القرار السوري، لكن بامكاناتهم المحلية، حيث حرص السوريون على ان لا يقترن اسمهم في بداية هذه الحرب، نظراً الى استحقاق القمة العربية، فقد تمكّن السكان في المخيمين... من التصدي للمهاجمين الحاقدين ونظفوا المخيمين منهم» (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ١٠). تعرض المخيمان، بعد ذلك، للقصف المدفعي من المناطق الخاضعة للسيطرة السورية، كان اعنفها بتاريخ ٢٧/٥/١٩٨٨. وصرح ياسر عرفات بأنه «يحمّل سوريا مسؤولية قصف مخيم برج البراجنة في بيروت... وأعرب عن أمله في ان يتدخل الرئيس حافظ الاسد لوضع حد لهذا القصف... وأشار عرفات الى الاتفاق الذي ابرمه مع الرئيس السوري خلال زيارته الى دمشق... وتساءل ما اذا كانت هذه هي الصفحة الجديدة في العلاقات بين دمشق وم.ت.ف. وأعرب عن امله في ان يتدخل الرئيس الاسد لايقاف هذا القصف» (**الانوار**، بيروت، ٢٩/٥/١٩٨٨).

وفي ١٩٨٨/٦/٨، اجتمع الرئيس السوري مع عرفات على هامش قمة الجزائر العربية «حيث تم بحث العلاقات الفلسطينية ـ السورية، والموقف العربي بصورة عامة» (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٩). وبعد القمة مباشرة، تجدد قصف المخيمين بعنف في ١٩٨٨/٦/١٠، ولم يتوقف حتى سقوط مخيم شاتيلا في ١٩٨٨/٦/٢٧. وأفادت مصادر فلسطينية بأن «القصف على المخيمين يأتي عموماً من مواقع... توجد في دائرة نفوذ القوات السورية. والمحت الى ان ' القيادة المؤقتة ' [المنشقين] حرة في استخدام الطرق المؤدية الى شاتيلا وبرج البراجنة، وبالتالي نقل الامدادات الى مقاتليها الذين يتحكمون بالاطراف والمداخل، ومنها يضغطون على عناصر ' فتح ' ... [كما ان] مواقع القوات السورية العاملة في بيروت الغربية وضاحيتها الجنوبية قريبة من اطراف المخيمات ومداخلها» (**الموقف العربي**، نيقوسيا، العدد ٣٢٣، ٢٠ ـ ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ١٧). واستطاعت سوريا «بما تمتلكه من عوامل ضغط على بعض الفصائل الفلسطينية ان تمنع اي دور لهذه الفصائل في معركة الدفاع عن الوجود الفلسطيني في لبنان، وقيادة بعض هذه الفصائل الى المقولة السورية في هذه الحرب على المخيمات، على انها حرب بين ' فتح ' وبين المنشقين عن ' فتح ' ؛ حتى ذهب بعض الفصائل الى تسميتها اقتتالاً فلسطينياً ـ فلسطينياً» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥). وتمسكت سوريا بمقولة انه «اقتتال فلسطيني ـ فلسطيني»؛ وقال وزير الاعلام السوري: «ان سوريا لا تريد التدخل [من] طريق اجراءات مادية، كما نسمع من البعض، كمصادرة سلاح أحد الطرفين... [و] عندما تقرر سوريا التدخل، فسوف تتخذ اجراءات مادية تشمل المتقاتلين واسلحتهم من جميع الاطراف... [و] ان قرار سوريا هو عدم التدخل في هذه المشكلة، الاّ [من] طريق النصيحة والجهد السياسي» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٦/٢٦). لكن سوريا اختلفت مع ليبيا على ترتيب انسحاب مقاتلي مخيم شاتيلا، بعد الاتفاق على تسليم المخيم؛ فـ «ليبيا تريدهم ان ينسحبوا مع اسلحتهم الفردية؛ ولكن سوريا رفضت، كلياً، هذا، قائلة ان عليهم الخروج دون اسلحتهم» (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢٨).

وقد بذلت م.ت.ف. كل ما في وسعها «من اجل تجنب المعركة الجانبية... [و] توجهت... الى عدد من الاشقاء العرب والاصدقاء في العالم، لمناشدتهم التدخل لدى القيادة السورية لوقف هذه المأساة» («فلسطين الثورة»، **مصدر سبق ذكره**، ص ٥)؛ ووجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ثلاث رسائل عاجلة الى الرئيس السوري، حافظ الاسد، والرئيس الليبي، معمر القذافي، والرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد. ومما جاء في رسالته الى الاسد: «انني اتوجه الى سيادتكم راجياً ان يجد ندائي هذا صداه الايجابي الطيب لدى الاخ الرئيس، ليأمر، فوراً، بايقاف هذا العدوان اللاانساني على البقية الباقية من اطفالنا ونسائنا في هذه المخيمات المدمرة، وذلك حفاظاً على المسيرة الفلسطينية وعلى ثورة شعبنا الفلسطيني وانتفاضته المباركة، التي تتأثر، تأثراً مباشراً، بما يحدث على مخيمات اهلها في لبنان، من عدوان وحصار وتدمير» (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٦/٢٣). واتصل العقيد القذافي بالرئيس السوري «للتنسيق في وقف الاقتتال الفلسطيني، فطمأنه الرئيس الاسد الى ان المنظمات بادرت الى تشكيل وفد مركزي يتولى الاشراف على تطبيق وقف اطلاق النار» («الموقف العربي»، **مصدر سبق ذكره**، ص ١٥)؛ كما زار دمشق وزير خارجية الكويت، صباح الاحمد، حاملاً رسالة من امير الكويت الى الرئيس السوري تتعلق بحرب المخيمات الفلسطينية في لبنان، وطلب منه «بما له من نفوذ ومكانة... العمل لوقف هذا الاقتتال، لأنه سيؤثر على ما تحقق في الاراضي العربية المحتلة، جراء انتفاضة الشعب العربي الفلسطيني التي ايدناها وآزرناها» (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٧). وقال وزير خارجية الكويت: «ان الرئيس السوري كان عند حسن ظن امير الكويت، اذ وعد ببذل جهوده لوقف الاقتتال في المخيمات» (**المصدر نفسه**). وزار دمشق، أيضاً، وفد تونسي رسمي، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٨، برئاسة مدير حزب التجمع الديمقراطي التونسي، حامد القروي، الذي قال: «ان مهمته في سوريا جزء من الجهود الرامية الى انهاء الوضع المأساوي في المخيمات الفلسطينية في لبنان» (**السفير**، ١٩٨٨/٧/١١). وكان عرفات أعرب، في رسالة الى الرئيس المصري، حسني مبارك، «عن ثقته بأن الرئيس مبارك والرؤساء والملوك العرب لن يألوا جهداً بالعمل على ايقاف هذه المحنة، والتي

تجاوزت كل الحدود والاوصاف» (**الاهرام**، القاهرة، ١٩٨٨/٦/٢٨). الا انه، كما يبدو، «ليس بين العرب الآن من يوافق على استمرار وجود الجزر المسلحة في بحر الامن النظامي المرجعي القائم في بيروت» (عمر حبنجر، **الصياد**، العدد ٢٢٧٩، ٨ ـ ١٩٨٨/٧/١٤، ص ٢١)؛ فهذه الحرب على المخيمات التي «شكلها الظاهري بين اطراف فلسطينية متصارعة على المواقف، لكنها حرب ذات ابعاد سياسية أوسع، مثلما حدث للفلسطينيين في طرابلس... وهي، حالياً، الحرب الاخيرة ـ حتى الآن ـ وها هي تطرح وجودهم في لبنان على بساط البحث... [و] الواقع، ان السقف الذي يتحرك الوضع السياسي تحته في لبنان هو السقف السوري، الذي اتسع، ويتسع، ليشمل الوجود الفلسطيني» (سامي ذبيان، **الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٧/١١، ص ٤). وقال احد اعضاء اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ان الرئيس السابق للمجلس الوطني الفلسطيني، خالد الفاهوم، تقدم بطلب الى القيادة السورية متمنياً عليها «التدخل لانهاء قتال المخيمات، لكن الرد جاء بالرفض، لأن القتال فلسطيني ـ فلسطيني لا دخل لسوريا فيه» (اسامة المنصور، **الدستور**، العدد ٥٤٠، ١٩٨٨/٧/٤، ص ٢٠ ـ ٢١).

وبعد سقوط مخيم شاتيلا، وصل الى بيروت مدير المخابرات السورية في لبنان، العميد غازي كنعان، في ١٩٨٨/٧/٦. «ووصفت مصادر نيابية [لبنانية] بارزة تحرك كنعان بأنه ينحصر في المستجدات الامنية المترتبة على الوضع في مخيم برج البراجنة...» (**السفير**، ١٩٨٨/٧/٧). كما طلبت دمشق من زوارها من «الحلفاء المسلمين نقل ' كلمة السر' الى من يلزم في ' اللقاء الاسلامي' بضرورة العمل على انهاء كل ارتباط، مهما كان نوعه، أو شأنه، مع منظمة التحرير، وبالتالي التحول الى التعامل مع ' جبهة الانقاذ الوطني الفلسطينية' ، واعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين المسموح لها العمل في لبنان، فقط على الصعيدين التنظيمي والسياسي» (علي بلوط، **القبس**، ١٩٨٨/٧/١٣)؛ اذ يبدو «ان سوريا فطنت الى امر جوهري: طالما بقي الفدائيون في بيروت يحملون لواء الشرعية الفلسطينية، فان كل خطط دمشق للسيطرة على لبنان سوف تنهار» (حسن البطل، **فلسطين الثورة**، العدد ٧٠٨، ١٩٨٨/٧/١٧، ص ١٣).

التغطية السورية

استخدمت سوريا النغمة السابقة اياها للتغطية على الحرب الاخيرة التي شنتها على مخيمات بيروت، ولتبريرها؛ ووظفت لهذا الغرض وسائلها الاعلامية، والمنظمات اللبنانية الموالية لها، وصحفها. فقد هاجمت الصحف السورية رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ووجهت اليه تهماً زعمت في احداها انه ينفذ «مخططاً... هدفه صرف النظر عن الانتفاضة» (**السفير**، ١٩٨٨/٧/١١).

كذلك حرّكت سوريا كافة الموالين لها في لبنان لشن حملة اعلامية مشابهة لحملة صحفها على منظمة التحرير الفلسطينية. وعلى سبيل المثال لا الحصر، أصدرت هيئة التنسيق في الشمال، التي يتزعمها عمر كرامي، بياناً تضمن هجوماً على عرفات، و«ادانة الحملات الاعلامية والسياسية التي تستهدف...سوريا» (**النهار**، بيروت، ١٩٨٨/٧/٧). وكتبت مجلة «الشراع»: «بسقوط مخيم شاتيلا... ودخول القوات العربية السورية الى منطقتي الشوف واقليم الخروب، فشل مخطط جديد أعده ياسر عرفات للعودة بقوة، وبالقوة، الى لبنان، في ما يمكن تشبيهه باجتياح ' فلسطيني' يسبق انتخابات رئاسة الجمهورية اللبنانية، ويهدف الى ترتيب الاوضاع الذاتية، من جهة، وتوفير الاجواء الملائمة لوصول رئيس جديد للجمهورية، يقف مع رئيس منظمة التحرير الفلسطينية على مسافة واحدة من الخصم المشترك» (**الشراع**، بيروت، العدد ٣٢٨، ١٩٨٨/٧/٤، ص ١٨).

فاذا كان المقصود حماية الانتفاضة من «انحراف» عرفات، كما تقول وسائل الاعلام السورية، فان القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة وجّهت نداء حمل شعار «لا صوت يعلو فوق صوت الانتفاضة»، ومما جاء فيه: «منذ شهرين ومخيمات شعبنا الفلسطيني في بيروت تتعرض لحرب ابادة منظمة استكمالاً لمهمة العدو الصهيوني ضد جماهيرنا داخل ارضنا المحتلة، وبهدف اجهاض انتفاضتنا الباسلة... والمؤسف ان سلاحاً

عربياً كان المفروض ان يكون الى جانب اطفال الحجارة والمولوتوف في فلسطين هو الذي يسفك... بمدافعه وصواريخه آباء وامهات واشقاء اطفال الانتفاضة الابطال... [و] ندعو... الى التدخل، فوراً، لدى الرئيس السوري، حافظ الاسد، واقناعه باصدار اوامره، فوراً، لقواته لوقف تدمير مخيمات بيروت... [التي] هي عمقنا الاستراتيجي» (القبس، ١٩٨٨/٦/٢٨)؛ وفي نداء آخر، وجهته القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة، دانت «القصف الوحشي الذي تعرض له مخيم شاتيلا الرمز، وتدميره على ايدي جماعة المارق المرتد أبو موسى، لأنه يشكل طعنة من الخلف لمنظمة التحرير الفلسطينية، [وحمّلت] سوريا مسؤولية عدم منع تدمير مخيم شاتيلا، لانها الجهة الوحيدة القادرة على ذلك، [وطالبتها] العمل، فوراً، على وقف مخطط المجازر والتصفية للوجود الفلسطيني النضالي في لبنان» (المصدر نفسه، ١٩٨٨/٧/٧).

وحول استخدام مقالة بسام أبو شريف ذريعة من قبل النظام السوري بشن هجوم على قيادة م.ت.ف. علق أحد المراقبين، قائلاً: « اذا كان كلام بسام أبو شريف اجتهاداً قابلاً للمناقشة، فان ما ليس قابلاً لأي مناقشة هو انشغال بعض الفصائل الفلسطينية بتصفية الفصائل الاخرى؛ وهذا ما حدث في مخيم شاتيلا، الذي ' نجح ' المنشقون خصوم عرفات في احتلاله يوم الاثنين ١٩٨٨/٦/٢٧ (وهو اليوم الذي يصادف الذكرى الحادية والعشرين لاعلان اسرائيل ضم القدس) وكأنه هدف اسرائيلي» (فؤاد مطر، التضامن، لندن، العدد ٢٧٣، ١٩٨٨/٧/٤، ص ٣).

الاتفاق الاميركي ـ السوري

يجمع المراقبون على ان دوافع سوريا للحرب الاخيرة على المخيمات الفلسطينية في بيروت هي ذاتها التي دفعت سوريا الى دخول لبنان العام ١٩٧٦. وتبرز هذه الدوافع بشكل فاضح كلما تحركت آمال التسوية السياسية مع اسرائيل؛ فـ «في مقدم الدوافع السورية رغبة دمشق في ان تجدد لعرفات تحذيراتها السابقة بأنها لا يمكن ان تصبر طويلاً على اصرار قيادة المنظمة على استقلالية القرار الفلسطيني بعيداً من الوصاية السورية... وان تدرك ان رقبتها ما زالت في يد النظام السوري الذي يستطيع، بحكم وجوده المؤثر في لبنان، ان يجعل من المخيمات الفلسطينية رهينة للضغط على عرفات ورفاقه عند الضرورة...[و] هناك أيضاً، رغبة النظام السوري في ان يسبب احراجاً للانظمة العربية، التي تمد يد المساعدة لمنظمة التحرير الفلسطينية، وتؤيد سياسة استقلالية القرار الفلسطيني بعيداً [من] الوصاية السورية... وأهم من ذلك كله، ان سوريا، وهي ترقب عن كثب... الخطوات والجهود المبذولة من اجل تهيئة المناخ لعقد المؤتمر الدولي للسلام، تريد ان تسترد الورقة الفلسطينية بأكملها، لكي تكون في يدها كأحدى اوراق الضغط والمساومة في اية مفاوضات محتملة، اضافة الى الورقة اللبنانية التي تتقاسمها مع اسرائيل» (مرسي عطاالله، الاهرام، ١٩٨٨/٧/٤، ص ٤). فالرئيس السوري كان «ولا يزال، ينظر الى العلاقة مع منظمة التحرير الفلسطينية على انها مجرد ورقة للمساومة مع الاميركيين والاسرائيليين... [و] ان موافقة الرئيس الاسد، غير السهلة، على استقبال السيد ياسر عرفات، لم تكن تنطوي على نية حسنة، ولم تتعد كونها خطوة تكتيكية اضطر الى الاقدام عليها... وقد اتضح، في ضوء التصريحات الصادرة عن دمشق في شأن المعارك في شاتيلا وبرج البراجنة، ان القوات السورية لن تتدخل لوقف هذه المعارك، الاّ بالطريقة التي تدخلت بها في الضاحية الجنوبية. وهذا يعني ان تشمل الخطة الامنية السورية مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة أيضاً؛ والاّ، لماذا نقض المنشقون، الاتفاق الذي توصلت اليه ' لجنة المتابعة ' ... علماً بأن هذا الاتفاق... حظي بموافقة جميع الفصائل الفلسطينية، واستجاب، بشكل كامل، لمطالب المنشقين» (جلال الاحمد، الافق، نيقوسيا، العدد ٢٠٣، ١٩٨٨/٧/٧، ص ٨ ـ ١٠). وقالت مصادر عربية «ان عدم تحرك القوات السورية لوقف تقدم عناصر أبو موسى نحو مخيم شاتيلا، بدا نوعاً من الضغط السوري على السيد عرفات، لكي يطلب رسمياً تدخل دمشق، ويعترف بذلك بـ ' دور سوري في القرار الفلسطيني ' ... [و] اذا لم يطلب أبو عمار مثل هذا التدخل، فان سقوط شاتيلا ربما تبعه سقوط مخيمات أخرى في بيروت وصيدا، وصولاً الى انهاء أي نفوذ للشرعية الفلسطينية في مخيمات الفلسطينيين في لبنان، وهو أمر من شأنه ان يعزز النفوذ

السوري ضمن استحقاقات معركة انتخابات الرئاسة اللبنانية المقبلة، ويحرم القيادة الفلسطينية من أي دور على صعيد هذه الانتخابات» (**التضامن**، العدد ٢٧٣، ١٩٨٨/٧/٤، ص ٧). وأشار مصدر حزبي لبناني الى «ان من شأن فك ' اللغم العرفاتي' من بيروت ان يتيح الفرصة أمام البحث في صيغة أمنية أوسع تسهم في اعداد المناخ الملائم لانتخابات الرئاسة... واعادة ارساء علاقات واضحة لا تشكل أي عائق امام الدور السوري في لبنان» (**السفير**، ١٩٨٨/٧/٩).

ويرى مراقبون، في هذا الاطار، «ان هناك صفقة تمّت مباشرة بين الولايات المتحدة وسوريا ـ عبر موافقة اسرائيلية ـ على حل مشكلة انتخابات الرئاسة في لبنان... فالولايات المتحدة لا تريد... هذه المرة، ان تخوض معركة سياسية، أو غير سياسية، من اجل تأمين مرشح ما لمنصب الرئاسة في لبنان، ما دام في امكانها الاتفاق مع دمشق على اسم هذا المرشح، وما دام الدور السوري في لبنان سيحقق بعض الاهداف الاميركية والاسرائيلية في نفس الوقت؛ ونعني بذلك استبعاد، أو الغاء، الورقة الفلسطينية تماماً» (احسان بكر، **الاهرام**، ١٩٨٨/٧/١١، ص ٤). وتفيد المعلومات، في هذا الخصوص، بأن المندوب الاميركي، الجنرال فيرنون وولترز، عقد، في ١٩٨٨/٥/٢٠، محادثات في دمشق، التي انتقل اليها من اسرائيل بعد ان تحادث مع زعمائها على مدى ثلاثة ايام. وقد تطابقت وجهات النظر بين الاسد وولترز وفق الاسس التالية: «موافقة الولايات المتحدة على استمرار الوجود العسكري السوري في لبنان حتى نهاية اعمال المؤتمر الدولي للسلام الخاص بالشرق الاوسط؛ [و] موافقة الولايات المتحدة على ان لسوريا دوراً اساسياً في المنطقة على المستويين، السياسي والاستراتيجي، والتصرف في هذا الاطار. في المقابل، فان سوريا توافق على مراعاة مصالح منطقة الحدود الامنية، والمساعدة على احترام القواعد التي تضمن هذه المصالح في لبنان وعبر حدوده الجنوبية؛ [و] التزام سوريا بنشر قواتها في الضاحية الجنوبية للعاصمة بيروت... على ان تراعي في دخولها الى الضاحية الاعتبارات المتعلقة بسلامة الرهائن الاجانب المحتجزين فيها... [و] التزام سوريا بضبط الوجود الفلسطيني، على ان يؤدي ذلك الى (١) تقليص نفوذ منظمة التحرير عسكرياً؛ (٢) اضعاف فاعلية الفصائل الفلسطينية الموالية لياسر عرفات، ولا سيما منظمة ' فتح' ؛ (٣) الغاء الوجود العسكري الفلسطيني من بيروت، وحصر النشاط في المخيمات في المجالين التنظيمي والسياسي... كذلك، فان الاتفاق الاميركي ـ السوري نص على احياء اتفاق الهدنة بين لبنان واسرائيل، حيث يكون التعامل اللبناني ـ الاسرائيلي على اساسه» (علي بلوط، **القبس**، ١٩٨٨/٧/١٣). وكتب المعلق العسكري الاسرائيلي، زئيف شيف: «تكوّنت تحالفات غريبة جداً، تردد بينها، أيضاً، ذكر اسم اسرائيل. وليست هذه تحالفات رسمية، وغالباً ما يكون المقصود بذلك عمليات تفاهم هادفة على اساس تشابه المصالح في مجال معين. مثال ذلك التفاهم الصامت بين اسرائيل وحركة ' أمل' وسوريا، على ان ازدياد قوة جماعة ' حزب الله' والفلسطينيين، في لبنان، من شأنه ان يعرّض كل واحدة من الثلاثة للخطر» (زئيف شيف، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٣/٥١، حزيران ـ يونيو ١٩٨٨، ص ٢٠٦؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٩٨٨/٦/١٠).

ورأى نائب قائد «القوات اللبنانية»، كريم بقرادوني، ان لقاء الاسد ـ الجميل على هامش قمة الجزائر، «يأتي في سياق اتفاق اميركي ـ سوري ـ لبناني... [و] لا يمكن لاسرائيل ان تعرقل اتفاقاً لبنانياً ـ أميركياً ـ سورياً. ان اميركا، في كل خطواتها، ستحافظ على المصلحة الاستراتيجية الاسرائيلية، وبالتالي ان اسرائيل غير قادرة وغير راغبة بعرقلة الاتفاق بين سوريا ولبنان واميركا، لانه لا يصب بالضرورة ضد مصالحها الاستراتيجية... وسوريا، اليوم، في حالة انعطاف واعادة حساب، بالاضافة الى العامل الاميركي، الذي حمل سوريا على الانفتاح على امين الجميل» (من مقابلة مع كريم بقرادوني، **المجلة**، لندن، العدد ٤٣٩، ٦ ـ ١٩٨٨/٧/١٢، ص ٣٣). على ذلك، فان ما جرى في مخيمات بيروت «يعكس، في الحقيقة، اسباباً عديدة، في مقدمها دفع فاتورة الاعتراف الاميركي بالدور السوري في لبنان... [وبذلك] يؤكد النظام السوري بعض المصداقية نحو ما التزم به تجاه واشنطن» (**فلسطين الثورة**، العدد ٦٠٧، ١٩٨٨/٧/٣،

ص ١١).

م.ت.ف: تجنب الفخ السوري

حاولت م.ت.ف. تجنب الرضوخ للابتزاز السوري؛ فصمد مقاتلوها في مخيم شاتيلا حتى لم يعد فيه ما يمكن الاحتماء به؛ حيث قال أحد مسؤولي «فتح»: «كيف نصمد وقد سقط على المخيم ٣٠ الف قذيفة من كل الاصناف والعيارات ومن مواقع مختلفة في الجبل» (موفق مدني، **المجلة**، العدد ٤٣٩، ٦ ـ ١٢/٧/١٩٨٨، ص ١٣)؛ كما نشّطت م.ت.ف. الوساطات العربية لدى النظام السوري. ولم يثن ذلك حاكم دمشق عن اكمال خطوته في السيطرة على مخيمات بيروت، التي بدأها في العام ١٩٨٥. وعلق رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، قائلاً: «ان الهدف من استمرار حرب المخيمات هو ضرب الانتفاضة... [و] تهدف أيضاً لتصديع وحدة الموقف العربي، وتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان وضرب المقاومة في الجنوب... [و] قد أوضحنا، مجدداً، حرصنا البالغ على رفض الانجرار لأية معارك جانبية مع أي طرف عربي، وعلى تكريس شعار تجميع كل القوة العربية لمواجهة الخطر المشترك» (**القبس**، ٢٩/٦/١٩٨٨). وقال عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد): «ان الخطة تستهدف نقل سكان مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة من بيروت، ثم الانتقال الى المخيمات الفلسطينية الاخرى الواقعة في جنوب لبنان، وذلك وفاء لتعهدات سوريا للولايات المتحدة» (**الاهرام**، ٣٠/٦/١٩٨٨). وبعث ياسر عرفات برسالة عاجلة الى الامين العام للامم المتحدة، بيريز دي كويلار، «يطلب فيها من المنظمة الدولية توفير الحماية الدولية لحماية الفلسطينيين من ممارسات اسرائيل وسوريا في الاراضي المحتلة والمخيمات» (**الاهرام**، ١٤/٧/١٩٨٨). وعقدت اللجنة المركزية لـ «فتح» سلسلة اجتماعات مكثفة في تونس، فيما بين ٣ و ٧ تموز (يوليو)، أصدرت في ختامها بياناً، من بين ما جاء فيه: «ان بقاء حاكم دمشق مرهون باستمرار دوره في ضرب الثورة الفلسطينية، وان تقاربه مع منظمة التحرير الفلسطينية يتصادم مع المخطط المتفق عليه في لبنان، والذي من متطلباته انهاء الوجود الفلسطيني المدني في بيروت، وفي جنوب لبنان، وانهاء أي دور للبندقية الفلسطينية المقاتلة، وحماية الحدود الاسرائيلية تبعاً لذلك... [وقررت] التحرك على جميع الساحات، وفي كل المجالات النضالية، وبمختلف الوسائل المتاحة لمواجهة المخطط الثلاثي في لبنان*.

مع ذلك، انسحب المقاتلون الفلسطينيون، في ٨/٧/١٩٨٨، من مخيم برج البراجنة لتجنيبه ما تعرض له مخيم شاتيلا. وأفاد أحد المتابعين بأن في «داخل اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. كان هناك اتجاهان، لا ثالث لهما: الاتجاه الاول يقول بضرورة التقاط قفاز التحدي الجديد، الذي وجهته القيادة السورية، وبالتالي الاستمرار في قتال ' المنشقين' ، الذي يعني في الحقيقة مواجهة جديدة بين دمشق وبين المنظمة. والاتجاه الثاني، يذهب في مطالبته الى درجة الاصرار على تسليم المخيم الى القوى المضادة، بعد ان اصبح التواجد العسكري في مخيمات بيروت لا يشكل ضرورة استراتيجية بالنسبة الى وجود منظمة التحرير سياسياً في لبنان... [و] كان رئيس م.ت.ف. ياسر عرفات، يميل بشدة الى مناصرة الاتجاه الاول... لكن المنطق... الذي اعتمده انصار الاتجاه الثاني قد تغلب في النهاية، وصدر القرار بانسحاب مقاتلي المنظمة من مخيم برج البراجنة... [و] المنطق... الذي طرحه انصار اتجاه تسليم المخيم اعتمد على نقاط عديدة، لعل أبرزها: أولاً، ان التواجد المسلح في مخيمات بيروت لم يعد يشكل ضرورة استراتيجية بعد قيام الانتفاضة داخل الارض المحتلة...؛ ثانياً، ان هجمة القوى المضادة على مخيمات بيروت تستهدف ـ في جملة ما تستهدفه ـ اجهاض مقررات قمة الجزائر، وتحويل الانظار العربية والاهتمامات الدولية عن متابعة الانتفاضة...؛ ثالثاً، اذا كان الهدف السوري وراء دعم المنشقين... هو محاولة الانفراد بالورقة الفلسطينية... فان السيطرة على مخيمات بيروت لم تعد تلعب دورها... لعزل م.ت.ف. و' تشليحها ' شرعية تمثيل الشعب الفلسطيني؛ فالانتفاضة قد خلقت واقعاً جديداً في العمق الاستراتيجي الفلسطيني، بحيث أصبحت

* انظر نص البيان في **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٥١ ـ ١٥٣.

حدود شرعية تمثيل المنظمة لا تقف على باب مخيم برج البراجنة، أو أي مخيم آخر موجود في عاصمة عربية أخرى» (علي بلوط، **القبس**، ١٣/٧/١٩٨٨).

ولذا، كان «اختيار قيادة م.ت.ف. توفير المواجهة في مخيم برج البراجنة نابعاً من فهم الظروف والاهداف والمعطيات؛ فهناك حروب لا مناص من خوض غمارها، وهناك حروب من الافضل عدم الانجرار اليها... [و] على القائد الاستراتيجي ان يعرف متى يخوض المواجهة، ومتى يتحاشاها» (حسين حجازي، **فلسطين الثورة**، العدد ٧٠٨، ١٧/٧/١٩٨٨، ص ١٤).

أحمد شاهين

«مؤامرة الصمت» في مؤتمر الحزب الديمقراطي الاميركي

ضجيج تنشيط الدبلوماسية الاميركية في الشرق الاوسط اقتصر، الشهر الفائت، على قطاع واحد من القطاعات السياسية في الولايات المتحدة، وهو قطاع الترشيح لانتخابات الرئاسة. فالاهتمام بهذا القطاع ينحصر في كونه معبّراً عن آفاق الخارجية الاميركية للمرحلة الرئاسية الجديدة، بحيث تأتي نتائجه «كمحددات قدرية» للرئاسة الجديدة، لن يكون سهلاً التحول عنها.

يجدر التوقف، اذاً، عند مدينة اتلانتا الاميركية التي شهدت انعقاد المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي، حيث بلغ ذروة احداثه بالاعلان، رسمياً، في ١٩٨٨/٧/٢٠، عن ترشيح مايكل دوكاكيس للتنافس على رئاسة الولايات المتحدة في الخريف المقبل، في مواجهة مرشح الحزب الجمهوري نائب الرئيس الحالي، جورج بوش.

لقد تم ترشيح حاكم ولاية ماساشوتستس الاميركية في ظروف متميزة. من الصعب الاشارة، هنا، الى مجمل التحديات الخارجية التي على واشنطن مواجهتها بينما المعركة الرئاسية في أوجها. ولعلنا نحسن بالتذكير ببعضها في ما خص ازمة المنطقة، وبالذات القضية الفلسطينية، وما يحدث، أيضاً، في الاراضي العربية المحتلة. واول ما يُلفَت الانتباه اليه، حقاً، هو مواربة المرشح الديمقراطي للرئاسة الذي يضع الشرق الاوسط في برامج سياسية تؤكد التزامها بحماية ودعم اسرائيل، دون النطق بكلمة احتجاج واحدة على سياسات القمع الاسرائيلية ضد انتفاضة الشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وهو يدرك، بالطبع، ان المجتمع الاميركي مجتمع الغمامات التي توضع على أعين الخيل، وذاكرته قصيرة، ويراهن على القدرة الاميركية الفائقة على النسيان، بل «القرف»، حسب اندرو يونغ، الذي افصح عن «ان معظم الناس يدرك سياسة الحزب الديمقراطي الخارجية. وفي الواقع، ان اجواء الشعب الاميركي تنبثق من الارتباك القائم في الشرق الاوسط؛ وبالتالي، فان الشعب الاميركي على وشك القول: الى الجحيم بالشرق الاوسط. فهناك شعور بأننا كلما قمنا بمحاولة معقولة من وجهة نظرنا، رفضها الطرفان [يقصد العربي والاسرائيلي]، مما أدى بالناس الى القرف من الشرق الاوسط؛ لكن اعتقد، على الأرجح، ان يقوم، بعد الانتخابات، رئيس ديمقراطي بالتعرف على تفاصيل المشكلة. ولكن ليس من الضروري التوجه نحو الرئاسة بسياسة مقررة مسبقاً نحو الشرق الاوسط. والحقيقة، لو توجه مرشح للرئاسة بسياسة مقررة مسبقاً، لفشل في الوصول الى الرئاسة» (**الحوادث**، لندن، ١٩٨٨/٧/٢٩).

ولكن، من ناحية أخرى، تصاعد الشعور في الولايات المتحدة، وجعل من الصعب طي الصفحة في ذاكرة الرأي العام. فاضطرت الادارة، في ظل الجو الانتخابي العابق، الى التحرك «لاحياء عملية السلام»، واستئناف اهتمامها باحداث المنطقة. وجاءت مبادرت وزير الخارجية، جورج شولتس، لتطالب العرب بـ «الواقعية» في معالجة الاوضاع على مرحلتين: الاولى، مرحلة انتقالية سريعة لاحتواء التصعيد في الاراضي المحتلة عبر مدّ الاهالي بقدر ما من الحكم الذاتي دون شرط المفاوضات المباشرة بين الاسرائيليين والاردنيين والمصريين، مع نوع من المباحثات المباشرة بين بعض فلسطينيي الاراضي المحتلة وسلطات الاحتلال، ومع الاستعداد الاميركي للعب دور الدبلوماسية المكوكية ما بين الدول؛ ثم، في المرحلة التالية، في أواخر السنة، حينما يشتد وطيس الانتخابات، يتم البحث في مستقبل الاراضي المحتلة ووضعها النهائي في مفاوضات مباشرة بين الدول والاطراف المتنازعة.

صعوبات الممارسة

الّا ان وراء هذه الامور الرسمية، والممارسات الحكومية، نما تيار فكري يحمل في طياته اعادة نظر جوهرية في وسائل معالجة هذه التحديات. ونموه يفسّر، الى مدى بعيد، نتيجة ما جرى في مدينة اتلانتا، حيث عُقد المؤتمر القومي للحزب الديمقراطي، الذي كان بمثابة محطة اختبار لهذا التيار، من زاوية مواقفه من الشرق الاوسط وتحمسه لاسرائيل. وتعد مواقف حاكم ولاية ماساشوستس والمرشح الرئاسي، مايكل دوكاكيس، في هذا المجال، اكثر انحيازاً الى اسرائيل من المرشح الجمهوري جورج بوش. ان بوش، اقله، سيعمل، في حال فوزه بمنصب الرئاسة، على مواصلة السعي من أجل عقد مفاوضات بين العرب واسرائيل حول مواضيع الخلاف القائمة بينهما، ومن ضمنها وضع مدينة القدس المحتلة. اما دوكاكيس، فانه ـ ربما في سياق الدعاية الانتخابية ـ لم يستبعد، من ناحيته، امكان اقامة دولة فلسطينية؛ لكنه اشار الى ان هذا الامر سيتقرر خلال مفاوضات تجريها اسرائيل مع الدول المجاورة لها. لكنه يبتعد من السياسة الاميركية المعتمدة منذ اكثر من عقدين من الزمن بقوله: «ان القدس جزء لا يتجزأ من ارض ـ اسرائيل». كما أعرب، بوضوح، عن اعتقاده، بأنه ينبغي على الولايات المتحدة نقل سفارتها من تل ـ أبيب الى القدس (تايم، ٢٥/٧/١٩٨٨).

في كلام كهذا نفح كيسنجري واضح. وفيه، ايضاً، وهذا اهم، تعلّق حازم بأشكال القوة التقليدية؛ اي، عملياً، بالتفوق العسكري. فدوكاكيس ينظر الى اسرائيل، ولا يكاد، على مساحة خارطة العالم المعاصر، يرى غيرها. وهو، بذلك، يتناقض مع خطه السياسي الاساس. وبما انه متزوج من كيتي اليهودية، فان ذلك سوف يترك اثره في سياسته نحو اسرائيل، علماً بأن خطوط سياسته الاساسية هي خطوط الحزب الديمقراطي عامة، والتي تنادي بضرورة الاستناد الى اتفاقيتي كامب ديفيد. وقال دوكاكيس: «لنا مصلحة حيوية في ضمان بقاء وأمن ورفاه دولة اسرائيل، وفي تخفيض النفوذ السوفياتي، السياسي والعسكري، وكذلك نفوذ القوى الاقليمية الاخرى المعادية للغرب، وفي ضمان قدرة حلفائنا على الوصول الى النفط. ويبقى هدف سياستنا الخارجية الرئيس هو التوصل الى اتفاقية سلام شامل للشرق الاوسط؛ ولكن يجب الاعتراف بأن مثل هذه الاتفاقية يجب ان تنجم عن التغييرات في الظروف ووجهات النظر داخل المنطقة، وليس ان تفرض من القوى الخارجية. كما يجب الاعتراف بأن الشرط المسبق الضروري لتحقيق التقدم نحو السلام يبقى في قرار القادة العرب بالاعتراف بحق اسرائيل في الوجود، وبدخولهم المفاوضات المباشرة معا». وأكد دوكاكيس انه يعارض «اية مفاوضات مع م.ت.ف. حتى تنبذ الارهاب، وتعترف بحق اسرائيل في الوجود، وتقبل بقراري هيئة الامم المتحدة ٢٤٢ و٣٣٨» (**نيويورك تايمز**، ٢١/٧/١٩٨٨).

ان احدى نتائج دوكاكيس الهامة، بالنسبة الى منطقتنا، عدم تردده في ربط ما حاول غيره فصله: النفط، من جهة، والصراع العربي ـ الاسرائيلي، من جهة أخرى. فالحسابات الشمولية لا تهتم بخصوصية كل منطقة لذاتها، بل بخصوصيتها من وجهة نظر المصالح الاميركية، والمسألة هامة للغاية. من هنا، فالشرق الاوسط، عند دوكاكيس، مساحة مسطحة، لا تعرف التضاريس والمنحدرات؛ انها حيّز فحسب. برهان على ذلك، التزامه، المعنوي باسرائيل بلغة لا تشوبها شائبة: «ان مصير اسرائيل هو مصيرنا... ومصالحنا الامنية مترابطة، وروابطنا التاريخية والثقافية فريدة من نوعها، واسرائيل ـ مثل الولايات المتحدة ـ هي مكان خاص» (**اليوم السابع**، باريس، ٢٥/٧/١٩٨٨).

وقد اثبت دوكاكيس هذه الرؤية حين تعهد، في حال انتخابه، ان يقوم بامتحان رغبة الاتحاد السوفياتي بلعب دور بنّاء في المنطقة، قائلاً انه سيطلب من موسكو «استخدام نفوذها مع سوريا لانهاء موقف ذلك البلد المعرقل لعملية السلام». كما سيحثها على اقامة علاقات دبلوماسية طبيعية مع اسرائيل، والسماح لليهود السوفيات بالهجرة. كما قال انه سيطلب من موسكو وبكين التوقف عن بيع الاسلحة للعرب، وأكد، في هذا السياق، معارضته لأي صفقات اسلحة اميركية للدول العربية «التي ترفض المشاركة في عملية السلام». كما تعهد الضغط على حكومتي اليونان وتركيا، وحثهما على اقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع اسرائيل. وفي رأيه، كذلك، ان اقامة دولة فلسطينية هي

مسألة مرهونة بموافقة اسرائيل والاردن. واذا رفضت هاتان الدولتان قيامها، عندها لن يكون هناك دولة فلسطينية. وأعرب عن تأييده لمفهوم «الحكم الذاتي المحدود» للفلسطينيين على ان يؤدي ذلك الى «صيغة» دائمة، لم يوضح طبيعتها (المصدر نفسه).

وعلى أية حال، قد تكون الوسيلة الفضلى لتوضيح الجو الفكري للحزب الديمقراطي، الاشارة الى نقطة الانطلاق في هذا التحول، التي هي، بحق، ولاية نيويورك. ففي هذه الولاية تبارى المرشحون الديمقراطيون على ارضاء اليهود، ليكسبوا صوتهم الهام في هذه المرحلة من الحملة الانتخابية. وقبلها، مثلاً، رجع البرت غور امام مطالب المتطرفين اليهود، متبنياً شروطهم ورغباتهم، موشكاً على الاعتذار لكونه مسيحياً وليس يهودياً، وموجّهاً حملة انتقادات لاذعة ضد جيسي جاكسون الذي يرفض ان يستثني قيام دولة فلسطينية (**الغارديان ويكلي**، ١٩٨٨/٧/٢٤). ومعروف ان غور هو الديمقراطي الوحيد الذي دعم، كلياً، رفع العلم الاميركي على الناقلات الكويتية، وتوسيع الدور العسكري الاميركي في الخليج؛ وهو، فوق هذا كله، يتمتع بدعم مادي، وسياسي، من مجموعة «امباك ٨٨»، وهي مجموعة من اليهود الديمقراطيين الاغنياء. ويعارض غور الاملاء الاميركي لنوعية الحلول لازمة الشرق الاوسط، ويعتقد بأن هنالك «صيغ» حلول، لكنه رفض القول ان كانت هذه «الصيغ» تشمل فكرة الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة، لكنها تشمل «ضمانات أمنية تتعلق بنوعية الاسلحة التي من شأنها ان تتواجد قريباً من الحدود» (المصدر نفسه).

وفي ولاية نيويورك، أيضاً، لام دوكاكيس العرب وحمّلهم مسؤولية العنف القائم في الاراضي المحتلة، وتباهى بزوجته اليهودية. وهنا، أيضاً، بدّل جيسي جاكسون نبرته واتخذ مواقف اثارت انتقاد العرب الاميركيين، كما أثارت تحفظ بعضهم على دعمه. فتصريحاته التلفزيونية بأنه ليس على استعداد للقاء ثان مع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، اطلقت مخاوف الجالية العربية الاميركية وانتقاداتها، واتهام بعضها بأن جاكسون انحنى لضغوط اليهود صاحبة النفوذ القوي في ولاية نيويورك (المصدر نفسه).

والواقع ان ثلاثة من كبار مستشاري جاكسون الاربعة هم يهود يهمهم مواقف جاكسون من اسرائيل. ويبدو ان هؤلاء المستشارين كانوا قرروا ان للصوت اليهودي في ولاية نيويورك أهمية بالغة، وان في امكان جاكسون ان يغيّر من نبرته، دون التخلي عن «المبادىء» التي ينادي بها. فمثلاً، بدأ جاكسون التركيز على التزامه «بأمن اسرائيل، وبضرورة اعتراف الفلسطينيين بوجود اسرائيل»، ليضيف الى ذلك أهمية الاعتراف بالحقوق الفلسطينية. لكنه لم يتخل، في الوقت عينه، عن دعمه لاقامة دولة فلسطينية؛ فكانت استراتيجيته اعادة ترتيب الاولويات في تصريحاته الصحافية (**انترناشونال هيرالد تربيون**، ١٩٨٨/٧/٢٥).

ومضى المطلعون الى القول، انه كانت هناك مؤشرات على ان مستشاري جاكسون ارتأوا ان قيام خلاف بينه وبين الجالية العربية الاميركية يكون لمصلحته في ولاية نيويورك مع الجالية اليهودية، علماً بأن آخرين اعتقدوا بأن ربح ولاية نيويورك امر اساسي بالنسبة الى جاكسون، اذا كان جاداً في سعيه الى الفوز بالترشيح الديمقراطي. وأضاف هؤلاء، ان هذه الاستراتيجية كانت خطرة؛ فهي سيف ذو حدين؛ اذ انها بينما قد تكسب جاكسون اصوات اليهود، فانها تكسب له، في الوقت عينه، صفة التراجع واعادة ترتيب الاولويات، تأقلماً مع الضغوط اليهودية، فيخسر بذلك ليس فقط ثقة الجالية العربية الاميركية، وانما ثقة الاقليات الاخرى التي سبق ومضغ شعاراتها (المصدر نفسه).

الانقلاب

ان هذا التأرجح والتناقض هما نتيجة عدد من العناصر، ليس التنافر بين المرشحين (دوكاكيس وجاكسون) بأقلها أهمية. ولن ندخل، هنا، في التفاصيل. ان بعضاً من الامثلة كفيل باعطاء فكرة، ولو أولية، في هذا الموضوع. لقد أجرت صحيفة «لوس انجلوس تايمز» وشبكة «كيبل نيوز» التلفزيونية استطلاعاً للرأي، اظهر ان تسعة من بين كل عشرة مندوبين الذين كانوا سيحضرون مؤتمر الحزب الذي بدأ أعماله في اتلانتا بتاريخ ١٩٨٨/٧/١٨، يؤيدون زعيم الحقوق المدنية

الأسود جيسي جاكسون، ويساندون فكرة اقامة دولة فلسطينية مستقلة. وان ثلثي المندوبين المؤيدين لدوكاكيس لديهم انطباع جيد عن اسرائيل، في حين اظهر الاستطلاع ان اكثر من نصف المندوبين المؤيدين لجاكسون لديهم انطباع غير جيد عنها. وأورد الاستطلاع ان ثلثي المندوبين المؤيدين لدوكاكيس يريدون ان تبقى المعونة العسكرية الاميركية لاسرائيل على مستوياتها الحالية ذاتها تقريباً. في حين ترى النسبة نفسها من مؤيدي جاكسون ان هذه المساعدات يجب ان تخفض الى حدود أقل مما هي عليه الآن (القبس، الكويت، ١٨/٧/١٩٨٨).

لم يكن هذا الّا مثالاً. غير ان نظرة أولية الى ما حدث خلال المؤتمر حول ادراج فقرة في الوثيقة السياسية للحزب تتعلق بالمسألة الفلسطينية، هي خير دليل على مواقف الحزب الديمقراطي، خصوصاً عندما قيل لمندوبي جيسي جاكسون (١٧٠٠ من أصل أربعة آلاف) ان لا مجال، اطلاقاً، لأي تعديل على موقف الحزب القائل بأن السلام في الشرق الاوسط يجب ان يقوم على التفاوض ما بين اسرائيل وجاراتها العربيات، وعلى أساس اتفاقيتي كامب ديفيد. بل ان استبدال كلمة «اتفاقيتي» بكلمة «عملية» كامب ديفيد فشلت. وقيل لمستشار جيسي جاكسون لشؤون الشرق الاوسط، جيمس زغبي، ان الخيار واضح: اما الاكتفاء بالقاء خطبة في المؤتمر حول الحقوق الفلسطينية بتقرير المصير والدعوة الى التفاوض من اجل السلام على اساس الاعتراف المتبادل بين اسرائيل والفلسطينيين، شرط عدم طرح تلك الافكار في ورقة تقدم الى التصويت في المؤتمر، او لا شيء على الاطلاق (الحوادث، ٢٩/٧/١٩٨٨).

هكذا، اضطر زغبي الى القول بتقديم «الفقرة» في خطابه، ولكن دون عرضها للتصويت. واختلفت ردود فعل العرب الاميركيين على «الحل الوسط» هذا. بعضهم اعتبره تراجعاً عن العهد الذي قطعه جاكسون له في اثناء حملته الانتخابية، والبعض الآخر اقتنع بأنه افضل المعقول توقعه. ودافع زغبي عن قبوله بالحل الوسط، قائلاً: «ان ما سعينا وراءه ليس التصويت بحد ذاته، وانما مناقشة القضية والمبدأ. وهذا ما حصلنا عليه في هذه الجولة. اما في الجولة المقبلة، فاننا سننتصر». وأوضح ان «الحل الوسط» جاء عبر ضغوط ضخمة مارسها قادة الحزب على مؤيدي جاكسون، تميّز بعضها بـ «التخويف». فمساهمة العرب الاميركيين في صنع سياسة الحزبين الاميركيين حديثة العهد، بدأت مع ترشيح جيسي جاكسون العام ١٩٨٤، عندما شارك في مؤتمر الحزب الديمقراطي أربعة مندوبين من العرب الاميركيين، ونمت خلال هذه الجولة لتبلغ ٣٧ مندوباً لجاكسون في مؤتمر الحزب الديمقراطي في اتلانتا وثمانية لدوكاكيس، اضافة الى حوالى عشرة مندوبين آخرين، على الاقل، للمرشحين الذين انسحبوا. انها نسبة ضئيلة بالطبع، مقارنة مع مجموع المندوبين الذين يربو عددهم على الاربعة آلاف (المصدر نفسه).

على ان مؤشرات قليلة يمكن استحضارها في الذهن لتصور خيارات الحزب الديمقراطي؛ الا ان النتيجة النهائية للتقويم هي، على الاقل، مثيرة للقلق. اما الحكمة التي ينبغي لصانع القرار الفلسطيني ان يرددها، على الدوام، فهي الصيغة الجديدة القديمة: عند تبديل الرؤساء في الولايات المتحدة احفظ رأسك؛ وعند التفات الرئيس صوب القضية الفلسطينية احفظ رأسك أكثر.

د. نبيل حيدري

الانتفاضة تتكيف ميدانياً

شهدت الفترة الممتدة بين ١٩ حزيران (يونيو) و١٨ تموز (يوليو) حشداً من الاحداث العسكرية البارزة فلسطينياً، مع تصاعد الحرب على مخيمات بيروت وانتهائها مرحلياً، واشتداد الصدام في فلسطين المحتلة، في وقت اعترف قادة العدو بالعجز عن اخماد الانتفاضة.

الحرب على مخيمات بيروت

احتلت الحرب على المخيمات الفلسطينية في بيروت المرتبة الاولى في الاهتمامات الوطنية خلال الآونة الاخيرة، حيث سقط مخيما شاتيلا وبرج البراجنة بين ايدي المنشقين عن «فتح»، والمدعومين من سوريا، وذلك بعد صمود طويل دام ست سنوات في وجه الجيش الاسرائيلي، وعملائه المحليين «القوات اللبنانية»، وحركة «أمل» ومعها بعض الجيش اللبناني.

كانت الحرب على المخيمات ابتدأت في أواخر نيسان (ابريل) الماضي، حين أثار المنشقون اشتباكات متقطعة متكررة داخل شاتيلا وبرج البراجنة، مما أدى، نهاية، الى طردهم من المخيمين ومن مخيم عين الحلوة، فيما انضم عدد منهم الى «فتح» او الفصائل الفلسطينية الاخرى. وقد رد المنشقون آنذاك بمحاصرة شاتيلا وبرج البراجنة، حيث حشدوا قواتهم داخل المواقع التي كانت تحتلها حركة «أمل» سابقاً، والتي تسلمت بعضها القوات السورية، فيما احضروا مدفعيتهم الى منطقة جبل عاليه لتقديم القصف اسناداً. وأكدت المصادر اللبنانية قيام القوات السورية بتقديم العون الى المنشقين عبر نقل الاسلحة والذخائر والقوات. وتسببت المعارك المتواصلة بسقوط ما مجموعه ٦٩ قتيلاً و٤١٢ جريحاً بين أواخر نيسان (ابريل) و١٧ حزيران (يونيو).

اندلعت الجولة الاخيرة من الحرب على المخيمات في ٢٠ حزيران (يونيو)، حين نشبت المعركة حول شاتيلا، وامتدت لتشمل برج البراجنة في اليوم التالي، موقعة خمسة قتلى و٣٩ جريحاً، فيما توزعت القذائف المدفعية عيار ١٢٢ ملم و١٣٠ في أرجاء ومحيط المخيمين (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٦/٢٢). وهدأت الامور مؤقتاً؛ اذ اجتمعت اللجنة الامنية بحضور ثلاثة ضباط ليبيين، ليلة ٢٣ الشهر، وأعلنت اتفاقاً ينص على عودة الاطراف كافة الى مواقعها الاصلية وسحب قوات المنشقين من محيط المخيمات (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٦/٢٥). ولكن تجددت المعارك في اليوم التالي، مما أوقع سبعة قتلى و٢٧ جريحاً. وتكرر الامر ذاته في ٢٦ الشهر، فسقط عشرة قتلى، منهم ثلاثة جنود سوريين اصابتهم قذيفة مدفعية، فيما اتهم المنشقون الجبهة الديمقراطية بتوجيه نيران مدفعيتها ضدهم من مواقعها في دير قوبل وعين درافيل قرب الشويفات.

تعاظم حجم القصف الموجه ضد شاتيلا في هذه الاثناء، حيث تأكد اشتراك المدفعية السورية. وكان شهود عيان اكدوا اطلاق نيران المدافع عيار ٨٥ ملم ومدافع الهاون عيار ١٢٠ ملم من الموقع السوري عند الحمّام العسكري، في رأس بيروت، فيما أكدت مصادر محلية انطلاق النار، أيضاً، من المواقع السورية في جوار عرمون (**النهار العربي والدولي**، باريس، ١٩٨٨/٦/١٣). واوضحت م.ت.ف. ان القصف انطلق، ايضاً، من مدافع الهاون عيار ٢٤٠ ملم التي لا تملكها سوى القوات السورية، فيما أكد قائد مخيم برج البراجنة وجود ٤٠ سبطانة عدا راجمات الصواريخ تشارك في القصف. واضاف قائد مخيم شاتيلا ان معدل القذائف المتساقطة بلغ ٢٥ في الدقيقة احياناً (**فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ٢ و١٩٨٨/٧/٢٤). وأضافت المصادر اياها ان الشاحنات السورية شوهدت وهي تنقل الذخائر لصالح المنشقين

بين مخيم مار الياس وأرض جلول والرمل العالي قبالة شاتيلا وبرج البراجنة (**المصدر نفسه**، ٣/٧/١٩٨٨).

نجح المنشقون، بفضل القصف العنيف الذي لم يشهده المخيم خلال حصاراته السابقة، في احتلال بعض المواقع داخل شاتيلا، مما ضيّق رقعة سيطرة القوات المدافعة. فصدر قرار عن هؤلاء بتجنب المزيد من الضرر والاذى داخل المخيم وبين المدنيين، ووافقوا على الخطة الليبية بالانتقال الى منطقة صيدا. وقد تم ذلك، فعلياً، بتاريخ ٢٨ حزيران (يونيو) (**السفير**، ٢٩/٦/١٩٨٨).

بعد ذلك، انتقل اهتمام المنشقين والقوات السورية الى برج البراجنة، الذي شهد معركة متصلة بين الرابع والثامن من تموز (يوليو). وقد اطلق المنشقون النيران الاولى عند منتصف ليلة الثالث من الشهر، وابتدأت المعركة الفعلية عند الخامسة فجراً لتستمر حتى الثالثة بعد الظهر، موقعة ثلاثة قتلى و٤٨ جريحاً (**السفير**، ٥/٧/١٩٨٨). وشهد المخيم نزوحاً واسعاً بين المدنيين الى الخارج، فيما زعم المنشقون ان حوالى ٥٠٠ من المقاتلين الموالين لـ «فتح» وم.ت.ف. الشرعية قد انسحبوا ايضاً على مرّ الايام الاربعة الاولى للقتال (**المصدر نفسه**، ٦ و٧ و٨/٧/١٩٨٨). هذا، وحصل تقدم للمنشقين الى داخل برج البراجنة في السادس من تموز (يوليو) خلال الصباح، ما لبث ان استعاد بعضها المدافعون بعد الظهر، الى ان صدر اتفاق على اخلاء المخيم في اليوم التالي. وتم الانسحاب فعلياً في الثامن من الشهر، حين خرج ١٢٠ ـ ١٧٥ مقاتلاً ينتمون الى «فتح» وانتقلوا الى عين الحلوة بمواكبة سورية ـ ليبية ايضاً (**فلسطين الثورة**، ١٧/٧/١٩٨٨؛ و**السفير**، ٩/٧/١٩٨٨).

أجمعت الفصائل الفلسطينية الوطنية على اتهام جماعات المنشقين بافتعال المعركة، حيث أُصدرت البيانات بذلك عن الجبهة الشعبية، والجبهة الديمقراطية، وجبهة التحرير الفلسطينية، والحزب الشيوعي الفلسطيني، في ٢٧ حزيران (يونيو)؛ بينما اضاف المجلس الثوري لـ «فتح» ادانة سوريا لدورها، في العاشر من تموز (يوليو) التالي (**السفير**، ٢٩/٦/١٩٨٨؛ و**فلسطين الثورة**، ٢٤/٧/١٩٨٨). ولوحظ انه على الرغم من قيام تنظيمات اخرى، موالية لسوريا، بتوجيه اللوم الى قيادة م.ت.ف. الا انها رفضت الاشتراك في القتال الى جانب المنشقين. كما يضاف الى ما سبق ان وزير الداخلية اللبناني، عبدالله الراسي، قدّر نسبة الاضرار في مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة بأنها ٥٠ الى ٦٠ بالمئة «زيادة عمّا كانت عليه قبل الاشتباكات الاخيرة» (**السفير**، ١٦/٧/١٩٨٨).

تركزت الانظار، بعد استقرار الوضع العسكري في بيروت، على مخيم عين الحلوة، قرب صيدا. وقد حصلت حوادث متفرقة زادت في درجة التوتر. الاولى في ٢٦ حزيران (يونيو)، حين استهدفت عبوة ناسفة سيارة المسؤول المحلي للجبهة الديمقراطية، مما أدى الى مقتل ولديه. وقد اتهم القائد العسكري للجبهة، ممدوح نوفل، جهاز «الموساد» الاسرائيلي بتدبير العملية للايقاع بين الفلسطينيين (**السفير**، ٢٧/٦/١٩٨٨). ثم وقعت حادثة مشابهة، في اليوم التالي، حين انفجرت سيارة تقل مجموعة من عناصر القوة «١٧» التابعة لـ «فتح»، أمام مكتب في مخيم الميه وميه، مما أدى الى استشهاد ثلاثة وجرح ستة (**المصدر نفسه**، ٢٧/٦/١٩٨٨). وتجددت المحاولات في ١٨ تموز (يوليو)، حين استهدف انفجار منزل الممثل الشخصي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في عين الحلوة. ورافق هذه الاحداث تسخين للجبهة مع جيش لحد العميل في منطقة جزين، وتحليق للمقاتلات والمروحيات الاسرائيلية فوق صيدا. كما لوحظ وصول الدروع والمدفعية السورية الى جوار جسر الاولى وعلمان، وانتقال بعض المنشقين الى اقليم الخروب، فيما اعتبر انه حصر للفلسطينيين وم.ت.ف. بين القوات السورية شمالاً وحركة «أمل» جنوباً وعملاء اسرائيل شرقاً (**النهار العربي والدولي**، ٤ ـ ١٠/٧/١٩٨٨). غير ان مصادر لبنانية استبعدت وقوع المعركة قريباً، خاصة وانها قدّرت القوة الفلسطينية الشرعية بحوالى عشرة آلاف مقاتل (**المصدر نفسه**، ١١ ـ ١٧/٧/١٩٨٨). ونجحت الاطراف المحلية، أيضاً، في الاتفاق على صيغة أمنية، وعلى تشكيل قوة أمنية قوامها ١٥٠ عنصراً، انتشرت، في ١٥ تموز (يوليو)، عند مداخل عين الحلوة (**السفير**، ١٦/٧/١٩٨٨).

حرب الداخل

تواصلت المواجهة المفتوحة داخل الارض المحتلة، فيما تعززت سماتها «الحربية» بشكل ملحوظ. فقد توزعت أشكال الصدام الشعبي بين الاشتباكات المعهودة، بالحجارة والزجاجات الفارغة، وبين الهجمات على افراد العدو وتحطيم منشآته وصد اقتحاماته. ولوحظ، اولاً، التزايد البارز لعدد حالات مهاجمة جنود العدو ومستوطنيه، حيث تعرض عشرة اسرائيليين للهجوم الفردي بين ١٩ حزيران (يونيو) و١٨ تموز (يوليو). وابتدأ المسلسل بالعثور على جثة مستوطن قضى ضرباً، قرب مستوطنة شيكيف، في النقب، في ٢٠ حزيران (يونيو). ثم تعرض مستوطن آخر لمحاولة طعن في المكان ذاته، في ٢٣ الشهر، فيما اصيب ثالث بجراح في الخليل، في اليوم التالي. الاّ ان اللافت للانتباه هو محاولة ثلاثة شبان الاستيلاء على سلاح جندي وطعنه في تل ـ أبيب، قبل هروبهم، في ٢٥ الشهر، وتكرار المحاولة قرب محطة باصات بيتح تكفا، في ١٧ تموز (يوليو)، مما أدى الى مقتل فلسطيني. هذا، ووقعت حادثة مثيرة في الثامن من تموز (يوليو)، حين هاجم شاب يحمل مديتين الجنود الاسرائيليين عند مدخل احد سجون غزة، فجرح اربعة ضباط قبل القبض عليه. ولا يشمل ما سبق المواجهة التي تمت في القدس، في ١٢ من الشهر ذاته، حين هاجم حوالى ٤٠ شاباً مجموعة من الشرطة الاسرائيلية كانت تقتاد معتقلين، بالقضبان الحديدية والمدى، فجرحوا اربعة منهم وحرروا بعض زملائهم، فيما وقع ستة في الاسر (**فلسطين الثورة**، ٣ و١٠ و١٧ و٢٤/٧/١٩٨٨؛ و **السفير**، ٩ و١٣ و١٨/٧/١٩٨٨).

انعكست الجرأة المتزايدة للمنتفضين الفلسطينيين بأشكال اخرى أيضاً؛ اذ تزايدت حالات القاء القنابل الحارقة (مولوتوف) على الاهداف الاسرائيلية، على الرغم من سياسة اطلاق النار وقتل القاذفين، لتصل ٣٣ حادثة خلال الفترة قيد الدرس. ولا يشمل ذلك كافة الحوادث، بل فقط تلك التي تتم بطريقة منظمة ضد أهداف محددة. ولكن اتجهت «القوات الضاربة» للانتفاضة، ايضاً، نحو أساليب اخرى غير المولوتوف، تكيّفاً مع الظروف الميدانية، حيث نفذت ١١ حالة حرق سيارات وباصات اسرائيلية و٢٣ عملية تحطيم لها على الاقل، بواسطة القضبان والعصي، عدا الحوادث العادية التي تحصل خلال التظاهرات. هذا، ووقع الوزيرالاسرائيلي يوسف شابيرا في مرمى المتظاهرين، حين رشقوا موكبه بالحجارة في الظاهرية واصابوا مرافقاً في سيارة مواكبة، في ١٤ تموز (يوليو). وجدير بالذكر ان هذا التنوع والتطور في اساليب المنتفضين عاد، جزئياً، الى تنظيمهم الداخلي، بين مراقبين و «وحدات مقاليع» و«وحدات عصي» وغيرها، والى التغيير المستمر في الادوات، مما دفع المعلقين الاسرائيليين الى الاستنتاج ان المنتفضين يتحولون الى «ميليشيات شبه عسكرية» (**حداشوت**، ١٦/٦/١٩٨٨).

لكن لم تقتصر العمليات الشعبية الفلسطينية على هذه الانماط «الكلاسيكية»، بل شملت تطويراً لاسلوب الحرق ايضاً. وكان يوم الحرائق في ٢٢ حزيران (يونيو)، حين أكدت سلطات الاحتلال ان ٢٢ حريقاً قد شبت بالغابات والمزارع الاسرائيلية، علاوة على حرق مصنع لزيت الطعام في بيتح تكفا وآخر للنسيج في تل ـ ابيب وتخريب مركز تابع لمؤسسة توزيع المياه. وأكدت هيئة تنمية الاراضي الاسرائيلية، في اليوم التالي، ان الحرائق أتلفت اكثر من ٣٦ ألف فدان منذ نيسان (ابريل)، مقارنة بـ ٥٥٠٠ فدان في العام ١٩٨٧ كله (**السفير**، ٢٤/٦/١٩٨٨). وشهد ذلك النهار انقطاعاً للكهرباء عن شمال ووسط وجنوب اسرائيل، لمدد تراوحت بين عشر دقائق وساعات عدة، بسبب انقطاع غير مبرر في خط الضغط العالي قرب مفترق جيها (**فلسطين الثورة**، ٣/٧/١٩٨٨). واستمر المسلسل في ٢٤ الشهر، حين أتت النيران على مصنع حمضيات في حيفا، وآخر للمراوح الكهربائية في يافا، وعلى مولد كهربائي في بئر السبع. ثم تعرضت غابات ومزارع عديدة للحرق، بعد يوم، في الجليل والنقب، تم خلالها اتلاف عشرة أطنان من الثمار. هذا، وشب حريق قرب مبنى الكنيست الاسرائيلي في القدس، في ٢٦ الشهر، بينما اشتعل مصنع للكرتون في حولون، في ١٧ تموز (يوليو). ويضاف الى كل ذلك تعرض المباني الحكومية، او الامنية، للحرق ايضاً، في اثناء التظاهرات او عمليات «القوات الضاربة»، ومنها

قذف مركز المخابرات في البيره بثلاث قنابل مولوتوف في السابع من تموز (يوليو)، وحرق مقر دائرة السَوْق في رام الله، في ١١ الشهر، عدا مهاجمة مخفر شرطة الخضر، قرب بيت لحم، بالحجارة، في ٢٧ حزيران (يونيو).

كما اكتسبت الانتفاضة الشعبية طابعاً عسكرياً متنامياً بعد عودة ظهور العبوات الناسفة. فقد أبطل افراد العدو مفعول عبوة كبيرة كانت مزروعة في محطة باصات عسكرية في بئر السبع، في ٢٢ حزيران (يونيو). لكن لم يتم اكتشاف عبوة ثانية، انفجرت عند مرور باص قرب أطراف جنين، في ٢٥ الشهر. ووقع انفجار ثانٍ قرب المبنى الجامعي في رامات (تل ـ أبيب)، في ١٣ تموز (يوليو). وظهرت مؤشرات عدة على الاستعداد الفلسطيني لتنفيذ عمليات عسكرية اخرى؛ ومثال على ذلك، اعتقال مواطن مسلّح قرب قرية المقيبلة يحمل بندقية كلاشنكوف وذخائر، في ٢٢ حزيران (يونيو). وكانت نجحت قوات الاحتلال كذلك في اكتشاف أسلحة عدة في اثناء حملة دهم وتمشيط لقرى الجليل وحيفا والمروج في اليوم السابق، اعتقلت خلالها ٢٠ فلسطينياً (**السفير**، ١٩٨٨/٦/٢٢). وأعقب ذلك اعلان اسرائيلي، في ٢٥ الشهر، عن كشف أمر بضع خلايا تابعة للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين. وفشلت محاولة فلسطينية لايصال المواد الناسفة والاسلحة الى الارض المحتلة، في هذه الاثناء، حين تم اكتشاف المعدات المهرّبة داخل سيارة كان ينقلها مواطن ألماني من اصل فلسطيني بحراً، عبر اثينا، الى حيفا، في ٢١ حزيران (يونيو)، حكمت عليه المحكمة اليونانية بالسجن مدة ثلاث سنوات (**السفير**، ١٩٨٨/٦/٢٢).

زادت قوات الاحتلال من ممارساتها القمعية والقتالية ازاء تطور العمل العسكري الشعبي الفلسطيني، فلجأت، تكراراً، الى نسف منازل المشتركين في حرب المولوتوف، او الى غلقها، مما أصاب ١٩ منزلاً. كما نفذ الجيش الاسرائيلي مداهمات مستمرة للمدن والقرى، ومنها الحملة الليلية على مخيم الامعري، في ٢٤ حزيران (يونيو)، التي اصابت ٢٣ مواطناً بجروح، والمواجهة في القدس بعد اكتشاف حفريات تحت المسجد الاقصى، في الثالث من تموز (يوليو)، مما اوقع عشرات الجرحى الفلسطينيين. واطلقت السلطات، أيضاً، حرية المستوطنين اليهود، فقام احدهم بجرح تسعة فلسطينيين، عندما اطلق عليهم النار وسط نابلس، في ٢٤ الشهر، بينما هاجمت مجموعات اسرائيلية مدينة قلقيلية في ١٣ تموز (يوليو)، فتصدى لها الأهالي. وقد استشهد ١٧ فلسطينياً خلال الفترة المعنية، ليصل المجموع العام الى ٢٨٦ شهيداً حتى ١٨ تموز (يوليو)، منهم ٢١٢ قضوا بالرصاص و٧٤ خنقاً او ضرباً (**ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٨/٧/٢٢؛ **والسفير**، ١٨ و١٩/٧/١٩٨٨). كما شملت الاجراءات القمعية حشد المزيد من الجنود والشرطة لمواجهة التظاهرات بالمناسبات الخاصة؛ مثلاً حشد ١٥٠٠ شرطي في القدس الشرقية، بتاريخ ٢٧ حزيران (يونيو)، في ذكرى ضم المدينة الى اسرائيل. وأُصدرت تقارير تطرقت، في هذه الاثناء، الى قيام جنود العدو بحقن المعتقلين الفلسطينيين بالمواد الكيماوية المجهولة، التي تتسبب بالتقيؤ والوهن (**جيروزاليم بوست**، ٢٠ ـ ١٩٨٨/٦/٢٦).

دفعت الوقائع عدداً من قادة العدو الى اصدار التصريحات المتنوعة حول الانتفاضة. فقد كرر رئيس الوزراء، اسحق شامير، موقفه بأن الانتفاضة تشكل حرباً على اسرائيل؛ بينما اكد رئيس الاستخبارات العسكرية ، في ٣٠ حزيران (يونيو)، ان م.ت.ف. هي القيادة الفعلية للمناطق المحتلة (**السفير**، ١٩٨٨/٧/١). وجاء هذا الاعتراف متماشياً مع تصريحات لاحقة تكشف حجم المواجهة الجارية. فقد أكد المفتش العام لشرطة العدو، في الرابع من تموز (يوليو)، انه وقعت اكثر من ألف حادثة عنف خلال الشهور الثلاثة الماضية، منها ٧٣١ حول او في مدينة القدس وقراها، و٥١ حالة قذف قنابل مولوتوف، و٢١٠ حرائق متعمدة، فيما تم اعتقال ٩٠٠ فلسطيني، منهم ٥٥ بتهمة اشعال الحرائق (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٥). ثم اضاف مسؤول في وزارة الخارجية، عمل ضابطاً للاحتياط، رفض ذكر اسمه، ان ١٠ ـ ١٥ بالمئة فحسب من الحوادث تنقلها الوسائل الرسمية والاعلامية الى الجمهور الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/١٢). وعكس الوزير اريئيل شارون التخبط الاسرائيلي، حين دعا، في ٢٧ حزيران

(يونيو)، الى القضاء على قاذفي القنابل الحارقة وطرد المتظاهرين خارج البلاد. وظهرت تلك التصريحات بمواكبة ملاحظات وزير الدفاع، اسحق رابين، عن كلفة قمع الانتفاضة وأثر ذلك في مستوى جاهزية الجيش، حيث اكد انفاق ١٦٠ مليون دولار كلفة مباشرة، مما سيؤدي الى تقليص برنامج تسليح الجيش الاسرائيلي (**المصدر نفسه**، ١٢ و١٥/٧/١٩٨٨). وشدد المدير العام السابق لوزارة الدفاع، الجنرال مناحيم ميرون، على تراجع الاستعداد القتالي، فيما قدّر وزير المالية جاد يعقوبي الكلفة الاجمالية المباشرة للاقتصاد الاسرائيلي بـ ٦٠٠ مليون دولار (**المصدر نفسه**، ١٢/٧/١٩٨٨).

المواجهة عند الحدود الشمالية

جدد الفدائيون محاولاتهم لرفد الانتفاضة في الداخل من الخارج، حين اخترقت مجموعة تابعة للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين «حزام الامن» في جنوب لبنان، في ٢٢ حزيران (يونيو). وقد توجه الفدائيون الاربعة، عبر السفوح الغربية لجبل الشيخ، نحو الارض المحتلة، واصطدموا بالمواقع الاسرائيلية بين كفر يوفال ونهر الوزاني عند الثالثة فجراً. وقد أحضر العدو تعزيزات قوامها مئة جندي و٢٠ آلية وأربع طائرات مروحية، باشراف قائد المنطقة الشمالية، يوسي بيليد، ضمن معركة دامت أكثر من ساعتين وانتهت بأسر المجموعة وجرح ثلاثة من أفرادها (**الهدف**، ٣/٧/١٩٨٨؛ **والسفير**، ٢٣ و٢٤/٧/١٩٨٨). وتعرضت مستوطنة كريات شمونا، في النهار ذاته، للقصف بواسطة ثلاثة صواريخ عيار ١٢٢ ملم، اطلقتها مجموعة باسم «الحركة الاسلامية في فلسطين» (**المصدر نفسه**، ٢٣/٧/١٩٨٨).

شهد الجنوب اللبناني، الى جانب ذلك، عمليات عسكرية متواصلة ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي وحلفائها في «جيش لبنان الجنوبي» بقيادة انطوان لحد؛ اذ وقعت ٧٣ عملية، منها ٤٠ حالة هجوم أو كمين (٥٤,٨ بالمئة) و١١ حالة قصف (١٥,١ بالمئة) و٢٢ حالة زرع عبوات وألغام (٣٠,١ بالمئة). ولوحظ حصول عمليات هجومية عدة على مواقع عدة في آن، وتطوير اسلوب زرع الشبكات المتفجرة المؤلفة من عدة عبوات وقذائف مزروعة على مسافة عشرات الامتار، فيما صعّد العدو من وتيرة اعتداءاته بواسطة مداهمة القرى، وتسيير الدوريات في العمق، وخوض المواجهات الطويلة مع المدافعين الوطنيين. وقد أدت حصيلة العمليات الى مقتل جندي اسرائيلي وأربعة لحديين، وجرح ٢٥ جندياً لحدياً، وتدمير ثلاث آليات باعترافه، مقابل استشهاد ستة ثوار وأسر واحد، بين ١٩ حزيران (يونيو) و١٨ تموز (يوليو). وشهدت هذه الحقبة استبدال مسؤول «حزام الامن» الاسرائيلي الجنرال دافيد اغمون، بخلفه الجنرال زئيف زغارين.

ي. ص.

الانتخابات البلدية رافعتها العصيان

مع دخول الانتفاضة شهرها الثامن يتواصل الجدل داخل الاوساط الفلسطينية حول أفضل سبل العصيان المدني، الذي «تتفق كل التنظيمات والشخصيات، في المناطق [المحتلة] وفي الشتات الفلسطيني، التي توجه الانتفاضة، على [أنه] المرحلة التالية التي يجب [أن تتجه نحوها]» (رون بن ـ يشاي، «الانتفاضة في مفترق طرق»، **الملف**، نيقوسيا، العدد ٥٢/٤، تموز ـ يوليو ١٩٨٨؛ نقلاً عن **يديعوت أحرونوت**، ١٩٨٨/٧/١).

غير أنه لوحظ، أن الجدل حول موضوع العصيان المدني، المتعجل منه، الذي يدفع الى الشارع الفلسطيني قناعاته بضرورة العصيان المدني الشامل، والواقعي المتدرج في تنفيذ هذه العملية، يخفي، في حقيقة الامر، جدلاً آخر يتعلق بالاهداف المباشرة، والبعيدة، التي تتوخى الانتفاضة تحقيقها في هذه المرحلة. ويجرى التركيز، منذ فترة وجيزة، على موضوع الانتخابات البلدية كأحد أهم، وأبرز، ما تسعى اليه القيادة الموحدة حالياً. من داخل جدل البحث حول طبيعة الهدف، وسبل تحقيقه، سوف نتناول المسألتين واحتمالاتهما: امكان اجراء انتخابات بلدية، في المدى المنظور؛ والعصيان المدني كأبرز وسائل تحقيق أهداف الانتفاضة، وبضمنها هذا الهدف. الى جانب قضايا أخرى.

فللمرة الثانية، وخلال شهر، ضمّنت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بياناتها عدداً من المطالب المباشرة، يتوجب العمل على تحقيقها في المدى المنظور. فتضمن البيان الرقم ١٨، الصادر في ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨٨، عدداً من هذه المطالب، كررها، ثانية، البيان الرقم ٢٠، الصادر في ٢٤ حزيران (يونيو) ١٩٨٨. تشمل هذه المطالب، حسب البيانين، اجراء انتخابات بلدية في المناطق المحتلة تحت اشراف دولي؛ وتطبيق اسرائيل اتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية المواطنين في زمن الحرب؛ واطلاق سراح سجناء الانتفاضة وغلق السجون سيئة السمعة؛ وعودة المبعدين؛ وسحب الجيش الاسرائيلي من المناطق السكنية المزدحمة (داود كتّاب، «مطالب قصيرة الامد»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٨/٧/٨).

الواقع، ان هذه المطالب ليست جديدة، في جوهرها. لقد تضمنتها قائمة مطالب ضمت ١٤ بنداً تقدمت بها شخصيات وفعاليات فلسطينية في وقت سابق ومبكر، في بدايات الانتفاضة. وتقدم بها، في حينه، رئيس تحرير صحيفة « الفجر » المقدسية، حنا سنيوره، الى وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، في لقائه معه في واشنطن. غير أن القيادة السرية للانتفاضة لم تعلن عن هذه المطالب، الاّ في ٢٥ أيار (مايو) الماضي، بغرض الحصول على استجابة اسرائيلية، وللتأكيد ان تأسيس الدولة المستقلة سوف يتمّ، لكن ثمة مطالب وأهداف يمكن تحقيقها في المدى القصير (**المصدر نفسه**).

تجاهل الجانب الاسرائيلي هذه المطالب، جملة وتفصيلاً. واتهمت مصادر اسرائيلية وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، برفض اجراء انتخابات بلدية في المناطق المحتلة من شأنها أن تفرز، وبشكل رسمي، قيادة جديدة في المناطق (زئيف شيف، **الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٦/٢٦، نقلاً عن **هآرتس**، بدون ذكر تاريخ النشر). ويعتقد شيف بأن القيادة الاسرائيلية تحتمي وراء الادعاء بأنه لا توجد قيادة مركزية [للانتفاضة]، وان من الصعب على [القيادة الاسرائيلية] الاقتناع بأن وراء كتابة ونشر وتوزيع البيانات المتكررة، جهة سياسية مركزية».

ويعيد مصدر فلسطيني الاحجام الاسرائيلي عن الموافقة على اجراء انتخابات الى ثلاثة عوامل هي: الخوف من تكرار ما حدث العام ١٩٧٦،

عندما اكتسح مرشحو م.ت.ف. في الضفة مقاعد البلديات والمجالس القروية؛ والخوف من تحول الحملة الانتخابية الى حملة تحريض على التظاهرات؛ واظهار عدم ثقة المؤسسات الدولية باسرائيل، وأن الاسرائيليين ليسوا الحكام الوحيدين لهذه المناطق (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/٧/٨).

ومع أن الامور تبدو على جانب كبير من التعقيد في الجانب الاسرائيلي، فانها لا تبدو سهلة في الجانب الفلسطيني أيضاً. فهناك مخاوف من أن يؤدي اختيار المرشحين الى خلافات داخل الصف الوطني الذي تمّ توحيده داخل القيادة الموحدة للانتفاضة؛ وهناك خشية، كذلك، من لجوء السلطات الاسرائيلية الى استخدام تدابير احتياطية لنظام الانتخاب، كالطلب الى المرشحين ابراز شهادات حسن سلوك يتمّ الحصول عليها من الشرطة. مثل هذا التدبير يجعل سلطات الاحتلال تتحكم بقبول، أو رفض، أي من المرشحين بمنحه مثل هذه الشهادة، أو حجبها عنه (**المصدر نفسه**).

هكذا يعود الجدل الى طبيعة السلطة الاولية التي يمكن أن تنشأ في المناطق المحتلة وتتولى ملء الفراغ الاداري في هذه المناطق، خلال الاوضاع الحالية، أو في مراحل لاحقة يتحقق فيها انسحاب الجيش الاسرائيلي من المناطق الرئيسة والمدن والقرى الفلسطينية في الضفة والقطاع.

فعلى الرغم من نجاح القيادة الفلسطينية في ابتكار وسائل تنظيمية فعّالة في مجال بناء سلطة فلسطينية، وبينما كان من السهل، نسبياً، تمزيق عدد من المؤسسات والتركيبات التي أقامها الاحتلال، فان عملية بناء سلطة وطنية فلسطينية تبدو مهمة أصعب بكثير. ولهذه الاسباب لن يكون اعلان العصيان المدني الشامل (كأسلوب رئيس ضاغط من أجل تحقيق الاهداف المطلوبة، في المدى المباشر والمنظور) سهلاً، بل سوف يواجه صعوبات كبيرة (**المصدر نفسه**).

اتجاهان وتجربة

تتفق التنظيمات الفلسطينية المؤتلفة داخل اطار القيادة الموحدة، وكذلك في الشتات الفلسطيني، على أهمية العصيان المدني في المرحلة المقبلة. «فهذه الوسيلة التي لا تعتبر عنيفة، في أساسها، تخفي بين طياتها طاقة عالية [تمكّن] من تحقيق مكاسب سياسية؛ لأن استخدامها، بشكل ناجح، سيفقد اسرائيل الاساس الشرعي الذي تستند اليه في تمسكها بالمناطق [المحتلة]» (رون - بن يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

بدأ الانتقال الفعلي الى هذه المرحلة منذ أربعة شهور. فقد أدركت القيادة الفلسطينية، التي ركّزت منشوراتها على الاضرابات التجارية ومحاولة الانفصال عن الادارة المدنية الاسرائيلية، ان الحجر أدى مهمته.

من وجهة نظر منظمي الانتفاضة، لقد كانت الاضرابات التجارية ناجحة؛ اذ فشلت كل المحاولات الاسرائيلية في ان تكسرها بالقوة، أو من طريق استعمال «القانون». وبنتيجة ذلك، أعلن الجيش الاسرائيلي والادارة المدنية استسلامهما. وكفّا، في الاسابيع الاخيرة، عن الانشغال بالتجار واضراباتهم (**المصدر نفسه**). واعترفت مصادر مسؤولة في القيادة المركزية الاسرائيلية بأن الانتفاضة تستطيع الاستمرار في الضفة الغربية وقطاع غزة لسنوات أخرى، وان الجيش الاسرائيلي يبذل جهده لاتخاذ الاجراءات الضرورية لضبط الوضع والتعامل مع الاحتمالات الممكنة (كينيث كابلان، «الانتفاضة تسير بلا حدود»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٧/٨). وأقر قادة الجيش بفرضيتين، هما: ان الانتفاضة أصبحت أسلوب حياة يتبعها السكان، في المناطق المحتلة، وان م.ت.ف. هي الجسم القائد الوحيد في هذه المناطق.

لكن مرور اسابيع على الاقرار الاسرائيلي بهذه الحقائق، ومرور أربعة شهور على التجربة في مجال العصيان المدني، لم تحل دون استمرار الجدل حول طبيعة العصيان الذي تتجه نحوه الانتفاضة، وما اذا كان يتوجب الاستمرار في الخط الحالي، القائم على الانفصال التدريجي الجزئي عن السلطات الاسرائيلية بطريقة مدروسة ومخطط لها، أو ما اذا كانت المعطيات تسمح بالاتجاه نحو العصيان الشامل، والتصادم مرة واحدة مع جميع المؤسسات والادارات والسلطات التي يمثلها الاحتلال.

فالجبهة الشعبية تدعو الى العصيان المدني

العام، والابتعاد الكامل من السلطة الاسرائيلية. ويؤيد رجال الجبهة الديمقراطية، أيضاً، القيام بعصيان مدني كامل. ويعارض ذلك رجال «فتح» الذين يطالبون بالاستمرار، في الوقت الراهن، في العصيان المدني الانتقائي، الى حين تكتمل مرحلة التنظيم، التي يمكنهم، بعدها، الانتقال الى عصيان مدني شامل (رون ـ بن يشاي، **مصدر سبق ذكره**).

وتشير مصادر «فتح» والمؤيدين لخطها البراغماتي الى ان السكان، في الضفة والقطاع، ليسوا جاهزين، بعد، للخوض في مرحلة متقدمة من الانتفاضة. وهم يخشون أن يدير السكان، الذين لن يتمكنوا من الصمود أمام الضغوطات الاسرائيلية المضادة، ظهورهم للانتفاضة ولقادتها ويكفّون عن الامتثال لهم. ويشارك قادة المجمع الاسلامي رجال «فتح» مخاوفهم. «فالمنظمة الاسلامية الاصولية... تعارض بدورها، التطرف المتمثل في العصيان المدني. ويفضل زعيمها، ذو الشخصية الكاريزماتية، الشيخ ياسين، القيام بنشاط جماهيري في الشارع، على محاولة الانفصال عن السلطة الاسرائيلية» (**المصدر نفسه**).

على أية حال، اذا كان هذا هو توجه الانتفاضة، بشكل عام، وبغض النظر عن الخلافات والتباينات في شكل، وحجم، العصيان المدني، فهناك مسألتان أساسيتان لا بد من أخذهما في الاعتبار، وهما: توزيع الامدادات على المواطنين بشكل واسع؛ ورغبة المواطنين هؤلاء في قطع روابطهم وصلاتهم مع السلطات الاسرائيلية. وفي هذا الصدد، مورس بعض اشكال قطع العلاقات في احدى المناطق ؛ كما تمّ الاحجام عن دفع الضرائب لسلطات الاحتلال؛ كذلك تمّت اعادة بطاقات الهوية التي تشكل المفتاح الذي تتحكم من خلاله اسرائيل في مراقبة السكان (داود كتّاب، «الانتفاضة؛ الضرائب وبطاقات الهوية»، **ميدل ايست انترناشونال**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

فقد ظلت قرية بيت ساحور، القريبة من بيت لحم، أكثر من أسبوع تحت حصار فرضته سلطات الاحتلال الاسرائيلي، الى أن تحولت الى وضع أشبه بقرية تقع على خط مجابهة عنوانها العصيان المدني الفلسطيني في الضفة الغربية. من داخل الحصار، التزم سكان القرية وعددهم تسعة آلاف مواطن، بيوتهم، استجابة لعملية عصيان مدني بطيئة، نفذوها جميعاً. وقد قام أكثر من ثلاثمئة مواطن، من سكان القرية، باعادة هوياتهم الى نائب رئيس البلدية فيها (ذكرت «فلسطين الثورة»، في عددها الرقم ٧١١، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٨/٧، ان عدد الذين أعادوا هوياتهم هو الف شخص). وشكل هذا الاجراء حلقة هامة في سلسلة الاجراءات التي اتبعتها، تدريجياً، بيت ساحور، في اطار تنفيذ حملتها للعصيان المدني. وقد تمّ تنظيم اعمال التعليم، وبعض جوانب العمل الاجتماعي، مما اعتبرته الادارة المدنية تحدياً، أشبه بـ «جوزة قاسية» (جويل غرينبرغ، «بيت ساحور، نموذج هادىء للانتفاضة»، **جيروزاليم بوست**، ١٩٨٨/٧/١٥). فالبطاقات التي أصدرتها السلطات العسكرية الاسرائيلية تشبه الحبل السري الذي يصل الفلسطينيين بقوات الاحتلال؛ اذ على جميع الفلسطينيين، ممن هم فوق سن السادسة عشرة، حمل هذه البطاقات التي تتضمن الاسم الكامل لحاملها، ومكان اقامته، وعقيدته. وثمة بطاقات تحمل اشارة خاصة تنبىء بأن صاحبها كان دخل السجن من قبل (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/٧/٢٢).

وتبرز مخاطر وجود مثل هذه المعلومات في حالات المواجهة التي تقع بين المتظاهرين عموماً وقوات الاحتلال. فحين يصل الجنود الى ساحة مواجهة ما يقومون بمصادرة هويات جميع المواطنين المتواجدين في المنطقة وجوارها، ويأمرونهم بتنظيف الشوارع من الحجارة، والقيام بطلاء الشعارات المكتوبة على الحيطان، وانزال علم فلسطين، وغير ذلك. ويعلن الجنود، بعد ذلك، اسماء من صودرت هوياتهم عبر المذياع، لمعرفة ما اذا كان حاملها مطلوباً للسجن (**المصدر نفسه**).

وتتهم سلطات الاحتلال الاسرائيلي اللجان الشعبية في بيت ساحور بتنظيم، وقيادة، حملة العصيان المدني فيها. وبناء عليه، اعتقلت عدداً من الاشخاص ممن تدعي بأنهم أعضاء في اللجان، ووضعتهم قيد الحجز الاداري مدة ستة شهور (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**). وقال سكان بيت ساحور أن حصار الايام العشرة للقرية ساعد في تقوية اللجنة المحلية فيها، من خلال لعبها

دوراً قيادياً في توزيع الاغذية والمواد التموينية على السكان. لقد أعطى الحصار للبلدة، من وجهة نظر سكانها، فرصة لمحاولة اختبار استعداداتها للاكتفاء ذاتياً (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**، ١٩٨٨/٧/٢٢). وكانت بيت ساحور قدمت، فعلاً، نموذجاً لنوعية هذا الاكتفاء، في الحملة التي قامت بها استجابة لنداء قيادة الانتفاضة، لعموم سكان الضفة والقطاع، وهو بناء اقتصاد منزلي. وأجريت الحملة تحت عنوان «حدائق النصر»، ولقيت تأييداً واسعاً، في الوقت الذي أجريت في البلدة محاولات ناجحة لتنظيم حراسات مدنية لمراقبة المناطق المجاورة، بعد استقالة رجال الشرطة العرب.

ساهم في انجاح حملة «حدائق النصر» نشاط قام به أستاذ علم الاحياء في جامعة بيت لحم، د. جاد اسحق، الذي افتتح محلاً لبيع بذور النباتات لسكان بيت ساحور. وقد اتهم اسحق بأنه لعب دور المفتاح في اللجنة الشعبية في البلدة بالتعاون مع اعضاء آخرين في اللجنة ممن ساهموا معه في انجاح هذه الحملة. ولهذا كله قامت سلطات الاحتلال باعتقال اسحق وأودعته سجن الظاهرية، قبل أن تقرر وضعه رهن الاعتقال الاداري (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**) ويعتقد بأن السبب الحقيقي لاعتقال د. اسحق ليس اتهامه بعضوية اللجنة الشعبية، ولكن، أيضاً، نشاطه في امداد سكان بيت ساحور بالبذور لتنمية اغذيتهم الخاصة. الى ذلك، اعتقل، الى جانب اسحق، ١٦ مواطناً من سكان البلدة. والواقع ان البلدة عوقبت بشدة؛ وشمل العقاب غالبية سكانها. فاضافة الى بقائها تحت الحصار مدة عشرة أيام عصيبة، لم يسمح لسكانها بالتجول سوى لساعتين في اليوم؛ وقطعت عنها خطوط الهاتف؛ ومنع بعض المتدينين من زيارة البلدة، ومن بين هؤلاء بطريرك طائفة اللاتين الجديد، ميشيل صبّاح، وممثل السلك الدبلوماسي في القدس المستشار العام اليوناني، الياس ميلتسور (كتّاب، **مصدر سبق ذكره**).

رداً على جميع هذه الخطوات، أعلن رئيس الادارة المدنية، شاكي ايزن، أنه «لن تتخذ خطوات تأديبية ضد اللجان الشعبية التي لا علاقة لها بالعنف، ولا تتعاطى معه. ولكن نشطاء اللجان [الشعبية] سوف يراقبون»، (غرينبرغ، **مصدر سبق ذكره**).

ولكن مصادر أخرى ذكرت ان سلطات الاحتلال لن تتوقف عن محاربة جميع التشكيلات التنظيمية الفلسطينية التي تعتبر، بصورة أو بأخرى، بديلة للاحتلال، حتى ولو كانت معادية للعنف. ويبدو مثل هذا التوجه استمراراً لسياسة منسق النشاطات في المناطق المحتلة، شموئيل غورن، الذي يسير على خط غير معلن يرتكز على مقاومة النشطاء الذين يحاولون تنظيم بدائل فلسطينية مؤسساتية، كمحاولة لتشديد التماس مع سلطات الاحتلال (**المصدر نفسه**).

الى أين تنتهي تجربة بيت ساحور في مجال العصيان المدني ؟ وكيف سيتصرف سكانها بعد اعادة عدد كبير من سكانها هوياتهم ؟ وهل ستتبع بلدات أخرى نموذج بيت ساحور وتطبق خطواتها ؟

يبدو، حتى الآن، أن القيادة الموحدة قد تمهلت في استصدار موقف من «الاسلوب الساحوري»، نظراً الى المغزى العميق المتضمن فيه، في سياق السعي الى شمولية العصيان المدني والآثار المترتبة عليه فيما لو دعت هذه القيادة الى تعميم ذلك النموذج. فقد أكدت القيادة الموحدة في ندائها الرقم ٢٢، الصادر بتاريخ ١٩٨٨/٧/٢٠، على «التصدي الحازم والجماعي لسلطة الضريبة؛ وعدم [الاستجابة] لابتزازها. ودعت الى الاقتداء بنموذج بيت ساحور في مجابهة رجال الضرائب. أي أنها أخذت في الاعتبار الظروف الخاصة بكل منطقة والقدرة على تنفيذ المواجهة الشاملة مع الاحتلال، والتوقيت الملائم لاعلان حالة العصيان المدني الشامل» (سعادة سوداح، «الاسلوب الساحوري، أو العصيان الانتقائي»، **فلسطين الثورة**، نيقوسيا، ١٩٨٨/٨/٧).

تجديد الابعاد

عاودت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تشديدها على سياسة البطش وتضييق الخناق على من تعتبرهم نشطاء مباشرين، أو غير مباشرين، في الانتفاضة. وتراوحت الاجراءات الجديدة بين النفي والابعاد، من جهة، واعادة الاعتقال الاداري، وتجديد مدته لشخصيات محلية، من جهة أخرى. وكان أبرز اجراءين في هذا المجال ابعاد عدد من

المواطنين الفلسطينيين الى لبنان في مطلع آب (أغسطس) ١٩٨٨، واعادة اعتقال مدير جمعية الدراسات العربية في القدس، فيصل الحسيني، الذي وقّع وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣١، أمراً بوضعه قيد التوقيف لمدة ستة شهور. كما أمر رابين بالعقوبة عينها بحق رئيس رابطة التجار في القدس الشرقية، مصطفى توفيق أبو زهرة. وكان وزير الدفاع فرض الاعتقال الاداري على رئيس اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس بدءاً من ١٩٨٨/٧/٢ وحتى تاريخ ١٩٨٨/١٠/١٢. ويذكر انه في يوم اعتقال الحسيني، أمر قائد المنطقة الوسطى في الجيش الاسرائيلي، عميرام متسناع، بغلق جمعية الدراسات العربية، التي يرأسها الحسيني، مدة عام كامل، بحجة استخدام الجمعية نقطة التقاء لمنظمي حركة الانتفاضة في الاراضي المحتلة، والعثور على نسخ مطبوعة من نداءات القيادة الموحدة للانتفاضة، علماً بأن مركز الدراسات يقوم بأعمال التوثيق، واحتفاظه بمثل هذه البيانات كوثائق لم يكن خارج المألوف على الاطلاق. ويشار، أيضاً، هنا، الى ان سلطات الاحتلال الاسرائيلي كانت اطلقت سراح الحسيني بتاريخ ١٩٨٨/٦/٩، بعد أن أمضى ستة شهور رهن الاحتجاز الاداري، وسبقت ذلك فترتا احتجاز اداري، أيضاً، مماثلتان (**المصدر نفسه**).

على صعيد عمليات الابعاد، أمرت سلطات الاحتلال بابعاد عشرة مواطنين من الارض المحتلة بتهمة التحريض ومواصلة النشاط المعادي لاسرائيل. وذكرت الاذاعة الاسرائيلية ان اوامر الابعاد أُصدرت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٨، وان من بين المبعدين العشرة ستة من سكان الضفة، وهم: الصحفي سمير صبيحات (٣٠ عاماً)، من بلدة رمانة، جنين؛ والصحفي لؤي عبده، من نابلس؛ والنقابي محمد اللبدي، من أبو ديس؛ والنقابي محمود زيادة، من الخليل؛ وجمال دياب أبو لطيفة، من مخيم قلنديا؛ ومرسي أبو غويلة، من قلنديا أيضاً. أما الاربعة الباقون، فهم من قطاع غزة، وهم: محمد عبدالله جبري، من غزة؛ وأحمد مصطفى أبو معيلق، من غزة؛ ويسري درويش الحمص، من رفح؛ ود. فتحي الشقاقي، من رفح. وذكر الناطق العسكري الاسرائيلي، في معرض تفسيره لاتخاذ السلطات قرار الابعاد، ان جميع الذين أُصدرت ضدهم الاوامر قاموا بنشاطات معيّنة لصالح منظمات فلسطينية مختلفة؛ وكان لهم دور مركزي في تنظيم، وتنفيذ، أحداث وقعت في المناطق المحتلة في الشهور الاخيرة؛ كذلك أمضى جميعهم فترات عدة في السجون لقيامهم بأعمال ضد اسرائيل، وتمّ الافراج عنهم، غير انهم واصلوا نشاطاتهم بعد ذلك (**الاتحاد**، حيفا، ١٩٨٨/٧/١٠).

الى ذلك، أكد عضو الكنيست الاسرائيلي، دادي تسوكر (راتس)، في رسالة بعث بها الى رئيسة مجلس «نعمات» ان الاحتلال اتخذ اجراءات بحق عدد من النساء اللواتي تعرضن للاعتقال الاداري. وأوضح تسوكر ان ثماني نساء يرزحن في السجون الاسرائيلية لفترات طويلة. وأشار الى حوادث الاعتقال الاداري للنساء التالية اسماؤهن: مريم موسى اسماعيل (٣٠ سنة)، من بلدة الخضر، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٢/٢٧، وفرضت عليها أوامر الاعتقال الاداري لمدة ستة شهور بتاريخ ١٩٨٨/٣/٢٧، واعتقلت في معتقل القدس وفي سجن أبو كبير؛ وحسنية عبدالقادر (٣٢ سنة)، من مخيم بلاطة، اعتقلت في ١٩٨٨/٣/١٨ في أبو كبير؛ ورنا فينان (٢٣ سنة)، طالبة في جامعة بير زيت، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٤/١٢ في سجن الجلمة ولم يعلم ذووها بمكان اعتقالها الاّ بعد شهر على ذلك؛ ووداد محمد دهامن (٣٩ سنة)، من مخيم الشاطىء، وأم لسبعة أولاد، أعتقلت في ١٩٨٨/٥/٨ في نفي ترتسا؛ ولبنى عليان (٢٥ سنة)، من مخيم الشاطىء، متزوجة، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨، وتعمل معلمة؛ وكريمة اشرافي (٣٠ سنة)، من مخيم الشاطىء، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨؛ وتهاني سليمان أبو دقة (٢٨ سنة)، من عبسان، شرق خان يونس، وهي أم لثلاثة أطفال، اعتقلت بتاريخ ١٩٨٨/٥/٨، وكانت حاملاً، فأُجهضت بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣ (**المصدر نفسه**، ١٩٨٨/٧/٣).

ربعي المدهون

عرفات تحدث بصراحة وشمولية:
خسرنا مخيّمين في لحظة مهادنة

• هل فاجأتك الاجراءات الاردنية الاخيرة ؟

○ هذه المفاجأة لم تكن مفاجأة بالمعنى الكامل، لأن المسؤولين الاردنيين كانوا يتحدثون عنها في الكواليس وسرّبوها الى الصحف. ولذلك، لا نستطيع أن نقول أنها مفاجأة؛ ولكن لا بد أن نشير الى ان منظمة التحرير الفلسطينية لم يحدث معها تشاور، ولم تخبر، رسمياً، رغم أنها المعني الاول في هذا الموضوع، الاّ بعد الاعلان عن هذه الاجراءات، مع الاخذ في الاعتبار ان الملك حسين أجرى اتصالات مع عدد من الدول العربية قبل اتخاذ هذه الخطوات، وقد أعلن ذلك في خطبته؛ وبعد ذلك أبلغ منظمة التحرير، رسمياً، بها، حيث تسلمت رسالة تتضمن ذلك أثناء اجتماعات المجلس المركزي في بغداد، حملها عبد الرزاق اليحيى.

• الم تبلغك الدول العربية التي تشاور معها الملك حسين، قبل اتخاذ هذه الاجراءات، بنوايا العاهل الاردني قبل اعلانها ؟

○ لم يبلغنا أحد، رسمياً، بذلك. ولم أتلق من أي طرف عربي، بشكل رسمي، أي شيء حول هذا الموضوع.

• الاردن قال ان هذه الخطوات والاجراءات جاءت بناء على طلب منظمة التحرير الفلسطينية. هل تقدمتم باي طلب في هذا الخصوص ؟

○ ليس لنا علم، ولم يشاورنا أحد.

• ما هو مغزى توقيت اعلان هذه الاجراءات ؟

○ نعم، اختيار هذا التوقيت له معان كثيرة. ولكنني، حرصاً منّي على الانضباط بما قرره المجلس المركزي في المنظمة، الذي أشار الى أهمية عدم التسرع في الرد، أفضّل تأجيل هذا الجواب، حرصاً على تنفيذ القرار، وحرصاً على عدم تفجير الموقف مع الاردن.

• عملية فك الارتباط بين الضفتين من قبل الاردن تعني القاء مسؤولية كبرى على منظمة التحرير؛ السؤال هو: هل المنظمة مستعدة، ادارياً ومؤسساتياً ومالياً، لتحمل هذه المسؤولية ؟

○ أذكر لي مرة هربنا فيها من مسؤولياتنا. جميع مسؤولياتنا تحمّلناها بشجاعة وبرجولة. على سبيل المثال، الامة العربية أعطت لسورية مليار دولار رسمياً لتسليح نفسها؛ ولما جاءت الغزوة الاسرائيلية الى لبنان قاتلنا منفردين. وبعد أربعة أيام من الغزو، وقعت اتفاقية مع فيليب حبيب، المبعوث الاميركي الخاص للشرق الاوسط ، ولما أعلنت في ذلك الحين التزامي وموافقتي على هذه الاتفاقية في اليوم التالي أبلغني حبيب عن طريق دولة الرئيس صائب سلام، الذي كان وسيطاً بيننا وبينهم، ان الاتفاق السوري ـ الاميركي حول وقف اطلاق النار الذي أعلن عنه يوم ١٠ يونيو (حزيران) لا علاقة لمنظمة التحرير الفلسطينية به. واستمررنا في القتال ٨٤ يوماً، وتحمّلنا المسؤولية. وسنة ١٩٧٣ أحب أن أذكر أن الذين أعلنوا هذه الحرب ضد اسرائيل ثلاثة أطراف. مصر وسورية ومنظمة التحرير الفلسطينية. بالرغم من أمكانياتنا الضئيلة، تحمّلنا جبهة منفردين، وهي الجبهة اللبنانية، بالاضافة الى مشاركتنا الكاملة في الجبهة السورية والجبهة المصرية عبر جيش التحرير الوطني الفلسطيني وقوات اليرموك، غير القوات التي كانت تقاتل خلف خطوط العدو. تحملنا مسؤولياتنا كاملة، التي كانت بالنسبة الينا شيئاً مهماً، وأخذ مجلسنا الوطني الفلسطيني، لأول مرة، قراراً من عشر نقاط، ومن أهمها اقامة دولتنا الفلسطينية على أي جزء من التراب الفلسطيني يتمّ تحريره، أو تنسحب اسرائيل عنه. وفي العام ١٩٧٦، عندما حوصرنا من القوات السورية، من جهة، والكتائب، من جهة أخرى، تحمّلنا مسؤولياتنا. وحالياً في الارض المحتلة، أمام الهجمة الاسرائيلية، تحمّلنا مسؤولياتنا، وما زلنا نتحملها.

• الحكومة الاردنية فصلت ٢٥ الف موظف

كانت تدفع رواتبهم في الارض المحتلة.

○ لا، ١٨ ألفاً.

• سؤالي هل توجد هناك مؤسسة، أو ادارة، تابعة للمنظمة تملك المؤهلات المالية والادارية لرعاية هؤلاء وبالسرعة المطلوبة ؟

○ بناء منظمة التحرير الفلسطينية قادر على استيعاب كل شيء، طالما توفرت له الامكانيات. وانا أطمئن أهلي في الارض المحتلة اننا سنتحمل مسؤولياتنا. ليس أمامنا غير هذا؛ وأرجو مخلصاً أن أتمكن في جولتي القادمة على الدول العربية من تنفيذ الالتزامات التي جرى الاتفاق عليها في مؤتمر القمة العربي في الجزائر، حيث تقرر دفع ١٢٨ مليون دولار فوراً الى المنظمة لتسديد اللوازم السريعة، و ٤٣ مليون دولار تدفع شهرياً. أرجو أن استطيع أن أصل الى تفاهم سريع مع اخواني العرب حول هذه الالتزامات.

• رد فعل اميركا الاولي على اجراءات الاردن هو الاستمرار في اعتبار الاردن شريكاً في المفاوضات. فكيف ترى انت هذه الشراكة مستقبلاً ؟

○ نعم، الاردن سيكون شريكاً في المفاوضات مثلما لبنان هو شريك في المفاوضات، ومصر، أيضاً، شريكة في المفاوضات، والشيء نفسه ينطبق على سوريا. المهم هو مشاركة الدول المحيطة زائد الشعب الفلسطيني الذي تمثله منظمة التحرير الفلسطينية.

• هل افهم من هذا الكلام ان فكرة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك قد انتهت ؟

○ فكرة الوفد الاردني ـ الفلسطيني المشترك كانت مشطوبة من قاموسنا، رغم ان الاردن كان يرددها. كنا نقول بوفد عربي مشترك. وما زلنا على استعداد لتقبل فكرة وفد مشترك مع مصر.

• ومع الاردن ؟

○ لا.

• في اجتماع المجلس المركزي الاخير وجهتم الدعوة لعقد المجلس الوطني الفلسطيني، فهل سيبحث المجلس الاجراءات الاردنية ؟

○ توصية اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير بعقد المجلس الوطني الفلسطيني جاءت بهدف تصعيد الانتفاضة. الآن سيكون على جدول أعمال المجلس الاجراءات الجديدة التي تمس الانتفاضة في الصميم.

• هل تحدد مكان لعقد المجلس ؟

○ كلّفت من قبل اخواني في المجلس المركزي متابعة هذا الموضوع مع الاخوة العرب، لايجاد مكان لاستضافة المجلس خلال شهر، وستكون الدعوة للاعضاء فقط دون المراقبين.

• ما هو تقويم الدول العربية للاجراءات الاردنية [؟] من المؤكد ان بعض الدول اتصلت بك بعد اعلان هذه الاجراءات ؟

○ لا بد أن تقرأ البيان ٢٢ للقيادة الموحدة للانتفاضة. شعبنا في الارض المحتلة يعتبر أن من انجازاته هو حصر التمثيل الفلسطيني في منظمة التحرير الفلسطينية، وان الشعب الفلسطيني يملك القرار. هناك بعض الاصوات القليلة لبعض الفلسطينيين الموجودين في الضفة الشرقية عن بعض المخاوف التي يمكن أن تصيب الفلسطينيين من خلال هذه الاجراءات.

• من حين الى آخر تطرح قضية جواز السفر. وكان من ضمن مخاوف الفلسطينيين أن تسحب الحكومة الاردنية جوازات السفر من سكان الضفة بعد فك الارتباط الاخير. في حالة اتخاذ مثل هذا الاجراء، ما هو البديل عندك ؟

○ هذه احدى مشاكلنا فعلاً. ولكن أحب أن أقول ان الفلسطينيين في لبنان عندهم مشكلة جواز سفر، وكذلك الفلسطينيون في سوريا وفي قطاع غزة وفي مصر وغيرها. فليصبح عند جميع الفلسطينيين المشكلة نفسها.

• الم تفكروا بصيغة عملية لهذه المشكلة ؟

○ نعم، كانت هناك خطة لحل هذه المشكلة، وهي موجودة في الجامعة العربية، ووافق عليها وزراء الداخلية العرب، مفادها اصدار جواز سفر فلسطيني بضمانة الجامعة العربية. وتعطلت الخطة حتى تحصل على الضمانات الكافية من الدول العربية في التعامل الجدي والمتكامل مع هذا الجواز.

• الم يحن الوقت لتحريك هذه المسالة ؟

○ أعتقد بأن الاجراءات الاردنية ستكون من أحد الاشياء التي ستدفع بعجلة التفكير في هذا الموضوع واتخاذ خطوات كبيرة تجاهه.

• ألا تعتقد ان الوقت قد حان لأعلان حكومة منفى فلسطينية تتولى مسؤولية الضفة الغربية والقطاع ؟

○ في بداية الانتفاضة صدر مثل هذا الاجتهاد من بعض اخواني في اللجنة التنفيذية، وأحيل الموضوع الى اللجنتين، القانونية والسياسية، لدراسته. وقد فرغت اللجنتان من دراسة هذا الموضوع. أنا لا أريد أن استبق الاحداث؛ فقط المفروض أن أي موضوع من هذه الموضوعات يجب أن يتم بحثه في القيادة الفلسطينية قبل أن أدلي بتصريح بشأنه من منطلق الديمقراطية الفلسطينية، والحرص على أن تخرج أي خطوة من الخطوات المهمة بموافقة الجميع.

• هذا يعني ان هناك تفكيراً بهذه الخطوة ؟

○ نعم. هذا من الاشياء التي يجب أن نفكر فيها دائماً.

• وهل ستطرحونها على المجلس الوطني في دورته المقبلة ؟

○ من المفروض أن تطرح على المجلس الوطني، لأن اللجنة التنفيذية، عندما طرح الموضوع في بداية الانتفاضة، حولّت هذا الموضوع الى اللجنتين، السياسية والقانونية. ولذلك، فان اللجنتين ملتزمتان بطرح نتائج دراساتهما في هذا الاطار على أول اجتماع للمجلس الوطني الفلسطيني.

• **الانتفاضة غيّرت الكثير من المفاهيم. وهناك من يعتقد بأن الاجراءات الاردنية كانت من نتائج هذا التغيير. ولكن السؤال هو ما مدى انعكاس هذه الانتفاضة على العمل الفلسطيني، والسياسة الفلسطينية، سلماً أو حرباً ؟**

○ دأبت اسرائيل أن تقول ان الثورة الفلسطينية هي ثورة الخارج؛ وحتى العمل العسكري كانت تصفه بأنه عمل لبعض القوى الخارجية في داخل أرضنا المحتلة، واستطاعت أن توهم الرأي العام العالمي، لفترة طويلة من الزمن، ان الفلسطينيين في مناطق الاحتلال الاسرائيلي قد ارتضوا بهذا الوضع، والموضوع لا يحتاج لأي اثارة، لا عربية ولا دولية ولا اسرائيلية. جاءت الانتفاضة لتهز اشياء كانت بالنسبة الى التفكير الاسرائيلي محرمات. جاءت لتمس النظرية الصهيونية. اسرائيل، الآن، في مأزق: اذا ساروا بطريقة كل من شارون وشامير بالضم، انتهت يهودية الدولة. عدد اليهود في فلسطين ٣,٤ مليون، منهم ٨٠٠ الف تركوا اسرائيل ويعيشون في الولايات المتحدة وأوروبا. فعلياً على الارض هناك ٢,٦ مليون يهودي أمام ٢,٢ فلسطيني. والتوقعات تقول ان عام ٢٩٩٢ سيشهد تساوياً في عدد السكان العرب واليهود.

شيء آخر، وهذا جميل، هو ان لدينا أعلى نسبة توالد في العالم. طبعاً جزء من هذا شيء نفسي للدفاع عن الجنس البشري، الجنس الفلسطيني. فبعد الحروب تكثر ولادة الذكور لأن الطبيعة دائماً توازن نفسها. لذلك، لدينا، في داخلنا النفسي والتربوي والسياسي، هذا السلاح الذي يعتبر من اسلحتنا الرئيسية. وغولده مائير كانت تقول دائماً: يقلقني عدد الاطفال الفلسطينيين الذين يولدون.

اذن، الفكرة الصهيونية في الوطن اليهودي قد زلزلت. وأين هي ديمقراطية الدولة اليهودية التي كان [الصهيونيون] في العالم يتباهون فيها. لقد ظهرت هذه الدولة أمام العالم بأسره انها دولة عنصرية فاشية تحكمها طبقة من المتعصبين اسوأ من ما يحدث في جنوب أفريقيا.

الشيء الآخر المهم هو اكتشاف الفلسطيني نقطة قوته ونقطة ضعف العدو. القوى الداعمة لهذا العدو، التي كانت أوروبية ثم أصبحت اميركية، درّعته بكل أسباب القوة، فجاء الحجر الفلسطيني ليكشف عن كعب أخيل داخل هذا الجسم المدرع لأحدث آلة حرب حديثة، فاكتشفنا نقطة قوتنا، واكتشفنا نقطة ضعفهم. وليس من قبيل الصدف هذا الانقسام الحاد في صفوف المجتمع الاسرائيلي [من] اقصى اليمين الى اقصى اليسار، بين القوى التقدمية والقوى الفاشية والعنصرية.

الانتفاضة أعادت الفلسطيني، مرة أخرى، الى الذهن العربي؛ وأعادت للقضية رونقها. ما حصل هو ان ملحمة بيروت سرقها منّا ما سمي بالانشقاق. ولم يكن انشقاقاً بل اقتتالاً عندما فتح علينا معركة، فاضعنا امكانية الاستفادة من انتصار بيروت الذي جاء بعد أطول حرب عربية ـ اسرائيلية صمدت فيها المقاومة أمام أضخم قوة. هناك جهة سرقت النصر.

• **هل هذا يعني أنك تخشى من سرقة ما حققته الانتفاضة ؟**

○ نعم، هناك محاولات جارية لسرقة الانتفاضة وانتصارها. ضرب المخيمات. اغتيال «أبو جهاد». والآن هناك قائمة اغتيالات تستهدف اغتيال القيادات الفلسطينية. كل هذه محاولات لسرقة الانتفاضة.

• من أعدّ هذه القائمة ؟

○ عندي تخطيط لعملية تسمى Best Hit أي «أفضل ضربة»، أعدّها «الموساد» الاسرائيلي مع بعض العرب لاغتيالي. وعلى القائمة عدد من القيادات الفلسطينية الاخرى. ولكن بالرغم من هذا، لا بد أن نشير الى ان مؤتمر الجزائر كان رداً عربياً، باجماع عربي شامل، له معناه التاريخي والسياسي، باسم العرب جميعاً، وعلى أعلى مستوياتهم، يقولون هذه المقولات التي صدرت. لذلك، لا بد أن نضع في الاعتبار ان المحاولات جارية ومستمرة لضربنا وسرقة انجازاتنا.

• الانتفاضة دخلت شهرها التاسع، وشهدت عدة مراحل تطور في النضال. كيف ترون مرحلتها النضالية المقبلة [؟]. وسؤالي، بالتحديد، هو: هل قربت مرحلة العمل العسكري ؟

○ أصبر علينا قليلاً. سألني غورباتشيوف عندما زرت الاتحاد السوفياتي هل ستستمر الانتفاضة [؟] فقلت له الى متى تريدها ؟ قال لشهرين، فقلت له حتى لقائك مع الرئيس ريغان، قال: نعم؛ قلت له ستستمر.

أنت تذكر أنه عندما دعت الجزائر الى مؤتمر القمة الطارىء حصل تلكؤ من شهر فبراير (شباط) الى شهر يونيو (حزيران). عندما قال لي وزراء الخارجية الذي اجتمعوا في آخر مارس (آذار) انهم يفضلون عقد القمة بعد نهاية رمضان، أي شهر يونيو (حزيران)، فقلت اذا كان البعض يعتقد بأن تأخير القمة لشهرين آخرين سيتيح الفرصة أمام بعض المتقولين على هذه الثورة الفلسطينية الشعبية الرائعة التي هي ثورة الحجارة للاعتقاد بأن هذه الثورة ستنتهي، فانها لن تنتهي. فاذا احببتم عقد المؤتمر في شهر سبتمبر (أيلول) نعقده في سبتمبر، واذا أردتموه في آخر العام، فليعقد في آخر العام، فالانتفاضة مستمرة، وستستمر.

نحن الآن دخلنا المرحلة الرابعة، وهي مرحلة العصيان الجزئي؛ وبعد المرحلة الرابعة هناك مرحلة خامسة وهي الاضراب الشامل؛ وبعد الاضراب الشامل، يبدأ العصيان الوطني الشامل. نحن نعرف أن هناك فراغاً يتمثل في الانتخابات الامريكية والاسرائيلية، ولذلك لا بد ان تستمر الثورة حتى استلام الرئيس الجديد لمهامه في فبراير (شباط)؛ واذا تحب أن نجعلها تستمر لسنة أخرى، فاطمئن سنجعلها كذلك. نحن فرضنا أسوأ الحلول ونعمل على أساسها. أود أن أذكرك بشيء. قبل العام ١٩٨٢، قلت اننا سندخل في ممر مظلم. لم يصدقني أحد. عندما قلت اننا سنحاصر في حرب الاكورديون في بيروت، قالوا ما هذا الكلام [؟]، أبو عمار صار بيحب الموسيقى ويتحدث عن اكورديون. عندما وقفت يوم ١٦ مارس (آذار) يوم ان اغتيل كمال جنبلاط في عاليه وقلت في خطابي انني انتظر شارون هنا في عاليه لاقاتله؛ بعد الاحتفال جاء بعض اعضاء القيادة الفلسطينية ليقول لي: يا أبا عمار، اليوم تكلمت كلاماً خطيراً: هل من المعقول أن يصل شارون الى عاليه؟ قلت لهم أنني لا أفتح مندلاً ولا أقرأ كفاً. العدو يقول انه قادم لأخذ الدامور وأعادتها الى بشير الجميل. هل هناك جيش يحتل ساحلاً دون أن يحتل الجبل المطل عليه؟ اذا اكتفى بالساحل سيأكلها قياماً وقعوداً. فطبيعي ما دام قال أنه سيحتل الساحل سيحتل الجبل.

[في] أثناء حصار مخيمات بيروت في العام الماضي ٨٦ ـ ١٩٨٧ استفتى أهل المخيمات بأكل القطط والكلاب. الانتفاضة بدأت، علمياً، يوم ١٩٨٦/٦/٢٤ عندما طلب سكان المخيمات هذه الفتوى، فطلبنا من أهلنا في الارض المحتلة الخروج في مظاهرات لمساندة المحاصرين. ومن يومها لم تتوقف المظاهرات. أنا يومها قلت انه عام انبلاج الامل. قلت أنني أرى النور قادماً. وقلت أن ابطال الـ آر. بي. جي. وأطفال الحجارة يناضلون جنباً الى جنب. وبالفعل لم تهدأ الارض المحتلة منذ تلك الفترة.

• هل قرّبت الانتفاضة المؤتمر الدولي، أم أبعدته ؟

○ نعم قرّبته كثيراً. ويكفي أن تقديم القضية الفلسطينية على جدول أعمال العملاقين في موسكو، وهي على جدول أعمال قمة السوق الاوروبية المشتركة، وهي كانت وراء اصدار [قراري] الامم المتحدة ٦٠٥، ٦٠٨؛ وأهم ما جاء في القرار ٦٠٥ هو تشديده على الانسحاب من جميع الاراضي المحتلة. أي أن هذا القرار عوّض النقص في القرار ٢٤٢. واستخدم كلمة The التي كانت موضع جدل. الانتفاضة جعلت قمة تورنتو تطالب بالمؤتمر الدولي، وهي التي كانت وراء المبادرات الاميركية.

• هل تعتقد ان هذه المبادرات الاميركية ستستمر ؟

○ طالما الانتفاضة مستمرة أنا أؤكد أن أميركا ستتحرك، ليس من أجل سواد عيوننا، ولكن

لأن استمرار الانتفاضة يعني استمرار المأزق الاسرائيلي، السياسي والتاريخي. القضايا الاقتصادية يمكن أن يحلها [الاميركيون]، أما غيرها فلا.

• طلب [الاميركيون] من «ابو عمار» تاييد مقالة ابو شريف التي اعتبروا بعض ما ورد فيها حول المفاوضات ومستقبل التسوية ايجابياً. ولكن لم تعلق عليها مطلقاً. وذهب البعض الى القول انك تخليت عن هذه المقالة. نفضت يدك منها، فما هو ردك ؟

○ أنا لست هاوياً. أنا رئيس منظمة التحرير الفلسطينية. وكل من يريد أن يسألني سؤالاً، فعليه أن يتفضل ويسألني مباشرة.

• لم يسالك [الاميركيون] رسمياً ؟

○ لا، أبداً. تريدني أن اتطوع بالاجابة ؟ لا أنا لست راعياً لجميعة خيرية. أنا لا أرد على صفحات الصحف.

• حصلت اتصالات في السابق بينك وبين المسؤولين [الاميركيين]، كما قلت في حديثك مع مجلة «البلاي بوي». ولكن الادارة الاميركية نفتها، فما هو ردك على هذا النفي ؟

○ من المؤسف أن تكون هناك مغالطات. أنا سأذكر بعضاً من هذه الاتصالات، وهي أمثلة وليست كل شيء: يسأل الرئيس كارتر هل أجرى اتصالات معي بواسطة مبعوثين رسميين أثناء الرهائن في طهران؟ أنا أملك خطاباً رسمياً من كيسنجر يشكر منظمة التحرير الفلسطينية لافراجها عن الآف الاميركيين الذين كانوا في بيروت سنة ١٩٧٦، واخرجناهم مرة عبر البحر، وأخرى عبر طريق جبلي، وجرت مباحثات رسمية سياسية وعسكرية عبر السفارة الاميركية في بيروت.

• ولكن الاميركيين انكروا ذلك ؟

○ أنا احيل المتحدث الرسمي الاميركي الذي نفى ذلك الى الرئيس كارتر، ولينف الرئيس كارتر ذلك. الـ ١٣ رهينة الذين أفرج عنهم في طهران، من أفرج عنهم ؟ دعهم ينكرون ان عندي رسائل، وأعترف انها ليست موقعة من كارتر ولكن من مسؤولين اميركيين. دعهم ينكرونها.

كان يأتي اليّ مسؤولون اميركيون رسميون الى بيروت. ويوجد شهود لبنانيون وفلسطينيون يشهدون على ذلك. نحن لم نتعود الكذب. وحصل لقاء رسمي بين خالد الحسن وماجد أبو شرار، من ناحية، وفرنون وولترز، في المغرب، وكان وولترز مبعوثاً اميركياً متجولاً في ذلك الوقت. والامثلة كثيرة.

• استغرب الكثيرون انسحاب المقاتلين السريع من مخيم برج البراجنة، وكان هذا الانسحاب مخالفاً لكل التوقعات، بسبب قدرة المخيم على الصمود واختلافه عن شاتيلا، من حيث التحصين وعدد المقاتلين، فلماذا كان هذا التسليم السهل ؟ وهل هو هروب ؟

○ كان هناك قرار بتدمير شاتيلا وبرج البراجنة، ومعنى ذلك انتهاء الوجود الفلسطيني والمخيمات في بيروت. وكان لا بد من التحرك؛ وأنا أبلغت ذلك للرئيس الشاذلي والرئيس معمر والسوفيات. وقلت لهم يريدني الرئيس الاسد أن نخرج من المخيم؛ سنخرج، ولكن خروجنا لا يعني اننا ضعفنا. فقد خرجت أنا والشهيد «أبو جهاد» من دمشق، وعدنا الى دمشق، وكانت جنازة «أبو جهاد» أكبر استفتاء سوري، قبل أن يكون فلسطينياً، على أهمية الثورة الفلسطينية في وجدان الشعب السوري. لم نكن موجودين في سوريا؛ ولكن غيابنا لا يعني أننا لسنا مزروعين في وجدان الشعب السوري. طيب، نحن غير موجودين في الارض المحتلة، هل معنى ذلك أننا غير موجودين عملياً [؟]. هناك للاسف من لا يقرأون التاريخ.

• هناك من يتوقع انفجار في مخيمات صيدا [؟].

○ نعم، نتوقع ذلك في وقت قريب؛ لأن هناك خطة اميركية تهدف الى انهاء الوجود الفلسطيني في الجنوب. وترحيله الى البقاع، شمال بعلبك، بالقرب من وادي خالد. وقد علق الرئيس معمر على ذلك بقوله: «حتى يجتمع اصحاب اللاجنسية سوياً»، لأن عرب وادي خالد معروفون انهم اصحاب «جنسية قيد الدرس».

• هل سيمر هذا المخطط بسهولة، مثلما حدث في برج البراجنة ؟

○ هل كان يتصور ان يقدم أحد عنده عقل لاسقاط مخيم شاتيلا الرمز.

• اعود لسؤالي، هل ستمر الخطة في صيدا ؟

○ لا. ليس سهلاً. وهم يعرفون أنه لن يكون سهلاً. ولكن الانشغال بالانتخابات اللبنانية والرئيس الجديد قد يؤجل الامر.

(...)

• نعود الى موضوع سوريا، زيارتك لدمشق

صعدت الكثير من الآمال باعتبارها جاءت بعد دعوة رسمية.

○ لا لم تكن دعـوة رسميـة. كانت وساطة من الرئيس معمر القذافي، ولذلك أنا ذهبت الى دمشق مع مصطفى الخروبي.

• اجتماعك مع الرئيس الاسد في دمشق، ثم بعدها في الجزائر، الم يسفرا عن ارضية لقاء ايجابية تحقق المصالحة ؟

○ تسألني كيف سقط المخيمان، شاتيلا وبرج البراجنة، أقول لك أنهما سقطا في لحظة «مهادنة». ما كان يمكن سقـوطهمـا. المخيمـان ليسا محميين من الداخـل فقط، أنهما محميان بسياج سياسي وعربي ودولي. لقاءات مع الاسد فرغت الشحنة، ولذلك راح المخيمان في لحظة «مهادنة».

• المهادنة من جانبكم ؟

○ نعم، كان هنـاك قرار. دفنـا «أبو جهاد» في الشام والتقيت الاسد في الجزائر. في لحظة المهادنة راح الغطاء، فحصل اقتناص المخيمات.

• هل ندمت على زيارتك الى دمشق ؟

○ لا، أبـداً. ما حصل ان بعض الناس كانوا يعتقدون ان امكانية المصالحة موجودة، وأثبت لهؤلاء ولأصدقائنا العرب انني على استعداد، في سبيل توجيه البنادق الى العدو، ان أذهب الى أي مكان. لست رئيساً للوزراء أو رئيسـاً لجمهـوريـة. أنـا قائد ثورة، وعلى استعداد، في سبيل مصلحة الثورة، أن افتح حوارات مع جميع اخواني.

• الم توجـد اي نقاط التقاء في حوارتك الاخيرة مع الرئيس الاسد ؟

○ حصلت نقاط لقاء كثيرة. ولو أراد لأمكن البناء عليها. ولكنه لم يرد، لأن اتفاقه مع شولتس أهم من اتفـاقـه مع الفلسـطينيين مؤقتاً وليس على المستوى الاستـراتيجي، لأن الاتفـاق مع الاهـل هو الاتفـاق الاستراتيجي الأهم.

• لو انتقلنـا الى العمل الفلسطيني، الا تعتقد بأن الوقت قد حان لدفع دماء جديدة في القيادة الفلسطينية ؟

○ أنا أعتقد بذلك. أنا صاحب نظرية ثورة داخل ثورة، وتدافع الاجيال. ويعرف عني جميع اخواني هذه النظرية. وأنا أفتخر وأنا أتكلم عن الجنرالات الجدد في الثورة الفلسطينية.

• هل تتوقع تغييرات ؟

○ طبعاً. الجنرالات الجدد سيحتلون مكانهم.

• حذرتم، دائمـاً، من استمـرار الحـرب العراقية ـ الايرانية وانعكاساتها السلبية على القضية الفلسطينية. الآن بدأت هذه الحرب تدخل مرحلة وقف اطلاق النار. ما هو رد فعلكم الاولي تجاه التطورات الجديدة فيها ؟

○ نحن أول من دفع ثمنها؛ ولذلك، سنكون أول من سيحصد ثمن وقفها ايجابياً. دفعنا ثمنها سلباً، وسنأخذ، الآن، ثمن الوقف ايجاباً.

• هل تعتقد بان وقف اطلاق النار سيصمد ؟

○ نعم، أعتقد ذلك. أنا تكلمت قبل اعلان ايران عن قبول قرار مجلس الامن بثلاثة أسابيع وقلت، في خطاب في العراق لأخوة عراقيين، انكم، الآن، في ربع الساعة الاخير. أنا من المتابعين لهذه الحرب، وعضو في عدة لجان لوقف الحرب.

• الى اي مدى ستتغـير [الخـارطة] السيـاسيـة في المنطقة بعد وقف الحرب ؟

○ [الخارطة] السياسية في المنطقة كلها ستتغير.

• ما هي ملامح التغيير ؟

○ للأحـسن، باذن الله. يجب ان يفهمـوا ان المقـاتـل العـراقي الذي قاتـل على الجبهة الشرقية، والمقـاتـل الفلسـطيني الذي قاتـل في داخل الارض المحتلة، وفي لبنان، سجلا انتصارات جديدة، واحلاماً جديـدة: وقف الحـرب العـراقيـة ـ الايرانية وجذب الشعب الايراني مرة أخرى الى المقولات القدسية.

• كيف ترى ايـران بعـد وقف اطلاق النار [؟] هل ستكون دولة صديقة ام تستمر في عدائها باشكال اخرى ؟

○ الشعوب الايرانية كانت، باستمرار، صديقة تحمّلنا معها مسيرة تاريخية طويلة. نحن مشكلتنا في من أصر على استمرار الحرب.

• كثير من المـراقبـين استغربوا رهانك، منذ بداية الحرب، على العراق رغم انه كان في تصور البعض في الموقف الاضعف، هل كنت ترى هذه النهاية للحرب مبكراً ؟

○ المـوضـوع لم يكن رهـاناً. القيادة بصيرة، والبصيرة تأتي من المعلومات.

• هل كانت لديك معلومات ؟

○ يجب أن أكـون واضحـاً في هذا الموضوع.

منذ البداية، قلت رأيي بصراحة للقيادة الايرانية، والكل يعرف مدى علاقتي بهم في ذلك الوقت. وأنا ما زلت احتفظ بأقوى العلاقات مع الحوزة العلمية الايرانية، ولكني كنت صريحاً ولم أجامل، قلت لهم: ان هذه الحرب ضدكم وضد العراق، ونحن أكثر المتضررين منها. كنت ناصحاً أميناً، ولم أحاول أن اداري، وبذلت الكثير من الجهود لوقفها، وهناك اربع مبادرات فلسطينية ـ بعضها أعلن وبعضها سري ـ لوقف الحرب.

• كنت أول من زار الرئيس صدام حسين بعد اعلان ايران قبولها للقرار الدولي، ماذا قلت له فور وصولك ؟

○ تحدثت معه طويلاً، ووصلت معه الى بعض الرؤى من أجل أهمية تثبيت قرار مجلس الامن ٥٩٨، وتثبيت وقف اطلاق النار بشكل فعلي. وان أحد اهدافي هو كيف نوقف القتال سريعاً، حتى نقفل هذا الصراع.

• من الملاحظ انك لم تزر مصر رسمياً، اخيراً، هل هناك سوء فهم في العلاقات ؟

○ لا. أنا التقيت مع الرئيس مبارك في أديس أبابا؛ وزرت القاهرة أثناء جنازة أخي مصطفى وقابلت الرئيس مبارك وعدداً من المسؤولين المصريين رسمياً.

• علمنا انك توسطت بين شطري اليمن لانهاء الخلاف على الحدود ؟

○ انا بذلت مجهوداً اعتز به. بذلت مجهوداً بين الشطرين، وهم، عموماً، يقولون ان الفلسطينيين هم الشطر الثالث. أنا، عموماً، قمت بواجبي نحو الشطرين، أنا سعيد انني ساهمت في انهاء الخلاف الذي وصل الى صدام عسكري؛ والآن فتحت الحدود، وأصبح التنقل بالبطاقة الشخصية.

• ولكن لم تعلن هذه الوساطة ؟

○ أحمد الله انها لم تعلن؛ لأنها، لو أعلنت، لربما خاض فيها الاعلام وتأثرت بشكل سلبي.

• كنت تقول دائماً انك ترى الضوء في آخر النفق، الى اي مدى انت قريب من الضوء ؟

○ نحن خرجنا من النفق بوقف الحرب العراقية ـ الايرانية، وبالانتفاضة، والصمود في لبنان. نحن الآن في ربع الساعة الاخير، وهي أخطر الاوقات. في ربع الساعة الاخير ضاع منا شاتيلا وبرج البراجنة، واستشهد «أبو جهاد». في ربع الساعة الاخير ستنزف دماء كثيرة؛ ولذلك، يجب ان نكون منتبهين ويقظين. المسألة بالنسبة لنا أصبحت مسألة وقت. الدولة الفلسطينية قائمة وسيرفرف علمها على القدس، شاءوا أم أبوا. المسألة مسألة وقت فقط.

(...)

[نقلاً عن **الشرق الاوسط**، لندن، ١٩٨٨/٨/٩]

◇
◇ ◇

القرار الاردني بالغاء خطة التنمية

على ضوء قرارات قمة الجزائر غير العادية، التي عكست التوجه والالتزام العربيين بمساندة الشعب العربي الفلسطيني في نضاله البطولي، لتحقيق أهدافه الوطنية بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بحث مجلس الوزراء [١٩٨٨/٧/٢٨] في ما يتوجب على المملكة الاردنية الهاشمية القيام به تجاه القضية الفلسطينية في هذه المرحلة، ومتطلبات العمل لابراز الهوية الفلسطينية، ولتمكين منظمة التحرير من القيام بمسؤولياتها كاملة، ولازالة الشكوك حول موقف الاردن، رغم وضوحه، ووضع حد لاساءة تفسير كل جهد يقوم به لدعم صمود الشعب العربي الفلسطيني تحت الاحتلال، ووصفه بأنه تصرف مشبوه يهدف الى التقاسم الوظيفي واحتواء منظمة التحرير والالتفاف عليها، وبأنه يتعارض مع تطلعات الشعب الفلسطيني للاستقلال على أرض وطنه.

وبنـاء على النتـائـج التي توصل اليها البحث، والتزاماً بمقررات قمة الرباط التي أكدت على ان منظمة التحـريـر الفلسـطينيـة هي الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبمقررات قمة فاس التي دعت الى اقـامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة؛ وانطلاقاً من تمسك الاردن بموقفه الثابت المعلن تجـاه القضيـة الفلسـطينيـة، ودعمه لنضال الشعب العربي الفلسطيني المشروع، لاستعادة حقوقه الوطنية الثابتة، وممارسة حقه في تقرير مصيره، بما في ذلك اقـامـة دولتـه الفلسـطينيـة المستقلة على ترابه الوطني؛ وترجمة واقعية للتصور الاردني، كما عبر عنه جلالة الملك حسين في كلمته في قمة الجزائر غير العادية، التي أكـد فيهـا أن ليس للاردن أي مطمع في أرض فلسـطين، وبيّن فيها موجبات العمل العربي المشترك لمساندة الشعب الفلسطيني ودعم انتفاضته البطولية؛

وايمـاناً من الاردن بأن الشعب الفلسطيني هو الطرف الاساس في حل قضيته؛ ودفعاً لأي شبهة قد تنشـأ حول تعامل الاردن مع الشعب الفلسطيني في أرضـه المحتلة، بحكم صلة الاردن الوثيقـة، تاريخياً وجغـرافيـاً، بالشعب الفلسـطيني؛ وتجاوباً مع رغبة وتوجهات منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيـد للشعب الفلسـطيني، كمـا عبّر عنها رئيس لجنتها التنفيذية، الاخ ياسر عرفات، في قمة الجزائر غير العادية؛

انـطلاقـاً من كل هذه الاعتبارات، تقرر حكومة المملكة الاردنية الهاشمية:

أولاً: الغاء الخطة الاردنية للتنمية في الارض المحتلة.

ثانيـاً: حل سائـر لجـان التنميـة والعطاءات والمشتريات العاملة في اطار خطة التنمية المشار اليها.

ثالثـاً: الاستمـرار بالاتصـال مع الحكـومـات الشقيقـة والصـديقـة، وحثها على تقديم المساعدات للشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، لتمكينه من تنفيذ مشاريعه التنموية.

ان الحكومة الاردنية، وهي تعلن عن هذا القرار، لتود أن تؤكد على مواصلتها مساعدة الشعب العربي الفلسطيني في الارض المحتلة بكل وسيلة متاحة وضمن امكاناتها، دعماً لانتفاضته المباركة، معبرة، في نفس الوقت، عن عزمها على اتخاذ أية اجراءات تقع في اطار سلطتهـا وتسهم في دعم التوجه الوطني الفلسطيني، ومؤكدة على ان هذه الاجراءات لن تمس، بأي حال، الوحـدة التي كانت دائمـاً، وستبقى، مصونة غالية، وقـاعدة صلبة لمنعة هذا الوطن، ونواة أصيلة لوحدة عربيـة أشمل مع أي دولة عربية شقيقة. وسيستمر الاردن في اداء دوره القومي، كدولة من دول المواجهة وكطرف رئيسي من أطراف النزاع العربي ـ الاسرائيلي، بالتعـاون والتنسيق مع اشقـائـه العـرب، من أجل انقاذ الارض العربية المحتلة، ودرتها القدس العربية الاسلامية.

[نقلاً عن الرأي، عمان، ١٩٨٨/٧/٢٩]

◇
◇ ◇

نص خطـاب الملك الاردني حسين بشأن فك الارتباط بالضفة الغربية

بسم الله الرحمن الرحيم

«والصلاة والسلام على رسوله العربي الامين»

أيها الاخوة المواطنون،

أحييكم أطيب تحيـة، ويسعدني أن أتحدث اليكم، في مدنكم وقراكم ومضاربكم، في مصانعكم ومعاهدكم ومكـاتبكم ومـؤسساتكم. يسعدني أن أتحدث اليكم حيثما كنتم على ثرى وطننا الاردني العزيز، وان أخاطب فيكم العقل والقلب معاً، وقد باشرنا، بعد الاتكال على الله وفي ضوء دراسـة عميقـة مستفيضـة، باتخـاذ

سلسلة من الاجراءات لدعم التوجه الوطني الفلسطيني وابراز الهوية الفلسطينية، متوخين منها مصلحة القضية الفلسطينية والشعب العربي الفلسطيني.

ويأتي هذا القرار، كما تعلمون، بعد ثمانية وثلاثين عاماً من وحدة الضفتين، وبعد أربعة عشر عاماً من قرار قمة الرباط باعتبار منظمة التحرير الفلسطينية الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وبعد ستة اعوام من قرار قمة فاس التي أجمعت على قيام دولة فلسطينية مستقلة في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين كأساس من أسس التسوية السلمية ونتيجة لها.

ويقيننا ان قرارنا باتخاذ هذه الاجراءات لا يفاجئكم. فالكثيرون منكم ترقبوه. والبعض منكم طالبوا به قبل اتخاذه بزمن. أما مضمونه، فقد كان للجميع، ومنذ قرار قمة الرباط، محل نقاش وبحث واجتهاد.

ومع ذلك، فيمكن للبعض ان يتساءل لماذا الآن ؟ لماذا نتخذ القرار اليوم ولم نتخذه غداة قرار قمة الرباط ؟ أو غداة قرار قمة فاس مثلاً ؟

وجوابنا [عن] ذلك يقتضينا الرجوع الى عدد من الحقائق التي سبقت قرار الرباط، والى الاعتبارات التي انطلق منها النقاش والبحث حول الشعار الهدف الذي رفعته منظمة التحرير الفلسطينية وعملت لكسب التأييد له، عربياً ودولياً، وهو هدف اقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، الذي يعني، فضلاً عما يعنيه من تطلع المنظمة لتجسيد الهوية الفلسطينية على التراب الوطني الفلسطيني، انفصال الضفة الغربية عن المملكة الاردنية الهاشمية.

أما الحقائق التي سبقت قرار الرباط، فقد قمت، كما تذكرون، باستعراضها أمام الاخوة القادة العرب في قمة الجزائر غير العادية في حزيران [يونيو] الماضي. ولعله من المهم التذكير بأن من أبرز هذه الحقائق التي ذكرت كان نص قرار الوحدة بين الضفتين في نيسان [ابريل] العام ١٩٥٠. ويؤكد هذا القرار، في جزء منه، على «المحافظة على كامل الحقوق العربية في فلسطين، والدفاع عن تلك الحقوق بكل الوسائل المشروعة، وبملء الحق، وعدم المساس بالتسوية النهائية لقضيتها العادلة، في نطاق الاماني القومية، والتعاون العربي، والعدالة الدولية».

كما كان من بين هذه الحقائق ما طرحناه العام ١٩٧٢ من تصور للبدائل التي يمكن ان تقوم عليها العلاقة بين الاردن والضفة الغربية وقطاع غزة، بعد تحريرهما. وكان من بين هذه البدائل قيام علاقة اخوّة وتعاون بين المملكة الاردنية الهاشمية والدولة الفلسطينية المستقلة في حالة اختيار الشعب الفلسطيني لذلك. وهذا يعني، ببساطة، اننا أعلنا موقفنا الواضح حول تمسكنا بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره على ترابه الوطني، بما في ذلك حقه في اقامة دولته الفلسطينية المستقلة، قبل قرار قمة الرباط بأكثر من عامين. وهذا الموقف هو الذي سنظل متمسكين به الى ان يحقق الشعب الفلسطيني أهدافه الوطنية كاملة غير منقوصة، بمشيئة الله.

أما الاعتبارات التي كان ينطلق منها البحث دائماً، حول علاقة الضفة الغربية بالمملكة الاردنية الهاشمية، على خلفية دعوة منظمة التحرير لاقامة دولة فلسطينية مستقلة، فيمكن حصرها في اعتبارين اثنين، هما:

أولاً: اعتبار مبدئي يتصل بقضية الوحدة العربية، باعتبارها هدفاً قومياً تلتقي عليه أفئدة الشعوب العربية وتتطلع الى تحقيقه.

وثانياً: اعتبار سياسي يتصل بمدى انتفاع النضال الفلسطيني من الابقاء على العلاقة القانونية بين ضفتي المملكة.

وجوابنا [عن] تساؤل: لماذا الآن ؟ ينبثق هو الآخر عن هذين الاعتبارين وعن خلفية الموقف الاردني الواضح الثابت تجاه القضية الفلسطينية كما بيّنا.

أما بالنسبة [الى] الاعتبار المبدئي، فان الوحدة العربية بين أي شعبين عربيين أو أكثر هي حق الاختيار لكل شعب عربي. هذا هو ايماننا. وعلى أساس ذلك تجاوبنا مع رغبة ممثلي الشعب الفلسطيني في الوحدة مع الاردن العام ١٩٥٠؛ ومن منطلقه نحترم رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، في الانفصال عنّا في دولة فلسطينية مستقلة. نقول ذلك ونحن في منتهى التفهم؛ ومع ذلك سيظل الاردن معتزاً بحمله رسالة الثورة العربية الكبرى، متمسكاً بمبادئها، مؤمناً بالمصير العربي الموحد، وملتزماً بالعمل العربي المشترك.

أما بالنسبة [الى] الاعتبار السياسي، فقد كانت قناعتنا، ومنذ عدوان حزيران [يونيو] العام ١٩٦٧، ان الاولوية الاولى لعملنا وجهودنا ينبغي ان تنصب

على تحرير الارض والمقدسات من الاحتلال الاسرائيلي. وعليه، فقد ركزنا، كما هو معروف، كل جهودنا، عبر الواحد وعشرين عاماً من الاحتلال، باتجاه هذا الهدف؛ ولم يكن في تصورنا ان المحافظة على العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين يمكن ان تشكل عقبة على طريق تحرير الارض الفلسطينية المحتلة. ومن هنا، لم نجد، خلال الفترة التي انقضت قبل اتخاذنا اجراءاتنا، ما يستوجب اتخاذها، وبخاصة ان موقفنا الداعي والمؤيد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره كان واضحاً لا لبس فيه.

وفي الفترة الاخيرة، تبين ان هناك توجهاً فلسطينياً، وعربياً، يؤمن بضرورة ابراز الهوية الفلسطينية، بشكل كامل، في كل جهد أو نشاط يتصل بالقضية الفلسطينية وتطوراتها. كما اتضح ان هناك قناعة عامة بأن بقاء العلاقة القانونية والادارية مع الضفة الغربية، وما يترتب عليها من تعامل اردني خاص مع الاخوة الفلسطينيين تحت الاحتلال من خلال المؤسسات الاردنية في الارض المحتلة، يتناقض مع هذا التوجه، مثلما سيكون عائقاً أمام النضال الفلسطيني الساعي لكسب التأييد الدولي للقضية الفلسطينية، باعتبارها قضية وطنية عادلة لشعب مناضل ضد احتلال أجنبي.

وازاء هذا التوجه المنبثق حتماً عن رغبة فلسطينية خالصة، وتصميم عربي أكيد على نصرة القضية الفلسطينية، أصبح من الواجب ان نكون جزءاً من هذا التوجه، ونتجاوب مع متطلباته. فنحن، أولاً وآخراً، جزء من امتنا، حريصون على نصرة قضاياها، وفي مقدمتها القضية الفلسطينية. وما دامت هنالك قناعة جماعية بأن النضال من أجل تحرير الارض الفلسطينية المحتلة يمكن ان يدعم بفك العلاقة القانونية والادارية بين الضفتين، فلا بد ان نؤدي واجبنا ونفعل ما هو مطلوب منا؛ فكما تجاوبنا مع مناشدة القادة العرب لنا في قمة الرباط العام ١٩٧٤ لمواصلة التعامل مع الضفة الغربية المحتلة من خلال المؤسسات الاردنية دعماً لصمود الاخوة هناك، فاننا نتجاوب، اليوم، مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع التوجه العربي لتأكيد الهوية الفلسطينية الخالصة في سائر عناصرها، شكلاً ومضموناً، ضارعين الى الله ان يجعل من خطوتنا هذه اضافة نوعية [الى] نضال الشعب الفلسطيني المتنامي من أجل الحرية والاستقلال.

أيها الاخوة المواطنون،

هذه هي الاسباب والاعتبارات والقناعات التي حدت بنا للتجاوب مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية ومع التوجه العربي العام المنسجم مع هذه الرغبة. اذ لا يمكن ان نستمر في هذا الوضع المعلّق الذي لا يمكن ان يخدم الاردن، كما لا يمكن ان يخدم القضية الفلسطينية. وكان لا بد من الخروج من نفق المخاوف والشكوك الى رحاب الصفاء والوضوح، حيث تنتعش الثقة المتبادلة وتزهر تفاهماً وتعاوناً ومحبة لصالح القضية الفلسطينية، ولصالح الوحدة العربية التي ستظل هدفاً عزيزاً تلتقي على السعي اليه وعلى تحقيقه سائر الشعوب العربية.

على انه ينبغي ان يفهم، بكل وضوح، وبدون أي لبس أو ابهام، ان اجراءاتنا المتعلقة بالضفة الغربية انما تتصل فقط بالارض الفلسطينية المحتلة وأهلها، وليس بالمواطنين الاردنيين من أصل فلسطيني في المملكة الاردنية الهاشمية بطبيعة الحال. فلهؤلاء جميعاً كامل حقوق المواطنة، وعليهم كامل التزاماتها، تماماً مثل أي مواطن آخر مهما كان أصله. انهم جزء لا يتجزأ من الدولة الاردنية التي ينتسبون اليها ويعيشون على أرضها ويشاركون في حياتها وسائر انشطتها. فالاردن ليس فلسطين، والدولة الفلسطينية المستقلة ستقوم على الارض الفلسطينية المحتلة بعد تحريرها بمشيئة الله، وعليها تتجسد الهوية الفلسطينية، ويزهر النضال الفلسطيني، كما تؤكد ذلك الانتفاضة المباركة المظفرة للشعب الفلسطيني الواقع تحت الاحتلال.

واذا كانت الوحدة الوطنية في أي بلد من البلدان عزيزة غالية، فهي بالنسبة لنا، في الاردن، أكثر من ذلك. انها قاعدة استقرارنا، وسبب نمائنا وازدهارنا، وأساس أمننا الوطني، ومبعث ثقتنا في المستقبل، مثلما هي تجسيد حي لمبادىء الثورة العربية الكبرى التي ورثناها ونعتز بحمل رايتها، ونموذج معاش للتعددية البنّاءة، ونواة سليمة لأي صيغة عربية وحدوية أشمل.

وعليه، فان صون الوحدة الوطنية أمر مقدس لا تهاون فيه. وأي محاولة للعبث بها، تحت أي لافتة أو عنوان، لن تكون الاّ مساعدة للعدو لتنفيذ سياسته التوسعية على حساب فلسطين والاردن سواء بسواء. ومن هنا، فان تدعيمها وتمتينها هو الوطنية الحقة، والقومية الاصيلة. ومن هنا، أيضاً، فان مسؤولية

المحافظة عليها تقع على عاتق كل واحد منكم، فلا يكون بيننا متسع لفتان ذي ضلالة، أو خوّان ذي غرض. ولن نكون، بعون الله، الا كما كنا على الدوام، أسرة واحدة متماسكة، تنتظم أفرادها الاخوة والمحبة والوعي والاهداف الوطنية والقومية المشتركة.

ولعل أهم ما ينبغي التذكير به، ونحن نؤكد على ضرورة المحافظة على الوحدة الوطنية، هو ان المجتمعات المستقرة، المنتجة، هي المجتمعات التي يسودها النظام والانضباط. فالانضباط هو النسيج المتين الذي يمتد بين ابناء الشعب جميعاً، ويشدهم بعضاً الى بعض في بنيان واحد منسجم منيع، يسد الطريق على الاعداء، ويفتح آفاق الامل للاجيال المقبلة.

ان التعددية البناءة التي يعيشها الاردن منذ تأسيسه، ويشهد بسببها التقدم والازدهار في كل مناحي الحياة، لا تزيد فقط من ايماننا بقدسية الوحدة الوطنية، بل أيضاً بأهمية دور الاردن القومي، من خلال طرح نفسه نموذجاً حياً لاندماج فئات عربية مختلفة على أرضه في اطار مواطنة صالحة وشعب أردني واحد. ان هذا النموذج الذي نعيشه على أرضنا، هو الذي يمنحنا الثقة في حتمية تحقيق الوحدة العربية بمشيئة الله. واذا ما تمعّنا في روح العصر، فان تأكيد الذات الوطنية لا يتعارض مع تحقيق صيغ وحدوية مؤسسية يمكن ان تنتظم العرب جميعاً. فهنالك أمثلة حية قائمة في وطننا العربي تثبت ذلك، مثلما هنالك أمثلة حية قائمة في اقاليم أجنبية. ولعل من أوضحها المجموعة الاوروبية التي تتجه، اليوم، نحو تحقيق وحدة أوروبية سياسية، بعد أن نجحت في تحقيق التكامل الاقتصادي بين اعضائها. وكما هو معروف، فان الاواصر والصلات والمقومات التي تجمع بين العرب هي أكثر بكثير من تلك التي تجمع بين الشعوب الاوروبية.

أيها المواطنون؛ أيها الاخوة الفلسطينيون في الارض الفلسطينية المحتلة،

وتبديداً لأي ظنون يمكن أن تنشأ عن اجراءاتنا، نود أن نؤكد لكم بأن هذه الاجراءات لا تعني تخلّينا عن واجبنا القومي، سواء تجاه النزاع العربي - الاسرائيلي أو تجاه القضية الفلسطينية؛ كما أنها لا تعني تخلياً عن ايماننا بالوحدة العربية. فالاجراءات نفسها، كما ذكرت، قد اتخذناها، في الاصل، تجاوباً مع رغبة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، ومع القناعة العربية السائدة بأن مثل هذه الاجراءات ستسهم في دعم نضال الشعب الفلسطيني وانتفاضته المباركة. وسيواصل الاردن دعمه لصمود الشعب الفلسطيني ولانتفاضته الباسلة في الارض الفلسطينية المحتلة، بما تسمح به طاقاته. ولا يفوتني أن أذكر بأننا حينما قررنا الغاء خطة التنمية الاردنية في الارض المحتلة، بادرنا في نفس الوقت بالاتصال مع مختلف الحكومات الصديقة والمؤسسات الدولية التي أعربت عن رغبتها في الاسهام بالخطة، لحثها على الاستمرار في تمويل مشاريع التنمية في الارض الفلسطينية المحتلة من خلال الجهات الفلسطينية ذات العلاقة.

فالاردن، أيها الاخوة، لم، ولن، يتخلى عن دعم ومساعدة الشعب الفلسطيني، الى ان يبلغ غاياته الوطنية بأذن الله. فما من أحد، خارج فلسطين كان، أو يمكن أن يكون، له ارتباط بفلسطين أو بقضيتها أوثق من ارتباط الاردن أو ارتباط اسرتي بها. هذا من جهة، ومن جهة أخرى، فان الاردن دولة مواجهة وحدوده مع اسرائيل هي أطول من حدود أي دولة عربية معها، بل هي أطول من حدود الضفة الغربية وقطاع غزة مجتمعين معها. كما أن الاردن لن يتخلى عن التزامه بالمشاركة في عملية السلام، التي أسهمنا في ايصالها الى مرحلة تحقيق الاجماع الدولي على عقد مؤتمر دولي للسلام في الشرق الاوسط، للتوصل الى تسوية سلمية شاملة عادلة للنزاع العربي - الاسرائيلي، وتسوية القضية الفلسطينية من جميع جوانبها. ولقد حددنا موقفنا في هذا المجال، وكما يعلم الجميع، بالمبادىء الستة التي سبق وان أعلناها على الملأ. وان الاردن، طرف رئيسي في النزاع العربي - الاسرائيلي وفي مسيرة السلام، وهو يتحمل مسؤولياته الوطنية والقومية على هذا الاساس.

أشكركم، وأكرر تحياتي وتمنياتي القلبية لكم، سائلاً المولى القدير أن يمنحنا العون والهداية، ويوفقنا الى ما فيه مرضاته، وأن يكتب لأخوتنا الفلسطينيين النصر والفلاح؛ انه نعم المولى ونعم النصير.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته

[عمّان، ١٩٨٨/٧/٣١]
[نقلاً عن الدستور، عمّان، ١٩٨٨/٨/١]

المجلس المركزي: قرارات بشأن المستجدات

بسم الله الرحمن الرحيم

«وما جعله الله الا بشرى لكم ولتطمئن قلوبكم وما النصر الاّ من عند الله العزيز الحكيم»

صدق الله العظيم

عقد المجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية اجتماعه الدوري، في بغداد، صباح ١٩٨٨/٧/٣١. وقد استهل اجتماعه بالوقوف تحية اجلال واكبار وقراءة الفاتحة لروح الشهيد الرمز «أبو جهاد»؛ ثم بحث وأقرّ جدول اعمال الدورة التي سمّيت بدورة الشهيد «ابو جهاد»، واتخذ بشأن مواضيعها القرارات اللازمة، كما يلي:

الانتفاضة المباركة

استمع المجلس لتقرير شامل عن انتفاضة شعبنا المباركة في وطننا المحتل، ولتطورات تصاعدها، وركائز قوتها، وديمومتها، وشموليتها التي شملت كل فئات شعبنا، رجالاً ونساءً، طلاباً وعمالاً وملاكاً، مزارعين وحرفيين واكاديميين وتجاراً وموظفين، الذين انتظموا، جميعهم، عبر التنظيم الدقيق، وفي اللجان الشعبية، التي تزداد اتساعاً وشمولاً باستمرار، والتي كانت من أهم مرتكزات ديمومة هذه الموجات من انتفاضة شعبنا المباركة، وعبر التضحيات الجسام، والبطولات الفذة، والقدرات الخلاّقة، والابداع الرائع الذي أظهرته جماهيرنا في هذه الملحمة الثورية الشعبية المباركة.

كما تابع المجلس الآثار التي احدثتها هذه الثورة الشعبية في صفوف العدو الصهيوني، وفي الساحة الدولية، والعربية، وما واكب ذلك من فشل قوات الاحتلال في تحقيق اهدافها، وعجزها عن اخماد جذوتها، أو السيطرة عليها، وانما كشفت الوجه اللاانساني والعنصري والفاشي لهذا العدو، واظهرت صورة الكيان الصهيوني على حقيقته أمام الرأي العام العالمي، وخاصة ممارساته الارهابية والاجرامية ضد شعبنا وجماهيرنا، بما في ذلك اجهاض الحوامل، ودفن الاحياء، وتكسير العظام، والمعتقلات الجماعية النازية بأساليبها الوحشية، ونسف البيوت، واقتلاع واتلاف المزروعات، والاعتداء على المقدسات الاسلامية والمسيحية، وفي الوقت عينه الذي يرى فيه العالم استمرار الانتفاضة المباركة، بشموليتها وبنضاليتها في اطار وحدة وطنية راسخة، تجسيداً لاصرار شعبنا الفلسطيني على دحر الاحتلال الصهيوني، وصولاً الى انتزاع حق تقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة تحت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية، الممثل الشرعي والوحيد لشعبنا المكافح، وبعاصمتها القدس الشريف.

ولقد اطلع المجلس المركزي على الدعم المعنوي والمادي الذي قدّمه، ويقدمه، الشعب الفلسطيني، والامة العربية، والمؤسسات الدولية المختلفة؛ وكذلك الدعم الذي قررته قمة الانتفاضة في الجزائر، سياسياً، واعلامياً، ومالياً، لتعزيز صمود جماهير الانتفاضة في وجه القمع والحصار الصهيوني المفروض على شعبنا لضرب ارادته الصلبة المتحدية.

والمجلس المركزي، وهو يثمّن عالياً كافة الجهود الخيّرة والمبادرات الفلسطينية والعربية والدولية، وبخاصة انعقاد قمة الانتفاضة في الجزائر لدعم الانتفاضة، وتمكين جماهيرنا من مواصلة الكفاح والجهاد ضد الاحتلال الصهيوني، يدعو ابناء الشعب الفلسطيني، وابناء الامة العربية، وكل قوى الخير والسلام في العالم، الى مواصلة حملات التضامن؛ كما يدعو جماهير شعبنا الى تعزيز، وتكثيف، عملية التكافل الاسري؛ كما يدعو اللجنة التنفيذية الى الاتصال بالدول العربية لتنفيذ ما اتفق عليه في قمة الجزائر، وكذلك التوسّع في تشكيل لجان دائمة لدعم الانتفاضة، عربياً ودولياً وفي مختلف الاماكن الصديقة في العالم.

ان المجلس المركزي لعلى ثقة بأن امتنا العربية، دولاً وشعوباً وحكومات وهيئات سياسية واقتصادية واعلامية، ستواصل تقديم كل أنواع الدعم السياسي، والمالي، والمعنوي، الشامل للانتفاضة الجماهيرية الكبرى في وطننا المحتل، فلسطين. ان أطفال

وشباب ورجال ونساء شعبنا سيواصلون نضالهم العنيد وجهادهم المبارك، من اجل تصعيد انتفاضتهم، على الرغم من كل أنواع البطش والقمع والارهاب الصهيوني، حتى يتم تحرير القدس الشريف، اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد (صلعم) ومهد المسيح عليه السلام، من الاغتصاب الصهيوني، وفي مقاومة تفريغ الاراضي المحتلة من السكان، خاصة وان شعب فلسطين يرفض، بشكل مبدئي، كل أشكال ومشاريع مؤامرة التوطين للفلسطينيين خارج وطنهم.

حول الاجراءات الاردنية

استمع المجلس المركزي الى تقرير اللجنة التنفيذية عن الاجراءات الاردنية الاخيرة، وبخاصة فك ارتباط الاردن، قانونياً وادارياً، بالضفة الغربية المحتلة، والتي اتخذها الاردن دون أية مشاورات مع المنظمة، أو علمها. وقد أجرى المجلس مناقشة واسعة حول هذه الاجراءات. وفي ضوء المناقشة، وانطلاقاً من التزام منظمة التحرير الفلسطينية بمقررات المجالس الوطنية المتعاقبة ومقررات القمم العربية وقرارات الامم المتحدة، يؤكد المجلس المركزي التزام منظمة التحرير الفلسطينية، وتحمّلها لكل المسؤوليات الوطنية والقومية، باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، بالقيام بكل ما يترتب على ذلك من التزامات تؤكد الهوية الفلسطينية للشعب الفلسطيني، طبقاً لقرارات مجالسنا الوطنية، ولقرارات القمم العربية؛ وفي الوقت عينه يؤكد المجلس تمسّك الشعب الفلسطيني وقائدة نضاله منظمة التحرير الفلسطينية بالعلاقة المميّزة بين الشعبين، الاردني والفلسطيني، والتي أكدتها قرارات مجالسنا الوطنية.

وعليه، يوصي المجلس المركزي اللجنة التنفيذية بدراسة كافة الجوانب والنتائج المترتبة على الاجراءات الاردنية الاخيرة، واتخاذ القرارات والاجراءات اللازمة، والقيام بالاتصالات المطلوبة مع الاردن الشقيق، ومع جميع الدول العربية، ومع جميع الاصدقاء، والمحافل الدولية، مما يوفر للشعب الفلسطيني مزيداً من القوة، والمنعة، والقدرة، لمواصلة انتفاضته الباسلة ضد الاحتلال الصهيوني، والحفاظ على حقوقه المكتسبة، وصيانة وحدته في الداخل، والخارج، ولتحقيق حقوق شعبنا الوطنية غير القابلة للتصرف، وفي مقدمها حق العودة وتقرير المصير واقامة الدولة الفلسطينية المستقلة فوق ترابنا الوطني.

وقد أكّد المجلس على اللجنة التنفيذية ضرورة ضبط الايقاع لكافة الاعمال في مختلف الميادين، وبالتالي أهمية التأكيد على التزام الجميع بالقرارات الجماعية، والعمل الجماعي، وعدم السماح بابداء التصريحات خارج الأطر الشرعية وتركيزها في الاطار القيادي ورئيس اللجنة التنفيذية، خاصة في هذه الفترة الهامة التي تمرّ بها القضية الفلسطينية.

وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان

انطلاقاً من الثوابت والاسس والمنطلقات التي تحكم وتحدّد علاقات منظمة التحرير الفلسطينية بالدول العربية الشقيقة، والمتمثلة في العمل من اجل تعزيز التضامن العربي في وجه الصهيونية المغتصبة، ورفض سياسة المحاور والصراعات الجانبية، وحرصاً من المجلس المركزي على تطوير وتعزيز علاقات المنظمة مع جميع الدول العربية، بما يخدم أهداف شعبنا، وامتنا، في دحر الاحتلال الصهيوني وتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة؛ ومن اجل تعزيز قرارات الثورة الفلسطينية في مواجهة العدو الصهيوني وحفاظاً على استقلالية القرار الوطني الفلسطيني ورفض التدخل من قبل أية دولة عربية في شؤونها الداخلية؛ انطلاقاً من هذه الثوابت والاسس، بحث المجلس المركزي في الوضع الخطير في المخيمات الفلسطينية في لبنان، والتدمير الذي لحق بها والتشريد الذي تعرضت له جماهيرنا في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة. والمجلس المركزي، اذ يعبّر عن استنكاره الشديد لجريمة تدمير المخيمات الفلسطينية وتشريد سكانها، يرفض كافة الدعاوى التي أرادت التغطية على هذه الجريمة البشعة بتجديد مزاعم الاقتتال الفلسطيني ـ الفلسطيني، ويحمّل القيادة السورية المسؤولية الكاملة عما حدث من دمار وتشريد لمخيماتنا وجماهيرنا في منطقة بيروت، في الوقت الذي يواصل شعبنا، وللشهر الثامن على التوالي، انتفاضته الجبارة ضد الاحتلال الصهيوني، وكانت جماهير الانتفاضة تتطلع الى مزيد من الدعم والمساندة من قبل القيادة السورية لمنظمة التحرير الفلسطينية وللمخيمات الفلسطينية في لبنان التي تشكّل العمق المقاتل للانتفاضة.

لقد بذلت منظمة التحرير الفلسطينية جهوداً صادقة، ومخلصة، لطيّ الصفحة القاتمة في العلاقات الفلسطينية ـ السورية، ولتصحيح العلاقات

السورية ـ الفلسطينية، وارساء الاسس الكفيلة بتوحيد الجهود والطاقات السورية ـ الفلسطينية ـ اللبنانية، والعربية، في اطار جبهة موحّدة لمواجهة الاحتلال الصهيوني لجنوب لبنان، وللجولان، ولفتح اكبر الجبهات المقاتلة ضد الغزو الصهيوني.

لقد خلّفت الحرب ضد المخيمات الآلام والمرارة في نفوسنا جميعاً، واعطت للعدو الصهيوني الفرصة لالتقاط أنفاسه وتوجيه حرب نفسية ضد جماهير الانتفاضة ولمضاعفة بطشه وارهابه وقمعه ضد جماهيرنا الثائرة.

ان المجلس المركزي يكرّر تأكيده أهمية تمكين جماهير المخيمات من العودة، فوراً، الى هذه المخيمات في صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، والى اعادة بناء المخيمات، وتعميرها، بالسرعة الممكنة؛ كما يدعو المجلس المركزي القيادة السورية الى وضع حد سريع للاوضاع الشاذة التي تعيشها هذه المخيمات؛ كما يدعو المجلس الى الالتزام بالمقررات العربية الخاصة بحماية الوجود الفلسطيني في لبنان، وحماية المخيمات الفلسطينية، وخاصة مخيماتنا في صيدا وصور وبقية المناطق اللبنانية، وكذلك مواجهة مخطط التهجير الذي يعد لجماهيرنا هنالك.

تحية الى العراق الشقيق

ان المجلس المركزي، اذ يحيي الرئيس صدام حسين والجيش العراقي البطل وشعب العراق الشقيق على الانتصارات التي احرزها على البوابة الشرقية، دفاعاً عن الارض العربية، يتوجّه بالتهنئة الى جماهير امتنا العربية، والى جميع الاحرار والشرفاء في العالم، على هذه الانتصارات الرائعة.

لقد وقف العراق الشقيق على الرغم من انشغاله بالحرب الشرسة التي فرضت عليه، الى جانب نضال شعبنا الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، وبادر، منذ انطلاقة الانتفاضة، الى تبنّي شهدائها ودعمها مادياً ومعنوياً وسياسياً في المحافل العربية والدولية.

ان شعبنا الفلسطيني يتطلع، اليوم، وقد أعلنت ايران عن قبولها بقرار مجلس الأمن الرقم ٥٩٨، الى قرب وضع حد نهائي للحرب العراقية ـ الايرانية يقوم مقامها سلام شامل وكامل وعلاقات جوار سلمية بنّاءة بما يخدم قضية الامن القومي ويسهم في رد الاخطار الخارجية عن وطننا العربي، وكذلك تمكين الشعوب الايرانية من القيام بواجبها في المساهمة بدعم القضية الفلسطينية، ودعم جهاد شعبنا لتحرير ارضنا ومقدساتنا.

ان انتصار العراق الشقيق وانتفاضة شعبنا الفلسطيني يرسمان ملامح مرحلة جديدة في الحياة العربية تقوم على الدعم القومي للمسيرة العربية في عهدها الجديد، ودعم جهاد شعبنا وثورتنا الفلسطينية.

ان المجلس المركزي، وهو يهنىء ويبارك للعراق صموده وانتصاراته، يتطلع الى اليوم الذي تتوحّد فيه الجهود والطاقات العربية والاسلامية لمواجهة العدو الصهيوني، ولتحرير الاراضي الفلسطينية والعربية المحتلة.

حول التحرك دولياً

لقد جاءت انتفاضة شعبنا المباركة لتسهم في احداث تغييرات هامّة، واساسية، في الرأي العام العالمي ومواقف الكتل الدولية المختلفة، في وقت يشهد العالم انعطافاً جديداً أخذ يشق طريقه نحو الانفراج الدولي والتعايش السلمي ونزع السلاح وحل النزاعات الاقليمية، مما يهيىء ظروفاً أفضل أمام شعبنا، لمواصلة كفاحه ونضاله لانتزاع حقوقه الوطنية وبحر الاحتلال الصهيوني وانجاز استقلاله الوطني.

ان المجلس المركزي، في ضوء تعاظم الدعم الدولي لقضيتنا العادلة ولشعبنا المناضل، وخاصة موقف اصدقائنا في الدول الاشتراكية وفي مقدمها موقف الاتحاد السوفياتي الصديق، وموقف الصين الشعبية، بجانب مواقف الاصدقاء في دول عدم الانحياز، والدول الاسلامية والافريقية، وكذلك في الدول الاوروبية، بما فيها الجاليات اليهودية فيها، التي رفضت جرائم اسرائيل وفاشيتها وعنصريتها ضد شعبنا وجماهيرنا؛ ويتوجه بالشكر والامتنان لهذا الموقف الصديق الذي تقدمه هذه الدول الصديقة لنضالنا العادل؛ وان المجلس المركزي، في ضوء مطالعته للمستجدات والمتغيرات في الوضع الدولي، يوصي اللجنة التنفيذية بمتابعة التحرك على الصعيد الدولي لتأمين المزيد من الدعم والاسناد لانتفاضة شعبنا الجبّارة، ولعزل عدونا الذي يواصل رفضه وتحديه للشرعية الدولية وللقرارات الدولية.

ان المجلس المركزي يؤيد، ويدعم، الدعوة

الدولية من اجل عقد المؤتمر الدولي الفعّال، ذي الصلاحيات، لتحقيق السلام في الشرق الاوسط ، على أساس قرارات الامم المتحدة، وتحت رعايتها، ومشاركة الدول دائمة العضوية في مجلس الامن واطراف النزاع كافة، بما فيها منظمة التحرير الفلسطينية، على قدم المساواة وبالحقوق عينها مع الأطراف الأخرى، وذلك لتحقيق الحقوق الثابتة لشعبنا الفلسطيني. وكذلك، فان المجلس المركزي، أمام كل هذه التطورات الهامة التي تواجهها القضية الفلسطينية والتي رسّختها انتفاضة شعبنا المباركة، يوصي اللجنة التنفيذية بالعمل لدعوة عاجلة للمجلس الوطني الفلسطيني، لتعزيز هذه الانتفاضة، وتصعيدها من نصر الى نصر وحتى زوال الاحتلال.

وكذلك، فان المجلس المركزي، وهو يحيي انتفاضة شعبنا، التي تقترب، اليوم، من دخول شهرها التاسع بهذا الزخم، وبهذا الايمان، وبهذه القوة، وبهذا التنظيم الرائع الدقيق، وعبر التضحيات الكبيرة وشلال الدماء الزكية التي لم تتوقف يوماً واحداً في المسيرة الفلسطينية، يؤكّد أهمية وضع كل الامكانات، وكل الطاقات، من أجل مواصلة الانتفاضة وتصعيدها لاستمرارية معركة الاستقلال والحرية، معركة انتزاع حق تقرير المصير، معركة الدولة الفلسطينية المستقلة.

هذا وقد وجّه المجلس المركزي تحية خاصة الى مؤتمر التجمع الديمقراطي الدستوري التونسي، بمناسبة انعقاده، ويحيي، بهذه المناسبة، تونس، رئيساً وشعباً، على مواقفها الثابتة في دعم الشعب الفلسطيني واحتضان قيادته.

ان المجلس المركزي يتوجّه بالتحية والاكبار الى جماهيرنا البطلة في داخل ارضنا المحتلة، وفي مخيّمات الصمود، وفي أماكن الشتات كافة؛ كما يحيي أبطالنا الاسرى والجرحى الذين يتحدّون العدو وبطش آلته الحربية الفاشية الجهنمية، على الرغم من كل المعاناة.

تحية اكبار واعتزاز الى أطفالنا، ونسائنا، ورجالنا، في فلسطيننا المحتلة.

تحية اكبار واعتزاز الى قواتنا الضاربة في أرضنا السليبة.

المجد والخلود لشهدائنا الأبرار.

وانها لثورة حتى النصر.

بغداد، ١٩٨٨/٨/٣
[نقلاً عن وفا، تونس، ١٩٨٨/٨/٣]

◇
◇ ◇

الوزير الاردني عدنان أبو عودة:
«فك الارتباط» ليس مؤامرة

• اذا كان الهدف النهائي للجهد الاردني، والفلسطيني، والعربي، هو الوصول الى تسوية سلمية، واستعادة الحقوق الفلسطينية المشروعة، واقامة الدولة المستقلة؛ فهل تعتقد ان قرار فك الارتباط بين الاردن والضفة، يؤدي الى التعجيل بانجاز هذا الهدف، ام الى تعطيله ؟

○ من المؤكد ان قرار فك الارتباط، هو انجاز لصالح النضال الفلسطيني، الذي تجسّده، اليوم، الانتفاضة الشعبية في الضفة الغربية وقطاع غزة. وبذلك يكون القرار عامل تعجيل في انجاز الاهداف الوطنية الفلسطينية، وليس عامل ابطاء أو تعطيل.

• هناك احساس عام بالمرارة والالم نشأ اثر اعلان القرار، لاسيما وان شبكة العلاقات والمصالح التي تراكمت، عبر سنوات طويلة، بين الشعبين، الاردني

والفلسطيني، خلقت ظروفاً موضوعية، تجعل من الشعبين شعباً واحداً. وفي ضوء ذلك يمكن التساؤل عما اذا كان من الممكن تجنب قرار فك الارتباط ؟

○ لم يكن ممكناً تجنب هذا القرار، طالما أن المطلوب هو انجاز نفس الاهداف التي صدر القرار لانجازها، أي التعبير عن الهوية والذات الوطنية الفلسطينية، وصولاً الى الدولة المستقلة على التراب الوطني الفلسطيني. والسبب في ذلك هو ان اللعبة الاسرائيلية ـ الاميركية قائمة على وهم مفاده ان الاردن يمكن ان يكون بديلاً للفلسطينيين، أو حاملاً لتعبيرهم السياسي.

ومع ان الاردن أوضح موقفه في هذا الشأن، من خلال وثيقة المبادىء الستة التي سلمها الملك حسين لوزير الخارجية الاميركي، جورج شولتس، والتي نصّت على ان الاردن لن يمثل الفلسطينيين ولن يكون بديلاً عنهم، فان الموقف الاميركي، وكذلك الموقف الاسرائيلي، ظلا حيث هما، وما زالا يراهنان على الاردن كمحاور بديل عن الفلسطينيين.

• متى نشأت فكرة فصل الضفة الغربية عن الاردن لأول مرة ؟ وما هي الاسس النظرية لهذه الفكرة ؟

○ بالطبع، الفكرة ليست «بنت يومها» بل هي قديمة، وظروفها بدأت تتطور، وتنمو، مباشرة بعد القمة العربية في الرباط عام ١٩٧٤، التي أعلنت منظمة التحرير الفلسطينية ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني. أما الاساس النظري لفكرة الفصل، فانه يتمثل في مشكلتين كانتا تواجهان صانع القرار السياسي الاردني:

المشكلة الاولى هي ان روح هذا العصر تعبر عن اشواق الشعوب الى تحقيق ذاتها الوطنية، والشعب الفلسطيني واحد من هذه الشعوب المحرومة من الهوية والذات الوطنية. وهو يلحّ عليها ويطالب بها. وقد تكرس ذلك بصورة واضحة، وقاطعة، منذ انطلاق الانتفاضة الشعبية الفلسطينية، وأدى الى اقتناع صانع القرار السياسي الاردني، بحق الشعب الفلسطيني في التعبير عن ذاته الوطنية وهويته المستقلة، وهو ما لم يكن تحقيقه ممكناً، الاّ بقرار فك الارتباط. فالوحدة بين شعب وشعب آخر، هي حق امتياز للشعب؛ وعندما يؤكد هذا الشعب أنه لا يريد الوحدة مع الشعب الآخر، فان أحداً لا يستطيع أن يفرض عليه الوحدة فرضاً. فالوحدة مثل الزواج، تحتاج لتوافق ارادتين؛ أما الانفصال، فهو كالطلاق الذي يكفي لتحقيقه ارادة طرف واحد.

أما المشكلة الثانية، فهي اننا، في الاردن، لم نكن نرى أي علاقة ما بين فك الارتباط وبين مساعدة الشعب الفلسطيني على انجاز اهدافه السياسية والوطنية. لكن تبين، لنا في مرحلة لاحقة، أن هناك توجهاً فلسطينياً، وعربياً، وربما دولياً، يقوم على فك الارتباط، سيكون عاملاً يساعد الفلسطينيين على تحقيق أهدافهم، من حيث أنه سيضع القوى الدولية، وخاصة اسرائيل والولايات المتحدة، أمام شعب له هويته المستقلة، ولا يمكن التفاوض لحل مشكلته الاّ بتوجيه الحوار اليه، وليس الى طرف آخر. لذلك، وقفنا مع الاجماع العربي والرغبة الفلسطينية، وكان قرار فك الارتباط. ونحن نعتقد ان هذا القرار لا يتناقض مع الوحدة العربية، ولا يضر بها. وهناك تفاهم بيننا وبين الجانب الفلسطيني على ان تحقيق الذات الوطنية الفلسطينية لا يتنافى مع الوحدة العربية، لأن هذه الوحدة، كهدف نهائي، يمكن ان تنجز انطلاقاً من قاعدة القطرية، كما هو حاصل في المجموعة الاوروبية، التي تقترب، الآن، من اعلان الوحدة السياسية الكاملة، مع أنها واجهت، عبر التاريخ، انقسامات وحروباً دامية لا مثيل لها.

• هناك من يقول ان ترتيباً سياسياً دولياً كبيراً وغامضاً دفع بالامور الى ما وصلت اليه، اي الى قرار فك الارتباط ، وان نتائج هذا الترتيب ستظهر بعد الانتخابات الاسرائيلية والاميركية القادمة، وانها ـ النتائج ـ ستكون لصالح السلام في منطقة الشرق الاوسط . ما رأيك بذلك ؟

○ هذا خطأ ناشىء عن نوع من العقليات التي تعتقد، دائماً، أن هناك «مؤامرة ما» وراء كل خطوة أو قرار. وفيما يتعلق بقرار فك الارتباط، فهو بالتأكيد ليس جزءاً من ترتيب دولي أو من مؤامرة غامضة؛ بل هو قرار واضح سبقته مقدمات طويلة واتصالات واسعة. ومع ذلك، فقد فوجئت به معظم أو كل الاطراف العربية والدولية. والى ما قبل الغاء خطة التنمية الاردنية في الاراضي المحتلة ـ التي سبقت اعلان فك الارتباط بيومين ـ لم يكن هناك من يعرف أو يتوقع صدور القرار. لكن كل الاطراف أدركت ما يحدث فور الغاء خطة التنمية، حيث وجه الملك رسائل الى قادة دول العالم، وخاصة الدول الخمس الكبرى، والمجموعة الاوروبية، واليابان، تتضمن عرضاً لما حدث، وتحث هذه الدول على ضرورة تقديم كل مساعدة

ممكنة للشعب الفلسطيني، بعد أن أصبح في مواجهة أعباء ومسؤوليات كبرى، لا بد من اعانته في تحمّلها.

• هل سيؤثر قرار فك الارتباط على دور الاردن في جهود السلام في المنطقة، لا سيما وان هذا الدور كان دائماً مركزياً وحيوياً وعلى قدر كبير من الاهمية ؟

○ أبداً. هذا لايعني ان الاردن لم يعد له دور في عملية السلام، بل ان هذا الدور سيستمر في موقعه، كدور اساسي مركزي؛ اذ أن الصراع الدائر في المنطقة، ليس فقط صراعاً فلسطينياً ـ اسرائيلياً، بل هو صراع عربي ـ اسرائيلي. ثم ان الاردن صاحب أطول حدود محاذية للكيان الاسرائيلي ـ ٤٨٠ كيلومتراً ـ صحيح ان القضية الفلسطينية. هي لب الصراع مع اسرائيل، وجوهره؛ وصحيح ان الاردن سيواصل تقديم كل أشكال الدعم الممكن لتعزيز النضال الفلسطيني على كل الاصعدة؛ لكن من الصحيح، أيضاً، أن الدور الاردني في جهود السلام بالمنطقة هو دور شامل ورئيسي ولا يمكن التخلي عنه أو الغاؤه.

• هل ترى ان القرار سيؤدي الى تحسين العلاقات بين الاردن ومنظمة التحرير الفلسطينية، ام انه سيدفع بها الى الوراء، وكيف ؟

○ هذا القرار سيؤدي، بكل تأكيد، الى وضوح كامل في العلاقات بين الجانبين الرسميين، أقصد الحكومة الاردنية ومنظمة التحرير الفلسطينية، وهو، بالتالي، سيفتح أبواب التعاون بينهما الى أقصى حد ممكن، لا سيما التعاون السياسي لصالح القضية الفلسطينية. وأتوقع أن يكون هذا التعاون أكثر فائدة من المراحل السابقة، لأنه تعاون سيخلو هذه المرة، من شبهة التنافس بين الاردن والمنظمة على تمثيل الشعب الفلسطيني، وهي شبهة كانت تتسبب، على الدوام، في قصور التعاون بين الجانبين، نتيجة الشكوك التي ظلت سائدة لفترة طويلة.

• هناك مخاوف في الوسط الشعبي الاردني والفلسطيني تتصل بالمصالح التفصيلية اليومية، ومدى تاثر هذه المصالح بقرار فك الارتباط . والمقصود بذلك هو قضايا جوازات السفر والوظائف والتجنيد والتنقل. هل هناك صيغ ما لحل هذا النوع من المشاكل التي تمس مصالح مئات الآلاف من الناس في الضفتين ؟

○ لقد أوضح جلالة الملك الموقف الاردني الرسمي تجاه هذه القضايا، التي هي، بالفعل، ذات أهمية كبيرة. فالاردنيون من أصل فلسطيني، ممن يقيمون في الاردن، ويحملون جوازات سفر اردنية، لن تمس حقوقهم الدستورية، لأنهم مواطنون اردنيون ما داموا على الارض الاردنية يخضعون لاحكام الدستور والقوانين الاردنية، الاّ اذا أبدى أحدهم رغبة في التخلي عن جنسيته وجواز سفره، فسيكون له ذلك.

أما في ما يتعلق بالفلسطينيين المقيمين في الضفة الغربية، ويحملون جوازات سفر أردنية، فان جوازات سفرهم لا تمثل تعبيراً عن كونهم مواطنين اردنيين؛ وهم سيستمرون في حمل هذه الجوازات من باب مساعدتهم على تلبية احتياجاتهم العملية اليومية. وهذه مساعدة طوعية يقدمها الاردن للفلسطينيين، دون أن يكون لها أي تأثير على مواطنتهم الفلسطينية المستقلة. ان كل القضايا المتصلة بحياة الناس اليومية ستعالج بهذه الروحية؛ وبالتالي، فان المخاوف السائدة لا اساس لها، ولا مبرر.

[نقلاً عن **المجلة**، لندن، ١٠ ـ ١٦/٨/١٩٨٨]

موجز الوقائع الفلسطينية
من ١٦/٦/١٩٨٨ الى ١٥/٧/١٩٨٨

١٦/٦/١٩٨٨

• وصل الى بغداد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، في اول زيارة يقوم بها للعراق بعد مؤتمر القمة العربي الطارىء، الذي عقد في الجزائر. وسيقوّم عرفات مع الرئيس العراقي، صدام حسين، نتائج هذا المؤتمر. وكان الرئيس حسين تخلّف عن حضور المؤتمر، بسبب تطورات الحرب العراقية ـ الايرانية (النهار، بيروت، ١٧/٦/١٩٨٨).

• تبادل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الرسائل مع القادة السوفيات، للمرة الثالثة، خلال هذا الشهر. فقد بعث عرفات برسالة عاجلة الى الامين العام للحزب الشيوعي السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تتعلق بتطورات الاوضاع في المنطقة، على الصعيدين، العربي والفلسطيني، خصوصاً بعد قمة الجزائر العربية الطارئة. وتلقى عرفات رسالة من القيادة السوفياتية تركزت حول النشاطات الدبلوماسية والسياسية السوفياتية ذات العلاقة بقضية فلسطين والشرق الاوسط (وفا، تونس، ١٧/٦/١٩٨٨).

• اصيب ٤٥ مواطناً، في مخيمي الشاطىء وجباليا ومدينتي رفح وغزة، في مواجهات دامية مع قوات الاحتلال الاسرائيلي. ووقع ثاني هجوم بسلاح ناري، حيث اصيب جندي اسرائيلي اثر اطلاق الرصاص عليه قرب مبنى بلدية نابلس. وشهدت طريق القدس ـ الخليل اشتباكات ضارية بين المواطنين وعصابات المستوطنين اليهود الذين اغلقوا الطريق لمدة ساعتين. ودارت مصادمات عنيفة، أيضاً، بين المواطنين وجنود الاحتلال في قرى ارطاس وحوسان وعين سينيا وفي مخيم نور شمس وفي مختلف مناطق جبل النار. كما اندلعت تظاهرات عارمة في مدن القدس وجنين والخليل وطولكرم تخللتها اشتباكات. وشنت سلطات الاحتلال حملة اعتقالات في قريتي برقين واليامون، وواصلت محاصرة قرى فوريك وبيت دجن وسالم وعزموط. وبقي نظام منع التجول مفروضاً على مناطق عدة (الدستور، عمان، ١٧/٦/١٩٨٨).

• قتل فدائيان في اشتباك مع قوة من الجيش الاسرائيلي وقع في القطاع الشرقي من «حزام الامن» في جنوب لبنان. وقد وقع الحادث الساعة الثامنة صباحاً خلال قيام القوة بأعمال الدورية العادية التي كانت تقوم بها في سفوح جبل الشيخ الغربية، شمال شبعا (دافار، ١٧/٦/١٩٨٨).

• هدم الجيش الاسرائيلي سبعة بيوت واغلق خمسة في الضفة الغربية، بعد اكتشاف خلايا فدائية عدة في منطقة نابلس، قام أعضاؤها بتنفيذ أعمال مناهضة للاحتلال والقوا زجاجات حارقة في أرجاء الضفة الغربية. وقد وقعت عملية في قرية كفر حارس التي هدمت القوات الاسرائيلية فيها بيوت كل من محمود عبدالحميد محمد القاق، ومحمود صالح، واحمد بوزية (دافار، ١٧/٦/١٩٨٨).

• قال مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، في مقابلة مع صحيفة «الواشنطن بوست»، ان م.ت.ف. مستعدة للاعتراف بحق اسرائيل في الوجود والموافقة على حل اقامة دولتين، يهودية وفلسطينية، الى جانب بعضهما البعض. وقد وصف ابو شريف الوثيقة التي نشرها في الآونة الاخيرة بأنها «انطلاقة» (دافار، ١٧/٦/١٩٨٨).

• اشتركت مجموعة من الدول الحليفة للولايات المتحدة الاميركية في وضع تقرير عن الاوضاع في الاراضي المحتلة. وقد تناول التقرير هول ممارسات سلطات الاحتلال الاسرائيلي، في ظل سياسة القبضة الحديدية التي تطبقها اسرائيل في الضفة الغربية وقطاع غزة، منذ اندلاع الانتفاضة الوطنية في التاسع من كانون الاول (ديسمبر) الماضي. وذكرت «كريستيان سانيس مونيتور»، ان التقرير يتضمن رصداً لأعمال القهر والتمييز، وتشمل القتل والاعتقال والتهجير والطرد الى خارج الوطن، التي يتعرض لها الفلسطينيون (الاهرام، القاهرة، ١٧/٦/١٩٨٨).

• انهارت هدنة وقف اطلاق النار بين مقاتلي «فتح» والمنشقين عنها في مخيمات بيروت، ووقعت اشتباكات عنيفة بكل انواع الاسلحة، اليوم وامس، مما أسفر عن مقتل سبعة أشخاص، على الأقل، واصابة ١٦ آخرين بجروح (**القبس**، الكويت، ١٩٨٨/٦/١٧).

• وصل الى جدّه مساعد وزير الخارجية الاميركية للشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، في زيارة للملكة العربية السعودية، تدخل في اطار جولة على المنطقة تشمل ثماني دول عربية خليجية. وسيبحث مورفي مع مسؤولي هذه الدول في موضوعي الحرب الايرانية ـ العراقية والصراع العربي ـ الاسرائيلي (**النهار**، ١٩٨٨/٦/١٧).

١٩٨٨/٦/١٧

• دهم جنود الاحتلال الاسرائيلي بلدة بيت فوريك في الضفة الغربية، فقتلوا مواطناً وجرحوا عدداً تراوحت تقديراته بين ٢١ و٥٠ باطلاق النار مباشرة على الجمهور الذي احتشد عندما حاول الجنود هدم بيت احد مواطني البلدة. وقد اصيب في الاشتباكات عشرة جنود اسرائيليين. وقد واجه المداهمون حواجز طرق وتعرضوا للرشق بالحجارة والزجاجات الحارقة. وشهدت نابلس معارك عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال، مما ادى الى اصابة ٢٥ مواطناً. واصيب ٤٨ مواطناً آخر في الاشتباكات الاخرى التي شهدتها ارجاء الارض المحتلة (**الدستور**، ١٩٨٨/٦/١٨).

• قال مصدر اميركي مسؤول ان تأكيد مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، انه كتب الوثيقة التي وزّعت في قمة الجزائر، والتي قال فيها ان م.ت.ف. مستعدة لمفاوضات مباشرة مع اسرائيل في مؤتمر دولي وللتعايش والتعاون بين الشعبين، الفلسطيني واليهودي، يعتبر «تطوراً مهماً، جعلنا نعيد النظر قليلاً في تقييمنا الأولي للوثيقة» (**القبس**، ١٩٨٨/٦/١٨).

• اتخذت الحكومة البريطانية قراراً ضد اسرائيل هو الاول من نوعه منذ قيامها في العام ١٩٤٨؛ فقد استدعي السفير الاسرائيلي في لندن الى وزارة الخارجية وتم ابلاغه بابعاد احد موظفي سفارته. وفي خطوة مقابلة، طلب وزير الداخلية البريطانية من احد موظفي مكتب م.ت.ف. في لندن مغادرة البلاد. وفسّر متحدث باسم الخارجية الخطوتين بأنهما تمّتا بعد محاكمة عميل للموساد والحكم عليه بالسجن من قبل محكمة بريطانية (**السفير**، بيروت، ١٩٨٨/٦/١٨).

١٩٨٨/٦/١٨

• اصدر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. القائد العام لقوات الثورة الفلسطينية، ياسر عرفات، قراراً بتنظيم مساعدة اسر شهداء الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة، وذلك بتحويل كشوفاتهم الى مؤسسة اسر الشهداء، لوضعهم في سجل الشرف للخالدين من أبناء الشعب الفلسطيني، ولضمان وصول مستحقاتهم بصفة منتظمة. كما تضمن القرار احالة كشوف المعاقين من الجرحى الى المؤسسة ذاتها (**وفا**، ١٩٨٨/٦/١٩).

• كان اليوم يوم مواجهات عامة مع جنود الاحتلال الاسرائيلي في مختلف مدن ومخيمات الضفة والقطاع المحتلين، اتسمت فيه المصادمات بضراوة بالغة العنف. وقد سقط خلال المواجهات شهيد في خان يونس واصيب عشرات المواطنين برصاص جنود الاحتلال. وأقر مصدر اسرائيلي بأن ٧٢ معتقلاً فلسطينياً في معتقل بئر السبع قد اصيبوا بجروح مختلفة، وقال انهم جرحوا انفسهم بعد ان شعروا بأنهم محرومون من حقوقهم (**الدستور**، ١٩٨٨/٦/١٩).

• طالب عضو لجنة الخارجية والامن في الكنيست، يوسي ساريد (راتس)، وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، بتحذير كل صاحب بيت يقرر هدم بيته باعلامه مسبقاً لكي يتمكن من تقديم التماس ضد الامر الى محكمة العدل الاسرائيلية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/١٩).

• التقى وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الآونة الاخيرة، مع احد واضعي صيغة الميثاق الوطني الفلسطيني. وقد التقى الاثنان في اطار اللقاءات التي عقدها رابين مع شخصيات في المناطق المحتلة. الرجل يبلغ الثمانين عاماً، يسكن في احدى مدن المناطق المحتلة، وفي حينه كان يعتبر من بين مجموعة واضعي صيغة الميثاق الفلسطيني. وهذه الحقيقة كانت معروفة من جانب رجال جهاز الامن الاسرائيلي الذين رتّبوا اللقاء مع الوزير رابين (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/١٩).

• على الرغم من غضب الحكومة البريطانية ازاء الطريقة التي عمل عبرها «الموساد» داخل حدود

بريطانيا، فقد سمحت لاسرائيل باستبدال عنصري «الموساد» بعنصرين آخرين. وقال مصدر سياسي بريطاني، رفيع المستوى: «لقد تم ذلك، لأننا نثمن عالياً مقدرة جهاز الأمن الاسرائيلي السري». ومع هذا، أخفى استياءه من حقيقة اخفاء جهاز الموساد لمعلومات هامة جداً عن البريطانيين (هآرتس، ١٩/٦/١٩٨٨).

١٩/٦/١٩٨٨

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس العراقي، صدام حسين، في بغداد، حيث أجري بحث في آخر المستجدات السياسية التي تشهدها المنطقة، فلسطينياً وعربياً ودولياً. وابلغ عرفات الى الرئيس العراقي تهاني الثورة الفلسطينية للقوات العراقية المسلحة بمناسبة الانتصارات التي حققتها في ميدان تحرير الاراضي العراقية، متمنياً المزيد من الانتصارات (وفا، ٢٠/٦/١٩٨٨).

• عمّت التظاهرات والمصادمات الدامية مختلف المدن والقرى والمخيمات في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وهزّ انفجار قوي مستوطنة ريشون لتسيون شرق تل ـ أبيب. وقد وقع الانفجار في مرآب تابع لشركة الباصات الاسرائيلية، وأدى الى اشعال النيران في ست حافلات، وتدمير أثنتين، تدميراً كاملاً، واصابة ثلاثة اسرائيليين. في غضون ذلك، تصاعدت «حرب الحرائق»، أيضاً، واتسع نطاقها لتشمل اغلب المناطق. وقد سقط شهيدان، في سالم ومخيم الشاطىء، واصيب سبعة مواطنين بجروح (الدستور، ٢٠/٦/١٩٨٨).

• وضعت الاحزاب الوطنية اللبنانية وسبع منظمات فلسطينية اتفاقاً جديداً لوضع حد للمعارك التي بدأت في الثلاثين من نيسان (الماضي) في مخيمات بيروت بين انصار «فتح» والمنشقين عنها. ويتضمن الاتفاق سبع نقاط، ويدعو، خصوصاً، الى نشر «قوة تدخل» من المنظمات السبع التي لم تشترك في الاشتباكات، في الشارع الرئيس لمخيم برج البراجنة (الاتحاد، حيفا، ٢٠/٦/١٩٨٨).

• أثارت الوثيقة التي كتبها مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام أبو شريف، استنكارات فلسطينية، دعا بعضها الى محاكمة كاتبها. وعلق الامين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، د.جورج حبش، على الوثيقة بقوله انه «لا يحق لأي مسؤول في المنظمة ان يعبّر عن آراء تخالف الآراء المتفق عليها في اطار المجلس الوطني الفلسطيني». وانتقد الوثيقة، كذلك، المنشقون عن «فتح»، وجبهة النضال الشعبي، والجبهة الشعبية ـ القيادة العامة، وانصار الثورة الاسلامية في فلسطين (السفير، ٢٠/٦/١٩٨٨).

• في اطار جولته على دول الشرق الاوسط، وصل مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الى صنعاء، قادماً من السعودية. وأعرب مورفي عن ارتياحه لأن قمة الجزائر العربية الطارئة لم تغلق الابواب في وجه خطة السلام الاميركية التي عرضها جورج شولتس لانهاء النزاع العربي ـ الاسرائيلي. ونصح مورفي الاسرائيليين بأنه لن تكون، ثمة، صيغة عملية للسلام اذا رفضوا الجلوس مع أي فلسطينيين (القبس، ٢٠/٦/١٩٨٨). وقال مورفي عن الانتفاضة الفلسطينية: «انها ربما أوجدت افكاراً جديدة لتسوية الصراع العربي ـ الاسرائيلي» (النهار، ٢٠/٦/١٩٨٨).

• اعلن رئيس جمهورية سيراليون، جوزيف مومو، الذي يقوم بزيارة رسمية لدولة الكويت، أن «بلاده غير مستعدة لتجديد علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل» التي قطعت خلال حرب العام ١٩٦٧ (دافار، ٢٠/٦/١٩٨٨).

٢٠/٦/١٩٨٨

• وصل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الى برلين، وبصحبته وفد فلسطيني كبير، للمشاركة في اللقاء الدولي الذي تشهده العاصمة الالمانية الديمقراطية من اجل اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية. ومن المتوقع ان يلقي عرفات كلمة هامة في هذا اللقاء (وفا، ٢٠/٦/١٩٨٨).

• هز انفجار عنيف مستوطنة هرتسليا، على الساحل الاسرائيلي، أدى الى تدمير طابقين من مطعم يرتاده الضباط والجنود الاسرائيليون. وقد اصيب ١٣ اسرائيلياً جراء الانفجار. وقد جاء الانفجار بعد قليل من هجوم بزجاجة حارقة على سيارة عسكرية في طبريا. وانقطع التيار الكهربائي عن وسط مدينة بئر السبع، اثر انفجار وقع في برج الكهرباء، ادى الى اشتعال حريق واصابة ثلاثة اسرائيليين. وفي الضفة الغربية المحتلة، عثر على جثة مستوطن يهودي (٢٠ سنة)

قتل بضربة انبوب حديد على رأسه، قرب مستوطنة موشاف شكيف. في غضون ذلك، تواصلت التظاهرات والاشتباكات في المناطق المحتلة الاخرى، وكانت حصيلتها استشهاد مواطنين فلسطينيين وجرح عشرات آخرين (**الدستور** ١٩٨٨/٦/٢١).

• نفّذت المخيمات الفلسطينية في جنوب لبنان اضراباً عاماً، وذلك احتجاجاً على استمرار القتال في مخيمات بيروت، بين «فتح» والمنشقين عنها (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٦/٢١).

• في تعقيبه على نتائج القمة العربية الطارئة التي عقدت في الجزائر، قال الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، ان القمة قدمت الى م.ت.ف. كل ما طلبته من دعم مالي، وسياسي. وذكر القليبي ان القمة أعطت للمنظمة حرية التصرف، كقناة وحيدة، لايصال الدعم الى ابطال الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة. وتطرق الامين العام الى مبادرة وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، فقال ان ليس من مصلحة العرب رفض هذه المبادرة (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٦/٢١).

• كشف رئيس الاركان الاسرائيلية، الجنرال دان شومرون، في كلمة القاها في حفل توزيع الشهادات في جامعة حيفا، عن ان اسرائيل تطور وسائل لتغيير مسار صواريخ ارض ـ ارض في اثناء انطلاقها من ارض العدو، قبل وصولها الى اهدافها في اسرائيل. وقد تطرق رئيس الاركان الى صواريخ ارض ـ ارض التي في حوزة الدول العربية، وبشكل خاص في سوريا. وعلى حد قوله، لن يكون باستطاعة هذه الصواريخ الحسم كما ثبت ذلك في الحرب العالمية الثانية، على الرغم من انها سلاح هجومي يحتمل ان يتسبب بأضرار جسيمة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢١).

• قالت أوساط رفيعة المستوى في الادارة الاميركية ان الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، سوف يستغل لقاءه المرتقب بوزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، لكي يطلعه على الخطوة التي تنظر بها الادارة الاميركية الى سياسة اسرائيل في المناطق المحتلة والتعبير عن القلق ازاء حقوق الانسان (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢١).

• في اطار جولته الشرق الأوسطية، وصل مساعد وزير الخارجية الاميركية، ريتشارد مورفي، الى ابوظبي، قادماً من صنعاء، في زيارة لدولة الامارات العربية تستغرق يوماً. وكان مورفي قابل، في صنعاء، الرئيس اليمني، علي عبدالله صالح، وتباحث معه في شأن الجهود الاميركية في الشرق الاوسط (**البعث**، دمشق، ١٩٨٨/٦/٢١).

١٩٨٨/٦/٢١

• اعتبر رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ان الانتفاضة المستمرة في الاراضي العربية المحتلة اجبرت زعماء الدول الصناعية الرأسمالية السبع المجتمعين في تورنتو على الاقرار بالحاجة الى حل عاجل (**النهار**، ١٩٨٨/٦/٢٢). وكان زعماء هذه الدول انهوا اجتماع قمة عقدوه في تورنتو، واعلنوا ان الحاجة ماسة الى تسوية تفاوضية مبكرة للنزاع العربي ـ الاسرائيلي، واكدوا تأييدهم لعقد مؤتمر دولي منظم بطريقة مناسبة، لكي يكون بمثابة اطار عمل ملائم تجرى من خلاله المفاوضات الضرورية لاحلال السلام في الشرق الاوسط، بين الاطراف المعنية، مباشرة، بالنزاع. واضاف زعماء الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا والمانيا الاتحادية وايطاليا وكندا واليابان، في اعلان سياسي مستقل حول الشرق الاوسط وجنوب افريقيا وكمبوديا، ان العنف الحالي في الاراضي الفلسطينية المحتلة هو اشارة، لا تخطئها العين، الى ان الوضع الراهن غير قابل للدوام (**الاهرام**، ١٩٨٨/٦/٢٢).

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع رئيس جمهورية المانيا الديمقراطية، اريش هونيكر، في برلين. وتحدث عرفات للصحافيين، بعد اللقاء، فأشاد بالعلاقات الطيبة بين م.ت.ف. والمانيا الديمقراطية. وأضاف: «انا سعيد، كذلك، بهذه العلاقة التي تربطني مع الرفيق هونيكر». واعلن عرفات انه وجه الشكر، باسم الشعب الفلسطيني، الى هونيكر على المواقف الدائمة والمستمرة في دعم النضال الفلسطيني. وذكر عرفات ان هونيكر ثمّن، تثميناً كبيراً، نتائج القمة العربية الأخيرة (**وفا**، ١٩٨٨/٦/٢٢).

• استشهد الفلسطيني سلطان ابو جودة (٢٣ سنة)، من اللد، التي احتلت في العام ١٩٤٨، فصار اول شهداء الانتفاضة الفلسطينية من بين فلسطينيي ١٩٤٨. وقد تصاعدت موجة الاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي، وانضم مستوطنون يهود الى الجنود في شن الهجمات على المواطنين. وقد اصيب طفل في نابلس و١٨ مواطناً في مناطق مختلفة،

حيث عززت قوات الاحتلال تواجدها العسكري على نطاق واسع (الدستور، ٢٢/٦/١٩٨٨). في غضون ذلك، استمرت عمليات حرق الارض المزروعة؛ وقد شملت، حتى الآن، حرق ٧٩ ألف دونم. واخذ المواطنون الفلسطينيون، في ١٨ منطقة خاضعة للحصار العسكري والاقتصادي، يعانون من النقص الشديد في المواد الطبية والغذائية، بما في ذلك حليب الاطفال (وفا، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• اتمّت الشرطة الاسرائيلية استعداداتها لمواجهة احتمالات التحريض على «يوم الاضرار بالانتاج الاسرائيلي»، وفقاً لبيان قيادة الانتفاضة في المناطق المحتلة، ابتداء من هذا اليوم (دافار، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• اندلعت الاشتباكات، مجدداً، في المخيمات الفلسطينية في بيروت بين انصار «فتح» والمنشقين عنها، وانهارت بذلك اتفاقية النقاط السبع التي ابرمت قبل وقت قصير. ولقي شخصان، على الأقل، حتفهما واصيب خمسة آخرون بجروح. وقد واصل المنشقون قصف المخيمات بالمدافع (القبس، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• قال وزير التجارة والصناعة الاسرائيلي، اريئيل شارون، لدى ظهوره في مكتب المحامين في القدس: «لو كنت وزيراً للدفاع في التاسع من كانون الاول الماضي لما حدثت أعمال الفوضى في المناطق [المحتلة]». واتهم شارون القيادة السياسية التي، «بسبب ارهاقها، لم تستطع وضع حد لاعمال الفوضى والاضطرابات» (دافار، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• كذّب مصدر اعلامي اردني ما اذاعته الاذاعة الاسرائيلية، بتاريخ ٢٠/٦/١٩٨٨، من ان السفير الاردني في بروكسل الغى اجتماعاً كان من المقرر ان يعقد مع أعضاء كنيست اسرائيليين (الدستور، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• استقبل الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، الامين العام للجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين، نايف حواتمه، وجدد التأكيد على موقف بلاده تجاه الحل العادل في الشرق الاوسط، القائم على انسحاب القوات الاسرائيلية من جميع الاراضي العربية المحتلة، والاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني، بما فيها حقه في تقرير المصير واقامة دولته المستقلة (وفا، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• وجه القائم بأعمال رئيس الحكومة الاسرائيلية وزير الخارجية، شمعون بيرس، في جلسة لجنة الخارجية والأمن التابعة للكنيست، نقداً، بشكل غير مباشر، الى رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، لتجاهله التغيرات الجارية في سياسة الاتحاد السوفياتي (دافار، ٢٢/٦/١٩٨٨).

٢٢/٦/١٩٨٨

• احرق فدائيو الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة عدداً من الاهداف الاسرائيلية، في مناطق مختلفة من الارض المحتلة العام ١٩٤٨. وعمّ اضراب عام وشامل انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة. وأصدر البيان العشرون لقيادة الانتفاضة، فدعا الى توفير حماية دولية للشعب الفلسطيني في الاراضي المحتلة، واجراء انتخابات بلدية تحت اشراف دولي. ودعا البيان الى اضراب عام بتاريخ ٢٨ الحالي بمناسبة ذكرى اعلان ضم القدس العربية الى اسرائيل. وطالب البيان باحترام اتفاقية جنيف الرابعة، بشأن حماية المدنيين وقت الحروب. وأشاد البيان بمقررات مؤتمر القمة العربية الطارىء. في غضون ذلك، استمرت الاشتباكات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي؛ وقد استشهد الشاب طلعت خليل زكورية (١٦ سنة)، من مخيم رفح، وجرح كثيرون (الدستور، ٢٣/٦/١٩٨٨).

• اسر ثلاثة فدائيين، بعد اشتباك وقع بالقرب من كفار يوفيل على الحدود الشمالية. وعلم ان الفدائيين ينتمون الى الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، وقد حاولوا التسلل للقيام بعمليات داخل اسرائيل. وقد وجدت في حوزتهم بنادق كلاشينكوف، وقاذفات صواريخ آر.بي.جي. وقنابل يدوية (هآرتس، ٢٣/٦/١٩٨٨).

• وجه سكان مخيم شاتيلا، في بيروت، حيث يدور قتال بين «فتح» والمنشقين عنها، نداء الى كل من الرؤساء: السوري، حافظ الاسد، والجزائري، الشاذلي بن جديد، والليبي، معمر القذافي، «لوضع حد سريع لهذه الكارثة» (وفا، ٢٢/٦/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، في رد على سؤال اذا كان راضياً عن سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين: «لست غير راض؛ لكن الوزير يدرك انه بالامكان عمل المزيد والمزيد الافضل، وهو يحاول ذلك». وأكد شامير انه،

حول موضوع الامن، يوجد في الحكومة الاسرائيلية اجماع (هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٣).

• رحّبت المتحدثة باسم وزارة الخارجية الاميركية، فيليس اوكلي، بوثيقة مستشار رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، ونوّهت باللهجة البناءة وببعض النقاط الايجابية التي اشتملت عليها. وأضافت الناطقة: «اذا كانت م.ت.ف. جادة بشأن اضفاء الاعتدال على مواقفها لتقدم مساهمة عملية في عملية السلام، فان باستطاعتها فعل هذا بأسلوب رسمي». وأوضحت الناطقة: «اننا [لا] نزال بانتظار صدور مثل هذا البيان عن جهة مسؤولة» (**الدستور**، ١٩٨٨/٦/٢٣).

• اصدرت منظمة العفو الدولية بياناً طالبت فيه اسرائيل بالتحقيق في الانباء التي تتردد بشأن استشهاد ٤٠ فلسطينياً، على الاقل، نتيجة استخدام القوات الاسرائيلية للغازات المسيلة للدموع. وذكرت المنظمة ان من بين الشهداء اطفالاً رضّعاً ومرضى وكهولاً من الرجال والنساء. وأورد البيان اسماء ١٨ رضيعاً و١٧ شخصاً تجاوزوا الخمسين من العمر (**الاهرام**، ١٩٨٨/٦/٢٣). واتهمت المنظمة اسرائيل بأنها استخدمت قنابل غاز مخصصة للمناطق المفتوحة في أماكن مغلقة، فقذفتها داخل البيوت والعيادات الطبية والمدارس والمساجد (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٣).

١٩٨٨/٦/٢٣

• كان اليوم، في جدول فعاليات الانتفاضة في الارض المحتلة، «يوم التضامن مع التجار والاعتراض على عمليات الدهم والمصادرة والاعتقال، ويوم تسديد ضربات الى مراكز جباية الضرائب والعاملين فيها». والى هذا، تصاعدت المجابهات في مختلف مدن الارض المحتلة وقراها ومخيماتها. وتمكن شبان الانتفاضة من حرق مناطق غابات. وعاشت اسرائيل حالة فوضى شاملة، اثر انقطاع التيار الكهربائي في كل انحائها، مما أدى الى توقف الاذاعة عن البث، وتوقف العمل في المصانع، واضطراب حركة المرور (**الدستور**، ١٩٨٨/٦/٢٤).

• استأنفت مدافع المنشقين عن «فتح» قصف المخيمات الفلسطينية في بيروت، في اطار القتال الدائر بينهم وبين انصار «فتح» في المخيمات، وهو القتال الذي أسفر، حتى الآن، عن اصابة أكثر من ٥٠٠ شخص، بين قتيل وجريح (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢٤). وقد بدأت قضية المخيمات تهدد، من جديد، بالتأثير، سلباً، في العلاقات الفلسطينية ـ السورية التي شهدت، مؤخراً، بعض التحسن. وناشد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الرئيس السوري، حافظ الاسد، ان «يأمر، فوراً، بايقاف هذا العدوان اللاانساني» على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة. وأعرب عرفات عن أسفه لأن «القصف الذي تعرض له مخيم شاتيلا تم من مواقع تسيطر عليها القوات السورية» (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٦/٢٤). وقد وجه عرفات رسالتين أخريين، حول الموضوع ذاته، الى كل من الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، والرئيس الليبي، العقيد معمّر القذافي (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٦/٢٤).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، قبيل مغادرته الى الولايات المتحدة، ان السياسة الاسرائيلية في المناطق المحتلة هي «تقديم الجزرة ايضاً وليس فقط العصا». وأضاف رابين، في رده على اسئلة الصحافيين في مطار اللد: «ربما كان هذا غير معروف جيداً، ولكن، يومياً، يجرى اطلاق سراح عشرات المعتقلين، قسم منهم قبل المحاكمة وقسم آخر بعد انقضاء فترة عقابهم. وهذا المسار مستمر طوال الوقت» (**دافار**، ١٩٨٨/٦/٢٤).

• وصف عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، وثيقة بسام أبو شريف بأنها دعوة للحكومة الاميركية الى اعادة النظر في موقفها تجاه م.ت.ف. وقال الحسن: «ان الاميركيين يتحدثون عن الواقع. الواقع هو الانتفاضة؛ والانتفاضة هي م.ت.ف. ولقد تحدياهم بطلبنا اجراء استفتاء». وذكر الحسن ان م.ت.ف. لم تعد تريد الاتصال بالولايات المتحدة عبر وسطاء. وقد ولّى زمن الاتصالات غير المباشرة التي لم توصل الى مكان، خلال السنوات العشرين الاخيرة (**الدستور**، ١٩٨٨/٦/٢٤).

• ابلغت الادارة الاميركية الى بعض الجهات العربية انها تعارض الاقتراح الداعي الى اجراء استفتاء في الضفة الغربية وقطاع غزة لكي يختار الفلسطينيون ممثليهم في أية مفاوضات سلام؛ كما انها ليست متحمسة للقرار الذي تبنّته قمة الجزائر، الداعي الى وضع الضفة الغربية وغزة تحت اشراف الامم المتحدة (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢٤).

١٩٨٨/٦/٢٤

• استكمل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مباحثاته مع الرئيس اليوغسلامي، ديداريفيتش، بخلوة، في اليوم الثالث، الاخير، من زيارته لبلغراد. وقد تركزت المباحثات على سبل حل أزمة الشرق الاوسط والامكانات المتوافرة لذلك. وعرض الجانبان آخر التطورات في التحركات الجارية في الشرق الاوسط (النهار، ٢٥/٦/١٩٨٨).

• اصيب ١٣ فلسطينياً في مدينة نابلس بجروح، عندما فتح مستوطن يهودي النار على المواطنين. واصيب مستوطن يهودي آخر بطعنات خنجر، في مدينة الخليل، فأطلق هذا المستوطن النار واصاب احد المواطنين. وفي مخيم الامعري، نقل ١٨ مواطناً الى المستشفيات، بسبب اعتداءات جنود الاحتلال عليهم. في غضون ذلك، اتصلت الاشتباكات والصدامات بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي في غير مكان، فيما استمرت حملات الدهم والاعتقال. واتضح ان ٦٣٠ حريقاً شبّ، بين الاول من أيار (مايو) والخامس والعشرين من حزيران (يونيو)، وان ١٤٥٠٠ هكتار من الغابات والاراضي المشجرة والحقول والمراعي قد أتت عليها الحرائق (الدستور، ٢٥/٦/١٩٨٨).

• تفاعلت قضية وثيقة بسام ابو شريف التي تحدث فيها عن مفاوضات مباشرة مع اسرائيل في ظل مؤتمر دولي، فذكرت تقارير اخبارية ان منظمة «فتح ـ المجلس الثوري»، التي يتزعمها «أبو نضال»، قررت اغتيال صاحب الوثيقة. في غضون ذلك، رفض رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، التعليق على الوثيقة، في مؤتمر صحافي عقده في فيينا. وبيّنت تقارير صحافية ان ثمة اجماعاً بين المجموعات الفلسطينية المتطرفة على القيام بشيء ما ضد ابو شريف (الشرق الاوسط، ٢٥/٦/١٩٨٨).

١٩٨٨/٦/٢٥

• اجتمع رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، مع الرئيس الجزائري، الشاذلي بن جديد، في العاصمة الجزائرية، ظهر اليوم. ثم اجتمع مع الرئيس الليبي، العقيد معمر القذافي، مساءً. وقد تركزت مباحثات الاجتماعين، كليهما، على السبل الكفيلة بايقاف الاعتداء الواقع على مخيمي شاتيلا وبرج البراجنة، في بيروت، وفك الحصار المفروض عليهما. كما تركزت المباحثات، أيضاً، على البحث في وسائل دعم الانتفاضة الوطنية للشعب الفلسطيني وتعزيز صموده في مواجهة الاحتلال الاسرائيلي واجراءاته الفاشية في الوطن المحتل. وقد حضر الاجتماعين عضوا اللجنة المركزية لـ «فتح»، هايل عبدالحميد (أبو الهول) وهاني الحسن (وفا، ٢٦/٦/١٩٨٨).

• اغتالت عصابات المستوطنين اليهود مواطناً فلسطينياً من قرية بيت ليد وألقت بجثته على شاطىء البحر في تل ـ أبيب. وكان هذا المواطن، وهو نصار شريف سلامة (٣٥ سنة)، تعرض للضرب حتى الموت. واستمرت المصادمات الدامية بين المواطنين وقوات الاحتلال في انحاء الضفة الغربية وقطاع غزة، كافة. وقد ألقيت ٢١ قنبلة حارقة على دوريات عسكرية اسرائيلية، مما أدى الى اصابة ثلاثة جنود بجراح واحتراق سيارتين عسكريتين والحاق اضرار بأربع أخرى. وقد شنت قوات الاحتلال حملات اعتقال طالت أكثر من مئة مواطن (الدستور، ٢٦/٦/١٩٨٨).

• عبّرت شخصيات اساسية في المناطق المحتلة عن تأييدها لوثيقة بسام ابو شريف، في اطار استفتاء اجرته مجلة «البيادر السياسي» المقدسية. وعلم ان من بين المؤيدين فيصل الحسيني، الذي اطلق سراحه منذ فترة وجيزة من الاعتقال الاداري الذي استمر تسعة شهور. وقال الحسيني ان الوثيقة لا تتعارض مع قرارات المجلس الوطني الفلسطيني. كذلك ايد الوثيقة رئيس رابطة الصحافيين الفلسطينيين، رضوان أبو عياش، وهو، أيضاً، معتقل اداري اطلق سراحه منذ مدة وجيزة. وقد وصف الوثيقة بأنها خطوة جريئة (عل همشمار، ٢٦/٦/١٩٨٨).

• اثنى عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، خالد الحسن، على اقتراح مصر عقد حوار تمهيدي بين م.ت.ف. والولايات المتحدة الاميركية. وقال الحسن، في تصريح صحافي، في تونس، ان المنظمة ستدرس، بجدية، وبصورة ايجابية، اية دعوة رسمية الى عقد لقاء مع الاميركيين تتلقاها من وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس (الاهرام، ٢٦/٦/١٩٨٨).

١٩٨٨/٦/٢٦

• اندلعت حرائق جديدة شمال اسرائيل، فأتت على غابات من أشجار الصنوبر. وشبّ حريق في وادي الصليب، في القدس المحتلة، على بعد بضع مئات من الامتار من الكنيست الاسرائيلي. وتمّ حرق ٦٠ طناً من مواد كانت موجودة في باحة معمل في ديمونه،

وحرق بستان ليمون في بيت دجن. في غضون ذلك، واصل المواطنون تصديهم البطولي لقوات الاحتلال في انحاء الارض المحتلة، كافة، وهاجمت المجموعات الضاربة عملاء رفضوا التوبة ودوريات اسرائيلية. واغلقت سلطات الاحتلال العديد من المدارس وكثفت حملات الاعتقال واصيب، جراء ذلك، ٣٩ مواطناً واعتقل آخرون (**الدستور**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

• احرق مجهولون، الساعة الرابعة فجراً، محتويات مقدسة في جامع حسن بك في يافا؛ اذ قاموا بسكب النفط على كتب القرآن وعلى حصائر الصلاة واشعلوا فيها النار. وقد وقع الحريق في مركزين: في قاعة الصلاة، وفي غرفة الحارس التي يوجد فيها مكتبة تحتوي على ٢٠٠ كتاب. كذلك اعتدي على شعار الهلال، الذي وضع في المسجد، تمهيداً لوضعه على رأس المأذنة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

• تبادل وزراء الليكود ووزراء حزب العمل التهم حول كيفية معالجة الانتفاضة. وانفجر النقاش في أعقاب تقرير رئيس الاركان الاسرائيلية، دان شومرون، حول احداث الاسبوع في المناطق المحتلة، وتقويمه بأن ليس هناك وسائل عسكرية كافية، وانه ينبغي اتخاذ خطوات في المجال الاقتصادي والسياسي ايضاً. الوزير اسحق موداعي هاجم جهاز الامن، لأنه لا يعمل كما ينبغي. وقد ادعى بأنه لا يمكن الاعتقاد بأن ليس هناك علاج للأمر؛ واقترح على وزير الشرطة الذهاب الى بعض الدول التي تواجه «أعمال فوضى» والاستفادة من خبراتها (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٧). وطالب وزير التجارة والصناعة، اريئيل شارون، بتشديد اجراءات العقاب ووسائل الردع ضد راشقي الحجارة في المناطق المحتلة. وقد وجه نقداً الى الحكومة، لأنها لا تتخذ قرارات حول الوضع في المناطق المحتلة. مع هذا، أشار شارون الى ان لا مجال لمنع عمّال المناطق المحتلة من العمل في اسرائيل، لأن هذا سوف يضر بالزراعة الاسرائيلية. وفي السياق ذاته، عبّر وزير العمل والرفاه، موشي كتساف، عن ذهوله، لأن جهاز الامن لم ينجح، حتى الآن، في العثور على طابعي المنشورات والحؤول دون توزيعها (**المصدر نفسه**).

• ذكرت صحيفة «الصانداي تايمز» اللندنية، ان محادثات سرية أجريت في تونس بين وسيط اسرائيلي ومسؤولين في م.ت.ف. في مطلع هذا العام، وتناولت مصير ثلاثة جنود اسرائيليين فقدوا في لبنان، منذ الاجتياح الاسرائيلي للبنان في العام ١٩٨٢ (**القبس**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

• اجتمع وزير خارجية اليابان، سوزوكي اونو، بست شخصيات فلسطينية من الضفة الغربية، في القدس. واطلع الوزير الشخصيات الفلسطينية على موقف اليابان المؤيد لعقد مؤتمر دولي للسلام بمشاركة جميع الاطراف المعنية، بما في ذلك م.ت.ف. ولاعطاء الشعب الفلسطيني حق تقرير المصير واقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

• حذّر مساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، الذي يزور الدوحة، في اطار جولة شرق اوسطية، من ان حرباً جديدة سوف تنشب في المنطقة، ما لم يتم احراز تقدم ملموس في عملية السلام. وقال، في تصريحات ادلى بها في قطر، ان الولايات المتحدة تبذل جهوداً جديدة لعقد المؤتمر الدولي للسلام، ولكنها تختلف مع الاتحاد السوفياتي حول طبيعة هذا المؤتمر، الذي تطلب موسكو ان تكون له سلطة اتخاذ قرارات حول مستقبل المنطقة (**الاهرام**، ١٩٨٨/٦/٢٧). وقد وصل مورفي الى بغداد (**البعث**، ١٩٨٨/٦/٢٧)، والتقى مع وزر الخارجية، طارق عزيز (**النهار**، ١٩٨٨/٦/٢٧)

• أفادت مصادر مطلعة اسرائيلية بأن وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، سوف يطرح في محادثاته، في واشنطن، طلب اسرائيل لزيادة المساعدة العسكرية في العام ١٩٩٠ الى ١,٩ مليار دولار، وفي العام ١٩٩١ الى ملياري دولار. وعلم ان هذا الطلب سوف يطرح، على الرغم من الضغوط القوية التي يمارسها الكونغرس على الادارة الاميركية لمزيد من التقليص في الموازنة الاميركية، وبشكل خاص المساعدة الخارجية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٦/٢٧).

١٩٨٨/٦/٢٧

• دعت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في بيان اصدرته في تونس، جميع القوى الحيّة في الأمة العربية الى التنبيه لما يعد للشعب الفلسطيني في لبنان من مصير، وللانتفاضة من تآمر. وحثّت اللجنة على التأهب لمواجهة المؤامرة الكبرى. وذكر البيان ان م.ت.ف. تجنّبت المعارك الجانبية مع السلطات السورية، حرصاً منها على الانتفاضة في الارض المحتلة (**وفا**، ١٩٨٨/٦/٢٧). وقد وجه رئيس اللجنة، ياسر عرفات، رسالة عاجلة الى الامين العام للحزب الشيوعي

السوفياتي، ميخائيل غورباتشيوف، تتعلق بالتطورات الخطيرة التي تشهدها مخيمات الفلسطينيين في بيروت (المصدر نفسه). في غضون ذلك، وضعت قوات «فتح» في لبنان في حالة استنفار قصوى. واعتبرت «فتح» سقوط مخيم شاتيلا تحت سيطرة المنشقين بمثابة «خط احمر» لا تسمح بتجاوزه (القبس، ٢٨/٦/١٩٨٨).

• عمّت التظاهرات والمجابهات مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما، وذلك في ذكرى اعلان اسرائيل ضم مدينة القدس العربية. وقد دارت أعنف المجابهات في مدينة الخليل، عندما حاصرت قوة اسرائيلية مدرسة في وسط المدينة، فتنادى الاهالي للتوجه الى المدرسة ونشبت الاشتباكات التي امتدت الى مناطق بعيدة. وتصرفت سلطات الاحتلال بشكل جنوني، فأطلقت مختلف انواع القذائف على المواطنين واقتحمت المدرسة بسيارات من نوع خاص، ومنعت سيارات الاسعاف من الوصول. وقد اصيب، جراء ذلك، ما لا يقل عن مئة طالب (الدستور، ٢٨/٦/١٩٨٨).

• حكم بالسجن على جنديين من الاحتياط، أعضاء في حركة «يوجد حد»، عقب رفضهما المشاركة في أنشطة الجيش الاسرائيلي وراء «الخط الاخضر». وقد حكم عليهما بالسجن الفعلي لمدة ٢١ يوماً و١٤ مع وقف التنفيذ (دافار، ٢٨/٦/١٩٨٨).

• قال وزير الخارجية الاميركية، جورج شولتس، لوزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان الحل لتهديد الصواريخ العربية ينبغي ان تبحث عنه اسرائيل في مسار السلام، وليس بشراء اضافي للاسلحة. وقد وافق شولتس رابين على ان الصواريخ التي في أيدي العرب تشكل خطراً على اسرائيل (دافار، ٢٨/٦/١٩٨٨).

• اعترف وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في الحديث الذي اجراه مع نظيره الاميركي، فرانك كارلوتشي، ان التقويم الذي ساد في حكومة اسرائيل، من ان كلما استمرت الحرب العراقية ـ الايرانية سوف يكون الوضع جيداً بالنسبة الى اسرائيل، لم يعد صحيحاً. وقال رابين ان استمرار الحرب ادى الى تسارع وتيرة سباق التسلح في المنطقة، والى استخدام عادي للصواريخ ضد أهداف مدنية، كما يجرى الآن في حرب المدن بين طهران وبغداد، واستخدام الاسلحة الكيماوية. هذه الظواهر تنذر بالسوء ازاء طابع الحرب المستقبلية بين اسرائيل والدول العربية (دافار، ٢٨/٦/١٩٨٨).

٢٨/٦/١٩٨٨

• بدأت في العاصمة التشيكوسلوفاكية، براغ، المحادثات الرسمية بين رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، ورئيس الجبهة الوطنية الامين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ميلوش ياكيش، والوفدين المرافقين. وكان عرفات وصل الى براغ، أمس، حيث أُجري له استقبال رسمي. وتحدث عرفات، في حفل عشاء اقامته الجبهة الوطنية تكريماً له، امس، فشكر مضيفيه، وأشاد بصداقتهم، وعرض آخر تطورات الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة (وفا، ٢٨/٦/١٩٨٨).

• بدت القدس المحتلة كثكنة عسكرية، حيث احاطت قوات اسرائيلية كبيرة بالمدينة، واتخذ عشرات الجنود مراكز لهم في نقاط تفتيش على الطرق المؤدية اليها، ومنعوا دخول الشبان الفلسطينيين. وقد عمّ القدس وسائر مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما اضراب شامل، في ذكرى مرور ٢١ سنة على ضم اسرائيل للقدس العربية. وترافق الاضراب مع تجدد الصدامات والمواجهات الدامية في مختلف المناطق؛ وقد جرح ثمانية مواطنين، في حين اصيبت ١٩ سيارة اسرائيلية (الدستور، ٢٩/٦/١٩٨٨)

• انتقد عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، تصريحات بسام ابو شريف التي قال فيها ان م.ت.ف. مستعدة للتفاوض مع اسرائيل في اطار مؤتمر سلام دولي. ووصف خلف التصريحات بأنها عبث سياسي، ودعا الى وضع حد لمثل هذا العبث (القبس، ٢٩/٦/١٩٨٨).

• عبر مقاتلون فلسطينيون من أنصار «فتح»، أجلوا في وقت سابق عن مخيم شاتيلا في بيروت، الى مخيم عين الحلوة، في صيدا، بضمان ليبي (القبس، ٢٩/٦/١٩٨٨).

• أعلن البيت الابيض الاميركي، بعد استقبال الرئيس رونالد ريغان لوزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، عن موافقة الادارة الاميركية على مشروع مشترك كلفته ١٦٠ مليون دولار، لمساعدة اسرائيل في تطوير نظام مضاد للصواريخ التكتيكية. وقد وصف رابين المشروع بأنه رد على تهديد استراتيجي جديد

في الشرق الاوسط يتمثل في الصواريخ الصينية والسوفياتية الصنع الموجودة لدى سوريا والعراق والسعودية. اما البيت الابيض، فقال، في بيان مقتضب، ان المشروع عليه ان يغير الوضع العسكري ويزيد من كلفة أي حرب مقبلة (السفير، ١٩٨٨/٦/٢٩).

• عاد الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، ونائبه جورج بوش، فأكدا تعهد الولايات المتحدة تجاه أمن اسرائيل، لكنهما أكدا، ايضاً، ان اسرائيل لن تستطيع، الى الابد، ان تكون آمنة دون سلام. وقد أُصدر بيان عن البيت الابيض، بعد لقاء وزير الدفاع الاسرائيلي مع الرئيس الاميركي ريغان، ورد فيه: «ان الواقعية والاستعداد لتطوير الفرص وامكانيات السلام، بدلاً من التأجيل، هي أمور حيوية... لا ينتظر من اسرائيل القيام بتنازلات تحت تهديد أعمال العنف، غير ان المحافظة على النظام في المناطق [المحتلة] لا ينبغي ان تستخدم كتبرير لخرق قانون حقوق الانسان أو حافزاً للامتناع عن اجراء مفاوضات سياسية مع الفلسطينيين في الضفة والقطاع. ان العنف، او مراقبة العنف، لا ينبغي ان يكونا هدفاً بحد ذاتهما» (هآرتس، ١٩٨٨/٦/٢٩).

١٩٨٨/٦/٢٩

• اختتم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، والامين العام للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، ميلوش ياكيش، المحادثات التي اجرياها في براغ. وأورد بلاغ صحافي أُصدر عقب ذلك ان الزعيمين اتفقا على ان الوسيلة لحل النزاع العربي ـ الاسرائيلي هي بالدعوة العاجلة الى مؤتمر دولي حول الشرق الاوسط، يعقد برعاية الامم المتحدة، وباشتراك الاطراف المعنية كافة، بما فيها اسرائيل وم.ت.ف. وقد قررت الحكومة التشيكوسلوفاكية اعطاء ممثل م.ت.ف. في براغ صفة سفير (الاتحاد، ١٩٨٨/٦/٣٠).

• اكد مواطنو الارض المحتلة تمسكهم بعروبة القدس، من خلال مواجهات بطولية خاضوها في معظم مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما، رغم عسكرة اسرائيل لهذه المناطق، وبشكل خاص مدينة القدس التي اخضعت لاجراءات عسكرية لم يسبق لها مثيل. وقد اقتحمت القوات الاسرائيلية قرى عدة، واغلقت مدارس عدة، كما اغلقت عشرات المحال التجارية. واحرقت القوات الضاربة، او حطمت، ١٦ سيارة اسرائيلية. واصيب شابان عربيان خلال مواجهات في نابلس، كما اصيب ثالث في مخيم بلاطة. وألقت مروحيات اسرائيلية مواد حارقة على حقول قرية جيّوس، فأشعلت فيها النيران. وقتلت القوات الاسرائيلية المواطن ابراهيم غسان عرنكي (١٥ سنة)، من الطيبة (الدستور، ١٩٨٨/٦/٣٠).

• حذر عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف، من ان خطة سوريا لتصفية الوجود الفلسطيني في لبنان سوف تنتقل الى مخيم برج البراجنة، وذلك بعد نجاح الموالين لها من المنشقين على «فتح» في السيطرة على مخيم شاتيلا واجلاء انصار «فتح» منه (الاهرام، ١٩٨٨/٦/٣٠).

• قال رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية الاسرائيلية، اللواء امنون ليفكين، ان اعتقال الزعماء العرب في المناطق المحتلة في أمكنة نشاطهم، في القرى والمخيمات والاحياء، لن يقضي على أنشطتهم. وأضاف ليفكين، انه حتى لو اعتقلنا زعماء القيادة المحلية، فسيقوم غيرهم، فوراً، ويحلّون محلهم. مع هذا، اوضح انه يعتقد بأن ليس هناك قيادة اخرى في المناطق المحتلة سوى قيادة م.ت.ف. ووفقاً لتقويمه، تعمل الانتفاضة في المناطق المحتلة بتوجيهات من الخارج، عبر الاذاعة العراقية في بغداد، وحتى عبر وسائط الاعلام العلنية. وقال، أيضاً، انه يعتقد بأن الدول العربية غير راضية عن الانتفاضة، كل لاسبابها الخاصة (دافار، ١٩٨٨/٦/٣٠).

• كشفت قوات الامن الاسرائيلية أمر خلية فدائية في منطقة جبل الخليل واتهمتها بأنها مسؤولة عن طعن الاسرائيلي، يونا حايكين، الاسبوع الماضي، بالقرب من بيت هداسا في الخليل. وقد تبين من التحقيق مع أعضاء الخلية ان اعضاءها خرجوا مرات عدة وهم يحملون أسلحة نارية بهدف التعرض لحياة المستوطنين في منطقة الخليل. وقد وجد في حوزتهم سلاح من نوع كارل غوستاف ومخزنا ذخيرة وطلقات نارية (دافار، ١٩٨٨/٦/٣٠).

١٩٨٨/٦/٣٠

• استشهد ثلاث مواطنين واصيب خمسون بجراح في المصادمات التي عمّت ارجاء الارض المحتلة بين المواطنين وجنود الاحتلال الاسرائيلي. والشهداء هم: عرفات عواد حنين (١٨ سنة)، من بيت

فوريك؛ وتوفيق جعفر ملالحة (٧٥ سنة)، من قباطية؛ ومحمد شبلو (٣٦ سنة)، من نابلس. وخرجت، في مدينة القدس المحتلة، تظاهرة حاشدة لطالبات المدارس، احتجاجاً على قرار اسرائيل بغلق مدارسهن. وقد أصيب، خلال المواجهات، عدد من الجنود الاسرائيليين (الدستور، ١/٧/١٩٨٨).

• نشطت المساعي لمعالجة الوضع في مخيم برج البراجنة، في بيروت، وتجنيبه أي قتال جديد. وأصدر بيان باسم «جماهير المخيم وفاعلياته». فأعلن ان انصار «فتح» والمنشقين عنها التزموا مبادرة تقدمت بها الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين، فوافقوا على انهاء القتال وعودة المنشقين الى مكاتبهم في المخيم، ودعوا الأهالي الى العودة الى بيوتهم (النهار، ١/٧/١٩٨٨)

• وصف رئيس الدائرة السياسية لـ م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، تصريحات بسام ابو شريف بشأن اجراء مفاوضات بين م.ت.ف. واسرائيل بأنها لا تمثل الموقف الرسمي للمنظمة، بل تعبّر عن آراء شخصية لصاحبها (الدستور، ١/٧/١٩٨٨).

• قال رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير: «اذا شكل الليكود الحكومة المقبلة، فسوف تدرك الدول العربية ان لا مناص من اجراء محادثات مباشرة مع اسرائيل؛ وسوف تسقط فكرة عقد مؤتمر دولي من على جدول الاعمال». وأضاف شامير، «ان الاضطرابات في المناطق [المحتلة] سوف تستمر حتى موعد الانتخابات في اسرائيل بهدف مسّ احتمالات الليكود لتشكيل الحكومة المقبلة، ومن اجل مساعدة حزب العمل على اقامة حكومة، لكي يستطيع التنازل عن اجزاء من أرض ـ اسرائيل» (معاريف، ١/٧/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في خطاب القاه أمام منظمة «البوندس» في نيويورك: «ان زعماء عرباً ينظرون الى الصواريخ والاسلحة الكيماوية كسلاح شرعي». وعلى حد قوله، ان صواريخ ارض ـ أرض تعطي بعداً جديداً لسباق التسلح في الشرق الاوسط، ليس، فقط، بسبب وجودها في مخازن السلاح لدى الدول العربية، بل بسبب استخدامها، كما حدث في الحرب العراقية ـ الايرانية (معاريف، ١/٧/١٩٨٨).

• قضت محكمة امريكية بضرورة السماح لـ م.ت.ف. بالاستمرار في الاحتفاظ بمكتب مراقبة لها في منظمة الامم المتحدة في نيويورك (الشرق الاوسط، ١/٧/١٩٨٨). وقد عقب عضو اللجنة المركزية لـ «فتح»، صلاح خلف (أبو اياد)، على قرار المحكمة، فأمل في ان يكون «خطوة اولى نحو اعادة النظر في السياسة الأميركية حيال الشعب الفلسطيني وم.ت.ف.» (السفير، ١/٧/١٩٨٨).

• أعلن الرئيس الاميركي، رونالد ريغان، في رسالة بعث بها الى وزير الخارجية الاسرائيلية، شمعون بيرس، ان واشنطن متمسكة بالتزاماتها لمبدأ «حرية الاختيار» في مسألة هدف المهاجرين اليهود الخارجين من الاتحاد السوفياتي (معاريف، ١/٧/١٩٨٨).

١/٧/١٩٨٨

• تسلّم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسالة جوابية من القيادة السوفياتية، رداً على رسالة كان بعث بها، مؤخراً، الى هذه القيادة. وسلّم عرفات للسفير السوفياتي في تونس، الذي نقل اليه الرسالة الجديدة، رسالة منه الى القيادة السوفياتية تتعلق بتطور الاوضاع على الصعيدين، العربي والدولي (وفا، ١/٧/١٩٨٨).

• شهدت مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما تظاهرات واشتباكات عنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. واقيمت ندوات ومعارض، ونظمت مسيرات بالزي الشعبي الفلسطيني، في «يوم التراث الشعبي»، الذي دعت قيادة الانتفاضة اليه. وأُلقيت زجاجات حارقة عدة على الدوريات الاسرائيلية؛ كما تمّ تحطيم باصات عدة. في غضون ذلك، استشهدت المواطنة فاطمة يوسف سحويل (٢٤ سنة)، من قرية عبوين، رام الله، متأثرة بجراح سبق ان اصيبت بها في الثامن من أيار (مايو) الماضي (الدستور، ٢/٧/١٩٨٨).

• أكدت متحدثة رسمية باسم المجموعة الاشتراكية في البرلمان الاوروبي أن رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، سوف يقوم بزيارة، هي الاولى من نوعها، للبرلمان الاوروبي، في شهر أيلول (سبتمبر) المقبل. وقد وجهت المجموعة دعوة الى عرفات، وتمّ تحديد يومي ١٣ و١٤ أيلول (سبتمبر) كموعد للزيارة (القبس، ٢/٧/١٩٨٨).

• رفض رئيس الدائرة السياسية في م.ت.ف. فاروق القدومي (أبو اللطف)، الدعوات الموجهة الى المنظمة للاعتراف باسرائيل، مشيراً الى انه ينبغي

على اسرائيل أن تعترف، أولاً، بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني وبالمنظمة كممثل شرعي وحيد له. وذكر أن تصريحات أبو شريف في هذا الصدد تعبر عن وجهة نظره الشخصية (**السفير**، ١٩٨٨/٧/٢).

• طلبت م.ت.ف. عقد اجتماع طارىء للجنة وزراء الخارجية العرب السبعة المكلفة متابعة وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وطلب مندوب م.ت.ف. الدائم لدى جامعة الدول العربية، حكم بلعاوي، من الامين العام، الشاذلي القليبي، تحديد موعد لهذا الاجتماع (**الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٢).

١٩٨٨/٧/٢

• تميز اليوم، على صعيد الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة والمواجهات التي تمت فيها، بضراوة بالغة وزخم نوعي جديد في مقاومة الاحتلال. وقد استشهد اثنان، هما نائل خمايشة (١٧ سنة)، من زنوبا، وآخر من مخيم النصيرات، واصيب أكثر من مئة مواطن بجروح، فيما عمّت التظاهرات والاشتباكات انحاء الارض المحتلة كافة. وبين الجرحى سبعة شبان و٥٨ طالبة من مدرسة الشيماء في قلقيلية ومخيم العروب، اصيب معظمهم بعيارات حيّة او مطاطية وقنابل الغاز (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٣).

• يشهد مخيم برج البراجنة الفلسطيني، في بيروت، حركة نزوح واسعة تشمل نساء واطفالاً وشيوخاً، تخوفاً من اندلاع المعارك بين مقاتلي «فتح» والمنشقين عنها الذين تدعمهم سوريا. وكانت قوات المنشقين نجحت في السيطرة على مخيم شاتيلا (**الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٣).

• قدمت النيابة العامة العسكرية الاسرائيلية، في نهاية الاسبوع الماضي، ملف اتهام ضد جنديين من الجيش الاسرائيلي على خلفية التسبب في وفاة اثنين من سكان المناطق المحتلة. الحادث الاول وقع في قرية بيديا، قبل حوالى اربعة شهور، حيث اطلق جندي اسرائيلي عياراً مطاطياً من مسافة قريبة باتجاه مواطن القرية، فاصيب في عينه وتوفي بعد فترة وجيزة. الحادث الثاني وقع في نابلس، في اثناء انطلاق رصاصة من بندقية واحد من الجنود كان يلاحق احد المواطنين المحليين. وقد اصابت الرصاصة الرجل الهارب وقتلته على الفور (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٣).

• دعا رئيس الحكومة الاسرائيلية، اسحق شامير، الى ايقاف النقاش الدائر حول التنازلات الاقليمية عن هذا الجزء او ذاك مما وصفه بـ «ارض ـ اسرائيل»، لأنه ـ حسب تعبيره ـ لا يوجد أي سبب منطقي لمثل هذا النقاش، وهو يؤدي، فقط، الى اضعاف مكانة اسرائيل في العالم ويعقد الامور امام تحقيق السلام (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٣).

• تظاهر حشد من الكتاب والفنانين العرب واليهود، الفلسطينيين والاسرائيليين، أمام معتقل انصار ـ ٣ الصحراوي، في النقب، للاحتجاج على السياسة الاسرائيلية القمعية في الارض المحتلة. وتمت التظاهرة بناء على دعوة من كل من اتحاد الكتاب العرب في اسرائيل ولجنة الكتاب والفنانين الاسرائيليين والفلسطينيين ضد الاحتلال (**الاتحاد**، ١٩٨٨/٧/٣).

١٩٨٨/٧/٣

• خاض مواطنو مدينة القدس العرب اعنف مجابهات تشهدها المدينة، منذ العام ١٩٨٢، ضد قوات الاحتلال الاسرائيلي. فقد هبّ المواطنون في وقت مبكر، استجابة لنداءات المؤذنين الذين دعوهم الى الدفاع عن المسجد، حيث قام فريق اسرائيلي بحفر نفق في حائط البراق. وقد اغلقت سلطات الاحتلال منطقة المسجد، وعطّلت مكبرات الصوت، ومنعت سيارات الاسعاف من الوصول الى ساحة المسجد لنقل الجرحى من المواطنين. واغلقت السلطات مداخل المدينة واقامت حواجز طرق لمنع القادمين الى القدس من الدخول اليها. ووقعت معارك بين المواطنين والجنود، فاصيب ١٣٠ مواطناً و١١ جندياً بجروح. في غضون ذلك، استمرت الاشتباكات والتظاهرات في غير مكان من الارض المحتلة (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٤).

• حذّرت اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. من محاولات تشويه صورة النضال الفلسطيني عبر ترويج المزاعم الكاذبة عن ان ما يجرى في مخيمات بيروت هو اقتتال فلسطيني داخلي. وحثت اللجنة «الاشقاء العرب وكل الحلفاء والاصدقاء في العالم» على دعم الجهود الرامية الى احباط المخطط الاميركي، واتهمت اجهزة استخبارات عربية مقنّعة تعمل في الظلام بتنفيذ هذا المخطط (**وفا**، ١٩٨٨/٧/٤). وقد واصلت اللجنة المركزية لـ «فتح»، اجتماعاتها في تونس، فأجرت تقويماً شاملاً للموقف في المخيمات (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٤).

• اعترف رئيس الادارة المدنية الاسرائيلي، في الضفة الغربية، العميد شايكه ايرز، في الاسبوع الماضي، بأن لا نشاط للشرطة، تقريباً، في الضفة الغربية. وقد ورد هذا الاعتراف في الحديث الذي جرى بين رئيس الادارة المدنية ومجموعة اعضاء كنيست قاموا بزيارة لنابلس وطرحوا موضوع معالجة الشرطة لحوادث الوفاة التي كان للمستوطنين اليهود ضلع فيها. وقال ايرز لاعضاء الكنيست: «تقريباً، لا توجد شرطة في كل المنطقة، وليس باستطاعتها فرض القانون والنظام في الضفة» (**عل همشمار**، ٤/٧/١٩٨٨).

• بدأ الجيش الاسرائيلي بحملة مسح الشعارات بواسطة جمع سكان القرى لمسح الشعارات عن جدران قراهم. وفي قرية نعمه، رفض ركاب احد الباصات النزول ومسح الشعارات. وافادت مصادر مطلعة بأن الجنود اجبروهم على القيام بذلك العمل، تحت ضرب العصي، وان بعضهم يتلقى العلاج في مستشفى رام الله. وقد حدث الامر عينه في قرية بيت رينا في محافظة رام الله (**عل همشمار**، ٤/٧/١٩٨٨).

• اكد مسؤول لبناني كبير ان اسرائيل ارسلت أربعة آلاف جندي جديد الى منطقة الشريط الحدودي التي تحتلها في جنوب لبنان، مزودين بأنواع الاسلحة كافة. ورأى المسؤول ان الغرض من هذا الحشد هو الاعتداء على منطقة صيدا والمخيمات الفلسطينية فيها (**الاهرام**، ٤/٧/١٩٨٨).

• بحث وفد حركة ناطوري كارتا الذي اجتمع بمسؤولين من م.ت.ف. في مقر المنظمة في تونس، في مصير جنود الجيش الاسرائيلي الاسرى في لبنان. وقال الحاخام، موشي هيرش، «وزير خارجية ناطوري كارتا» في القدس، ان الموضوع طرح في أعقاب توجه مارتين فينك، الذي ابنه يوسف محتجز كأسير لدى حزب الله، منذ السابع عشر من شباط (فبراير) ١٩٨٦، سوية مع زميله ليفي الشيخ. وتعترف ناطوري كارتا بأن م.ت.ف. هي الممثل الوحيد للشعب الفلسطيني، بمن فيه «اليهود الفلسطينيون، أمثالهم» (**عل همشمار**، ٤/٧/١٩٨٨).

• استقبل وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، عضو المجلس الوطني الفلسطيني، المقيم في القاهرة، سعيد كمال. واعلن كمال، عقب اللقاء، انه نقل الى الوزير توجيهات رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بضرورة تعزيز العلاقات مع مصر، لصالح ابناء الشعب الفلسطيني المقيمين في الدول العربية الذين يرغبون في زيارة ذويهم في مصر. وقال كمال انه وجد ترحيباً كاملاً للبحث في هذه الامور في أسرع وقت ممكن (**الاهرام**، ٤/٧/١٩٨٨).

١٩٨٨/٧/٤

• في حديث صحفي نشر في صحيفة «فيرنيك» اليوغسلافية، أكد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، استعداد المنظمة للتفاوض مع اسرائيل في أطار مؤتمر للسلام في الشرق الاوسط، وقال: «اننا عندما قبلنا بالمؤتمر الدولي كنا نعلم جيداً اننا سنتفاوض مع اعدائنا» (**الاتحاد**، ٥/٧/١٩٨٨).

• قررت سلطات الاحتلال الاسرائيلي غلق مدارس الضفة الغربية، وعددها ١٢٠٠ مدرسة، لمدة ثلاثة أيام، اعتباراً من يوم غد. وجاء القرار بمثابة عقوبة جماعية ضد الطلاب، البالغ عددهم ٣٠٠ الف، لمشاركتهم في أنشطة الانتفاضة. وتنظر السلطات في توجيه اتهامات الى أئمة المساجد الذين دعوا، عبر مكبرات الصوت، أمس، مواطني القدس العرب، الى الدفاع عن المسجد الاقصى. وقد تواصلت التظاهرات والاشتباكات بين المواطنين وقوات الاحتلال، فيما عمّ الارض المحتلة اضراب عام، احتجاجاً على الاعتداء الاسرائيلي على المسجد الاقصى. وقد استشهد، في غزة، محمود ذياب الغندور (١٣ سنة)، واصيب عشرات المواطنين، في اكثر من مكان، بجروح (**الدستور**، ٥/٧/١٩٨٨).

• شن المنشقون عن «فتح» هجوماً على مخيم برج البرجنة، بعد حوالى اسبوع من سيطرتهم على مخيم شاتيلا المجاور. وقالت مصادر فلسطينية ان ٢١ شخصاً، على الاقل، لقوا مصرعهم، وان أكثر من ٦٧ اصيبوا بجراح (**القبس**، ٥/٧/١٩٨٨).

• قال وزير شؤون الارض المحتلة الاردني، مروان دودين، ان الاردن يدرس الخطوات الكفيلة بالرد على مخطط اسرائيلي يستهدف حرمان عدد كبير من المواطنين الفلسطينيين من حقهم في الاقامة في وطنهم. وقد قالت الاذاعة الاسرائيلية ان سلطات الاحتلال ستمنع السيدات، من أهالي الضفة الغربية، المقيمات في الخارج من العودة، هن وأولادهن، اذا كان أزواجهن لا يحملون بطاقة «لمّ شمل» صادرة عن هذه السلطات (**الدستور**، ٥/٧/١٩٨٨).

• يعقد نائب وزير الخارجية السوفياتية،

فلاديمير بولياكوف، ومساعد وزير الخارجية الاميركية لشؤون الشرق الاوسط، ريتشارد مورفي، سلسلة من المحادثات، خلال الاسبوعين المقبلين، للبحث في ترتيبات المؤتمر الدولي للسلام في الشرق الاوسط، في ضوء التطورات الاخيرة في المنطقة، خصوصاً بعد قمة الجزائر واستمرار الانتفاضة الفلسطينية واشتعال الحرب على المخيمات، من جديد، في بيروت (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٥).

• زار اسرائيل الشهر الماضي وكلاء سياحة اردنيون والتقوا مع اوساط سياحية في تل ـ أبيب، من اجل التنسيق معهم بشأن استمرار تنفيذ صفقات سياحية مشتركة الى الاردن واسرائيل ومصر، على الرغم من الاحداث في المناطق المحتلة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٥).

• قال رئيس شعبة المستودعات الاسرائيلية، اللواء مناحم عينان، في مؤتمر صحافي للمراسلين العسكريين: «اذا لم نحصل على علاوة خاصة لميزانية الدفاع، كتعويض عن النفقات التي تسببت بها الانتفاضة، فسوف اعود وأوصي بايقاف تسليح الجيش الاسرائيلي بوسائل قتالية». وعلى حد قول اللواء عينان يوجد نقص في ميزانية الجيش الاسرائيلي الحالية من اجل تنفيذ الحد الادنى من اهدافه الحيوية (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/٥).

١٩٨٨/٧/٥

• وجه رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، رسائل عاجلة، للمرة الثانية خلال اسبوع، الى الملوك والرؤساء العرب، يناشدهم فيها التدخل الفوري لوضع حد للمؤامرة التي تجرى في المخيمات الفلسطينية، في بيروت، والتي تستهدف ضرب الوجود الفلسطيني في لبنان. كما بعث عرفات برسالة، حول الموضوع ذاته، الى البابا يوحنا بولس الثاني (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٦).

• نفّذت الارض المحتلة اضراباً عاماً شاملاً، فاقفرت الشوارع من المشاة، واقفلت المحال التجارية، وشلت حركة المواصلات، تأكيداً على مقاطعة المواطنين للادارة الاسرائيلية المحتلة. ووزعت القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة بيانها الـ ٢١، تحت عنوان «نداء الاقصى المبارك»، وحددت فيه برنامجها الكفاحي للاسبوعين المقبلين. ووقعت تظاهرات ومصادمات دامية في اكثر من مكان. وفي القدس، نشرت السلطات الاسرائيلية قوات عسكرية جديدة. واستمر حظر التجول مفروضاً على اكثر من مدينة وقرية ومخيم. ووقعت اصابات في صفوف المواطنين، وخصوصاً في القدس، حين صد المواطنون هجمة اسرائيلية جديدة على المسجد الاقصى. كما طالت الاعتقالات عدداً من المواطنين، بينهم كهل من قباطية (٧٦ سنة)، احتجز كرهينة لكي يسلّم ابنه المطلوب للسلطات نفسه (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/٦).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، للجنة الخارجية والامن التابعة للكنيست، خلال تطرقه الى موضوع المناطق المحتلة: «اننا لا نواجه الارهاب، بل قسماً كبيراً من السكان المحليين العرب، ومسألة العنف تجرى دون مراقبة منظمة. العرب يدركون انهم اذا انتقلوا الى الارهاب، سوف يخسرون الرأي العام في العالم» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/٦).

• رفض المنشقون عن «فتح» الالتزام بهدنة جرى ترتيبها في مخيم برج البراجنة لمنع الاصطدام بينهم وبين مقاتلي «فتح»، بوساطة ليبية. وفشلت الاتصالات الجارية الرامية الى ايقاف القتال في المخيم (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٦).

• كشف د. مئير بعيل، خلال ظهوره العلني الاول، الذي تم امس في فرع حزب مبام في تل ـ أبيب، بعد عودته الى الحزب، تفاصيل لقاءاته مع ممثلي م.ت.ف. خلال السنوات العشر الاخيرة. لقد تحدث بعيل عن لقاء مع ممثل رسمي من م.ت.ف. عقد في العام ١٩٨٣. وقد شارك في هذا اللقاء، ايضاً، سيمحا فلاين الذي توفي مؤخراً. وفي ذلك اللقاء، افاد ذلك الممثل، باسم عرفات، بأن م.ت.ف. مستعدة للاعتراف بدولة اسرائيل في حدود العام ١٩٦٧ مع تعديلات حدودية معيّنة، بما فيها القدس، باستثناء احياء عربية داخلها سوف تبقى في أيدي الكيان الفلسطيني (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/٦).

١٩٨٨/٧/٦

• كثفت سلطات الاحتلال الاسرائيلي عملياتها الانتقامية ضد التجار الفلسطينيين في الارض المحتلة، لارغامهم على دفع الضرائب المفروضة عليهم، وذلك في اطار محاولاتها للحد من تصاعد الانتفاضة. ومددت السلطات قرار اغلاق مدارس الضفة ليومين آخرين. في غضون ذلك، استمرت المصادمات بين المواطنين وقوات الجيش الاسرائيلي، وتمكن رجال الانتفاضة من

تدمير مركز للمخابرات الاسرائيلية، في البيره، وتحطيم ١٦ سيارة (الدستور، ٧/٧/١٩٨٨).

• ذكر مسؤول فلسطيني كبير ان الاميركيين طلبوا من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بصورة غير مباشرة، اما قراراً بتأييد مضمون وثيقة بسام ابو شريف من اللجنة التنفيذية، او توقيع عرفات عليها، قبل أخذ مضمونها على محمل الجد. وأضاف المسؤول: «لن يحدث أي من هذين الامرين» (الشرق الاوسط، ٧/٧/١٩٨٨).

• وصف رئيس المؤتمر اليهودي العالمي، ادغار برونفمان، ما يجرى في الارض المحتلة بأنه أمر مثير للقلق بشكل خطير، وقال: «أنا، كيهودي اميركي، اشعر بألم متزايد وبالقلق». وطالب برونفمان اسرائيل بالتخلي عن قطاع غزة المحتل، مؤكداً ان القطاع غير ذي قيمة عسكرية قصوى لأمن اسرائيل. واستبعد برونفمان اجراء مفاوضات مباشرة بين اسرائيل وم.ت.ف. (الاهرام، ٧/٧/١٩٨٨).

• للمرة الخامسة على التوالي أجل البرلمان الاوروبي النظر في ابرام البروتوكولات التي تربط السوق الاوروبية المشتركة باسرائيل. تم ذلك بسبب سياسة اسرائيل في الارض المحتلة (القبس، ٧/٧/١٩٨٨). وقد تم التأجيل بموافقة مؤيدي اسرائيل، بعد ان اتضح تعذر توفير الاغلبية اللازمة لاقرار البروتوكولات (هآرتس، ٧/٧/١٩٨٨).

١٩٨٨/٧/٧

• قررت قيادة الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة استهلال شهرها الثامن بتخصيص يومه الاول للاقصى وتصعيد المواجهات مع قوات الاحتلال الاسرائيلي للدفاع عن الاماكن المقدسة. وعمّت التظاهرات والمصادمات مختلف مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما. وانضم خلالها شهيد جديد الى قافلة الشهداء، بينما اصيب عشرات المواطنين بجراح. وكان من ابرز احداث اليوم هجوم بالسلاح الابيض، حين طعن شاب اربعة ضباط اسرائيليين. واعلنت سلطات الاحتلال انها قررت ابعاد عشرة مواطنين جدد (الدستور، ٨/٧/١٩٨٨).

• وصفت قيادة «فتح»، في لبنان، محاولات فرض الاستسلام على مخيم برج البراجنة، في بيروت، بأنها مؤامرة، وحمّلت المسؤولية لسوريا. وقال رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، بعد لقاء ضمّه مع الرئيس التونسي، زين العابدين بن علي، ان الحرب على المخيمات تهدف الى طرد الفلسطينيين من لبنان. وقد بدأت قوات «فتح» في المخيم مفاوضات مع سوريا وحلفائها من المنشقين عن «فتح» للانسحاب من برج البراجنة (الشرق الاوسط، ٨/٧/١٩٨٨). وقد توقفت المعارك في المخيم في الساعة الواحدة والنصف بعد الظهر، بينما يجرى الاعداد لانسحاب مقاتلي «فتح» من المخيم (القبس، ٨/٧/١٩٨٨). وفي تونس، اجتمع وزراء الخارجية لسبع دول عربية، او ممثلون لهم، للبحث في وضع مخيمات بيروت. وقد عقد الاجتماع بطلب من م.ت.ف. والدول السبع هي الجزائر وتونس ودولة الامارات العربية والاردن والكويت وموريتانيا واليمن الشمالية (النهار، ٨/٧/١٩٨٨).

• قال مصدر عسكري اسرائيلي رفيع المستوى ومعتمد، في حديث الى المراسلين العسكريين انهم، في الجيش الاسرائيلي قلقون جداً من القيادات الجديدة في المناطق المحتلة، ويجرى الاستعداد لمواجهتها. وأضاف: «توجد لجان شعبية، وهي في مسار الارتفاع والتوسع. هؤلاء الرجال كانوا النواة التنفيذية للانتفاضة». وفي رده على سؤال لماذا لم يعتقل الجيش الاسرائيلي رؤساء هذه اللجان ؟ قال: «لا نريد ان يصبح عدد المعتقلين اكبر من عدد السكان» (عل همشمار، ٨/٧/١٩٨٨).

• تتأسس قيادة محلية في كل مدينة وقرية ومخيم تخضع لقيادة م.ت.ف. خارج المناطق المحتلة. هذه اللجان اطلق عليها اسم «اللجان الضاربة»، ومهمتها معالجة قضايا السكان المحليين، والاهتمام بتنفيذ توجيهات البيانات، وتنفيذ العمليات ضد اهداف اسرائيلية. انتشار هذه اللجان واسع الى حدّ انه، في نابلس، يوجد مسؤول شخصي عن كل شارع، مهمته معالجة شؤون خارقي الاضراب والمتعاونين مع سلطات الاحتلال (عل همشمار، ٨/٧/١٩٨٨).

• قال مصدر عسكري اسرائيلي رفيع المستوى ومعتمد في قيادة المنطقة الوسطى: «اوافق على تقويم رئيس شعبة الاستخبارات العسكرية في الجيش الاسرائيلي، من ان م.ت.ف. هي التي تقود التنظيم والصراع التقليدي في المناطق المحتلة». وحسب تقويم ذلك المصدر، ان الانتفاضة مسار يمكن ان يستمر لسنوات عدة؛ وفي الجيش الاسرائيلي يستعدون

لمثل هذا الاحتمال. وأضاف: «اعتقد بأن الوضع لن يعود الى ما كان عليه قبل شهر كانون الاول (ديسمبر) من العام ١٩٨٧» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/٨).

• افتتح الامين العام لجامعة الدول العربية، الشاذلي القليبي، في تونس، اجتماع وزراء الاعلام لسبع دول عربية كلفتها قمة الجزائر وضع خطة عمل لدعم الانتفاضة الفلسطينية (**النهار**، ١٩٨٨/٧/٨).

• توجهت الادارة الاميركية، بصورة غير مباشرة، الى قادة م.ت.ف. وافادت بأنه اذا وقّع عرفات على وثيقة بسام ابو شريف، أو ان اعتمدتها اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. فسوف يحدث تقدم في العلاقات بين الجانبين. ورداً على هذا، قال رجال م.ت.ف. انه ينبغي ان يسبق ذلك اعتراف اميركي بـ م.ت.ف. كممثل شرعي وحيد للشعب الفلسطيني (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/٨).

١٩٨٨/٧/٨

• بدأت الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة شهرها الثامن بـ «يوم الاقصى». وقد اشتدت المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في معظم ارجاء الارض المحتلة، وخصوصاً في نابلس والقرى المحيطة بها، حيث استشهد عبدالقادر قاسم (٣٢ سنة)، من طوباس، واصيب آخرون بجروح (**القبس**، ١٩٨٨/٧/٩).

• دخلت العلاقات الفلسطينية ـ السورية مرحلة جديدة من التأزم البالغ بعد تدمير مخيم برج البراجنة، في بيروت، واجلاء مقاتلي «فتح» منه الى مخيم عين الحلوة، قرب صيدا. وقد حمّل بيان اصدره المتحدث الرسمي الفلسطني سوريا المسؤولية، في حين تابعت صحف دمشق، من جانبها، حملتها ضد رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقد أجلي ١٢٠ مقاتلاً من «فتح» من مخيم البرج. وفي اجواء مليئة بالحسرة والحزن، ووسط وجوه غطتها الدموع، ودع من تبقوا من سكان المخيم المقاتلين الراحلين (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٧/٩).

• اكد وزير الدولة البريطاني للشؤون الخارجية، ديفيد ميلر، انه لا يمكن انهاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي وعودة السلام والاستقرار الى منطقة الشرق الاوسط، دون الاعتراف بحق تقرير المصير للفلسطينيين. وذكر ميلر ان استمرار الاحتلال الاسرائيلي للاراضي العربية اصبح امراً مرفوضاً من قبل جميع المحافل الدولية (**الاهرام**، ١٩٨٨/٧/٩).

١٩٨٨/٧/٩

• واصل مواطنو الارض المحتلة مقاومتهم الباسلة لقوات الاحتلال، متحدين القمع الاسرائيلي والرصاص وقنابل الغاز وحرب التجويع والتعطيش وحظر التجول والاعتقالات. وقد نفّذ المواطنون اضراباً عاماً. وفي غضون ذلك، استمرت التظاهرات والمصادمات مع قوات الاحتلال في معظم المدن والقرى والمخيمات. وقد استشهد فائق سلمان حسين (٢٥ سنة)، من مخيم جباليا، واصيب عديدون بجروح (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/١٠).

• اصدرت سلطات الامن الاسرائيلية اوامر طرد ضد عشرة مواطنين من سكان المناطق المحتلة؛ ستة من بينهم من الضفة الغربية والاربعة الباقون من قطاع غزة. العشرة متهمون بأنهم قاموا بدور مركزي في عملية تنظيم وتنفيذ الاحداث في المناطق المحتلة في الشهور الاخيرة. جزء منهم تم اعتقاله في بدايات الانتفاضة، غير انه نسبت اليهم تهمة تنظيم التمرد وهم رهن الاعتقال. وجزء آخر من المرشحين للطرد يعتبر ـ عل حد قول سلطات الامن الاسرائيلية ـ من كبار منظمي الانتفاضة، ويوجد بينهم متهمون بكونهم اعضاء في القيادة الموحدة للانتفاضة (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/١٠).

• افاد قادمون من دمشق بأن المخابرات السورية هاجمت تظاهرة نسائية نظمت، أمس، وسط مخيم اليرموك، احتجاجاً على التدخل السوري في تدمير المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد اعتقلت المتظاهرات، بعد ان تعرضن للضرب المبرح، وجرى نقلهن، في شاحنتين، الى مكان مجهول (**وفا**، ١٩٨٨/٧/١٠).

١٩٨٨/٧/١٠

• استشهد المواطن منصور جبر الزريقي (١٧ سنة)، من مخيم عسكر، اثر اصابته بعيار ناري على يد قوات الاحتلال الاسرائيلي. وساد في الارض المحتلة اضراب عام، ودارت مصادمات عنيفة في معظم ارجاء الارض المحتلة، فيما وسّعت سلطات الاحتلال اجراءات حظر التجول، فشملت عدداً من المدن والمخيمات. واعلنت السلطات منطقة رام الله

منطقة مغلقة، وعززت القوات العسكرية حول المسجد الاقصى، بشكل كثيف (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/١١).

• ذكرت صحيفة «جيروزاليم بوست» الاسرائيلية ان رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، على استعداد لاجراء مفاوضات مباشرة مع اسرائيل لوضع ترتيبات مؤقتة في الارض المحتلة. وأشارت الصحيفة الى ان موقف عرفات، هذا، ورد في رسالة سرية ارسلها الرئيس الروماني، نيقولاي تشاوشيسكو، الى رئيس حكومة اسرائيل، اسحق شامير، مع مبعوث خاص وصل الى اسرائيل قبل يومين. وقد اوضح المبعوث ان عرفات اقترح دخول اسرائيل والفلسطينيين في مفاوضات، تحت اشراف الامم المتحدة، لتحديد الوضع النهائي للارض. وقد رفض شامير الاقتراح، رفضاً قاطعاً (**الاهرام**، ١٩٨٨/٧/١١).

• قام سكان مستوطنة بيت حغاي، الواقعة جنوب جبل الخليل، بغلق طريق القدس ـ الخليل لمدة ساعة واحدة، احتجاجاً على سياسة وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الذي لم يتمكن من انهاء الانتفاضة في المناطق المحتلة (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/١١).

• تصاعدت حدة الحملات الاعلامية المتبادلة بين سوريا وم.ت.ف. بسبب وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. والمح قائد المنشقين عن «فتح» الى احتمال انتقال الحرب الى منطقتي اقليم الخروب ومدينة صيدا. في غضون ذلك، اعلن عن نفسه انشقاق جديد في صفوف المنشقين ووقّع ٦٣ شخصاً من كوادر المنشقين بياناً وصف قيادة الانشقاق بأنها تخلت عن مبادىء الصراع التي اعلنت العام ١٩٨٣ (**الشرق الاوسط**، ١٩٨٨/٧/١١).

• حذر وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، الدول العربية التي في استطاعتها استخدام السلاح الكيماوي وصواريخ ارض ـ ارض ضد اسرائيل، من ان «زعماء هذه الدول يخطئون، خطأ مميتاً، اذا اعتقدوا بأنه لن يكون هناك رد دولي مناسب، وسوف ينزلون بشعوبهم كارثة، وزيادة على ذلك مما لا مجال للتحدث عنه» (**عل همشمار**، ١٩٨٨/٧/١١).

١٩٨٨/٧/١١

• استقبل رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. في مقر اقامته، في بغداد، وزير الخارجية العراقية، طارق عزيز. وقد أجري البحث في الاوضاع الخطيرة الناجمة عن الهجمات المدمرة ضد المخيمات الفلسطينية في بيروت، وتصاعد الانتفاضة في الارض المحتلة (**وفا**، ١٩٨٨/٧/١٢). واتخذت اللجنة التنفيذية قراراً برصد الاموال اللازمة لاعادة بناء مخيمات صبرا وشاتيلا وبرج البراجنة، بالتعاون مع وكالة الغوث الدولية والجهات اللبنانية الرسمية (**المصدر نفسه**).

• عمّت المواجهات العنيفة بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي مدن الضفة الغربية وقطاع غزة وقراهما ومخيماتهما، فيما عاودت القوات الاسرائيلية استخدام رصاص «دوم دوم» في تصديها لتظاهرات المواطنين. واستشهد مواطنان، هما حسن احمد جابر عدس (١٧ سنة)، من عنبتا، وفارس عنبتاوي (١٧ سنة)، من القرية ذاتها، واصيب ٣٨ بجروح. ومن المحتمل ان يؤدي تصاعد المجابهات الى اقدام سلطات الاحتلال على غلق مدارس الضفة الغربية، وعددها ١٢٠٠، من جديد (**الدستور**، ١٩٨٨/٧/١٢).

• اتخذ في الاسابيع الماضية قرار في أوساط جهاز الامن الاسرائيلي ازاء زيادة المراقبة على أنشطة المجلس الاسلامي الاعلى الذي يشرف على المسجد الاقصى، بما فيها مراقبة رجال دين كبار ورؤساء الوقف الاسلامي. وحسب ادعاء الاوساط الامنية الاسرائيلية، يبدي رجال الوقف تدخلاً متزايداً في شؤون الانتفاضة. ووفقاً لهذا الاتهام، تدخل بعض رجال الوقف في صوغ البيانات الاخيرة التي عالجت شؤون القدس (**هآرتس**، ١٩٨٨/٧/١٢).

• نفى رئيس وزراء الهند، راجيف غاندي، الذي انهى زيارته للقاهرة ويقوم بزيارة لعمان، الانباء التي نشرت حول وجود تحول في السياسة الهندية ازاء الصراع العربي ـ الاسرائيلي. ووصف غاندي موقف الهند بأنه ثابت لا يتغير، وقال انه ينطلق من الايمان بعدالة القضية الفلسطينية (**القبس**، ١٩٨٨/٧/١٢).

١٩٨٨/٧/١٢

• تسلم رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات، الموجود في بغداد، رسالة هامة من الرئيس حيدر ابو بكر العطاس، رئيس هيئة رئاسة مجلس الشعب الاعلى في جمهورية اليمن الديمقراطية. وقد حمل الرسالة، الى القائد الفلسطيني، السفير اليمني في بغداد (**وفا**، ١٩٨٨/٧/١٣). وتبادل عرفات مع القيادة السوفياتية رسائل هامة تتعلق بالوضع

في الشرق الاوسط، عامة، وعلى الساحة الفلسطينية، خاصة (**المصدر نفسه**).

• ازدادت نيران الانتفاضة الوطنية في الارض المحتلة اشتعالاً مع تصاعد المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي. وسقط مزيد من الجرحى في صفوف المواطنين حتى عدّوا بالعشرات، وذلك، خصوصاً، في نابلس وعين عريك ومخيم عايده وقلقيلية. وذكرت تقارير ان نحو ١٥ جندياً اسرائيلياً، بينهم ثلاثة ضباط، اصيبوا بجروح، في نابلس. وذكرت الصحف الاسرائيلية ان وزير العلوم والتكنولوجيا الاسرائيلي، جدعون بات، اصيب بجراح في وجهه بعد رشقه بحجر. كما حطم المواطنون خمس سيارات اسرائيلية (**الدستور**، ١٣/٧/١٩٨٨).

• ضاعف المستوطنون اليهود، في الايام الاخيرة، انشطتهم في منطقة نابلس. وعلم ان المستوطنين قدموا الى قرية عين عريك، بالقرب من رام الله، والحقوا اضراراً بالممتلكات. وقد نشب عراك في القرية، فأسرعت قوة من الجيش الاسرائيلي اليها، وعلم ان ثلاثة مواطنين جرحوا، جراء ضربهم بالهراوات (**عل همشمار**، ١٣/٧/١٩٨٨).

• طالبت م.ت.ف. بعقد اجتماع طارىء لوزراء الخارجية العرب، للبحث في وضع المخيمات الفلسطينية في لبنان. وقد قدم ممثل المنظمة الدائم في جامعة الدول العربية مذكرة بهذا الشأن الى الجامعة (**الاهرام**، ١٣/٧/١٩٨٨).

• قال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، ان السلام مع مصر شكل مساهمة في أمن اسرائيل؛ ولهذا، فان السعي نحو السلام يحتوي على قوة واقعية ايجابية، من الناحية الامنية. وبعدما وصف الجيش الاسرائيلي بأنه افضل جيش في العالم، قال رابين: «ان اولئك القائلين بأن مشاكل الانتفاضة يجب حلها بالقوة العسكرية مخطئون، وانه لا ينبغي تحميل الجيش الاسرائيلي مهمات حلها يتم فقط في الاطار السياسي» (**عل همشمار**، ١٣/٧/١٩٨٨).

١٣/٧/١٩٨٨

• تواصلت الصدامات العنيفة في معظم مناطق الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين، وبشكل خاص في طولكرم ورام الله والبيره والقدس وبيت لحم ونابلس والخليل وغزة. وصعّدت سلطات الاحتلال الاسرائيلية حملاتها التنكيلية ضد المواطنين، فهدمت منازل ومنعت وصول التموين الى عدد من الاماكن، فيما لا تزال عدة مناطق، يسكنها ٢٥٠ ألف نسمة، خاضعة لنظام حظر التجول. وقررت السلطات غلق عشر مدارس اخرى حتى نهاية اليوم الدراسي. وذكرت الانباء ان قوات الاحتلال حوّلت قرية ارطاس الى «فرن غاز» كبير، بسبب قصفها لها بقنابل الغاز، مما ادى الى اصابة أكثر من ٤٥٠ من اهل القرية بالتسمم. وقد استشهد امجد الخواجه (١٧ سنة)، من القدس، وسمير السايح (١٦ سنة) (**الدستور**، ١٤/٧/١٩٨٨).

• قتل ضابط من الجيش الاسرائيلي في اشتباك مع فدائيين شمال منطقة «حزام الامن» في القطاع الشرقي من جنوب لبنان. وفي الاشتباك قتل ثلاثة فدائيين. وقد وقع الاشتباك بالقرب من قرية كوكبا (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٨٨). وقال وزير الدفاع الاسرائيلي، اسحق رابين، في اجتماع عقد في راس العين: «ان الجهود لضربنا في لبنان مستمرة طوال الوقت». وأضاف رابين، ان الهدوء على الحدود الشمالية محافظ عليه بفضل انشطة الجيش الاسرائيلي، «وفي بعض الاحيان ندفع ثمناً باهظاً له» (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٨٨).

• عقد الرئيس الاسرائيلي، حاييم هرتسوغ، لقاء، هو الاول من نوعه، مع زعماء مجلس مستوطنات الضفة الغربية وغزة في مستوطنة تكواع بالقرب من غوش عتسيون. وقد قال حاخام المستوطنة، مناحم فورمان، انه يرى في هذه الزيارة للرئيس تعبيراً عن تضامنه مع المستوطنين في المنطقة التي تتعرض لحجارة العرب (**هآرتس**، ١٤/٧/١٩٨٨).

• وقع مستوردون من خمس دول من السوق الاوروبية المشتركة عقداً، لم يسبق له مثيل، مع فلسطينيين من قطاع غزة المحتل، لتصدير ١٦٠٠٠ طن من الحمضيات الى هذه الدول (**الدستور**، ١٤/٧/١٩٨٨).

• ابلغ عضو المجلس الوطني الفلسطيني، سعيد كمال، الى وزير الخارجية المصرية، د. عصمت عبدالمجيد، رسالة شفوية من رئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. ياسر عرفات. وقال ناقل الرسالة انها تتناول الاحداث الاخيرة التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني، في مخيمات لبنان (**الشرق الاوسط**،

١٤/٧/١٩٨٨).

• قال الرئيس الاميركي ، رونالد ريغان، فيما وصف بأنه التصريح الاول من نوعه، ان الولايات المتحدة ستبذل كل جهودها للتوصل الى حل شامل وعادل للصراع العربي ـ الاسرائيلي. وأضاف: «ان هذا الحل سوف يراعي تحقيق الآمال السياسية المشروعة للفلسطينيين، مع مراعاة ضمانات الأمن المشروعة لاسرائيل» (**الاهرام**، ١٤/٧/١٩٨٨).

١٤/٧/١٩٨٨

• تصدى مواطنو قلقيلية المحتلة، في اشتباكات دامت ثلاث ساعات، في الليلة الماضية، لعصابات المستوطنين اليهود التي هاجمت البلدة وحاولت استباحتها. ونفّذ شبان الانتفاضة الوطنية عملية جديدة في تل ـ أبيب، حيث انفجرت عبوة ناسفة بالقرب من المبنى الجامعي. وتواصلت، في الوقت عينه، المجابهات بين المواطنين وقوات الاحتلال في مختلف انحاء الارض المحتلة. واغلقت سلطات الاحتلال مدارس قلقيلية وعنبتا وجميع المدارس والمعاهد في منطقة طولكرم، حتى انتهاء العام الدراسي (**الدستور**، ١٥/٧/١٩٨٨).

• أعلنت المستشفيات في الضفة الغربية واسرائيل انها لن تتعاون في موضوع التوجيهات الجديدة للادارة المدنية في موضوع معالجة مرضى وجرحى الانتفاضة في المستشفيات في اسرائيل والمستشفيات الحكومية في الضفة الغربية. كل مدراء المستشفيات الحكومية في الضفة وقّعوا على بيان جاء فيه، انهم يرفضون، رفضاً مطلقاً، تقليص الخدمات للمرضى، ويطالبون بابقاء الوضع على ما كان عليه سابقاً (**عل همشمار**، ١٥/٧/١٩٨٨).

١٥/٧/١٩٨٨

• تواصلت الصدامات الدموية بين المواطنين وقوات الاحتلال الاسرائيلي في مختلف مناطق الارض المحتلة، بعد ليلة شهدت مجابهات ضارية في قلقيلية رشق المواطنون خلالها سيارة الحاكم العسكري الاسرائيلي بالحجارة. وقد صعّد العدو من اجراء غلق المدارس والمداهمات واعتقال المواطنين ووسّع المناطق التي يفرض الحصار عليها، بحيث غدت تشمل ٨٠ الف مواطن، وبضمنها المسجد الاقصى ومساجد اخرى (**الدستور**، ١٦/٧/١٩٨٨).

• انتشرت قوة أمنية فلسطينية مشتركة حول المخيمات الفلسطينية في صيدا، للمحافظة على الأمن وتجنب أي قتال محتمل. وصرح قائد القوة للصحافيين بأن حوالى ١٥٠ مقاتلاً من كل التنظيمات الموجودة في مخيمي عين الحلوة والميه وميه، حيث تتمتع «فتح» بنفوذ كبير، سيطروا على مداخل المخيمين، «لمواجهة أي اقتتال فلسطيني محتمل» (**القبس**، ١٦/٧/١٩٨٨).

• أعلن المستشار الاعلامي لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. بسام ابو شريف، ان المنظمة رفضت مبادرة اسرائيلية، كحل مؤقت، لايقاف الانتفاضة الفلسطينية في الارض المحتلة. ونفى ابو شريف ان يكون رئيس اللجنة التنفيذية، ياسر عرفات، او الوفد المرافق له، قد طرح، عند زيارته لبوخارست، قبل اسبوعين، عروضاً على الاسرائيليين (**الشرق الاوسط**، ١٦/٧/١٩٨٨).

القضية الفلسطينية والصراع العربي ـ الاسرائيلي

(قائمة مختارة)

اسرائيل

○ الاجتماع

• بار ـ اون، مردخاي؛ «اتجاهات في النفسية السياسية لليهود الاسرائيليين، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦»، **البيادر السياسي** (القدس)، السنة ٨، العدد ٢٩٦، ١٩٨٨/٤/٢، ص ٤١ ـ ٤٥.

• Bernstein, Marver H.; "Israel; Turbulent Democracy at Forty", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 193 - 201.

○ الاحزاب والتكتلات

• الاسطل، عواد؛ «الاحزاب الاسرائيلية والقضية الفلسطينية والتطورات الاخيرة»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٨، ١٩٨٨/٤/٢٣، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• صراص، سمير؛ «هجمة عسكرية على السلام [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤٢٢ ـ ٤٢٨.

• م.م.ح.؛ «الاحزاب الاسرائيلية تستعد للمعركة الانتخابية [تقرير]»، **الملف** (نيقوسيا)، المجلد ٥، العدد ٥١/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢١٨ ـ ٢٢٥.

• «[مقتطفات من] برنامج حزب العمال الموحد ـ مبام [الصادر عن المؤتمر العاشر للحزب والذي عقد في تل ـ أبيب، ٥ ـ ١٩٨٨/٥/٧]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥١/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٦٣ ـ ٢٦٨.

• الهندي، أسامة؛ «التحالف الوزاري الاسرائيلي؛ مقدمات واهداف»، **الفكر الاستراتيجي العربي** (بيروت)، السنة ٥، العدد ٢١ ـ ٢٢، تموز/تشرين الاول (يوليو/اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١١٧ ـ ١٤٥.

• Blitzer, Wolf; "Likud and Labour Scramble for U.S. Dollar", *The Jerusalem Post*, 18/6/1988, p. 7.

• Yudelman, Michal; "Labour Gets Overhaul", *The Jerusalem Post*, 25/6/1988, p. 3.

○ الاستيطان والمستوطنات

• الاسطل، عواد؛ «هل يشترك المستوطنون في صلاحيات الادارة المدنية ؟»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٩، ١٩٨٨/٤/٣٠، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• كيالي، ماجد؛ «الانتفاضة الشعبية والحرب على جبهة الهجرة والاستيطان؛ أمن الكيان وكلفة الاستيطان امام الاستحقاقات الملحة»، **نضال الشعب** (نيقوسيا)، العدد ٥٠٠، ١٩٨٨/٧/٩، ص ١٥ ـ ٢١.

• «مئات الشقق السكنية في المستوطنات تنتظر المشترين عبثاً»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٤، ١٩٨٨/٣/٢٦، ص ٢١.

• Goldenberg, Suzanne; "The West Bank is a Long Way from Scranton, Pa.", *The Guardian Weekly*, Vol. 138, No. 26, 26/6/1988, p. 9.

○ الإعلام

• الراهب، ابراهيم؛ «[قضية صحيفة ' الشرارة ']»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠٠، ١٩٨٨/٧/٩، ص ٢٣.

• عامر، سهيل؛ «الاعلام الصهيوني في ضوء السوسيولوجيا»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية** (القاهرة)، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٦٢ ـ ٦٩.

○ الاقتصاد

• بدر، يوحنان؛ «التضخم يعود»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٥٧ ـ ٢٥٨؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢٣/٥/١٩٨٨.

• برويس، تيدي؛ «(١) الصراخ من أزقة لا وجود لها»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٩٩ ـ ٢٠٠؛ نقلاً عن **دافار**، ٤/٤/١٩٨٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «(٢) من عامل لعامل تهبط انتاجيتنا»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٠٠ ـ ٢٠٢؛ نقلاً عن **دافار**، ٥/٤/١٩٨٨.

• ـــ ، ـــ ؛ «(٣) عمال وفُوّط واطارات سيارات وعاملات»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٠٢ ـ ٢٠٤؛ نقلاً عن **دافار**، ٦/٤/١٩٨٨.

• س. ج.؛ «تقرير مصرف اسرائيل: الانجازات الاقتصادية في العام ١٩٨٧ [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤٣٩ ـ ٤٤٣.

• كتساف، موشي؛ «لا ينبغي استيراد آلاف العمال لاسرائيل»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٥٨ ـ ٢٦١؛ نقلاً عن **معاريف**، ٢٧/٥/١٩٨٨.

• مرسي، فؤاد؛ «مصير مظلم لاقتصاد شاذ في أزمة دائمة»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٢٣ ـ ١٣١.

• الموعد، حمد؛ «تراجع الخدمات في الكيان الصهيوني»، **الارض** (دمشق)، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٤٩.

○ بيانات وتصريحات

• «[نص رسالة الرئيس الاسرائيلي، حاييم هيرتسوغ، الى رئيس منظمة بناي بريث، جيرالد كرافت، بشأن اتفاق حزبي ليكود والعمل على تطبيق خطة دروبليس القاضية بتهجير الفلسطينيين]»، **الافق** (نيقوسيا)، السنة ٨، العدد ٢٠٠، ١٦/٦/١٩٨٨، ص ٢٢.

○ الشؤون العسكرية

• «ابعاد نظرية الامن الاسرائيلي والسلام في المنطقة»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٦، ٢/٤/١٩٨٨، ص ٣٧ ـ ٤٠.

• الازهري، محمد خالد؛ «المؤسسة العسكرية في المجتمع الاسرائيلي»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٤ ـ ٢٧.

• الحسن، نافع؛ «الفلسطينيون في مواجهة الردع النووي الاسرائيلي»، **فكر** (القاهرة)، العدد ١٢، نيسان / أيار / حزيران (ابريل / مايو / يونيو) ١٩٨٨، ص ١١٢ ـ ١٣٢.

• حسن، حسن؛ «المجتمع الاسرائيلي ومؤسسته الدفاعية»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٥، العدد ٢١ ـ ٢٢، تموز / تشرين الاول (يوليو / اكتوبر) ١٩٨٧، ص ١٤٧ ـ ١٧٦.

• صايغ، يزيد؛ «الشؤون العسكرية الاسرائيلية؛ تطورات بأبعاد استراتيجية [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٤ ـ ٧٨.

• شيف، زئيف؛ «تغيرات في نظرية الأمن الاسرائيلية بالنسبة للبنان»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٠٤ ـ ٢١١؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٠/٦/١٩٨٨.

• اللجنة المصرية للسلام؛ «التحدي الكبير؛ اسلحة اسرائيل النووية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١١٥.

• مسلّم، طلعت أحمد؛ «السياسة الامنية لاسرائيل وجنوب افريقيا»، **السياسة الدولية** (القاهرة)، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٤٣ ـ ٢٤٧.

• هويدي، أمين؛ «اسرائيل كتهديد نووي»، **العربي** (الكويت)، السنة ٣١، العدد ٣٥٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٥٠ ـ ٥٦.

• Bergus, Donald C.; "'Forty Years on' Israel's Quest for Security", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 202-208.

• Nordland, Rod; "The Nuclear Club [and Israel Case]", *Newsweek*, Vol. CXII, No. 2, 11/7/1988, pp. 14 - 17.

○ العلاقات الخارجية

• البحراوي، ابراهيم؛ «استراتيجية الاختراق الفكري الصهيوني في اطار المعاهدة المصرية ـ الاسرائيلية»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٥٠.

• «حصيلة زيارة رابين الى الولايات المتحدة؛ واشنطن تموّل الصاروخ الاسرائيلي»، **اليوم السابع** (باريس)، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١١/٧/١٩٨٨، ص ١٩.

• ربيع، عمرو هاشم؛ «العلاقات الاميركية ـ الاسرائيلية، ١٩٨١ ـ ١٩٨٧»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥١ ـ ٦٨.

• شاحوري، داليا؛ «عنصر واحد فقط في اللعبة»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٣٤ ـ ٢٣٨؛ نقلاً عن **عل همشمار**، ٢٠/٥/١٩٨٨.

• العبدالله، هاني؛ « ' زيارة بيرس ' و ' جولة شولتس ' ؛ اثارة الآمال وحفاظ على الحركة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٣٧ ـ ١٤٤.

• لحام، فلورا؛ «لندن تفشل في التعتيم على نشاطات ' الموساد ' »، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٦، ٢٧/٦/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٣.

• نور الدين، محمد؛ «أميركا والمشروع الصهيوني؛ تحالف استراتيجي ومنطقة تجارة حرة، وماذا بعد ؟»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١١٦ ـ ١٢٢.

• Horovitz, David and Menachem Shalev; "Israel and UK in Row over 'Secret Agent'", *The Jerusalem Post*, 25/6/1988, p. 3.

• Horovitz, David; "The Case of the Double Agent", *The Jerusalem Post*, 2/7/1988, p. 9.

• Tessler, Mark; "Moroccan - Israeli Relations and the Reasons for Moroccan Receptivity to Contact with Israel", *The Jerusalem Journal of International Relations*, Vol. 10, No. 2, June 1988, pp. 76 - 108.

الصهيونية

• حزين، صلاح؛ «الحركة الصهيونية من الدين الى السياسة»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٣١ ـ ٤٦.

• ديمتري، أديب؛ «جذور العرقية الصهيونية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٣٠.

• كيله، سلامة؛ «محددات الاستراتيجية الصهيونية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٠١ ـ ١١٢.

• محمود، امين عبدالله؛ «الصهيونية فكرة ودولة في كتابات احاد هعام»، **مؤتة للبحوث والدراسات** (عمان)، السنة ٢، العدد ٢، كانون الاول (ديسمبر) ١٩٨٧، ص ٦٩ ـ ٨٨.

• معسعس، رياض؛ «فرنسا وجذور الحركة الصهيونية غير اليهودية»، **العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٥٧ ـ ٦٢.

• مغيث، أنور؛ «الماركسية وايديولوجية اليسار الصهيوني في الغرب»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٤٧ ـ ٦١.

العالم العربي

• ابن جديد، الشاذلي؛ «نص كلمة الرئيس [الجزائري] في الجلسة الختامية [لمؤتمر القمة العربي غير العادي الذي عقد في العاصمة الجزائرية]»، **المجاهد** (الجزائر)، العدد ١٩٥٤، ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٠.

• ابو طالب، حسن؛ «السعودية والصراع العربي ـ الاسرائيلي، ١٩٦٤ ـ ١٩٦٧»، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٥، العدد ٢١ ـ ٢٢، تموز / تشرين الاول (يوليو / اكتوبر) ١٩٨٧، ص ٩٣ ـ ١١٦.

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «سيناريو السلام بعد قمة الجزائر»، **المستقبل** (باريس)، السنة ١٢، العدد ٥٩١، ١٨/٦/١٩٨٨، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• «اسرار وملابسات القمة العربية الطارئة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٥، ٢٠/٦/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• بشور، معن؛ «١٣ عاماً على الحرب الأهلية؛ الدروس الحقيقية والدروس المزيفة»، **المنابر** (نيقوسيا)، السنة ٣، العدد ٢٦، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٤ ـ ١٣.

• «تفاصيل قمة الجزائر؛ انتصار كبير للانتفاضة، وهزيمة للمشاريع الرجعية»، **الحرية** (نيقوسيا)، العدد ٢٦٦، ١٩/٦/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٩.

• حجازي، حسين؛ «قمة الانتفاضة طوت حقبة خلافات عربية دامت عشر سنوات»، **فلسطين الثورة** (نيقوسيا)، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ٢٦/٦/١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• «حركة اردنية للاستفادة من قمتي الجزائر وموسكو»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١١/٧/١٩٨٨، ص ٢٣.

• خليفة، نبيل؛ «لبنان في الاستراتيجيات الدولية: الانحياز أو الحياد؛ ٢ ـ الموقف الاسرائيلي»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٩٣، ٢/٧/١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٤٥.

• السرجاني، خالد زكريا؛ «صفقة الصواريخ الصينية والتهديد الاسرائيلي للسعودية [تقرير]»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٥٧ ـ ١٦١.

• شاهين، أحمد؛ «قمة الحد الادنى [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١١٣ ـ ١٢٤.

• شبيب، سميح؛ «قمة الـ ' ثلاث قمم' [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٠٩ ـ ١١٢.

• شتاوفنيرغ، مانفريد فون؛ «الاتفاق العسكري في الشرق الاوسط»، **المنابر**، السنة ٣، العدد ٢٦، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٥٦ ـ ٦١.

• «صورة ' قمة الجزائر ' في الارض المحتلة؛ ترحيب فلسطيني وقلق اسرائيلي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٥، ٢٠/٦/١٩٨٨، ص ١١.

• الفاين، عصام احمد؛ «قراءة هادئة لخطاب الملك حسين امام مؤتمر القمة غير العادي في الجزائر؛ المنظور الاردني لدعم الانتفاضة: لا للدولة المستقلة، لا للتمثيل الفلسطيني المستقل»، **الحرية**، العدد ٢٦٦، ١٩/٦/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٤.

• «قرارات قمة الجزائر تشجيع للانتفاضة [افتتاحية]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٤٨ ـ ٢٤٩؛ نقلاً عن **هآرتس**، ١٢/٦/١٩٨٨.

• عبدالله، صلاح؛ «قمة الجزائر نصر لـ م.ت.ف. [رؤية اسرائيلية؛ تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٣٣ ـ ١٣٦.

• المشاط، عبدالمنعم؛ «الأمن القومي العربي على مشارف التسعينات»، **شؤون عربية** (تونس)، العدد ٥٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١١ ـ ٣٢.

• «[نص] البيان الختامي لمؤتمر القمة العربي الطارىء»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٧٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٣٨ ـ ١٤١.

• نمر، سليمان؛ «القمة؛ ماذا حدث ؟ وماذا بعد ؟ من الفرقة الى الوحدة»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٩١، ٨/٦/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ١٩.

• Dickey, Christopher; "A Helping Hand for the PLO", *Newsweek*, Vol. CXI, No. 25, 2/6/1988, p. 19.

(انظر، أيضاً، القضية الفلسطينية)

فلسطين

○ الاجتماع

• البحر، وفاء؛ «التمريض [في الارض المحتلة]؛ مهمة تتقدم، وعوائق ومشاكل قائمة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٣، ١٩/٣/١٩٨٨، ص ٤٢ ـ ٤٧.

○ الاحزاب والتكتلات

• الشريف، ماهر؛ «الشيوعيون الفلسطينيون ومسيرة البحث عن الكيانية الشاملة والمستقبلية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٠٢ ـ ٢١٨.

• مصطفى، هاله؛ «الجهاد الاسلامي في الارض المحتلة»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٧٨ ـ ١٨٣.

○ الإعلام

• مشارقة، محمد؛ «واقع الصحافة والصحافيين الفلسطينيين في المناطق المحتلة، وحوار مع رضوان أبو عياش»، **الهدف** (نيقوسيا)، السنة ١٩، العدد ٩١٨، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٤١ ـ ٤٣.

○ الاقتصاد

• «استعراض الاجراءات الاقتصادية الاخيرة في الضفة الغربية وقطاع غزة»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٤، ٢٦/٣/١٩٨٨، ص ١٧ ـ ١٩.

• شفيق، أمينة؛ «المشروع الصهيوني والطبقة العاملة الفلسطينية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٧٤ ـ ١٩١.

• «في الضفة الغربية وغزة؛ اسرائيل تدمر البنية الاقتصادية الوطنية»، **فكر**، العدد ١٢، نيسان / أيار / حزيران (ابريل / مايو / يونيو) ١٩٨٨، ص ٩٤ ـ ١١١.

• Kubursi, Atef; "An Economic Assessment of Total Palestinian Losses in 1948", In Hadawi, Sami; *Palestinian Rights and Losses in 1948; A Comprehensive Study*, (Part Five), London: Saqi Books, 1988, pp. 115 - 189.

○ تراجم

• الجعفري، وليد؛ «النقابي الفلسطيني بولس فرح»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٠٢ ـ ١٠٨.

• «علي ابو طوق اغتاله المنشقون»، **النشرة** (اثينا)، السنة ٤، العدد ١١٠، ٢٧/٦/١٩٨٨، ص ٥.

• م.م.ح.؛ «غاندي الفلسطيني؛ استراتيجية اللاعنف والذعر الاسرائيلي [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٣/٥١، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢٢٥ ـ ١٣١.

• المقدم، أسعد؛ «في الذكرى الاربعين لاستشهاد 'ابو جهاد'؛ وكان للانتفاضة بطل يستحقها»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٧، ٤/٧/١٩٨٨، ص ١٩.

• الوزير، خليل (ابو جهاد)؛ «مذكرات الشهيد ابو جهاد؛ الحلقة الاخيرة: ابو عمار دخل القدس بجواز سفر مغربي»، **المجلة** (لندن)، العدد ٤٣٨، ٢٩/٦/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «مذكرات الشهيد ابو جهاد؛ (٨) أول الثورة الفلسطينية: خمسة رجال وخمسة اسئلة»، **التضامن** (لندن)، السنة ٦، العدد ٤٣٧، ٢٢/٦/١٩٨٨، ص ٣٠ ـ ٣٢.

• Mattar, Philip; "The Mufti of Jerusalem and the Politics of Palestine", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 227 - 240.

○ التعليم

• رشيد، هارون هاشم؛ «الدورة ٣٨ للجنة البرامج الموجهة الى الطلبة العرب في المناطق المحتلة [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٦٩ ـ ٧٣.

• «مؤتمر اتحاد العاملين في قطاعات التعليم»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٣، ١٩/٣/١٩٨٨، ص ٦٦.

الفلسطينيون

○ الاسرى والمبعدون والمعتقلون

• عبدالحق، أحمد؛ «استنفدت اسرائيل قوانين طوارىء الانتداب فلجأت الى تطبيقاتها الاردنية [تعديلات اسرائيل القضائية على الاعتقال الاداري]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• مصطفى، مازن؛ «سجناء الانتفاضة، مشاريع شهداء»، **الحوادث** (لندن)، العدد ١٦٥١، ٢٤/٦/١٩٨٨، ص ٢٩.

○ الاضرابات والتظاهرات

• «'الابسو' نظمت الاجتماع والوفود بحثت سبل الدعم العملي؛ قمة شعبية عالمية للانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٦.

• «ادوات القمع [التي تستخدمها اسرائيل في قمع الانتفاضة]، ٢»، **بلسم** (نيقوسيا)، السنة ١٥، العدد ١٥٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٧٠ ـ ٧٧.

• «اسرائيل تعترف بسقوط وهم التعايش في القدس؛ حرب النار: مولوتوف وحرائق»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٥، ١٩٨٨/٦/٢٠، ص ١٤ ـ ١٥.

• الاسطل، عواد؛ «الاحزاب الاسرائيلية والقضية الفلسطينية والتطورات الاخيرة»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٨، ١٩٨٨/٤/٢٣، ص ٢٨ ـ ٣٠.

• «اطباء اميركيون...؛ شهادات تكشف اكتمال الجريمة»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٣٣.

• «الانتفاضة الفلسطينية؛ السياق التاريخي؛ القوى الفاعلة؛ المسار والمستقبل: حلقة نقاشية، القاهرة، مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالاهرام، ٥ آذار (مارس) ١٩٨٨»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١١، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ٣٣.

• «... الانتفاضة في الاعلام الاميركي؛ الموضوع العربي الوحيد في عالم لا عرب فيه»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١٩٨٨/٧/١١، ص ١٨.

• «بلديات الارض المحتلة: الاكثرية مع الانتفاضة والأقلية يحميها الاحتلال»، **المجلة**، العدد ٤٤٠، ١٩٨٨/٧/١٣، ص ٢٨ ـ ٣١.

• بورت، جان لوك؛ «نار المولوتوف على العقرب الاسود [الانتفاضة في مدينة أريحا]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ١٢.

• التغلبي، نشأت؛ «استخدمت اسرائيل السلاح، فاستخدم المناضلون الحرائق»، **الحوادث**، العدد ١٦٥٢، ١٩٨٨/٧/١، ص ٢٣ ـ ٢٤.

• «حرب النار؛ مرحلة أخرى في برامج الانتفاضة»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠١، ١٩٨٨/٧/٥، ص ١٠ ـ ١١.

• الحسن، خالد؛ «الانتفاضة، لماذا ؟ كيف ؟ والى اين ؟ ٤»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٥، ١٩٨٨/٦/٢٠، ص ٢٢ ـ ٢٤.

• الحسيني، مصطفى محمد؛ «الخط البياني للانتفاضة؛ تقييمات اسرائيلية [تقرير]»، **الملف**، المجلد ٥، العدد ٥١/٣، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٢١٢ ـ ٢١٨.

• خليفة، نبيل؛ «بعد ٧ أشهر: الانتفاضة الطريق الى فلسطين»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٩١، ١٩٨٨/٦/١٨، ص ١٣ ـ ١٥.

• الدردونة، سالم؛ «الانتفاضة والتحضيرات المستمرة لبناء سلطة الشعب؛ هكذا الشروط لاعلان العصيان الوطني الشامل»، **الحرية**، العدد ٢٦٨، ١٩٨٨/٧/٣، ص ١٠ ـ ١٣.

• ر. م.؛ «حرب الحرائق والمولوتوف [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٤٥ ـ ١٤٨.

• سوداح، سعادة؛ «تتطور الانتفاضة بلا توقف»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٩٨٨/٧/١٠، ص ١٤ ـ ١٦.

• السيد، يونس؛ «الثورة الشعبية تتصاعد والكيان الصهيوني يدخل دائرة الاحتمالات الضيّقة»، **الى الامام** (دمشق)، السنة ١٦، العدد ١٠٤٣، ١٩٨٨/٦/١٧، ص ١٠ ـ ١٣.

• ـــ ، ـــ ؛ «دم ينتصر على السيف»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٦ ـ ١٧.

• شيمش، موشي؛ «الانتفاضة على مفترق طرق»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤٤٤ ـ ٤٤٧؛ نقلاً عن **دافار**، ١٩٨٨/٦/٣.

• عمر، محجوب، «الانتفاضة وتحرك الجماهير العربية»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٢، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ١٣٠ ـ ١٣٦.

• عميمور، محي الدين؛ «روعة الانتفاضة وعورة العدو»، **التضامن**، السنة ٦، العدد ٢٧٣، ١٩٨٨/٧/١٠، ص ٢٥ ـ ٢٦.

• الغبرا، شفيق؛ الانتفاضة الفلسطينية؛ أسبابها، وآلية استمرارها، وأهدافها»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٥٩ ـ ٧٤.

• «قتل الاجنة، (٣) كشف بأسماء الفلسطينيات المجهضات من ١٩٨٨/٤/١ ـ ١٩٨٨/٤/٣٠»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٦، حزيران (يونيو)

١٩٨٨، ص ٧٨ ـ ٧٩.

• «كشف بأسماء النساء الفلسطينيات المجهضات من ١٩/١٢/١٩٨٧ ـ ٢٩/٢/١٩٨٨»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ٣٨ ـ ٤١.

• كيالي، ماجد؛ «الانتفاضة الشعبية والحرب على جبهة الهجرة والاستيطان؛ أمن الكيان وكلفة الاستيطان أمام الاستحقاقات الملحة»، **نضال الشعب**، العدد ٥٠٠، ٩/٧/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ٢١.

• كيوان، ماهر؛ «مع دخول الانتفاضة شهرها السابع؛ مخاوف اسرائيلية متصاعدة من العصيان الوطني الشامل»، **الحرية**، العدد ٢٦٦، ١٩/٦/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٨.

• محمد، نعمان؛ «المعركة السياسية المفتوحة مع المجالس البلدية والقروية المعيّنة من قبل سلطات الاحتلال؛ ضغوطات اسرائيلية ـ اردنية لوقف الاستقالات الواسعة»، **الحرية**، العدد ٢٦٨، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• المدهون، ربعي؛ «[دور التجار في الانتفاضة الفلسطينية]»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٠١، ٢٣/٦/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «ستة شهور في الاتجاه الصحيح»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ١٣.

• ـــــ ، ـــــ ؛ «المرأة في رحاب الانتفاضة؛ جدار يحمي الجميع»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٠٤، ١٤/٧/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• «مستشفى الشفاء في غزة شاهد عيان على جريمة تتكرر»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٣.

• «مشاهدات الصحافي الاسرائيلي ع. رايا، بعد ستة أشهر من الانتفاضة؛ حاليات غزية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٢٥ ـ ٢٧.

• «معتقلو الانتفاضة يتحدون سياط الجلادين»، **بلسم**، السنة ١٥، العدد ١٥٤، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٧٢ ـ ٧٩.

• «مفكرون وأدباء وفنانون عرب...: ثورة الحجارة فاجأت الجميع، ودورنا ان نعطيها، لا ان نصفق لها»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٧، ٤/٧/١٩٨٨، ص ٨ ـ ١٠.

• «[مقتطفات من البيان الختامي بشأن الانتفاضة الفلسطينية، الصادر عن المؤتمر العالمي الطارىء لدعم الانتفاضة، بنغازي، ١٣ ـ ١٤/٦/١٩٨٨]»، **الحرية**، العدد ٢٦٧، ٢٦/٦/١٩٨٨، ص ١٨.

• مقداد، عطية؛ «الانتفاضة وحسابات المحتلين الصهاينة»، **الارض**، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٣ ـ ٨.

• ملحم، جمال؛ «شهادات من قلب فلسطين؛ ما يبعث على الخوف أنهم ببساطة لم يعودوا يخافون»، **المنابر**، السنة ٣، العدد ٢٤، شباط (فبراير) ١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٥.

• «ندوة باريس لدعم الانتفاضة؛ قضية الحرية واحدة»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٥، ٢٠/٦/١٩٨٨، ص ١٩.

• وصفي، توفيق؛ «حرب النار مفاجأة أخرى من مفاجآت الانتفاضة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ٢٦/٦/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

• ي. ص.؛ «انماط جديدة لارباك الخصم [تقرير]»، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

• Black, Ian; "Red Tape as a Weapon of War", *The Guardian Weekly*, Vol. 138, No. 25, 19/6/1988, p. 8.

• Court, Andy; "Increased Violence in Jerusalem", *The Jerusalem Post*, 16/7/1988, p. 3.

• Fletcher, Elain Ruth; "Egypt in the Era of Intifada", *The Jerusalem Post*, 18/6/1988, pp. 9 - 10.

• "Murder Marks Ugly Escalation in Uprising", *The Jerusalem Post*, 2/7/1988, p. 1.

• Musleh, T.; "Palestinian Demonstrations; A Loud Cry against Oppression", *Arab Palestinian Resistance*, Vol. XX, No. 3, March 1988, pp 19 - 22.

• "Reflections on the Intifada", *Middle East International*, No. 325, 14/5/1988, pp. 17 - 19.

• Rudge, David; "Fire-Fighters in the Front Line", *The Jerusalem Post*, 25/6/1988, p. 12.

• Shalev, Menachem; "Fallout among Friends; The Price of the Intifada", *The Jerusalem Post*, 9/7/1988, p. 3.

• "Uprising Wanes but the Unrest May Last Years", *The Jerusalem Post*, 16/7/1988, p. 1, 2.

(انظر، أيضاً، الفلسطينيون ـ بيانات وتصريحات وخطب)

○ بيانات وتصريحات وخطب

• اتحاد الكتاب العرب في اسرائيل؛ «[نص النداء الصادر عن اللجنة التنفيذية للاتحاد الموجه الى الكتاب والفنانين والمثقفين في جميع أنحاء العالم بشأن الممارسات الاسرائيلية ضد كتاب ومثقفي الشعب الفلسطيني]»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٦، ١٩٨٨/٦/٢٧، ص ٣٣.

• القيادة الوطنية الموحدة للانتفاضة؛ «[نص البيان ـ النداء الذي اصدرته القيادة الموحدة بالعبرية الى الجمهور الاسرائيلي، بتاريخ ١٩٨٨/٦/٤]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٧٠٤، ١٩٨٨/٦/١٩، ص ١١ ـ ١٢.

• ـــــ ، «[نص النداء الرقم ٢٠، نداء القدس، بتاريخ ١٩٨٨/٦/٢٢]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ١٩٨٨/٧/٣، ص ٦ ـ ٧.

• ـــــ ، «[نص منشور صادر عن القيادة الموحدة، يحث على مقاطعة السلع الصهيونية والتركيز على السلع المصنّعة فلسطينياً]»، **الحرية**، العدد ٢٦٧، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ٨ ـ ١٠.

• ـــــ ، «[البيان الذي أصدرته القيادة الموحدة الى جماهير الشعب الفلسطيني بشأن جرائم النظام السوري البشعة بحق ابناء مخيم شاتيلا]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٩٨٨/٧/١٠، ص ٧.

• «[مقتطفات من نداء الكتاب الفلسطينيين المعتقلين في معتقل انصار ـ ٣، في النقب، الى الكتاب الاسرائيليين التقدميين والقوى الديمقراطية في اسرائيل]»، **الحرية**، العدد ٢٦٦، ١٩٨٨/٦/١٩، ص ٤٩.

• «[نص نداء أهالي مخيم الأمعري في مدينة رام الله المحتلة، الى الهيئات الدولية، بشأن الاعتداءات الاسرائيلية المتواصلة ضدهم]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠١، ١٩٨٨/٧/٥، ص ١٧.

• «[نص] نداء من فصائل المقاومة في مخيم برج البراجنة [الى أمناء الفصائل الفلسطينية بتاريخ ١٩٨٨/٦/١١، بشأن الحرب التدميرية التي يتعرض لها المخيم]»، **نضال الشعب**، العدد ٤٩٩، ١٩٨٨/٦/٢٥، ص ١١.

• الهيئة الاسلامية العليا ـ القدس؛ «[نص بيان الهيئة، بتاريخ ١٩٨٨/٧/٣، بشأن انتهاكات سلطات الاحتلال ومجموعات المتعصبين اليهود للمسجد الاقصى]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٩٨٨/٧/١٠، ص ٨ ـ ٩.

○ فلسطين

• «ازداد عدد الفلسطينيين أربع مرات ونقصت اراضيهم ١٦ مرة؛ [الارض والعمل في فلسطين المحتلة العام ١٩٤٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ٢٣ ـ ٢٥.

• سطاس، عزالدين؛ «عرب الارض المحتلة بين التهويد والتصفية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٨٣ ـ ١٠٠.

• Morris, Benny; "Haifa's Arabs; Displacement and Concentration, July 1948", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 241 - 259.

• Shadid, Mohammed and Rick Seltzer; "Political Attitudes of Palestinians in the West Bank and Gaza Strip, *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 1, Winter 1988, pp. 16 - 32.

○ لبنان

• الاحمد، جلال؛ «على انقاض شاتيلا يتقدم الحوار الاميركي ـ السوري»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٠٣، ١٩٨٨/٧/٧، ص ٨ ـ ١٠.

• «أدوات سوريا باشروا تدمير البرج والفصائل تعهدت الدفاع عنه؛ المنظمة تناشد العروبة

باسم العروبة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• البكر، بشير؛ «تنفيذاً لطلب اميركا؛ مخطط منهجي لتدمير المخيمات في بيروت»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٧، ٤/٧/١٩٨٨، ص ١٦ ـ ١٧.

• حجازي، حسين؛ «الفلسطينيون بين نارين؛ الاسرائيليون بدأوا من الجنوب تقويض الوجود الفلسطيني والسوريون من الشمال»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٦٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٢٤ ـ ٢٥.

• «الحرب على المخيمات الفلسطينية؛ محاولة لمصادرة قرار الانتفاضة ونتيجة لـ ' شهر العسل ' السوري ـ الاميركي»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٨، ١١/٧/١٩٨٨، ص ١٥ ـ ١٧.

• داوود، احمد؛ «الدخول على انقاض المخيم، الخروج من صفوف الشعب»، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٨، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٦ ـ ٧.

• «السوريون وعملاؤهم وضعوا اتفاقية الاسد ـ شولتس موضع التنفيذ؛ المشروع السياسي الاسود»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٦٠٧، ٣/٧/١٩٨٨، ص ١٠ ـ ١٢.

• الصادق، أحمد؛ «هل تستحق المخيمات كل هذا العقاب ؟»، **الحرية**، العدد ٢٦٨، ٣/٧/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٠.

• عودة، املاسيت؛ «محاولة الغاء الوجود الفلسطيني [في لبنان]؛ حروب حلفاء دمشق المتتالية على مخيمات لبنان»، **الافق**، السنة ٨، العدد ٢٠٤، ١٤/٧/١٩٨٨، ص ١٨ ـ ٢٠.

• مدني، موفق؛ «من وراء الاقتتال في المخيمات ؟»، **المجلة**، العدد ٤٣٩، ٦/٧/١٩٨٨، ص ١٢ ـ ١٤.

القضية الفلسطينية

• ابو طالب، حسن؛ «جولة شولتس ومستقبل التسوية السياسية [تقرير]»، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢٧ ـ ١٣١.

• الاسطل، عواد؛ «الاتحاد السوفياتي والتسوية الاميركية للصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٥، ٤/٢/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٢.

• ـــ ، ـــ ؛ «بريطانيا والمشكلة الفلسطينية بين الدور التاريخي وعقدة الذنب»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٣٠٠، ٧/٥/١٩٨٨، ص ٢٩ ـ ٣١.

• ـــ ، ـــ ؛ «مبادرة شولتس والجذور التاريخية للموقف الاميركي»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٣، ١٩/٣/١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٢.

• ـــ ، ـــ ؛ «المواقف العربية من المشروع الاميركي للتسوية وامكانية التأثير [في] الموقف الاميركي»، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٤، ٢٦/٣/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٣٠.

• جبور، سمير؛ «قمة موسكو كما يراها الاسرائيليون [تقرير]»، **نشرة مؤسسة الدراسات الفلسطينية**، السنة ١٥، العدد ٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٤١٣ ـ ٤٢٠.

• حرب، اسامة الغزالي؛ «الانظمة العربية والكيان الصهيوني»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٣٣ ـ ١٤٥.

• حمدي، ايمان؛ «المفهوم الاسرائيلي للسلام»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٧٠ ـ ٨٢.

• سعيد، ادوارد؛ «لقائي مع شولتس وجاكسون»، **المجلة**، العدد ٤٣٨، ٢٩/٦/١٩٨٨، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• السعيد، رفعت؛ «الشيوعيون المصريون والقضية الفلسطينية والقومية العربية»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢١٩ ـ ٢٢٩.

• شطناوي، عبدالرحيم؛ «قراءة في الوثائق الأميركية؛ ٢ ـ قيام اسرائيل واستقرارها [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٧٩ ـ ٩٤.

• شعبان، وفاء؛ «الحركة الشيوعية العربية وقضية فلسطين»، **سلسلة كتاب القضية الفلسطينية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٩٢ ـ ٢٠١.

• صادق، حبيب؛ «إشكالات قضية السلام في الشرق الاوسط»، **الطريق** (بيروت)، السنة ٤٧، العدد ١، آب (اغسطس) ١٩٨٨، ص ١١ ـ ٢٢.

• صايغ، يوسف؛ «التسوية السياسية في الافق التاريخي للقضية الفلسطينية»، **المستقبل العربي**، السنة ١١، العدد ١١٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٩١ ـ ١٠٥.

• عبدالمجيد، وحيد؛ «الثورة الفلسطينية ودورها في الصراع العربي ـ الاسرائيلي»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٣٠ ـ ٢٣٨.

• العلوي، هادي؛ «القوى الدينية وقضية فلسطين»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٧٠ ـ ١٧٧.

• الغبرا، شفيق؛ «من الاقتلاع الى الصراع من اجل البقاء؛ ٤٠ عاماً على نكبة الشعب الفلسطيني»، **العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢٧.

• ن. ح.؛ «قمة تورنتو؛ استراحة، لا حلول [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢٥ ـ ١٢٨.

• Abraham, Nabeel *et al*; "International Human Rights Organizations and the Palestine Question", *Middle East Report*, Vol. 18, No. 1, January/February 1988, pp. 12 - 20.

• Nakhleh, Emile A.; "The West Bank and Gaza; Twenty Years Later", *The Middle East Journal*, Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 209 - 226.

• Quigley, John; "The Palestinian Question in International Law; A Historical Perspective", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 10, No. 1, Winter 1988, pp. 44 - 58.

• Robenberg, Cheryl; "U.S. Policy toward the Palestinians; A Twenty Year Assessment", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 10, No. 1, Winter 1988, pp. 1 - 43.

• Roy, Sara; "The Gaza Strip; Critical Effects of the Occupation", *Arab Studies Quarterly*, Vol. 10, No. 1, Winter 1988, pp. 59 - 103.

منظمة التحرير الفلسطينية

• برقاوي، احمد نسيم؛ «الثورة الفلسطينية والفئات الوسطى»، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ١٦١ ـ ١٦٩.

○ بيانات وتصريحات وخطب

• «[المنظمة]: لندن منحازة وتتستر على ' الوساد ' »، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ٧.

• «[نص البيان الفلسطيني ـ التشيكوسلوفاكي المشترك اثر الزيارة الرسمية لرئيس اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف. لبراغ، ٢٧ ـ ١٩٨٨/٦/٣٠]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠١، ١٩٨٨/٧/٥، ص ٢ ـ ٣.

▷ الاتحاد العام لعمال فلسطين

• «[مقتطفات من البيان المشترك، الصادر عن الاتحاد العام لعمال فلسطين واتحاد النقابات العمالية في تشيكوسلوفاكيا، في براغ، بشأن احداث المخيمات الفلسطينية في بيروت]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٢، ١٩٨٨/٧/١٢، ص ٥.

▷ الاتحاد العام للكتاب والصحافيين الفلسطينيين

• «[نص نداء الاتحاد الى الاتحاد العام للادباء والكتاب العرب، بشأن الممارسات اللاانسانية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الصحافيين والكتاب الفلسطينيين في الارض الفلسطينية المحتلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ١٩٨٨/٧/٣، ص ٤٠.

▷ الجبهة الديمقراطية لتحرير فلسطين

• «[نص بيانها بشأن الذكرى الحادية والعشرين لضم مدينة القدس الى اسرائيل]»، **الحرية**، العدد ٢٦٨، ١٩٨٨/٧/٣، ص ٧.

• «وثيقة ابو شريف لا تمثل وجهة نظر م.ت.ف.»، **الحرية**، العدد ٢٦٧، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ١٦.

▷ حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح)

• «[نص البيان الصادر عن اللجنة المركزية للحركة، تونس، ١٩٨٨/٧/٧]»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٢، ١٩٨٨/٧/١٢.

▷ عرفات، ياسر (أبو عمار)

• «خطاب رئيس منظمة التحرير الفلسطينية في مؤتمر قمة الجزائر»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٧٠٤، ١٩/٦/١٩٨٨، ص ١٤ ـ ١٨.

• «[مقتطفات من ندائه الى الملوك والقادة العرب بشأن الهجوم التدميري السوري على مخيم برج البراجنة، بتاريخ ٤/٧/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٦.

• «[مقتطفات من وقائع مؤتمره الصحافي الذي عقده قبيل مغادرته برلين، بعد مشاركته في لقاء برلين الدولي من اجل اقامة مناطق خالية من الاسلحة النووية]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٢٠ ـ ٢١.

▷ اللجنة التنفيذية

• «[نص بيان اللجنة، بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٨، بشأن اقتحام القوات السورية والمنشقين مخيم شاتيلا، بعد تدميره بالاسلحة الثقيلة]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ١٢.

▷ المجلس الوطني الفلسطيني

• «الشيخ السائح يوجه نداء الى المنظمات الدولية الانسانية لحماية ستة آلاف معتقل فلسطيني في انصار ـ ٣»، **الصخرة**، السنة ٤، العدد ٢٠٢، ١٢/٧/١٩٨٨، ص ٢ ـ ٣.

○ العلاقات الخارجية

• « ابو عمار التقى هونيكر في برلين، والعلاقات متينة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ٢٦/٦/١٩٨٨، ص ٦.

• «ابو عمار زار براغ بدعوة من اللجنة المركزية [للحزب الشيوعي التشيكوسلوفاكي، بتاريخ ٢٧/٦/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٨.

• «ابو اللطف زار البرازيل والتقى الرئيس ووزير الخارجية»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٩.

• «بعثة م.ت.ف. في الامم المتحدة باقية وواشنطن خسرت القضية: شكراً للقاضي العادل ادموند بالميري»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٩.

• «تفاصيل وأبعاد ومقدمات لقاء عرفات ـ الأسد في دمشق»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٩، ٣٠/٤/١٩٨٨، ص ٩ ـ ١٠.

• جاد، عماد؛ «مرة أخرى الحوار الفلسطيني ـ الاسرائيلي»، **الموقف العربي** (القاهرة)، السنة ١٢، العدد ٩٤، شباط/آذار (فبراير/مارس) ١٩٨٨، ص ٢٨ ـ ٣٢.

• «مباحثات عرفات ـ تشاوشيسكو، [بتاريخ ٣٠/٦/١٩٨٨ في بوخارست]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٧، ١٠/٧/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• «مباحثات موسعة ومعمقة في بلغراد بين رئيس م.ت.ف. والرئيس اليوغسلافي [بتاريخ ٢٣/٦/١٩٨٨]»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٨ ـ ٩.

• Horovitz, David and Wolf Blitzer; "U.S. Studying PLO Document on Two - State Solution", *The Jerusalem Post*, 25/6/1988, p. 2.

• Shalev, Menachem; "Israel Wary of PLO Document", *The Jerusalem Post*, 2/7/1988, p. 2.

○ العمليات الفدائية

• «عمليات للقوات اللبنانية ـ الفلسطينية المشتركة»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٦، العدد ٧٠٤، ١٩/٦/١٩٨٨، ص ٧.

• ي. ص.؛ «انماط جديدة لارباك الخصم [تقرير]»، **شؤون فلسطينية** ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ١٢٩ ـ ١٣٢.

المقابلات

• بن جديد، الشاذلي؛ «العملاقان لا يملكان رأياً ثابتاً بشأن المؤتمر الدولي»، **الحوادث**، العدد ١٦٥١، ٢٤/٦/١٩٨٨، ص ١٩ ـ ٢٣.

• أغناتوف، كيريل؛ «يعرف العالم صلابة الفلسطيني»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٦، ٣/٧/١٩٨٨، ص ٣٢ ـ ٣٣.

• اندرسون، ستن (وزير خارجية السويد)؛

«الفلسطينيون يؤيدون المنظمة، ونحن نؤيد حق تقرير المصير»، **اليوم السابع**، السنة ٥، العدد ٢١٥، ١٩٨٨/٦/٢٠، ص ١٩ ـ ٢٠.

• حواتمة، نايف؛ «قرارات قمة الجزائر تشكل استجابة لنداء القيادة الوطنية الموحّدة للانتفاضة»، **الحرية**، العدد ٢٦٧، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ١٣ ـ ١٤؛ نقلاً عن **الشعب** (الجزائر)، ١٩٨٨/٦/١٥.

• الدراوشه، عبدالوهاب (رئيس الحزب العربي الديمقراطي في اسرائيل)؛ «المنظمة هي الممثل الشرعي الوحيد للشعب الفلسطيني»، **الحوادث**، العدد ١٦٥٤، ١٩٨٨/٧/١٥، ص ٣٨ ـ ٣٩.

• سعد، مصطفى؛ «تفجير صيدا ليس من مصلحة أحد»، **المجلة**، العدد ٤٣٩، ١٩٨٨/٧/٦، ص ١٢ ـ ١٣.

• سنغ، ناقوار (وزير خارجية الهند)؛ «موقفنا من اسرائيل ليس بعيداً من موقف اشقائنا العرب»، **الحوادث**، العدد ١٦٥٢، ١٩٨٨/٧/١، ص ٣٩.

• شامير، اسحق؛ «مرحلة صراع جديدة؛ لن يصبح العرب أبداً أغلبية في اسرائيل»، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٢٩٩، ١٩٨٨/٤/٣٠، ص ٤٦؛ نقلاً عن تايم، بدون ذكر تاريخ النشر.

• الشرقاوي، يوسف؛ «الذين أثاروا الحرب على المخيمات ارادوا منعنا من دعم الانتفاضة من الخارج»، **التضامن**، السنة ٦، العدد ٢٧٤، ١٩٨٨/٧/١١، ص ١٦ ـ ١٧.

• الطيبي، أحمد؛ «الوساطة بين اسرائيل والمنظمة لم تفشل»، **المجلة**، العدد ٤٣٩، ١٩٨٨/٧/٦، ص ١١.

• العطاس، حيدر ابو بكر؛ «الانتفاضة فرضت حالة التضامن معها»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢٠٠، ١٩٨٨/٦/١٦، ص ٨ ـ ١٠.

• عوض، مبارك؛ «الانتفاضة وحّدت الفلسطينيين وضربت معنويات الاسرائيليين»، **التضامن**، السنة ٦، العدد ٢٧٢، ١٩٨٨/٦/٢٥، ص ١٧ ـ ١٨.

• غوشة، سمير؛ «الانتفاضة؛ الصورة المشرقة للتلاحم بين الثورة والشعب؛ ضد ' الاقتتال الداخلي ' ومن يلجأ الى السلاح يستحق الادانة»، **نضال الشعب**، العدد ٤٩٨، ١٩٨٨/٦/١٨، ص ١٢ ـ ١٩.

• القدومي، فاروق؛ «خطة شولتس باءت بالفشل»، **الأفق**، السنة ٨، العدد ٢٠١، ١٩٨٨/٦/٢٣، ص ٢٠ ـ ٢١.

• اللوح، عصام؛ «سقط شاتيلا لأنه مدخل بيروت»، **المجلة**، العدد ٤٣٩، ١٩٨٨/٧/٦، ص ١٣.

• مودجوريان، ليديا (عالمة في أكاديمية العلوم السوفياتية)؛ «صورة غير زاهية لمستقبل اسرائيل»، **فلسطين الثورة**، السنة ١٧، العدد ٧٠٥، ١٩٨٨/٦/٢٦، ص ٢٦ ـ ٢٧.

• الوزير، انتصار (ام جهاد)؛ «انتقال الانتفاضة الى العمل المسلح لن يكون بعيداً»، **الحوادث**، العدد ١٦٥٣، ١٩٨٨/٧/٨، ص ٢٧.

اليهود في العالم

• ابو النصر، عبدالكريم؛ «زعماء اليهود يدعمون شارون لتولي الحكم في اسرائيل»، **المستقبل**، السنة ١٢، العدد ٥٩٢، ١٩٨٨/٦/٢٥، ص ١٢ ـ ١٥.

• الشريف، محمد رشاد؛ «ديمغرافية اليهود في العالم وأثرها في الصهيونية والكيان الصهيوني»، **الارض**، السنة ١٥، العدد ١، كانون الثاني (يناير) ١٩٨٨، ص ٩ ـ ٢١.

• المسيري، عبدالوهاب؛ «الاقليات اليهودية وظهور الرأسمالية في العالم»، **العربي**، السنة ٣١، العدد ٣٥٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ٤٥ ـ ٤٩.

• Kedourie, Elie; "Who is a Jew", *Commentary*, Vol. 85, No. 6, June 1988, pp. 25 - 30.

• Sanders, Ronald; "Pogroms to Protests; Plight of Russia's Jews", *The Guardian Weekly*, Vol. 139, No. 1, 3/7/1988, p. 20.

الكتب ـ عروض ومراجعات

• ابو عمرو، زياد؛ أصول الحركات السياسية في قطاع غزة، ١٩٤٨ ـ ١٩٦٧، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٤٦ ـ ٢٤٨ (مراجعة خالد محمد الأزعر).

• الازعر، محمد خالد؛ المقاومة في قطاع

غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٥، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٧٨ ـ ٢٧٩ (مراجعة محمود طه شيحة).

• الاصولية الاسرائيلية، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٦٩ ـ ٢٧١ (مراجعة ابرهيم الحريري).

• ايدلبرغ، فاول؛ ايقاف القنبلة الزمنية [الديمغرافية العربية] (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٨، العدد ٣٠٠، ١٩٨٨/٥/٧، ص ٤٨ ـ ٤٩ (مراجعة امية الخطيب).

• بحبح، بشارة وليندا تبلر؛ اسرائيل واميركا اللاتينية، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٧٢ ـ ٢٧٥ (مراجعة مصطفى نور الدين عطية).

• بلاص، شمعون؛ الوارث (رواية اسرائيلية)، **شؤون فلسطينية**، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٩٩ ـ ١٠١ (مراجعة رياض بيدس).

• بوبر، مارتن؛ أرض لشعبين (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٣، ١٩٨٨/٣/١٩، ص ٥١ ـ ٥٣ (مراجعة أمية الخطيب).

• بنبينستي، ميرون؛ المقلاع والعصا (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٥، ١٩٨٨/٤/٢، ص ٤٩ ـ ٥١ (مراجعة أمية الخطيب).

• جبارة، تيسير؛ وثائق فلسطينية في دور الارشيف البريطانية، **عالم الكتب** (الرياض)، ص ٢٤٨ ـ ٢٥١ (مراجعة ماجد الزبيدي).

• حسين، عادل؛ التطبيع؛ المخطط الصهيوني للهيمنة الاقتصادية، **مجلة العلوم الاجتماعية** (الكويت)، السنة ١٦، العدد ١، ربيع ١٩٨٨، ص ٢٩٢ ـ ٢٩٥ (مراجعة جورج المصري).

• خلف، عبدالهادي؛ المقاومة المدنية؛ مدارس العمل الجماهيري وأشكاله، **الهدف**، السنة ١٩، العدد ٩١٨، ١٩٨٨/٧/١٠، ص ٢٢ ـ ٢٦ (مراجعة محمد مشارقة).

• شرابي، هشام (مُحرِّر)؛ العقد العربي القادم؛ المستقبلات العربية البديلة، **شؤون عربية**، العدد ٥٣، آذار (مارس) ١٩٨٨، ص ١٦٥ ـ ١٧٣ (مراجعة مجدي حماد).

• صالح، عبدالجواد؛ الاوامر العسكرية الاسرائيلية، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٥٨ ـ ٢٦١ (مراجعة أشرف راضي).

• ـــ ، ـــ ؛ السياسة الاسرائيلية لتفريغ المؤسسات [الفلسطينية]، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٦٢ ـ ٢٦٤ (مراجعة اسامة الغزالي حرب).

• عبداللطيف صلاح؛ الفلاشا؛ الخيانة والمحاكمة، **السياسة الدولية**، العدد ٩٣، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٢٧٥ ـ ٢٧٦ (مراجعة عمرو هاشم ربيع).

• فندلي، بول؛ من يجرؤ على الكلام؛ دراسة حول اللوبي الصهيوني وسياسات أميركا الداخلية والخارجية، **الفكر الاستراتيجي العربي**، السنة ٥، العدد ٢١ ـ ٢٢، تموز/تشرين الاول (يوليو/اكتوبر) ١٩٨٨، ص ٢٧٩ ـ ٢٨٩ (مراجعة خالد الفيشاوي).

• كوبان، هيلينا؛ المنظمة تحت المجهر، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٤١ ـ ٢٤٥ (مراجعة حسين حمودة).

• ميرجين، رافائيل وفيليب سيمونو؛ مائير كهانا؛ الحاخام الذي يخيف اليهود، **سلسلة كتاب قضايا فكرية**، الكتاب السادس، نيسان (ابريل) ١٩٨٨، ص ٢٦٥ ـ ٢٦٧.

• هار ـ ايفن، ألوف؛ الطريق الى العام ٢٠٠٠ (بالعبرية)، **البيادر السياسي**، السنة ٧، العدد ٢٩٤، ١٩٨٨/٣/٢٦، ص ٥٠ ـ ٥١ (مراجعة أمية الخطيب).

• Al - Asmar, Fauzi; *Through the Hebrew Looking Glass,*

مجلة العلوم الاجتماعية، السنة ١٦، العدد ١، ربيع ١٩٨٨، ص ٢٨٤ ـ ٢٨٧ (مراجعة فارس المنصوري).

• Avnery, Uri; *My Friend, the Enemy,* ***Arab Studies Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, Winter 1988, pp. 127 - 137 (Reviewed by Uri Davis).

• Halpern, Ben; *A Clash of Heroes; Brandeis, Weizmann and American Zionism,* ***The Jerusalem Post,*** 9/7/1988, p. 16 (Reviewed by Zvi Ganin).

• Issa, Issa I.; *The Arab People of Palestine under the Heel of Israeli Occupation, Arab **Palestinian Resistance,*** Vol. XX, No. 3, March 1988, pp. 23 - 26.

• Jansen, Michael; *Dissonance in Zion*

العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٨٣ ـ ١٨٩.

• Kirisci, Kemal; *The PLO and World Politics; A Study of the Mobilisation of Support for the Palestinian Cause, **Third World Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, January 1988, pp. 410 - 414 (Reviewed by Robert Usellis).

• Miller, Ylana N.; *Government and Society in Rural Palestine, 1920 - 1948, **International Journal of Middle East Studies,*** Vol. 20, No. 1, Winter 1988, pp. 131 - 132 (Reviewed by Ann Mosley Lesch).

• Moreen, Vera Basch; *Iranian Jewry's Hour of Peril and Heroism; A Study of Babai Ibn Lutf's Chronicle, 1617 - 1662, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 331 - 322 (Reviewed by R. D. McChesney).

• Mutawi, Samir A.; *Jordan in the 1967 War, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 1, Winter 1988, pp. 122 - 123 (Reviewed by Donald Bergus).

• Nachmani, Amikam; *Great Power Discord in Palestine; The Anglo - American Committee of Inquiry into the Problems of European Jewry and Palestine, 1945 - 1946, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 319 - 320 (Reviewed by Samuel Fohr).

• O'Sullivan, Noel; *Terrorism, Ideology and Revolution; The Origins of Modern Political Violence, **Third World Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, January 1988, pp. 365 - 373.

• Palumbo, Michael; *The Palestinian Catastorophe*

بلسم، السنة ١٥، العدد ١٥٦، حزيران (يونيو) ١٩٨٨، ص ٨٤ ـ ٩٠.

•—.— ; *The Palestinian Catastrophe; The 1948 Explusion of a People from their Homeland, **Arab Studies Quarterly,*** Vol. 10, No. 1, Winter 1988, pp. 142 - 144 (Reviewed by Ibrahim Abu Lughod).

• Ben - Rafael, Eliezer; *Israel - Palestine; A Guerrilla Conflict in International Politics, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 1, Winter 1988, pp. 121 - 122 (Reviewed by As'ad Abu Khalil).

• Caplan, Neil; *Futile Diplomacy, Vol. 2; Arab - Zionist Negotiations and the End of the Mandate, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 318 - 319 (Reviewed by Philip Mattar).

• Cohen, Avner; *Humanity in the Shadow of the Bomb* (in Hebrew), ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 10, No. 2, June 1988, pp. 128 - 132 (Reviewed by Efraim Inbar).

• Davis, Uri; *Israel; An Apartheid State*

العربي، السنة ٣١، العدد ٣٥٤، أيار (مايو) ١٩٨٨، ص ١٨٣ ـ ١٨٩.

• Evron, Yair; *Israel's Nuclear Dilemma, **The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 10, No. 2, June 1988, pp. 128 - 132 (Reviewed by Efraim Inbar).

•—.— ; *War and Interventon in Lebanon; The Israeli - Syrian Deterrence Dialogue,*

المجلة، العدد ٤٤١، ٢٠/٧/١٩٨٨، ص ٣٤.

• Flapan, Simha; *The Birth of Israel; Myths and Realities,*

شؤون فلسطينية ، العدد ١٨٤، تموز (يوليو) ١٩٨٨، ص ٩٥ ـ ٩٨ (مراجعة نبيل حيدري).

• Frankel, Jonathan; *The Palestinian Revolt and the Israeli Response, **Dissent,*** Spring 1988, pp. 149 - 156.

• Giloa, Eytan; *American Public Opinion toward Israel and the Arab - Israeli Conflict, **The Middle East Journal,*** Vol. 42, Spring 1988, p. 333 (Reviewed by Wm. Mark Habeeb).

• Grossman, David; *The Yellow Wind, **Commentary,*** Vol. 85, No. 6, June 1988, pp. 58 - 62 (Reviewed by Edward Alexander).

• Hertzberg, Arthur; *Jewish Thinkers; A Major Series of Short Biographies, **The Jerusalem Post,*** 18/6/1988, p. 16 (Reviewed by Gariel Sivan).

الكتب

• **تنمية الصادرات الزراعية في الاراضي الفلسطينية المحتلة: الضفة الغربية وقطاع غزة**، بغداد: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغرب آسيا ـ الأمم المتحدة، ١٩٨٧، ٢٠٧ صفحات.

• الجرباوي، علي؛ **الصراع على القيادة السياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، ١٩٦٧ ـ ١٩٨٦**، القدس: الملتقى الفكري العربي، ١٩٨٧، ١٤ صفحة.

• حقي، احسان (مترجم)؛ **بروتوكولات حكماء صهيون**، بيروت: دار النقاش، ١٩٨٨، ١٣٤ صفحة.

• خلف، عبدالهادي؛ **المقاومة المدنية: مدارس العمل الجماهيري وأشكاله**، بيروت: مؤسسة الابحاث العربية، ١٩٨٨، ١٨٨ صفحة.

• زهران، جمال علي؛ **السياسة الخارجية لمصر، ١٩٧٠ ـ ١٩٨١**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ١٩٨٨.

• سيد احمد، رفعت؛ اختراق العقل المصري، **مجلة العلوم الاجتماعية**، السنة ١٦، العدد ١، ربيع ١٩٨٨، ص ٢٨٨ ـ ٢٩٢ (مراجعة معالي عبدالحميد حمودة).

• طوقان، فواز أحمد؛ **الاستعمار الصهيوني للأرض الفلسطينية: قصة الصهيونية والارض والمقاومة العربية منذ ١٨٧٠**، عمان: دار كتابكم، ١٩٨٧.

• غاسراتيان، سفيتلانا؛ **اسرائيل وجمهورية افريقيا: اهداف وأشكال التعاون**، موسكو: دار ناؤوكا، ١٩٨٧.

• الغول، عمر حلمي؛ **عصبة التحرر الوطني في فلسطين: نشأتها وتطورها ودورها، ١٩٤٣ ـ ١٩٤٨**، بيروت: دار مختارات، ١٩٨٧، ٢٠٨ صفحات.

• **اللجنة الاردنية ـ الفلسطينية المشتركة لدعم صمود الشعب الفلسطيني في الوطن المحتل: تقرير المنجزات، ١٩٧٩ ـ ١٩٨٦**، عمان: الامانة العامة للجنة المشتركة، ١٩٨٧، ١٢٤ صفحة.

• *Amnesty International Report 1987*, London and New York: Amnesty International, 1987, 392 Pages.

• Perlmutter, Amos; *Israel - The Partitioned State; A Political History since 1980*, ***Judaism,*** Vol. 37, No. 1, Winter 1988, pp. 111 - 120 (Reviewed by Raphael Danziger).

• Petran, Tabitha; *The Struggle over Lebanon*, ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 309 (Reviewed by Helena Cobban).

• Rubenberg, Cheryl A.; *Israel and the American National Interest;* ***Political Science Quarterly,*** Vol. 102, No. 4, Winter 1987 - 1988, pp. 677 - 678 (Reviewed by Aaron David Miller).

• Said, Edward; *After the Last Sky; Palestinian Lives*, ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 315 - 316 (Reviewed by Laurie A. Brand).

• Saunders, Harold H.; *The Other Walls; The Politics of the Arab - Israeli Peace Process,* ***Judaism,*** Vol. 37, No. 1, Winter 1988, pp. 111 - 120 (Reviewed by Raphael Danziger).

• Schiff, Ze'ev and Ehud Ya'ari; *Israel's Lebanon War,* ***Judaism,*** Vol. 37, No. 1, Winter 1988, pp. 111 - 120 (Reviewed by Raphael Danziger).

• Seale, Patrick; *The Struggle for Syria; A Study of Post - War Arab Politics, 1945 - 1958,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 308 - 309 (Reviewed by Yahya Sadowski).

• Shalom, David Ish; *Horror and Hope,* ***The Jerusalem Journal of International Relations,*** Vol. 10, No. 2, June 1988, pp. 128 - 132 (Reviewed by Efraim Inbar).

• Sharkansky, Ira; *The Political Economy of Israel,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 314 - 315 (Reviewed by Arie Arnon).

• Sheffer, Gabriel; *Dynamics of Dependence; U.S. - Israeli Relations,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 313 - 314 (Reviewed by Robert Springborg).

• Shiblak, Abbas; *The Lure of Zion; The Case of the Iraqi Jews,* ***The Middle East Journal,*** Vol. 42, No. 2, Spring 1988, pp. 332 - 333.

1987, Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, 83 Pages.

• McDowall, David; *The Palestinians,* London: The Minority Rights Group, 1987.

• Rolef, Susan Hattis (Ed.); *Political Dictionary of the State of Israel,* Jerusalem and New York: The Jerusalem Publishing House and MacMillan, 1987, 351 Pages.

• Satloff, Robert (Ed.). *Strategy and Defence in the Eastern Mediterranean; An American - Israeli Dialogue,* Washington, D.C.: The Washington Institute for Near East Policy, 1987, VXI + 124 Pages.

• Schechtman, Joseph B.; *The Life and Times of Vladimir Jabotinsky (2 Vols),* Silver Spring, MD: Eshel Books, 1986, Vol. 1: *Rebel and Statesmen; The Early Years,* XII + 467 Pages. Vol. 2: *Fighter and Prophet; The Last Years,* 643 Pages.

• *The Europe Year Book 1987; A World Survey,* London: Europa Publications, 1987, 3225 Pages.

• *The International Year Book and Statesmen's Who's Who,* East Grinstead, England: Thomas Skinner Directories, 1987, 1400 Pages.

• Cohen, Michael J.; *The Origins and Evolution of the Arab - Zionist Conflict,* Los Angeles: University of California Press, 1987.

• Dehter, Aaron; *How Expensive are West Bank Settlements? A Comparative Analysis of the Financing of Social Services,* Jerusalem: The West Bank Data Base Project, 1987, 83 Pages.

• Dershowitz, Toby (Ed.); *The Reagan Administration and Israel; Key Statements,* Washington, D.C.: The American - Israeli Public Affairs Committee, 1987, 228 Pages.

• Ginat, Joseph;*Blood Disputes among the Bedouin and Rural Arabs in Israel,* Pittsburgh: University of Pittsburgh Press, 1987.

• Gorny, Yosef; *Zionism and the Arabs, 1882 - 1948; A Study of Ideology,* Oxford: Clarendon Press, 1987, 342 Pages.

• Harris, Lillian Craig (Ed.); *Egypt; Internal Challenges and Regional Stability,* London: Royal Institute of International Affairs, Routledge and Kegan Paul, 1988.

• Kahan, David; *Agriculture and Water Resources in the West Bank and Gaza, 1967 -*

اعداد: ماجد الزبيدي

شؤون فلسطينية

ترحّب مجلة شؤون فلسطينية بالمواد التي تصلها للنشر من الباحثين والكتاب، سواء الدراسات أو المقالات أو مراجعات الكتب أو التقارير عن الندوات واللقاءات الفكرية والمجالات المختلفة الاخرى، على ان يكون لموضوعاتها صلة باهتمامات المجلة بالقضية الفلسطينية، بابعادها المختلفة خاصة والصراع العربي ـ الصهيوني عامة.

وترجو شؤون فلسطينية من الراغبين في المساهمة في موضوعاتها ملاحظة ان المجلة لا تعيد نشر أي مادة سبق نشرها بأي طريقة من طرق النشر، ولا تنشر مواد مترجمة. كما ترجو مراعاة ما يلي:

١ ـ يفضّل ان ترسل المادة مطبوعة على الآلة الكاتبة، على وجه واحد من الورقة مع فراغ مضاعف بين السطور.

٢ ـ في الكتابة اليدوية، ينبغي ترك سطر فراغ بين كل سطرين مكتوبين، مع توخي كتابة الاسماء والارقام، وكذلك الكلمات المدرجة بلغات أجنبية، بشكل واضح لا التباس فيه، وان تكون الكتابة على وجه واحد من الورقة أيضاً.

٣ ـ عند اقتباس نصوص أو معلومات من مصدر ما، ينبغي الاشارة إلى المصدر وفق قواعد الاقتباس المتعارف عليها أكاديمياً. ونشير، فيما يلي، إلى أكثرها شيوعاً:

- بالنسبة إلى الكتب، يذكر اسم المؤلف (واسم المترجم اذا اقتضى الأمر)، والعنوان الكامل للكتاب مع ذكر رقم الجزء أو المجلّد أو الطبعة ان وجدت، واسم المدينة التي صدر فيها، واسم الناشر، وتاريخ النشر، ثم رقم الصفحة أو الصفحات المقتبس منها. واذا غابت عن الكتاب أي من هذه المعلومات، ينبغي الاشارة إلى ذلك، كأن يكتب: بلا ناشر، بلا تاريخ نشر، الخ.
- بالنسبة إلى الصحف اليومية، يذكر اسم الصحيفة، والمدينة التي تصدر فيها، وتاريخ صدورها. اما اذا تمّ الاقتباس من مقالة أو دراسة منشورة في صحيفة يومية، فلا بدّ من ذكر عنوانها واسم كاتبها.
- بالنسبة إلى المجلات الاسبوعية والشهرية والدورية، تذكر اسماؤها، والمدن التي تصدر فيها، وتواريخها، وأرقام الاعداد أو المجلدات، وكذلك اسماء كُتّاب الموضوعات المقتبس منها، وعناوينها، وارقام الصفحات.
- عند الاقتباس من مصدر باحدى اللغتين، الانجليزية أو الفرنسية، تكتب المعلومات عنه بلغته هذه. اما الكتب باللغات الأخرى، فتترجم المعلومات بشأنها إلى اللغة العربية.
- في الدراسات والمقالات، تذكر المصادر في حواش تحمل أرقاماً متسلسلة وتوضع في نهاية الدراسة أو المقالة.
- في التقارير والمراجعات وما شابه توضع المصادر في مكانها، في سياق المتن.